

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ٧ - آذار / مارس ٢٠١٤



العدد ٧ – آذار / مارس ٢٠١٤

دراسات وأوراق تحليليّة

عادل مجاهد الشرجبي
وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن ٥

أحمد محمد أبو زيد
الضفة الأخرى:
الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل ١٣

إسماعيل الإسكندراني
الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب
أم تحوّلات إستراتيجية في التعاون والعداء؟ ٢٦

خالد محمود – آيات حمدان
حماس ومصر: المأزق ومآلات العلاقة ٤١

محمد المصري
سياسات الولايات المتّحدة الأميركيّة
في منطقة الشرق الأوسط ٥٦

أنور الجمعاوي
تونس: العبور إلى الديمقراطية ٦٤

الحسن مصباح – محمد مصباح
مسارات "الربيع المغربي" ومآلاته ٧٢

زهير حامدي
ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحدّيات والمآلات ٨٨

محمد يوسف علوان
التمييز المحظور في القانون الدولي ٩٦

وحدة تحليل السياسات
جنيف ٢: مسار تفاوضيّ من دون نتائج ١١٢

حمزة المصطفى
المواجهة مع داعش: أسبابها ومآلاتها المحتملة ١١٩

سحيم آل ثاني
الخطر الأخلاقي والمفاوضات الأميركية الإيرانية ١٢٦

المؤشر العربي

وحدة إستطلاع الرأي
الرأي العامّ والديمقراطية ١٣٥

التوثيـــق

أهم محطات التحوّل الديمقراطي
في الوطن العربي ١٤٨

الوقائع الفلسطينيّة ١٥٤

مراجعات وعروض كتب

خالد وليد محمود
حرية – مساواة – اندماج اجتماعي
نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المُستدام ١٦١

نعيمة أبو مصطفى
موسوعة مصر والقضية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٥٢ ١٦٥

محمد طيفوري
تصدّع معمار العدالة الجنائية الدولية
عدالة عالمية أم انتقام شامل؟ ١٧١

سحيم آل ثاني
التوازن: اقتصاديات القوى العظمى
من روما القديمة إلى أميركا الحديثة ١٧٥

زياد منى
أوروبا للشركات ١٨٠

الحركة العالمية لحقوق الإنسان: تاريخها ١٨٢

نقل الأخبار عن الكوارث:
المجاعات والمساعدات ووسائل الإعلام ١٨٤

إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية ١٨٦

وديع حداد – ثائر أم إرهابي ١٨٨



دراسات وأوراق تحليليّة

عادل مجاهد الشرجبي*

وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن

الرابحون والخاسرون وإمكانية التطبيق

تركز هذه الورقة على تحليل وثيقة الحوار الوطني الشامل؛ للوقوف على أهم ما خرجت به، وذلك للإجابة عن عدد من التساؤلات: ما مدى تلبية وثيقة الحوار الوطني الشامل لأهداف ثورة شباط/ فبراير ٢٠١١ وطموحات الشعب اليمني في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة؟ وما هي القوى الرابحة والخاسرة من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني؟ وما مدى قدرة القوى المتضررة من نتائجه على تعويق تطبيق مقرراته؟ ومن جهة أخرى، ما مدى قدرة القوى السياسية والاجتماعية المستفيدة على الضغط على مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين لتنفيذ مخرجات المؤتمر؟ وما هي المخرجات التي من المحتمل أن تجد طريقها للتنفيذ، وتلك التي سيواجه تنفيذها عقبات؟

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة صنعاء - اليمن.

مقدمة

تعدّ ثورة الحادي عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١ في اليمن ثورةً على النظام وتمـردًا على النخب الحزبية والقبلية والاجتماعية داخل النظام وخارجه؛ فقد رفع شباب الثورة شعارات مثل "ثورتنا ثورة شباب لا حزبية ولا أحـزاب"، و"لا تفاوض لا حوار ثورتنا ثورة أحرار"، و"لا تفاوض لا حوار استقالة أو فرار"، و"لا مؤتمر لا مشترك الشعب منكم قد هلك". لكنّ الواقع الموضوعي وتوازن القوى الذي فرض نفسه منذ اندلاع الثورة وتكّرس خلالها، جعل أكثر المخارج أمنًا ومحافظةً على وحدة اليمن ومجتمعه عملية سياسية توافقيّة. وبذلك استطاعت النخب السياسية والاجتماعية والعسكرية التقليدية داخل النظام وخارجه تحويل مسار الثورة إلى عملية تفاوضية، توّجت في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ بالتوقيع على مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية، والتي تنص على عقد مؤتمر حوار وطني شامل تشارك فيه مختلف الأطراف. وقبل انعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٣، ثارت تساؤلات حول مدى إمكانية انعقاد المؤتمر، ثم بشأن ضمانات استمرار المؤتمر، وكذلك بشأن فرص نجاحه في الوصول إلى قرارات تلبي طموحات الشعب اليمني في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة. وبعد الجلسة الختامية للمؤتمر وصدور "وثيقة الحوار الوطني الشامل" في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، ثار تساؤل بشأن مدى إمكانية تحقيق نتائجه وتطبيق قراراته وضمانات ذلك.

مؤسسات المؤتمر وآليات عمله

على الرغم من المخاوف التي ثارت قبل انعقاد المؤتمر والشروط الكثيرة التي وضعتها بعض القوى السياسية والاجتماعية للمشاركة في المؤتمر، فإنّه انعقد في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٣، وبمشاركة جميع الأطراف التي حدّدتها الآلية التنفيذية لمبادرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات الكثيرة، سواء داخل أروقة المؤتمر، أو تلك التي عصفت باليمن بشكل عام خلال أشهر انعقاد المؤتمر، والتي كاد بعضها يعصف بالعملية السياسية برمتها، فإنّ المؤتمر استمرّ في الانعقاد، واستطاع الخروج بمقررات مهمة[1]. ويرجع ذلك إلى عددٍ من الأسباب الموضوعية، أهمها التغيّر في توزيع السلطة عمومًا وفي رئاسة الجمهورية بشكل خاص؛ إذ التأم المؤتمر في ظل رئيس توافقي لم يكن طرفًا في النزاعات التي دارت قبل قيام الثورة بين أجنحة السلطة من جانب، وبينها والمعارضة من جانب آخر، واستطاع النأي بنفسه عن التورط في الصراعات التي دارت بين القوى المختلفة خلال الأشهر الأولى التي تلت انطلاق الثورة، وكذلك خلال انعقاد المؤتمر (في الفترة بين ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٣ و٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤)، الأمر الذي ترتّب عليه حيادية منصب رئيس الجمهورية لأول مرة في اليمن، فانعكس ذلك على إتمام الحوار الوطني الشامل بين أطراف اجتماعية وسياسية متساوية (نسبيًا) في القوة، لا سيما في ظل مشاركة قوى اجتماعية وسياسية جديدة لم يسبق انخراطها في الحوارات الوطنية السابقة (الشباب، والنساء، وجماعة أنصار الله "الحوثيون"، والسلفيون، والحراك الجنوبي). هذه التعددية جعلت العملية الحوارية والتفاوضية بين الأطراف السياسية والاجتماعية المختلفة، أقرب إلى اللعبة التعاونية cooperative game منها إلى لعبة المجموع الصفري zero-sum game. وسمح ذلك بقيام تعاون بين تحالفات مختلفة التوجهات والأهداف، ومن ثمّ القبول ببعض التنازلات في قضايا معينة في مقابل مكاسب في قضايا أخرى، خلافًا للحوارات الوطنية السابقة التي كانت تنظّم بين ثنائيات (السلطة والمعارضة، أو الحكومة والحوثيون، أو الحكومة ومشايخ القبائل)، يسعى كل طرف منهما لتعظيم مكاسبه على حساب الطرف الآخر.

فضلاً عن ذلك، مثّل قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ خطوة لردع الفاعلين الذين يحاولون عرقلة المؤتمر من خارجه؛ إذ نصت الفقرة السادسة منه على مطالبة مجلس الأمن بوقف جميع الأعمال التي تهدف إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخُّل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية. وأعرب مجلس الأمن عن استعداده للنظر في

١ اقتصرت آثار تلك الصعوبات والمعوقات على تمديد فترة انعقاد المؤتمر أربعة أشهر إضافية؛ إذ كان من المقرر أن تختتم أعماله في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، لكنها استمرت أربعة أشهر أخرى، فاختتم أعماله في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال. أما عرقلة المؤتمر من داخله، ومن قبل الأطراف المشاركة فيه، فإنّ ضوابط الحوار التي تضمنها النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي صدر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠ لعام ٢٠١٣ تشكّل ضمانة قوية، وتحول دون قيام طرف من الأطراف المشاركة بإفشال المؤتمر. فقد جرى صوغ النظام الداخلي للمؤتمر بما يكرّس آلية توافقية لصناعة القرارات، وبما يحول دون ديكتاتورية الأغلبية أو الارتهان لآراء الأقليات بالمعنى السياسي. فلا الأكثرية تستطيع فرض قرارات معينة، ولا الأقلية تستطيع تعطيل اتخاذ القرارات، فالقرارات الموضوعية تتخذ (وفقًا لنص المادة ٢/٤١ من النظام الداخلي للمؤتمر) بالتوافق بين أعضاء كل فريق من فرق العمل التسع[٢]، الذي يتحقق بموافقة ٩٠٪ من الحضور على الأقل، وإذا تعذّر التوافق، يُرفع القرار موضوع الاختلاف إلى لجنة التوفيق، لتقوم بالتواصل مع المكوّنات والأفراد للتقريب بين وجهات النظر المختلفة، وفي حال تعذّر التوافق بين الفريق بعد الإحالة للجنة التوفيق، يصوَّت على القرار ويعدّ نافذًا بأغلبية ثلاثة أرباع الحضور من أعضاء فريق العمل.

مخرجات المؤتمر

خرج مؤتمر الحوار الوطني الشامل بوثيقة شارك ممثلون عن جميع القوى السياسية والجماعات والفئات الاجتماعية اليمنية[٣] في إعدادها والتوافق على قضاياها؛ وهي وثيقة تمثل ميثاقًا وطنيًا يحدِّد الأسس والخطوط الرئيسة لإعادة بناء الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإخراج اليمن من أزماته السياسية والاجتماعية المزمنة والحادة، والحيلولة دون انزلاقه إلى مرحلة طويلة من الفوضى. وقد لبّت مخرجات الحوار طموحات معظم المواطنين اليمنيين؛ إذ توافق المؤتمرون على إجراءات تشريعية ومؤسسية من شأنها تطوير النظام الديمقراطي، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وتوازنها والرقابة المتبادلة في ما بينها، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد، بما في ذلك تعزيز الشفافية والمحاسبية، والمساواة أمام القانون، وتطوير البنية المؤسسية لكل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتطوير مؤسسات مكافحة الفساد وتشريعاتها، وحرية الأسواق والتنافسية الكاملة، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية، والمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى تقديم الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، وتحسين مستويات معيشتهم، واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية وحمايتها.

> قرر المؤتمر إلغاء مصلحة شؤون القبائل، التي كان النظام السابق يوظفها لكسب ولاء شيوخ القبائل، ووضع قواعد وأسس قانونية تحول دون تغوّل القبيلة وتدخلها في سلطات الدولة واختصاصاتها

وأوصى المؤتمر بتأسيس هيئة لاسترداد الأموال والأراضي المنهوبة الخاصة والعامة في الداخل والخارج بسبب سوء استخدام السلطة، وإصدار قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وإنشاء هيئة للعدالة الانتقالية، وإجراء إصلاح مؤسسي بما يحول دون انتهاكات حقوق الإنسان، والكشف عن المخفيين قسريًا وضحايا الصراعات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة النظر في قانون شاغلي الوظائف العليا بما يكفل خضوعهم للمساءلة، والتحوّل من نظام الانتخاب الفردي في الدوائر الصغيرة إلى نظام الانتخاب بالقائمة النسبية المغلقة لانتخاب مجلس النواب على المستوى الفيدرالي، والمجلس الاتحادي على مستوى كل إقليم، على أن تمثَّل المرأة في كل القوائم المتنافسة على مقاعد الهيئة التشريعية بما لا يقل عن ٣٠٪. كما أوصى بتأسيس مجلس قضاء مستقل تنتخب الجمعية العمومية للقضاة ٧٠٪ من أعضائه، وتنتخب جمعية المحامين ١٥٪ من أعضائه، وينتخب اجتماع مشترك لمجالس كليات الشريعة والقانون والحقوق ١٥٪ من أعضائه من بين أساتذة القانون وأساتذة القانون المشاركين. وأوصى بتعزيز استقلالية القضاء، وتأسيس محكمة دستورية مستقلة، وإنشاء قضاء إداري مستقل، وتبعية الأجهزة المساعدة

٢ انقسم المشاركون في المؤتمر (حسب النظام الداخلي) إلى تسعة فرق، يختص كل فريق بمعالجة قضية من القضايا التسع المحددة في جدول أعمال المؤتمر، وهي: القضية الجنوبية، قضية صعدة، القضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بناء الدولة، الحكم الرشيد، أسس بناء الجيش والأمن، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة.

٣ جرى التوافق بين المشاركين في المؤتمر (على مستوى كل فريق، وعلى مستوى المشاركين بشكل عام)، على جميع القضايا المُدرجة باستثناء القضية الجنوبية التي لم يصل فريقها إلى توافقٍ بشأن ضمانات حلّها وعدد أقاليم الدولة الاتحادية؛ ما استدعى تدّخل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر، كما سيأتي لاحقًا. انظر: مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء، ٢٠١٤، ص ٣٧-٤٠.

للقضاء (الشرطة القضائية، ومصلحة السجون، والسجل العقاري، والأدلة الجنائية، والطب الشرعي) للسلطة القضائية، وحظر محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإلغاء محكمة الصحافة، وتبعية أجهزة الرقابة والمحاسبة للسلطة التشريعية، ووضع نصوص قانونية تكفل حقها وحريتها في الوصول إلى المعلومات والوثائق في جميع الجهات والمرافق الحكومية. وأوصى أيضًا بإصدار قانون بتشكيل هيئة وطنية عليا للتصحيح المالي والإداري لوقف هدر المال العام وتسييس الوظيفة العامة، ومنحها صلاحيات واسعة وفقًا لمعايير الحكم الرشيد، وإنشاء هيئة وطنية مستقلة ماليًا وإداريًا للخدمة المدنية تتسم بالكفاءة والحيادية، وتشكيل لجنة لمراجعة القرارات الإدارية والمالية لوزارة الخارجية، وإنشاء نظام معلومات وطني قادر على تلبية حاجة التخطيط والرقابة والمساءلة.

> نصت قرارات المؤتمر على حظر تعيين أي من أقارب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس السلطة التشريعية ووزيري الدفاع والداخلية ورئاسة المخابرات، حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم، في أي مناصب قيادية في الجيش والأمن والمخابرات خلال مدة عملهم في تلك المناصب

وألزمت قرارات المؤتمر الحكومة بسرعة إنجاز السجل المدني في فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات بهدف منع الازدواج الوظيفي وإيجاد قاعدة بيانات وطنية، وحظر تعين أي من أقارب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس السلطة التشريعية ووزيري الدفاع والداخلية ورئاسة المخابرات، حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم، في أي مناصب قيادية في الجيش والأمن والمخابرات خلال مدة عملهم في تلك المناصب. كما قرر المؤتمر إلغاء مصلحة شؤون القبائل، التي كان النظام السابق يوظفها لكسب ولاء شيوخ القبائل، ووضع قواعد وأسس قانونية تحول دون تغوّل القبيلة وتدخلها في سلطات الدولة واختصاصاتها من أجل بناء الدولة المدنية، وتطوير نصوص قانونية تعزّز الفصل التام بين الأحزاب وبنية الدولة، وبخاصة الحزب أو الأحزاب الحاكمة، واستكمال إعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وإصدار قانون تنظيم حيازة السلاح الشخصي وحمله، وإخلاء المدن الرئيسة ومناطق التجمعات السكنية من معسكرات الجيش ومخازن الأسلحة، وحصر أنواع الأسلحة التي بحوزة تلك الجماعات والمليشيات وسحبها وفق إستراتيجية محددة. والنص في الدستور على ضرورة أن يكون كل من ينتخب رئيسًا للدولة، وينتخب أو يعين في المناصب السياسية العليا في الدولة حاصلًا على مؤهل جامعي، وألا يكون منتسبًا للمؤسسة العسكرية أو الأمنية ما لم يكن قد ترك عمله في المؤسستين قبل فترة لا تقل عن عشر سنوات، وتحييد الجيش والأمن والمخابرات عن أي عمل سياسي، وحظر مشاركة منتسبيها في الانتخابات والاستفتاء، وإحالة جميع من بلغوا أحد الأجلين (السنّ أو سنوات الخدمة) من الضباط وضباط الصف والجنود إلى التقاعد بقوة القانون، وسنّ قانون يحدِّد التوصيف الوظيفي لجميع الوظائف العامة للدولة وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بكل وظيفة، لمنع تداخل الصلاحيات وإهمال واجبات الوظيفة، واعتماد مبدأ التنافس لشغل الوظيفة العامة، واعتماد معايير واضحة ودقيقة للترقيات والاستحقاقات القانونية للموظف العام.

وفي ما يتعلق بقضية صعدة، أقرّت الوثيقة "ضمان الحرية المذهبية والفكرية وممارسة الشعائر وتحريم فرضها أو منعها بالقوة من أي جهة كانت، وأن تكون الدولة وأجهزتها محايدة، ولا تقوم بتبني أو دعم مادي أو معنوي أو تقديم تسهيلات لأي مذهب أو فكر وبما يضمنه الدستور وينظمه القانون"[٤]، و"وضع ضوابط للمناهج الدراسية والتعليم الديني والأهلي بحيث يكون ذلك تحت إشراف الدولة"[٥]، و"وضع نصوص دستورية تجرّم الحصول على الأموال من جهات خارجية تحت أي مسمى واعتبار ذلك خيانة عظمى"[٦]، و"تحريم وتجريم استخدام الجيش في الصراعات الداخلية"، و"نزع واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي نُهبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة على المستوى الوطني وفي وقت زمني محدد وموحد، ويمنع أيضًا امتلاك الأسلحة الثقيلة والمتوسطة عن طريق التجارة ويكون ملك هذه الأسلحة حصريًا على الدولة وينظم القانون حيازة السلاح الشخصي"، و"معالجة الثارات والنزاعات الناجمة عن حروب صعدة في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية"[٧].

---

٤ المرجع نفسه، ص ٥٠.

٥ المرجع نفسه.

٦ المرجع نفسه، ص ٥١.

٧ المرجع نفسه، ص ٥٢.



ولحل قضية الجنوب أقرّ المؤتمر مبدأ التحوّل من الدولة الموحدة "الاندماجية" إلى الدولة الاتحادية "الفيدرالية"، على أن يُمثّل الجنوب "خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد تبنّي الدستور الاتحادي، بنسبة خمسين في المئة في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما فيها الجيش والأمن، التي يتمّ التعيين فيها بموجب قرارات يصدرها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ويمثّل الجنوب كذلك بنسبة خمسين في المائة في مجلس النواب"[٨]. وبعد الدورة الانتخابية الأولى، ينصّ الدستور الاتحادي على "آليات تنفيذية وقضائية وبرلمانية من أجل حماية المصالح الحيوية للجنوب. قد تتضمن هذه الآليات حقوق نقض أو تصويت خاصة حول قضايا تتعلق بالمصالح الحيوية للجنوب، وتمثيلًا خاصًا يقوم على معادلة المساحة والسكان، وعدم إمكان إجراء تعديل في الدستور يخصّ الجنوب أو يغيّر شكل الدولة إلا عبر ضمان موافقة أغلبية ممثلي الجنوب في مجلس النواب، إضافة إلى ترتيبات لتحقيق التشاركية في السلطة تحدّد في الدستور الاتحادي"[٩].

> "أقرّ المؤتمر مبدأ التحوّل من الدولة الموحدة "الاندماجية" إلى الدولة الاتحادية "الفيدرالية"، على أن يُمثّل الجنوب "خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد تبنّي الدستور الاتحادي، بنسبة خمسين في المئة في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية"

ولكنّ فريق القضية الجنوبية والقوى السياسية والاجتماعية المشاركة في المؤتمر بشكل عام، لم تتفق بشأن ضمانات حل القضية الجنوبية وعدد أقاليم الدولة الاتحادية؛ إذ اقترح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح تأسيس دولة اتحادية من ستة أقاليم (إقليمان في الجنوب، وأربعة أقاليم في الشمال)[١٠]، فيما اقترح الجناح المعتدل في الحراك الجنوبي والحزب الاشتراكي اليمني تأسيس دولة اتحادية من إقليميْن (إقليم في الشمال وإقليم في الجنوب)، ووافقهما على هذا المقترح ممثلو جماعة أنصار الله، ما استدعى تدّخل السيد جمال بن عمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، والذي اقترح في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ تشكيل فريق مصغّر لبحث القضية الجنوبية مكوّن من ١٦ عضوًا (٨ من الشمال و٨ من الجنوب). وقد عقد هذا الفريق ٣٢ اجتماعًا خلال الفترة ١٠ أيلول/ سبتمبر – ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. ومع ذلك، لم يجرِ التوافق على عدد أقاليم الدولة الاتحادية، وخلص الفريق إلى تفويض رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة برئاسته لتحديد عدد الأقاليم، بحيث "تدرس خيار ستة أقاليم (أربعة في الشمال واثنان في الجنوب)، وخيار إقليميْن، أو أيّ خيار آخر يحقق التوافق"[١١].

الرابحون والخاسرون

لا بد من الإشارة إلى أنّ جميع مخرجات المؤتمر تصبّ في المصلحة العليا للشعب اليمني بكل فئاته وجماعاته وتنظيماته السياسية والاجتماعية، وأنّ مكاسب الجماعات الاجتماعية والسياسية وخسائرها لم تكن مكاسب أو خسائر مطلقة؛ فكل جماعة من الجماعات المشاركة في المؤتمر حقّقت مكاسب نسبية في مجال ما، وخسائر نسبية في مجال آخر. إنّ القرارات المتصلة بالمصالحة الوطنية سوف تؤدي - إذا تحققت - إلى توقف النزاعات والحروب في المناطق الشمالية، على سبيل المثال، ومن ثمّ تعرُّض بعض شيوخ القبائل المعتمدين على اقتصاد الحرب لخسارة هذا المورد، ومع ذلك تصب المصالحة الوطنية في مصلحة رجال القبائل الشمالية الذين دفعوا الفاتورة البشرية للنزاعات المسلحة التي شهدتها المحافظات الشمالية خلال السنوات الماضية. كما من المتوقع أن يخسر شيوخ القبائل بعض قوتهم السياسية جرّاء تغيير نظام انتخاب مجلس النواب من نظام الانتخاب الفردي في دوائر صغيرة، إلى نظام القائمة النسبية المغلقة على المستوى الاتحادي، فكلما ضاقت الدوائر الانتخابية، تعزّزت فرص فوز النخب التقليدية التي تعتمد على علاقات القرابة في التعبئة الانتخابية، وكلما اتسعت الدوائر الانتخابية، تضاءلت فرص فوز هذه النخب. ولذلك، سعت هذه النخب لتقليل خسائرها السياسية المحتملة عبر مقاومة مقترح تقسيم الدولة الاتحادية إلى إقليميْن، ودعمت تقسيمها إلى ستة أقاليم؛ للاحتفاظ بفرصٍ أكبر للفوز بمقاعد المجلس الاتحادي الذي

٨ المرجع نفسه، ص ٣٩-٤٠.

٩ المرجع نفسه، ص ٤٠.

١٠ صحيفة **الأولى**، العدد ٨٨٥، ٢٠١٣/١٢/١٥.

١١ مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ص ٣٧- ٤٠.

يجري انتخاب أعضائه بنظام القائمة النسبية على مستوى الإقليم، وبالتمثيل المتساوي بين الأقاليم.

> من المحتمل أن تشكل النخب التقليدية القوة الاجتماعية الأكثر تأثيرًا في سلطات الولايات (المحافظات) المنتجة للنفط والغاز (حضرموت، وشبوة، ومأرب، والجوف)

ولتقليل آثار الخسائر المالية المحتملة لشيوخ القبائل - إذا تم فعلًا إلغاء مصلحة شؤون القبائل التي يحصلون من خلالها على تحويلات مالية شهرية - استطاع هؤلاء، بدعم من القوى المحافظة المشاركة في المؤتمر من جميع الاتجاهات والأحزاب السياسية، انتزاع قرار بتخويل سلطة إدارة الموارد النفطية والغازية ومنح عقود الاستكشاف والتطوير وتنظيم عقود الخدمات النفطية لسلطات الولاية المنتجة للنفط، وليس لسلطة الإقليم أو السلطة الاتحادية[١٢]، لا سيما في مجال الشركات النفطية، وشركات الخدمات النفطية التي يمتلكها شيوخ القبائل وكذلك كبار ضباط القوات المسلحة (الذين ينتمي الكثير منهم إلى عائلات المشايخ). ومن المحتمل أن تشكل النخب التقليدية القوة الاجتماعية الأكثر تأثيرًا في سلطات الولايات (المحافظات) المنتجة للنفط والغاز (حضرموت، وشبوة، ومأرب، والجوف). ومع ذلك، يمكن وصف مخرجات المؤتمر بأنها مخرجات متوازنة؛ إذ حافظت النخب التقليدية على بعض امتيازاتها، على الرغم من خسارتها بعض قوتها السياسية، وحققت القوى المدنية مكاسب كبيرة، بل يمكن القول إنها حققت تحولات ثورية باتجاه بناء الدولة المدنية الحديثة، ولا سيما إذا ما أخذت في الاعتبار طبيعة البنى الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة في المجتمع اليمني.

إنّ المرأة اليمنية هي المستفيد الأكبر من نتائج مؤتمر الحوار الوطني؛ فقد تضمنت الوثيقة عددًا من التوصيات التي من شأنها تعظيم المشاركة السياسية للمرأة، ومكافحة العنف ضد المرأة، فأقرّت توصية بتضمين الدستور القادم مادة تنص على تمثيل المرأة في عضوية قيادة الهيئات المستقلة بما لا يقل عن ٣٠٪ مع توافر الشروط والمعايير المطلوبة. كما تضمنت توصية بتشكيل دار الإفتاء من علماء الشريعة الإسلامية ممن يمثلون مختلف المذاهب وعلى أن يستعان بأهل الخبرة والاختصاص (اقتصاديًا, وقانونيًا, وطبيًا, وعلم الاجتماع، وغيرهم مع مراعاة تمثيل المرأة)، وتأسيس هيئة وطنية عليا للأمومة والطفولة[١٣]، وإعادة هيكلة اللجنة الوطنية للمرأة[١٤]. وأوصت بتمثيل المرأة في "فريق صياغة الدستور" بنسبة ٣٠٪ على الأقل، وأن يتضمن الدستور نصًا يكفل شغل النساء ٣٠٪ على الأقل من مقاعد المجالس التشريعية المنتخبة، ومادة تنص على أن "تتخذ الدولة الإجراءات القانونية التي من شأنها تمكين النساء من ممارسة كل حقوقهن السياسية والمشاركة الإيجابية في الحياة العامة وفقًا لأحكام الدستور"، والتحوّل من النظام الانتخابي الفردي إلى نظام القائمة النسبية المغلقة، بحيث تُمثَّل المرأة بنسبة ٣٠٪ في جميع القوائم الحزبية. وأوصى فريق الجيش والأمن بتضمين الدستور القادم مادة تنص على تمكين مشاركة المرأة وتوسيعها في العمل في مجالات الجيش والأمن والمخابرات. وأوصى فريق الحقوق

١٢ نصت وثيقة الحوار الوطني الشامل على أن "تكون إدارة وتنمية الموارد الطبيعية، منها النفط والغاز، وبما فيها منح عقود الاستكشاف والتطوير، من مسؤولية السلطات في الولايات المنتجة بالتشارك مع السلطات في الإقليم والسلطة الاتحادية، وفق ما ينصّ عليه قانون اتحادي. وبموجب القانون نفسه، يكون تنظيم عقود الخدمات المحلية من مسؤولية السلطات في الولاية المنتجة بالتنسيق مع الإقليم". المرجع نفسه، ص ٣٩. وربما يكون هذا النص متعارضًا مع نص آخر في الوثيقة، يقول إنّ "الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الداخلية، أو في البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، أو في الجرف القاري، هي ملك عام للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة، على أن توزع وارداتها بشكل عادل ومنصف في جميع أنحاء البلاد وينظم ذلك بقانون". المرجع نفسه، ص ٨٩.

١٣ بحيث تضطلع الهيئة الوطنية العليا للأمومة والطفولة بالمهمات التالية: (أ) رسم السياسة العامة في ما يتعلق بشؤون الأمومة والطفولة في المجالات كافة (التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية) ومتابعة وتقييم تنفيذها في ضوء التقارير المقدمة من الجهات المعنية وإصدار التوصيات. (ب) ترسيخ القيم الأخلاقية التي تجسد مكانه الأم والأسرة ودورهما في المجتمع من خلال نشر الوعي الاجتماعي بقضايا الأمومة والطفولة وحاجاتها ومشاكلها لتشكيل رأي عام مساند لها. (ج) التنسيق والتعاون مع مختلف القطاعات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الأمومة والطفولة محليًا وإقليميًا ودوليًا بهدف إيجاد التوازن والتكامل المطلوب بين هذه القطاعات. (د) إيجاد قاعدة بيانات توفر المعلومات والإحصائيات والدراسات اللازمة المتعلقة بشؤون الأمومة والطفولة على المستوى الوطني وتقييم مؤشراتها والنتائج التي توصل إليها. (هـ) المساهمة في توفير الاستقرار الأسري للمرأة والطفل من خلال تقديم خدمة الإرشاد والتوجيه للمتنازعين في القضايا الأسرية لمعالجة واقع المرأة والطفل وقضاياهما.

١٤ بحيث تضطلع اللجنة الوطنية للمرأة بالمهمات التالية (أ) رسم السياسات العامة في مجال تنمية شؤون المرأة وتطويرها في المؤسسات الدستورية والقانونية ومتابعة تنفيذها لدى الجهات المختصة. (ب) تقديم الاقتراحات بتعديل التشريعات المتعلقة بالمرأة وإبداء الرأي بمشروعات القوانين والقرارات اللازمة للنهوض بأوضاع المرأة. (ج) متابعة تطبيق القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمرأة التي تم التصديق عليها والبرامج التي جرى تبنيها بالخطط والبرامج الحكومية الخاصة بالمرأة للتأكد من تنفيذها. (د) العمل على ضمان تمثيل المرأة اليمنية في جميع اللجان والمحافل الدولية المعنية بشؤون المرأة. (هـ) وضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تواجهها.

والحريات بتشكيل هيئة تختص بحماية المرأة والطفل من العنف الاجتماعي والأسري.

> "تخويل سلطة إدارة الموارد النفطية والغازية ومنح عقود الاستكشاف والتطوير وتنظيم عقود الخدمات النفطية لسلطات الولاية المنتجة للنفط، وليس لسلطة الإقليم أو السلطة الاتحادية"

على مستوى التنظيمات، فإنّ نتائج مؤتمر الحوار الوطني تصبّ في مصلحة التنظيمات المدنية الحديثة بما فيها الأحزاب السياسية على حساب التنظيمات التقليدية عمومًا، والتنظيمات الأهلية والقبلية بشكل خاص، والتي من المتوقع تراجع تأثيرها في صناعة القرار وصوغ السياسات العامة على المستوى المركزي (الاتحادي) وعلى مستوى الأقاليم. ومن المحتمل أن يتراجع تأثير القوى الإقليمية في صناعة القرار في اليمن بسبب تراجع دور النخب التقليدية اليمنية المؤثرة.

فرص تنفيذ الوثيقة ومعوقاتها

خلال سير أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، قالت بعض الأطراف إنها لن تكون ملزمة بتنفيذ قرارات المؤتمر. ومع ذلك، فإنّ مثل هذه التصريحات هي - في الحقيقة - مجرد ضغوط لتعظيم المكاسب خلال العملية التفاوضية في المؤتمر؛ فعملية التسوية السياسية في اليمن، بما في ذلك مؤتمر الحوار الوطني، تستند إلى ضمانات وضغوط دولية، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ الذي سبقت الإشارة إليه. ومن المتوقع أن يصدر مجلس الأمن قرارًا بفرض عقوبات على من يعرقلون التسوية السياسية، وهناك توجهات لتحويل وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى وثيقة دولية[١٥]. فضلًا عن ذلك، فإنّ هذا الحوار يأتي بعد أن جرّبت جميع القوى السياسية الإقصاء والإبعاد للآخر، وذاقت نتائج الإقصاء والتهميش والإبعاد، وربما باتت مقتنعة بأنّ الضمان الوحيد لعدم الإقصاء هو بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة.

هناك مخرجات لا تحتاج سوى إلى يوم واحد لتنفيذها، مثل الإفراج عن المعتقلين، لكنّ الحكومة لم تستطع تنفيذها بسبب انقسامها[١٦]. وهناك مخرجات أخرى ربما لن تستطيع الحكومة تنفيذها على المدى القريب بسبب صعوبات مالية؛ مثل تعويض أسر الشهداء والجرحى والسجناء والمخفيين قسريًا، وتعمير المناطق المتضررة من الحروب السابقة، وتأسيس اللجان والمؤسسات والمصالح والهيئات، أو بسبب ضعف مؤسسات الدولة وانقسام الجيش؛ مثل نزع أسلحة المليشيات والجماعات المسلحة غير الرسمية. وهناك قضايا لم تعد مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ملائمة لحلها؛ مثل قضية صعدة التي توسّع نقاشها خلال انعقاد المؤتمر، وبعد اختتامه بعدة أيام، بحيث لم تعد قضية خاصة بصعدة، كما لم يعد طرفاها الحكومة وجماعة أنصار الله، بل قضية متعلقة بالمحافظات الشمالية (صعدة، وعمران، وصنعاء، والجوف، وحجة)، ولا أبالغ إن قلت بأنها باتت قضية اليمن بشكل عام، وقضية طائفية بين أطراف كثيرة. لذلك، فعلى الرغم من أنّ المبادئ الدستورية التي خلص إليها المؤتمر كحلول لقضية صعدة، والتي من شأنها إذا ما وجدت طريقها للتطبيق أن تساهم في تحقيق المصالحة الوطنية وضمان حرية الدين والمعتقد وحرية ممارسة الطقوس والشعائر الدينية والتعددية المذهبية، فإنها قد تظل حبرًا على ورق إذا لم تتوافر الإرادة والرغبة في التصالح لدى حركة أنصار الله وخصومها الذين انخرطوا في نزاعات مسلحة خلال الشهور الماضية.

لقد اتخذ الرئيس عبد ربه منصور هادي أول خطوة باتجاه تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني عندما أصدر في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ قرارًا رئاسيًا بتشكيل لجنة من ٢٢ عضوًا برئاسته، لتقسيم أقاليم الدولة الاتحادية، والتي أقرت في ١٠ شباط/ فبراير تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، هي: إقليم حضرموت (عاصمته المكلا، ويضم محافظات حضرموت، وشبوة، والمهرة، وسقطرة)، وإقليم سبأ (عاصمته مأرب، ويضم محافظات مأرب، والجوف، والبيضاء)، وإقليم عدن (عاصمته عدن، ويضم محافظات عدن، وأبين، ولحج،

١٥ "مصادر سياسية للأهالي نت: وثيقة الحوار الوطني ستتحول إلى وثيقة دولية وسيصدر بها قرار من مجلس الأمن"، موقع الأهالي نت، انظر:
http://alahale.net/article/14843

١٦ "الدكتور صالح باصرة: اقترح تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم"، حضرموت برس. انظر:
http://hadrmoutpress.com/index.php?ac=3&no=401&d_f=1

والضالع)، وإقليم الجند (عاصمته تعز، ويضم محافظتي تعز، وإب)، وإقليم أزال (عاصمته صنعاء، ويضم محافظات صنعاء، وصعدة، وعمران، وذمار)، وإقليم تهامة (عاصمته الحديدة، ويضم محافظات الحديدة، وريمة، وحجة، والمحويت). إلا أنّ هذا التقسيم قد يعقّد القضية الجنوبية بدلًا من أن يساهم في حلها من خلال إعادة إنتاج هيمنة الشمال على السلطة التشريعية، فقد نصّت قرارات المؤتمر على أن "يتكون المجلس الاتحادي من عددٍ من الأعضاء لا يزيد على نصف عدد أعضاء مجلس النواب، يتم انتخابهم جميعًا بالاقتراع السري الحر والمباشر بنظام القائمة النسبية على مستوى الإقليم، وبالتمثيل المتساوي بين الأقاليم"[١٧]. ويعني هذا أنّ ممثلي الشمال في المجلس الاتحادي سوف يبلغ عددهم ضعف عدد ممثلي الجنوب، ولا سيما في ظل المهمات الكبيرة التي خوّلت لهذا المجلس[١٨]، وتنطبق مثل هذه الهيمنة أيضًا على الجمعية الوطنية التي تتكون من الاجتماع المشترك لمجلس النواب والمجلس الاتحادي[١٩]، ولا يخفّف من هذه الهيمنة بعض حلول الترضية التي خرج بها المؤتمر؛ مثل إقرار "تمثيل الجنوب خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد تبنّي الدستور الاتحادي بنسبة خمسين في المئة في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما فيها الجيش والأمن، التي يتمّ التعيين فيها بموجب قرارات يصدرها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء. ويمثَّل الجنوب كذلك بنسبة خمسين في المائة في مجلس النواب"[٢٠].

وأخيرًا، فإنّ من أهم صعوبات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ضعف الحامل الاجتماعي لمقررات الحوار، وقوة القوى المحافظة المتضررة من هذه القرارات؛ فالقوى المستفيدة من الوثيقة والداعمة لتطبيقها هي القوى المدنية من الشباب والنساء، ولا تملك التحكم سوى بعدد قليل من الموارد لعل أهمها الإعلام. أما القوى التقليدية المتضررة فتمتلك السلاح والمال والدعم الخارجي والتأثير في رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من أنّ سلطة شيوخ القبائل بدأ يعتريها الضعف، فإنّ هذا لم يؤدِ إلى زيادةٍ في قوة القوى المدنية بل صبَّ في مصلحة قوى تقليدية أخرى؛ فضعف مشايخ حاشد مثلًا جاء لمصلحة جماعة أنصار الله الحوثية التي باتت قوة كبيرة مسيطرة في المناطق الشمالية.

١٧ وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ص ٩٥.

١٨ يختص المجلس الاتحادي بما يلي: "١) القراءة الثانية والإقرار النهائي للقوانين المتعلقة بتنظيم سلطات الدولة، أو المتعلقة بالحقوق الأساسية للمواطنين، وعلى وجه خاص القوانين التالية: قانون السلطة القضائية، قانون مجلس الوزراء، قانون الانتخابات، قانون الصحافة. (٢) المصادقة على انتخاب المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية. (٣) اختيار رئيس وأعضاء الهيئات المستقلة. (٤) الموافقة على تعيين القيادات المدنية والعسكرية التالية: محافظ البنك المركزي، والقائد العام للقوات المسلحة ونوابه ومساعدوه، ورئيس الهيئة العامة للخدمة المدنية، والنائب العام. (٥) الموافقة على تعيين سفراء الدولة لدى الدول الأخرى ومندوبيها لدى المنظمات الدولية والإقليمية. (٦) اقتراح التعديلات الدستورية".

١٩ تختص الجمعية الوطنية بما يلي: "(١) إقرار السياسة العامة للدولة. (٢) مناقشة وإقرار الخطة العامة للتنمية. (٣) الموافقة على الاتفاقيات التي من شأنها تعديل حدود الدولة أو الاتحاد مع دولة أخرى، أو التحالف، أو الدفاع، أو الصلح، أو السلم. (٤) الموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ. (٥) الموافقة على قرارات العفو العام. (٦) انتخاب رئيس الجمهورية (في حالة النظام البرلماني). (٧) مناقشة وإقرار مقترحات التعديلات الدستورية، قبل الاستفتاء عليها".

٢٠ وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ص ٣٩-٤٠.

أحمد محمد أبو زيد*

الضفة الأخرى: الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل

تحصر هذه الدراسة هدفها، وهي تناقش السياسات المائية لكلٍ من مصر وأثيوبيا، في شرح وجهة نظر الطرف الآخر في الصراع، وهو أثيوبيا، ومناقشة رد فعلها على التصعيد الإعلامي المصري الداعي لشن حربٍ مباشرة عليها، أو خلق القلاقل لها، إن هي أصرت على تشييد سد النهضة على النيل الأزرق الذي تصل منه ما نسبته ٨٥٪ من المياه إلى مصر. تستعرض هذه الورقة تاريخ النزاع حول مياه النيل بين أثيوبيا (إحدى دول المنبع) ومصر (دولة المصب)، والموقف الأثيوبي من الاتفاقيات التي أبرمت في الماضي. تركز الورقة بصورةٍ خاصةٍ على عرض الكتابات الأثيوبية، التي نُشرت منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، دون أن تتدخل بنقدها أو تفنيدها؛ وذلك كي يتمكن القارئ من فهم وجهة نظر الطرف الآخر، للصراع حول المياه مع مصر. فما تعرضه الورقة بالأساس هو وجهة النظر الأثيوبية. ولا يعني عرضها هنا، بالضرورة، أن الكاتب يتفق معها أو يتبناها بصورة كليةٍ أو جزئية.

* محاضر في العلوم السياسية - جامعة الجزيرة ومدير الأبحاث بالمعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية - دبي.

مقدمة

انتشرت دعاوى كثيرة في الصحف وبقية وسائل الإعلام المصرية (وبخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي)، في الأسابيع التي سبقت يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣، تدعو إلى تبني خيار الحرب مع أثيوبيا أو غيرها من الدول الأفريقية التي تفكّر في المساس بحصة مصر من المياه. وتنوّعت هذه الدعاوى من القيام بحرب شاملة باستخدام الجيوش، أو ضربات استباقية بالطيران لمواقع السدود، أو القيام بعمليات خاصة لتدميرها، أو بثّ الفتنة والتخريب الداخلي في هذه الدول لمنعها من استكمال هذه المشروعات، بحيث تكون تلك رسائل تحذير لأي دولة في حوض النيل تفكّر في إيذاء مصر أو تتعدّى على حقوقها الشرعية.

هناك افتراض خاطئ سائد بين دوائر صناع القرار المصري وأغلبية النخب السياسية في ما يتعلق بعلاقات مصر الأفريقية ومع دول حوض النيل تحديدًا، وهو أنّ مصر يجب أن تكون قويّة بما يكفي للسيطرة عليه بصورة كاملة، أو على الأقل أن تعمل على تهيئة الظروف التي تمنع أثيوبيا من بناء سدود على النيل الأزرق. من الممكن أن تؤدي مثل هذه الأطروحات والدعاوى إلى إضعاف الدولة المصرية؛ فهي تخلو من العقلانية والمنطق، وهي غير واقعية وعدائية.

لن تتطرق هذه الدراسة إلى الحديث عن السياسات المائية لكلٍ من مصر وأثيوبيا، لكنها ستحاول شرح وجهة نظر الطرف الآخر في الصراع (أثيوبيا)، ومناقشة الردّ الأثيوبي على الدعاوى القائلة بقيام الحرب بين الطرفين، وذلك عبر عرض الكتابات ووجهات النظر الأثيوبية التي نشرت منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من دون التدخل بالنقد أو تفنيد هذه الكتابات؛ كي يتمكن القارئ من تكوين وجهة نظر كاملة حول الرؤية الأثيوبية للصراع مع مصر، وذلك عملًا بمبدأ "اعرف عدوك". أيّ أنّ ما يُعرَض هنا بالأساس هي رؤية النظر الأثيوبية، ولا يعني عرضها هنا بالضرورة أننا نتفق معها أو نتبناها بصورة كليةٍ أو جزئية.

وبناء عليه، قُسِّمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء وخاتمة؛ ففي الجزء الأول نتناول عبر التتبع التاريخي سجل الصراعات والنزاعات بين مصر وأثيوبيا بشأن مياه النيل من وجهة النظر الأثيوبية، والتي كانت السبب الرئيس وراء تجدد الصراعات بين البلدين منذ نحو ألف وخمسمئة سنة. وفي الجزء الثاني نتطرق بالتفصيل للصراع المستمر في المرحلة الممتدة بين ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ثم التطورات التي شهدها الصراع في ما بعد تنحية الرئيس السابق محمد مرسي. وفي الجزء الثالث سنقوم بعرض رؤية الجانب الأثيوبي وكيف ترى الأدبيات الأثيوبية إمكانية إدارة الأزمة الحالية مع مصر بصورة يجري معها تجنّب الحرب، التي تمثل في رأينا أسوأ الخيارات وأكثرها كارثية لكلا الطرفين وجيرانهما؛ أي التحرك من حروب المياه إلى دبلوماسية المياه. وسنعرض البدائل والخيارات التي يروِّج لها الجانب الأثيوبي باعتبارها مخرجًا للأزمة وحلها. وفي الخاتمة نحاول تقديم تصور لكيفية إدارة مصر لأزمة المياه مع الجانب الأثيوبي بناء على الأفكار والرؤى والتصورات الأثيوبية التي جرى عرضها في الدراسة.

"وطبقًا لمعاهدة عام ١٩٢٩ يحظر على المستعمرات البريطانية في حوض النيل بناء أي مشاريع أو سدود على النيل إلا بعد الحصول على موافقة مصر. وترفض أثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدة بصورة أساسية"

أولًا: جذور الصراع المصري - الأثيوبي بشأن النيل

لا تعد الجولة الراهنة من الصراع بين مصر وأثيوبيا بشأن مياه النيل هي الأولى بين الطرفين؛ إذ شهد البلدان صراعات وحروبًا عديدة بسبب المياه. تاريخيًا، كان الصراع يقع بين مصر والسودان من ناحية، وأثيوبيا من ناحية أخرى. وتبرر مصر مطالبها وحقها الطبيعي في ملكية مياه النيل استنادًا إلى معاهدتين: الأولى هي معاهدة عام ١٩٢٩ بين بريطانيا التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت، والتي كانت بحاجة للقطن المصري كمادة خام لصناعة الغزل والنسيج، وبين حكومات المستعمرات البريطانية في حوض النيل كالسودان وأوغندا وكينيا وتنجانيقا وغيرها. وطبقًا لهذه المعاهدة يحظر على المستعمرات البريطانية في حوض النيل بناء أي مشاريع أو سدود على النيل إلا بعد الحصول على موافقة مصر. وترفض أثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدة بصورة أساسية؛ كونها لم تكن مستعمرة بريطانية، ومن ثمّ، فهي لا تخضع للمعاهدات والاتفاقيات التي وقعها التاج البريطاني ولا تلتزمها. أما المعاهدة الثانية فكانت معاهدة ثنائية عقدت بين مصر والسودان في عام ١٩٥٩ لتقسيم مياه النيل بينهما، بحيث تحصل مصر على نسبة ٧٥٪ والسودان على نسبة ٢٥٪؛ وذلك من دون استشارة أثيوبيا أو مشاركتها، وهي التي تنبع من أراضيها هذه المياه، مما فاقم العلاقات بين الدول الثلاث.

الصراع في العصور القديمة

بوصفها واحدة من أقدم الحضارات في أفريقيا، كانت مصر تنظر إلى حقها في مياه النيل حتى قبل ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد، كحق طبيعي لا منازع لها فيه، لأنه لم تكن هناك دول أو حضارات أو حتى مجتمعات بشرية منظمة في شرق أفريقيا ووسطها يمكنها تحدي أو الطعن في حق مصر في الحصول على مياه النيل[1].

ظل النيل والحفاظ على تدفقه أولوية لكل من جلس على عرش مصر؛ إذ تذكر البرديات والكتابات الجدارية القديمة أنّ من بين العهود التي يتلوها الفرعون الجديد تعهده بالحفاظ على النيل ورعايته. فتقدير المصريين لدور النيل في توفير الغذاء وتحقيق النمو السكاني والعمراني كان منذ زمن بعيد. وكان المصريون القدماء يعتبرون النيل آلهة يجب تقديسها، إذ تذكر بعض المصادر التاريخية أنّ الفترات التي شهدت تراجعًا في منسوب مياه النيل (كما حدث في عام ١٧٤٠ قبل الميلاد بحسب العهد القديم) كانت مصحوبة بالمجاعات والفوضى السياسية والهلاك. وهذا ما يمكن أن يفسِّر سبب الهلع والخوف الشديد من أي دعاوى تمس النيل من جانب بعض الدول الأفريقية[2].

كانت العلاقة بين كلٍ من أثيوبيا ومصر طويلة وممتدة في التاريخ، وتأرجحت بين الانسجام والتنافر. ولعل من أهم أسباب الصراع والنزاع بين الطرفين - إلى جانب القضايا الدينية - هو الحصول على مياه النيل[3].

يمكن القول بأنه مع أفول الدولة الفرعونية المصرية المتأخرة ووقوع مصر تحت سيطرة الفرس ثم الأغريق (نحو ٤٠٠ قبل الميلاد) كانت الإمبراطورية الأثيوبية تأخذ منحى متصاعدًا، فقد كانت هناك سلطة أثيوبية قوية في منطقة أكسوم تسيطر على إمبراطورية كبيرة تمتد من المرتفعات الأثيوبية عبر البحر الأحمر إلى اليمن، وكانت منغمسة بشدة في التجارة المزدهرة في منطقتي المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. ومع تحوِّل مصر إلى ولاية رومانية ثم مسيحية، وتحوّل إمبراطورية أكسوم في عهد الملك عيزانا Ezana في عام ٣٣٠ بعد الميلاد إلى المسيحية، توثقت العلاقات بين الطرفين بصورة كبيرة نظرًا لتوّحد الكنيستين (الإسكندرية وأكسوم) على اتّباع مذهب مرقص الرسول، وتعيين الأسقف الأكبر في أثيوبيا من قبل البطريرك المصري في الكرازة المرقصية بالإسكندرية لمدة ستة عشر قرنًا[4].

الصراع في عصر الفتح الإسلامي

استمرت العلاقات بين الطرفين تسير في تعاونٍ حتى تم فتح مصر على أيدي العرب المسلمين في عام ٦٤٠، فتحوَّلت مصر إلى الإسلام، ومن ثمّ تراجعت قيمة المسيحية ووزنها كديانة رسمية بالنسبة إلى أغلبية الشعب المصري. وقد أثار ذلك استياء أثيوبيا بسبب استمرار تبعية كنيستها الرسمية لبابا الإسكندرية الذي يتبع هو نفسه للحاكم المسلم في مصر. وما زاد الطين بلة - من وجهة نظر الأثيوبيين - سيطرة المسلمين العرب على المدينة المقدسة (القدس)؛ وهو ما أدى لإبعاد الكثير من الحجاج الأثيوبيين.

لم ترضَ أثيوبيا بوصفها مملكة مسيحية مقدسة - ينظر حكامها لأنفسهم باعتبارهم من نسل النبي سليمان عليه السلام - بما فعله العرب. وبدأ مستوى العلاقات التوافقية والتعاونية بالتراجع (كان اللقب التاريخي للأباطرة الأثيوبيين "أسد يهوذا"). ومع وجود ما تعتبره انتهاكًا لحقوق الأقباط المصريين (خصوصًا في أواخر العصر العباسي وبداية العصر المملوكي)، بدأت أثيوبيا تُظهر رفضها لهذه المعاملة المسيئة للمواطنين المسيحيين، محاولة استغلال المياه في الحرب ضد مصر. ففي الفترة ١١٩٠-١٢٢٥ أعلن الإمبراطور الأثيوبي "اليبيلا" حربه الصليبية (بتعبير أندرو كارلسون) وعكف على بناء مدينة القدس الجديدة بدلًا من تلك التي "يحتلها" العرب المسلمون، ودعا المسيحيين للحج إلى أثيوبيا بدلًا من القدس. ومن جانب آخر، هدَّد الإمبراطور بتحويل نهر "تيكيزي" من مساره فلا يستمر في مجراه الطبيعي المسمى "نهر عطبرة" في السودان الذي يلتقي بالنيل الرئيس عند مدينة عطبرة الحالية[5]. وكان أول مصري

1 Robert Collins, *The Nile* (New Haven: Yale University Press, 2002), pp. 2-15. وانظر أيضًا: رشدي سعيد، **نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل** (القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠١)، ص ٢٧٤-٢٧٥.

2 Andrew Carlson, "Who Owns the Nile? Egypt, Sudan, and Ethiopia's History-Changing Dam," *Origins: Current Events in Historical Perspective*, vol. 6, no. 6 (March 2013), at: http://origins.osu.edu/article/who-owns-nile-egypt-sudan-and-ethiopia-s-history-changing-dam

3 Haggai Erlich, *The Cross and the River: Ethiopia, Egypt, and the Nile* (Boulder: Lynn Rienner Publishers, 2002), pp. 3-21.

4 Ibid.

5 J. Abbink, "A Bibliography on Christianity in Ethiopia," ASC Working Paper, no. 52 (Leiden: African Studies Centre, 2003), pp. 2-3.

كتب عن هذه المحاولة الأثيوبية لتحويل نهر النيل هو القس القبطي جرجس المكيني، الذي كتب إلى بابا الإسكندرية يحذره من خطورة هذه الخطوة على مصر.

لم تقم أثيوبيا بهذه الخطوة لأسباب عديدة ليس هنا مجال ذكرها، إلا أنّ التضييق الذي مارسه الحكم المملوكي جدّد عداء أثيوبيا لمصر. وبحلول منتصف القرن الرابع عشر، عندما اشتدت الممارسات والانتهاكات ضد الأقباط، أرسل الإمبراطور دوايت الأول السليماني تحذيرًا لسلطان مصر يرجوه الكف عن اضطهاد المسيحيين. ولمّا رفض السلطان، أعدَّ الإمبراطور جيشه وعقد العزم على غزو مصر لتحرير الأقباط. وبالفعل تحرّك بجيوشه حتى وصل شمال السودان، إلا أنّ حرارة الجو والعطش وبُعد المسافة وغيرها من الأسباب، أدت إلى تراجعه.

الصراع في الحقبة الاستعمارية

على الرغم من تراجع حدة الصراع، فإنه لم ينته تمامًا، وتجدد مرة أخرى في صورة صراع ديني؛ إذ شهد القرن السادس عشر حروبًا بالوكالة بين المسلمين والمسيحيين في المناطق الحدودية لأثيوبيا من الشمال ومن الجنوب، فقد كانت أثيوبيا المسيحية محاطة بسلطنات إسلامية في الصومال والسودان. بل وصل الأمر حدّ قيام أحد السلاطين المسلمين (السلطان أحمد قران، حاكم سلطنة عدل) غزو أثيوبيا، كما حاولت مصر ذلك أيضًا[٦].

تواصل الصراع بين الطرفين حتى القرن التاسع عشر، وتجدَّد حينما بدأت سلالة محمد علي التوسّع والسيطرة على المناطق المجاورة لمناطق نفوذها بغرض بناء إمبراطورية للسلالة العلوية. وبلغت ذروة هذه الحملات في عهد الخديوي إسماعيل، حين خاضت مصر وأثيوبيا حربًا ضروسًا من أجل السيطرة على مداخل البحر الأحمر ومخارجه وإحكام السيطرة على منابع النيل. ففي عام ١٨٧٦ وقعت معركة جورا، التي تقع حاليًا داخل حدود إريتريا[٧]، والتي تعد نقطة فاصلة في تحديد العلاقات بين الطرفين حتى اليوم. ومنذ عام ١٨٦٥ (وحتى عام ١٨٨٥) سيطرت مصر على ميناء "مصوع" - الموجود حاليًا في إريتريا - والتي كانت تستأجره من الدولة العثمانية، وسيطرت أيضًا على أجزاء من إريتريا بين عامي ١٨٧٢ و١٨٨٤، كما كان هناك مخطط لغزو أثيوبيا في عهد الخديوي إسماعيل الطامح لبناء إمبراطورية مصرية في أفريقيا، في ما عرف بـ "حملة الحبشة". إلا أنّ الجانب المصري بقيادة محمد راتب باشا مُني بخسائر عسكرية على أيدي القوات الأثيوبية بقيادة يوحنس الرابع في معارك مثل كوندت وجورا. وقد ساعد التفاوت في عدد الجيوش في كسر الجيش المصري، الذي كان قوامه ٢٠ ألفًا مقابل نحو ١٠٠ ألف جندي أثيوبي[٨].

بعد هزيمة الجيش المصري في جورا، قامت بريطانيا باحتلال مصر في عام ١٨٨٢، إلى جانب احتلال عدد من دول حوض النيل؛ مثل إريتريا وأوغندا ورواندا وبوروندي وكينيا وغيرها. ومن جانب آخر نجحت أثيوبيا في هزيمة الإيطاليين عام ١٨٩٦ والحفاظ على استقلالها والنجاة من حملة "التكالب على أفريقيا"، على الرغم من أنها كانت قد فقدت نحو ثلث عدد سكانها بسبب المجاعة العظيمة التي أصابتها بين عامي ١٨٨٨و١٨٩٢. ومع ذلك، لم يتوقف الصراع بين البلدين؛ فقد ساهم التنافس البريطاني - الفرنسي للسيطرة على الأراضي والموارد في أفريقيا في تجدد الصراع حول النيل مرة أخرى، ووصلت ذروة هذا الصراع في عام ١٨٩٨، وتحديدًا في حادثة فاشودة[٩]. فقد قامت فرنسا بتدعيم علاقاتها مع الإمبراطورية الأثيوبية، وبالفعل نجحت في إقناعها بفكرة بناء سد على النيل الأبيض، وذلك لتقويض النفوذ البريطاني وتقليل مخاطر السيطرة البريطانية على النيل ومن ثم سيطرتها على القارة الأفريقية، ما يمكّنها من مواجهة أثيوبيا بمفردها[١٠].

ولأنّ بريطانيا كانت في حاجة ماسة للمياه وغيرها من الموارد الطبيعية وتستفيد من محاصيل الزراعة في مصر والسوادان (مثل

---

6 Erlich, pp. 42-57.

للمزيد من التفاصيل انظر: أنتوني سوريال عبد السيد، **العلاقات المصرية - الأثيوبية ١٨٥٥-١٩٣٥** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣).

7 Winston Churchill, *The River War: An Historical Account of the Reconquest of the Soudan* [1899] (London: Hodder & Stoughton, Sevenoaks, Kent, 1987); Alfred Milner, *England in Egypt* (New York: Howard Fertig, 1970).

٨ لمزيد من التفاصيل، انظر:

Charles George Gordan, *General Gordon's Khartoum Journal* (London: Kimber, 1961); P.M. Holt, *The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898* (Oxford: Clarendon Press, 1958).

٩ لنظرة شاملة بشأن فاشودة، انظر:

Sir Bates Darrell, *The Fashoda Incident of 1898: Encounter on the Nile* (New York: Oxford University Press, 1984); E. Osei Adjei, *A History of Egypt, the Sudan, and Ethiopia in the 19th century* (New Tafo: Ghana, E.O. Adjei, 1991).

10 M.W. Daly, *Empire on the Nile: The Anglo Egyptian Sudan, 1898-1934* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 1-11.

القطن)، فقد أعلنت عن رفضها التام اعتزام أثيوبيا بناء سد على النيل الأبيض، فما كان من فرنسا وأثيوبيا إلا الاستعداد استباقيًا بإعداد حملة عسكرية لمنع بريطانيا من القيام بأي هجوم ضد هذا المشروع، وذلك عن طريق تجييش وحدات عسكرية كبيرة مكونة من مجموعة من الجنود قادمة من شرق أفريقيا عبر أثيوبيا، وأخرى قادمة من غرب أفريقيا عبر الكونغو. ولما علمت بريطانيا بهذه الخطة، وهي التي كانت قد استولت على الخرطوم بعد القضاء على الثورة المهدية، قامت بإعداد أسطول بحري بالإضافة إلى قواتها العسكرية التي جمعتها تحت قيادة الجنرال هربرت كتشنر، وبدأت الإبحار عكس مجرى النهر وصولاً إلى مدينة فاشودة التي كان الجنرال الفرنسي ج. ب. مارشان قد استولى عليها، ووصلت قوات كتشنر للموقع المقترح لبناء السد، واستعد لمهاجمته. إلا أنّ عدم قدرة أي من الطرفين على تحقيق الانتصار الكامل، أدى إلى تسوية المسألة دبلوماسيًا، إذ انسحب مارشان من فاشودة وتم الاتفاق على إنكار حقوق فرنسا في منطقة أعالي النيل[١١].

هذا التوافق بين فرنسا وبريطانيا لم يكن ليرضي الأخيرة؛ فقد كانت في حاجة ماسة لزيادة منسوب المياه. وبعد موقعة فاشودة اكتشفت بريطانيا أنّ معلوماتها خاطئة بالاعتقاد أنّ المصدر الرئيس لمياه النيل يأتي من الجنوب وليس من الشرق (هضبة الحبشة)، كما اكتشفت أنها مخطئة أيضًا عندما قللت من قوة أثيوبيا ونفوذها في منطقة شرق أفريقيا. وبناء عليه، فقد حاولت مرارًا التقرّب من الإمبراطور الأثيوبي من أجل التوافق على زيادة حصة المياه اللازمة لاستمرار التوسعات الزراعية وريها في منطقة دلتا النيل بمصر. وبالفعل، توصل البريطانيون في عام ١٩٠٢ إلى اتفاق مع الإمبراطور الأثيوبي منليك الثاني يتعهد خلاله الإمبراطور لحكومة جلالة ملكة بريطانيا (وفقًا للمادة الثالثة من الاتفاقية) بعدم إقامة/ تشييد (أو حتى الموافقة على) أي مشروعات مياه تجري في النيل الأزرق أو على بحيرة تانا من شأنها تعطيل أو التأثير في تدفق المياه للسودان، إلا بعد موافقة من الحكومة البريطانية والحكومة السودانية[١٢].

الصراع في القرن العشرين

بعد حصول مصر على الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٢٣، تفاوضت مع وزارة المستعمرات البريطانية (باعتبارها المسؤولة عن المناطق التي ينبع منها النيل)، وتم التوصل إلى اتفاقية ثنائية لتحديد حقوق مصر في مياه النيل في عام ١٩٢٩؛ إذ تم بناء على هذه الاتفاقية تحديد حق مصر من المياه بنحو ٤٨ مليار متر مكعب من تدفق المياه، وجميع المياه في موسم الجفاف، وأعطت لها الحق في استخدام حق النقض "الفيتو" في أي مشاريع عكس مجرى النهر؛ وتم منح السودان (الذي لم يكن قد حصل على استقلاله بعد) حقه في مياه النيل بنحو أربعة مليارات متر مكعب[١٣].

يعد الخطأ الرئيس الذي وقعت فيه المملكة المصرية في عام ١٩٢٩، وكررته الجمهورية العسكرية في عام ١٩٥٩، أنّ كليهما لم يستشر أو يجرِ التنسيق والتواصل مع أثيوبيا، على الرغم من أنّ أغلبية مياه النيل تأتي منها، كما أنّ أثيوبيا هي دولة ليست تابعة أو محتلة من قبل بريطانيا، ومن ثمّ، كان الأولى أن يجري التفاوض معها وليس مع بريطانيا التي كانت تحتل أغلب مناطق منابع النيل. وقد أصبح مثل هذا النمط السياسي جزءًا كبيرًا من المشكلة والصراع بين البلدين.

تكرّر الخطأ نفسه لاحقًا، فبعد تحقيق الجلاء وإعلان استقلال السودان عن مصر عام ١٩٥٦، تم توقيع اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان في عام ١٩٥٩ جرى على أساسها تقسيم مياه النيل بين الطرفين من دون استشارة أثيوبيا أو التنسيق معها. وهو الأمر الذي دعا الإمبراطور هيلا سيلاسي لتوجيه العتاب إلى مصر على تجاوز أثيوبيا وعدم وضعها في الاعتبار عند توقيع هذه الاتفاقية. كما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عن عزمه بناء سد أسوان (السد العالي) من دون استشارة أثيوبيا أيضًا.

على كل حال، يرى الأثيوبيون أنّ السلوك المصري ساهم في إعلان الإمبراطور هيلا سيلاسي انفصال الكنيسة الأثيوبية عن الكنيسة المصرية بعد نحو ١٦٠٠ عام من الارتباط المؤسسي والكنسي. وأصبح بإمكان الكنيسة الأثيوبية تنصيب أسقفها بنفسها من ناحية،

---

١١ بشأن التنافس البريطاني – الفرنسي في حوض النيل، انظر:
Michael Barthorp, *War on the Nile*: *Britain, Egypt and the Sudan 1882-1898* (London: Blandford Press, 1984); Dominic Green, *Three Empires on the Nile*: *The Victorian Jihad, 1869-1899* (New York: Free Press, 2007).

١٢ للاطلاع على نص الاتفاقية بين أثيوبيا وبريطانيا والسودان، انظر:
"The Frontiers between the Sudan, Ethiopia, and Eritrea," signed at Adis Ababa, May 15, 1902. Foreign & Commonwealth Office, *Treaty Series* No. 16, (1902), at: http://treaties.fco.gov.uk/docs/pdf/1902/TS0016.pdf

13 M.W. Daly, *Empire on the Nile: The Anglo Egyptian Sudan, 1898-1934* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 422-425.

واتخاذ قراراتها بصورة مستقلة وربما بما يتعارض مع ما تراه الكنيسة المصرية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي سيضر جدًا بأي محاولات لتحسين العلاقات بين البلدين في المستقبل.

وكما كان الوضع في بداية الحكم الإسلامي لمصر، عادت الحروب بالوكالة وحروب العصابات تسيطر على مجمل العلاقات بين مصر وأثيوبيا؛ إذ شجّع الرئيس جمال عبد الناصر الحركات الانفصالية والمعادية للنظام الإمبراطوري في أقاليم أوجادين وأريتريا والصومال وموّلها، وحتى تلك الموجودة داخل أثيوبيا نفسها[١٤]. وهو ما جعل الإمبراطور هيلا سيلاسي يقوم بالاتفاق مع وزارة الخارجية الأميركية على البدء في الإعـداد لمشروعات هندسية ومائية وبحث مدى إمكانية تحقيقها على أرض الواقع. وبحلول عام ١٩٦٤ انتهت الهيئة الأميركية من مشروع جاء في حوالي سبعة عشر مجلدًا تحت اسم "أثيوبيا: الأراضي والموارد المائية لحوض النيل الأزرق". هذا المشروع هو اللبنة الأولى التي بني على أساسها مشروع سد النهضة الحالي[١٥].

استمرت الحرب الباردة بين النظامين المصري والأثيوبي طوال عقدي الستينيات والسبعينيات. وساهم تراجع معدلات سقوط الأمطار والاقتراب من حافة المجاعات من جانب، وتسبب القلاقل التي نجح في زرعها النظام المصري عبر تأييده الحركات الانفصالية في إريتريا من جانب آخر، في قيام ثورة على الإمبراطور هيلا سيلاسي في عام ١٩٧٤ وإطاحة النظام الإمبراطوري وإعلان جمهورية ماركسية بقيادة مانجستو هيلا ماريام. واتخذ هذا النظام أيضًا نهجًا متشددًا في التعامل مع مصر بقيادة الرئيس الراحل أنور السادات الذي تصرف هو الآخر بطريقة استعلائية وبمنطق الهيمنة في سبيل تحقيق السلام مع إسرائيل، إذ وعد إسرائيل بإمدادها بالمياه بينما كانت أثيوبيا على شفا مجاعة كبيرة، وهو ما دعا مانجستو إلى إعلان نيته بناء سد على النيل الأزرق لحماية وطنه من خطر المجاعات.

١٤ بشأن دور الرئيس جمال عبد الناصر في تمويل الجماعات المعادية للنظام الإمبراطوري في أثيوبيا ورعايتها، انظر:
Erlich; Carlson; John H. Spencer, *Ethiopia at Bay: A Personal Account of the Haile Selassie Years* (Hollywood: CA; Tsehai Publishers, 2006); Martin Plaut, “Egypt–Ethiopia crisis: No Nile, No Egypt,” *New Statesman* (June 11, 2013), at: http://www.newstatesman.com/world-affairs/2013/06/egypt-ethiopia-crisis-no-nile-no-egypt

١٥ بشأن المشروع الأميركي - الأثيوبي المشترك في ستينيات القرن الماضي انظر:
Bureau of Reclamation, US Department of Interior, *Land and Water Resources of Blue Nile Basin*: *Ethiopia,* Main Report and Appendices I-V, (Washington, DC: Government Printing Office, 1964).

ومع إعلان مانجستو ذلك، صرّح السادات بأنّ أثيوبيا لو قامت بمثل هذا العمل فسوف تقوم مصر بتوجيه ضربة عسكرية لمنعها من استكماله. كما صرّح لجريدة أميركية بعد توقيع اتفاقية السلام أنّه "بعد تحقيق السلام مع إسرائيل، لم يعد هناك خطر يواجه مصر، اللهم إلا إذا كان من أجل حماية حقوقها من المياه"، وكان يقصد أثيوبيا[١٦].

على امتداد أكثر من ثلاثة عقود، وتحديدًا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، جادل الأثيوبيون بأنّ القادة السياسيين في مصر دأبوا على تكرار مقولات فضفاضة مثل "الحقوق التاريخية" لمصر في السيطرة على مياه النيل، والتهديد بالحرب ضد أي دولة من دول المنبع تحاول بناء السدود على نهر النيل بما قد يؤثر في كمية المياه المتدفقة إلى مصر. وهو الأمر الذي أضحى سمة مميزة لسياسات مصر المائية وعلاقاتها مع دول حوض النيل.

في عقد الثمانينيات وقعت المخاوف التي كان النظام الأثيوبي يخشاها؛ ففي الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥، وبسبب ندرة الأمطار على هضبة الحبشة، وقعت مجاعة هائلة في أثيوبيا، ومن قبلها الصومال، راح ضحيتها نحو مليون إنسان، أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وأثرت كثيرًا في الأوضاع السياسية والاجتماعية في دول الجوار مثل السودان. ولولا الاحتياطي المائي في بحيرة ناصر لكانت هذه المجاعة أصابت مصر هي الأخرى بأضرار جمة.

استمرت لغة العداء والتصعيد بين مصر وأثيوبيا طـوال عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات. فمن جانبها، رأت مصر أنّ السد العالي غير كافٍ لحمايتها من أخطار المجاعات، ومن ثم فهي تضغط نحو زيادة حصتها من المياه. أما أثيوبيا، فترى أنّ حقها مسلوب من جانب مصر والسودان، فبينما المياه تجري وتهدر أمام أنظار مواطنيها، فهم ما زالوا يعانون العطش ويموتون بسبب قلتها، وهو الأمر الذي يدفعها دفعًا لضرورة التحرّك من أجل استغلال هذه المياه لمصلحة شعبها وبقائه.

منذ وصول ميليس زيناوي إلى رئاسة الحكومة في أثيوبيا في عام ١٩٩٥ كان من الواضح أنّه عازم على المضي قدمًا في إقامة مشروعات على النيل من أجل حماية شعبه من خطر المجاعات التي هزت

16 Bruh Yihunbelay and Asrat Seyoum, “Centuries-old feud Centuries,” *The Reporter* (June 8, 2013), p. 7 and 26.

مشاهدها ضمير العالم، وكذلك إعادة توجيه السياسات الاقتصادية والتنموية (المائية تحديدًا) التي ثبت فشلها وعجزها سابقًا عن حماية الأمن المائي والإنساني الأثيوبي. وتشير المعلومات المتاحة أنه كان راغبًا للغاية في الوصول لتوافق وتفاهم مع مصر بخصوص مستقبل المشروعات المائية والهندسية التعاونية المشتركة على النيل، وزيادة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتنسيق والتعاون السياسي والأمني والعمل على نشر الأمن والاستقرار في منطقة النيل وشرق أفريقيا[١٧]. ولكن طبيعة النظام السياسي المصري السابق وتوجهاته الخارجية والدولية، حالت دون المضي قدمًا في مشروعات التعاون ومساعي التفاهم ومحاولة الوصول إلى حلول وسطى ترضي جميع الأطراف وتحقق مصالح الجميع. ولم يحدث هذا التوافق والتعاون، وأعلن ميليس أكثر من مرة رفضه التمسك المصري باتفاقية ١٩٥٩ واستمرار تجاهلها جميع مصالح بقية الشعوب المطلة على النيل.

بعد إعلان إريتريا استقلالها عن أثيوبيا في عام ١٩٩٣، سعت مصر مرارًا لاستغلالها كوكيل لصراعها مع أثيوبيا، بمعنى أنّ مصر - من وجهة نظر ميليس وربما تكون هذه حقيقة - تعاملت بمنطق "استقرار أثيوبيا هو اضطراب لمصر"، فقد استغل النظام المصري، وبخاصة بعد حادثة محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، التوتر الحادث في العلاقات مع أثيوبيا في تمويل الحركات المعادية لأثيوبيا ومساندتها، وهو الأمر الذي زاد الشقاق بين البلدين بصورة دفعت أثيوبيا للمضي قدمًا في تكوين تحالف مضاد لمصر، ورافض لاتفاقية ١٩٥٩، وهو ما عرف بـ "الاتفاق الإطاري التعاوني" (اتفاقية عنتيبي) لعام ٢٠١٠، والتي تسعى لإعادة النظر في طريقة توزيع حصص الدول من مياه النيل، ورفض حق الاعتراض "الفيتو" على إقامة المشاريع على مجرى النهر (ما لم يخالف القانون الدولي). وأعلنت مصر رفضها توقيع هذا الاتفاق، مع أنّ التصريحات الصادرة عن الدول الموقعة عليه تفيد باتفاق كل دول النيل - بما فيها مصر - على أغلبية المواد الواردة في الاتفاقية، ولم يكن الاختلاف إلا حول المادة ١٤ التي تقول إنّ الدول المطلة على النهر لها الحق في الاستخدام العادل لمياه النهر؛ أي بمسألة الأمن المائي[١٨].

استمر النظام المصري في التعامل مع دول النيل باستعلاء، فما كانت النتيجة إلا موافقة كل دول النهر على الاتفاقية ما عدا مصر والسودان، ويبدو أنّ الأخير سينضم إليها قريبًا، وأصبحت مصر وحيدة في مواجهة كل دول النهر، وهو الأمر الذي يظهرها أمام الشعوب الأفريقية على أنها عدوة لهم وكارهة لسعيهم نحو تحقيق الأمن والاستقرار والحلم بمستقبل أفضل.

ترى أثيوبيا أنّ موافقة أغلبية الدول الأفريقية التي تشكل حوض النيل على اتفاقية عنتيبي سيجبر كلًا من مصر والسودان على التخلي عن معاهدتي ١٩٢٩ و١٩٥٩، والدخول في هذه الاتفاقية الجديدة التي تحوز موافقة بقية دول حوض النيل.

الصراع بعد ثورة ٢٥ يناير: الرؤية الأثيوبية

أظهرت المراجعة المختصرة لتاريخ العلاقات بين مصر وأثيوبيا أنّ هناك عاملين رئيسين حدّدا نمط العلاقات بين الصراع والتعاون على مر التاريخ. العامل الأول هو المياه، إذ كانت المياه مدعاة للتوتر والتنازع أغلب الوقت، إما بسبب الجفاف الذي قد يصيب أحد البلدين أو كليهما، وإما ميل دولة المنبع لمنع المياه عن دولة المصب، أو رغبة دولة المصب في فرض سيطرتها على دولة المنبع لتأمين حاجاتها المائية للمستقبل[١٩]. أما العامل الآخر فهو الدين؛ إذ - كما أسلفنا - ارتبطت كنيسة أديس أبابا بكنيسة الإسكندرية لما يزيد على ستة عشر قرنًا. ولم تصبح المسيحية مدعاة للتوتر والنزاع إلا في أوقات اضطهاد الأقباط المصريين؛ إذ لجأت أثيوبيا لمعاقبة مصر عن طريق اعتراض مجرى النهر عند حدوث ذلك. ومن المتوقع أن يؤدي هذان العاملان دورًا كبيرًا في العلاقة خلال المستقبل المنظور.

17 "Ethiopia tells Egypt to stop belligerent talks and work towards greater cooperation," June 13, 2013, at: http://nazret.com/blog/index.php/2013/06/13/ethiopia-tells-egypt-to-stop-belligerent-talks-and-work-towards-greater-cooperation

18 Ibid.

١٩ حسن بكر، **حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد** (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩)، ص ٩٠-٩٢.

الصراع بعد ثورة ٢٥ يناير

صعد موضوع أزمة مياه نهر النيل مع دوله إلى قائمة الاهتمامات الوطنية في مرحلة ما بعد مبارك بفعل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١[٢٠]. وساهم الزخم والشعبية التي حظيت بها الثورة المصرية في حلحلة الأمور وتحركها جزئيًا بين مصر وأثيوبيا. وساهمت حملة الدبلوماسية الشعبية في توصيل نظرة مصر ونقل مشاعرها ومخاوفها للقيادة الأثيوبية (قبل وفاة ميليس زيناوي بشهور) وتم الاتفاق على التباحث والتفاوض وعرض كل طرف وجه نظره[٢١]. إلا أنّ التطورات التي جرت بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي، وعدم وضوح، إن لم يكن غياب، أي توجه سياسي أو إستراتيجي أو وجود خطة عامة تحدِّد الأهداف والمصالح الوطنية المصرية العليا وكيفية تحقيقها، ساهم كل ذلك في إحداث ردة على التحول الذي حققته الثورة، وزاد الطين بلة كارثة ما عرف بفضيحة "المؤتمر الشعبي"[٢٢] والتصريحات المستهترة والعدائيّة. وتسبب ذلك في وقوع أزمات سياسية ودبلوماسية، ربما تحتاج مصر لسنوات من أجل رأب صدع تأثيراتها في مكانة مصر ومصالحها في القارة الأفريقية.

ومن وجهة نظر واقعية، نرى أنّ اتباع خيار شنّ الحرب سوف يؤدي إلى تداعيات كارثية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصرية في الداخل، كونه يزج بالدولة المصرية الضعيفة والمجتمع المصري (الهش في هذه اللحظة التاريخية الحرجة) في خضم عملية عسكرية لا قبل لخزانتها ولا بظروفها السياسية والاقتصادية بتحمِّل أعبائها وتداعياتها، ويعرِّض من جانب آخر المصالح الوطنية المصرية المركزية في أفريقيا (والمتمثلة بالأساس في الحفاظ على المياه وعلى استقرار حوض النيل) لأخطار جسيمة، ومن جانب ثالث يؤدي استعداء المجتمعين الدولي والإقليمي. ولعل الخيار الأفضل للتعامل مع أثيوبيا هو الأسلوب الدبلوماسي والمفاوضات السياسية.

المثير هنا أنه قبل الإعلان عن عقد هذا "المؤتمر الشعبي" بثلاثة أيام فقط، توصلت لجنة مستقلة تضم خبراء من مصر وأثيوبيا والسودان إلى أنّ سد النهضة الأثيوبي للطاقة الكهرومائية لن يقلل إلى حد كبير من حصة المياه أو تدفقها إلى السودان ومصر، ومن ثم، لا يمثل السد تهديدًا كبيرًا لهما. وأكد التقرير النهائي للجنة على أنّ السد لا يستهلك المياه أو يخزنها أو يمنعها من الانسياب للوصول للأطراف الأخرى. فكما هو معلوم، يلزم لتوليد الكهرباء أن يمر الماء من خلال "توربينات" السد ويخرج بعد إنتاج الطاقة الكهرومائية[٢٣].

لقد أظهرت هذه الواقعة مدى عجز الإدارة المصرية على إدارة الأزمات ومواجهتها منذ أن جاء رئيس للحكم عبر انتخابات ديمقراطية. ومن جانب آخر، بيّن هذا الاجتماع مدى ضحالة الفكر والوعي السياسيين لدى أغلب النخب السياسية والفكرية في مصر، سواء من الإسلاميين أو القوميين أو حتى الليبراليين. وهو الأمر الذي جعل الأثيوبيين (وغيرهم بالتأكيد حتى من المراقبين المصريين) يؤمنون بأنّ القيادة السياسية المصرية للبلاد في تلك الفترة، والجماعات والتنظيمات السياسية المتحالفة والمحيطة بها، لا تملك القدرة على إدارة أزمة سعي أثيوبيا لإنشاء سد على نهر النيل الأزرق بصورة تضمن الحفاظ على المصالح الوطنية المصرية، أو حتى ضمان حصول مصر على

---

٢٠ تمثل الاهتمام المصري (الشعبي أساسًا ثم الحكومي) بالشأن الأثيوبي ومشكلة مياه النيل في تزايد تناول جميع وسائل الإعلام المصرية لهما في الشهور الثلاثة الأولى بعد ثورة ٢٥ يناير، وتوِّج بزيارة وفد ما يسمى "الدبلوماسية الشعبية" Public Diplomacy إلى أثيوبيا في نيسان/ أبريل ٢٠١١، والذي ضمّ عددًا كبيرًا من الشخصيات العامة المصرية من مسؤولين سابقين وحاليين وممثلين عن شباب الثورة المصرية، لمقابلة المسؤولين الأثيوبيين والفاعلين السياسيين هناك؛ بغرض إعادة فتح القنوات الدبلوماسية والتعاون والتفاهم المشترك بشأن سد النهضة، وإدارة الأزمة بين مصر وأثيوبيا بصورة ودية، وفتح صفحة جديدة مع مصر ما بعد مبارك.

٢١ بشأن نتائج زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية، انظر تصريحات مصطفى الجندي عضو الوفد بعد عودته من أثيوبيا، في: جمعة حمد الله، "وفد الدبلوماسية الشعبية يطلع العربي على نتائج رحلة أثيوبيا ويزور الخرطوم الجمعة"، **المصري اليوم**، ٢٠١٣/٥/٥.

٢٢ كشف ما عرف إعلاميًا بـ "الحوار الوطني من أجل النيل" الذي عقد يوم ٣ حزيران/ يونيو الماضي، وحضره الرئيس محمد مرسي ولفيف من كبار السياسيين، وصرح العديد من القادة السياسيين المصريين خلال هذا الحوار الكارثي بإمكانية إعلان الحرب وشن الهجوم العسكري على أثيوبيا كواحدة من عدة إستراتيجيات متاحة للتعامل مع هذه التطورات الجديدة الجارية في أثيوبيا؛ فقد صرح كلٌ من أيمن نور ومجدي أحمد حسين ومحمد أنور السادات وغيرهم بأنّ مصر يمكنها دعم الحركات السياسية المنشقة العاملة في الصومال وأريتريا والقبائل الأثيوبية داخل حدود أثيوبيا ومواصلة تدريبها وتجهيزها بأسلحة عسكرية ثقيلة، وأن تعمل مصر على وصول الأجنحة المتطرفة المعادية لأثيوبيا للحكم في الصومال، أو التدّخل في المفاوضات السياسية الداخلية وتوجيه مسارها لما يخدم مصالحها مستغلة التقارب الديني والعقائدي مع الجماعات الإسلامية والأصولية هناك. وتحدّث بعضهم عن إمكانية أن تقوم الحكومة المصرية بتوظيف الحكومة الإريترية في أسمرة واستغلالها، وطلب السماح باستخدام أراضيها لمهاجمة أثيوبيا، بحيث يمكن لمصر استغلال رغبة إريتريا في الانتقام والثأر من أثيوبيا ورغبتها في تخفيف التوتر الداخلي وعدم الاستقرار بالانغماس والتهور بدخول حرب خارجية وهمية. فضلًا عن حديث بعضهم عن إمكانية توجيه ضربة جوية لموقع بناء السد، أو الضغط على جيرانها العرب الأغنياء (مثل المملكة العربية السعودية) من أجل الضغط على الحكومة الأثيوبية بحكم استثماراتها الكبيرة هناك، من أجل اتخاذ موقف مرن في التعامل مع قضية السد. لمشاهدة وقائع هذا المؤتمر الذي تمت إذاعته على الهواء مباشرة من دون معرفة المجتمعين، ٢٠١٣/٦/٣، انظر:
http://www.youtube.com/watch?v=kdyMi1hrpoA

23 Memar Ayalew Demeke, “Water Diplomacy or Water War? Which way?” *The Reporter* (June 8, 2013), p. 10.

حصتها الاعتيادية من المياه العذبة خلال السنوات القليلة القادمة، ناهيك عن قدرتها على إدارة علاقاتها وتسوية أزماتها السياسية الخارجية.

لقد كان الجميع متفائلًا بمستقبل الثورة المصرية ودورها المتوقع في تحسين علاقات مصر الخارجية مع جيرانها، فقد رأى الكثيرون بأنّ وجود نظم وحكومات ديمقراطية منتخبة في كلٍ من مصر وأثيوبيا سوف يساهم في تقوية دعائم التحالف والتعاون الثنائي بين الطرفين، فقد أملوا في أن يعمل هذان النظامان الديمقراطيان من أجل حفظ الاستقرار وتحقيق النمو الاقتصادي والرخاء في المنطقة وخارجها عبر القارة الأفريقية، بما لهما من تأثير ونفوذ ووزن إستراتيجي كبير في القارة السوداء. لكنّ هذه الآمال تقلّصت نتيجة السلوك التسلطي وغير الديمقراطي الذي انتهجته الدولتان.

الصراع بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣

طوال الفترة التي لحقت انقلاب ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى يومنا هـذا، لم تشهد العلاقات المصرية - الأثيوبية أو طريقة تعامل الدولة المصرية تجاه أزمة سد النهضة أيّ تغيّر يـذكر، بل يمكن القول إنّ نظام ما بعد ٣٠ يونيو ينتهج السياسات نفسها التي دأب نظام مبارك على اتباعها إلى حد كبير من حيث الاعتماد على التسويف تارة، ومجاراة أثيوبيا ومداهنتها تارة أخرى. فقد شهدت الشهور الأولى بعد ٣٠ يونيو ارتفاع نبرة القبول الضمني ببناء أثيوبيا لسد النهضة بشرط عدم الإضرار بالمصالح والحصص المصرية من مياه النيل، وتغيرت نبرة تناول وسائل الإعلام لهذه القضية بصورة كبيرة، وما لبثت أن انزوت قضية النيل وسد النهضة وتراجعت قيمتها وأولويتها في نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية.

قد يكون السبب لهذا التراخي رغبة النظام السياسي الجديد في مصر إصلاح ما أفسده نظام الإخوان المسلمين مع أثيوبيا وغيرها من دول النيل، أو أنّ هذا النظام يرى أنّ أولوياته بالأساس هي تدعيم أركانه الداخلية والعمل على فرض الاستقرار والأمن الداخلي أولًا، وهو ما سيصبُّ في مصلحة أثيوبيا ويخدم مصالحها ويحقق ما تريده وهو التفرغ لبناء سد النهضة[٢٤].

هناك سمة غالبة في منظومة السياسة الخارجية المصرية منذ نحو ثلاثة عقود، وهي الغياب الجلي لأي رؤية مصرية أو تخطيط لإدارة الأزمة، فضلًا عن حلها مع أثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل. وهو ما سيقود في رأينا ليس إلى تراجع المكانة والنفوذ المصريين (وهذه حقيقة مرة للأسف) ولكن إلى تهديد مصالح مصر الوطنية، وربما تهديد وجودها وبقائها ذاته، إذا لم تجر مراجعة عملية صنع السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها وفق أسس ورؤى واقعية تتلاءم مع الأوضاع الدولية والإقليمية الموجودة على أرض الواقع، بعيدًا عن أوهام الهيمنة والتفوق التي هي جزء من الأزمة التي تعانيها مصر حاليًا.

في إدارة الأزمات الدولية: من حروب المياه إلى دبلوماسية المياه

يرى الكثير من الأثيوبيين - والأفارقة بحق أو باطل - أنّ مصر ومنذ فترة طويلة بنت سياساتها الخارجية تجاه دول حوض النيل وأفريقيا بادعاء فرض هيمنتها على النيل، والنيل الأزرق على وجه الخصوص، والنظر بدونية نحو هذه الشعوب والدول، وهو ما يجد انعكاساته في الغرور والاستعلاء الشديد والعلني في كيفية تعامل مصر مع بقية الدول الأفريقية المشتركة معها في حوض النيل.

بأنّ الدول الداعية لتغيير الأوضاع القائمة Revisionist State (أو العدوانية) لا تردع أو تغير سلوكياتها إلا عن طريق التحالف المضاد أو التكتل ضدها وليس مهادنتها. فهذه الدول تنظر إلى سلوكيات مثل المهادنة والمسايرة كإشارة تدل على ضعف الطرف الآخر، وهو ما يجعلها تتمادى في سلوكياتها العدوانية والمرفوضة من قبل الآخرين. أما في حال كان نظام ٣٠ يونيو يعتقد أنّ التركيز على الأوضاع الداخلية في المرحلة الراهنة يجب أن تكون له الأولوية على غيره من القضايا والأزمات التي تواجهها الدولة والمجتمع (عقلية الاستقرار أولًا) فإنّ مثل هـذا التفكير ستكون له عواقبه الكارثية على الدولة والمجتمع المصريين، وبخاصة أنّ قضية المياه وثيقة الصلة بالأوضاع الداخلية كونها تتعلق بالأساس بمصدر المياه العذبة الوحيد المتاح لمصر، وهذا صلب مسألة الأمن القومي والاستقرار السياسي والاجتماعي في مصر. فإذا ما جرى التركيز على مسارات العملية السياسية والتحول الديمقراطي وفرض الأمن والاستقرار، والتقليل من أهمية التحديات والتهديدات الخارجية والإقليمية المحيطة بالدولة المصرية، خصوصًا في ظل حالة الفوضى والسيولة والاضطراب المليئة بها المنطقة منـذ عام ٢٠١١، فإنّ هذه التهديدات قد تؤدي ليس إلى زعزعة أمن النظام السياسي المصري الجديد واستقراره وحسب، بل ربما أيضًا القضاء عليه وعلى الدولة ذاتها، وتحديدًا في ما يخص موضوع المياه ومسألة الإرهاب الدولي. انظر:

Norrin Ripsman and Jack Levy, “Wishful Thinking or Buying Time?” *International Security*, vol. 23, no. 2 (Fall 2008), pp. 148-181.

٢٤ كلا السببين في رأينا خطأ وسوف يؤديان إلى نتائج سلبية وكارثية على الأوضاع الداخلية قبل الخارجية. ففي حالة أن نظام ٣٠ يونيو يعتقد بأن مهادنة ركب أثيوبيا أو مسايرته على المديين القصير والمتوسط سوف يجبرها أو يجعلها تلين في مواقفها مع مصر أو تغيِّر من سياساتها الداعية لبناء سد النهضة، فهـذا خطأ إستراتيجي عظيم، فالخبرة التاريخية تخبرنا

ويرى بعض المعلقين الأثيوبيين أنّ دعاوى مصر الساعية للاستئثار بمياه النيل الأزرق غير مستساغة، بل يعتبرها بعضهم إهانة لأثيوبيا التي ينبع من أرضها نحو ٨٥٪ من إجمالي مياه النيل الأزرق، وهو ما يجعل المطالب المصرية تبدو محاولةً لليّ ذراع أثيوبيا وتقسيم جائر وغير منصف لحقوق الأثيوبيين، وإذعانًا للمساعي المصرية الداعية للهيمنة على النيل[٢٥].

بدائل إدارة الأزمة وخياراتها

من وجهة نظر المعلقين الأثيوبيين، ينبغي على مصر أن تغيّر نظرتها نحو مساعي أثيوبيا لبناء سد النهضة باعتبار ذلك إعلان حرب عليها بما يحرّضها على القيام بعمل عسكري لتدمير السد ومهاجمة أثيوبيا، ربما بحجة أنّ بناء سد النهضة لا يؤثر سلبيًا في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل أيضًا في بقائها ذاته. وهي المخاطر التي تتيح للدول وفقًا لقواعد القانون الدولي الدفاع عن نفسها من أي تهديد خارجي يمكن أن يلحق الضرر بسلامتها الإقليمية وسيادتها السياسية[٢٦]. إنّ مصر إذا فعلت ذلك، فعليها أن تدرك عواقب مثل هذه الخطوة التي قد تؤدي إلى الانتحار السياسي، كما كتب أحد الدبلوماسيين الأثيوبيين. من جهة أخرى، يرى بعض المعلقين أنّ على مصر أن تدرك أن الحرب فقط ليست هي الطريقة الوحيدة المتاح أمامها لمواجهة التحديات والمخاطر التي قد يسببها بناء سد النهضة، ولكنّ هناك عددًا من الآليات والوسائل الدبلوماسية الأخرى[٢٧]؛ إذ يمكن لمصر استخدام أذرعها السياسية وأدواتها الدبلوماسية في ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي من أجل العمل على تحويل مشاعر الأطراف المتخاصمة ومواقفها، وهو ما يعرف بالدبلوماسية الإكراهية Coercive Diplomacy عن طريق فرض جميع الضغوط الدبلوماسية الممكنة[٢٨]، وهي الإستراتيجية التي تتضمن التكتل دوليًا وإقليميًا وراء قضية مصر في مواجهة دعاوى أثيوبيا، والتصعيد لفرض العقوبات والمقاطعة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. ويتعين على مصر نبذ خيارات الحرب، وعدم التطرق إليها إلا باعتبارها الملاذ الأخير بعد استنفاد جميع الوسائل السياسية والتفاوضية السلمية، بل حتى عدم التلويح بها إلا بعد أن تتخذ أثيوبيا من الخطوات ما لا يمكن اعتباره سوى تهديد لأمنها القومي والمائي وتهديد للسلم والأمن الإقليميين وانتهاكها قواعد القانون الدولي. وقتها فقط ستكون الحرب المصرية على أثيوبيا مشروعة Just War، باعتبارها حربًا دفاعية من أجل الدفاع عن بقائها ووجودها.

وفي هذا السياق تتعدد المسارات السياسية والدبلوماسية التي قد تستخدمها مصر وتوظفها للرد على التطورات الراهنة في أثيوبيا كجزء من أسلوب إداراتها للأزمة الراهنة، فقد جادل بعض الكتاب بأنّ مصر في هذا المجال قد تقوم ببعض الخطوات الدبلوماسية المضادة، مثل[٢٩]:

تبيان ضرر السد على مصر؛ إذ يمكن لمصر تبني حملة دبلوماسية دولية لتعريف المجتمع العالمي بالأضرار والآثار السلبية (بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا) التي يمكن للسد الأثيوبي أن يحدثها، وتقديم مساعي أثيوبيا لبناء السد بوصفها إستراتيجية خططت لها أثيوبيا للإضرار بمصالح مصر الوطنية، وهي الإستراتيجية التي من شأنها إضافة طابع الارتباك والغموض على حقيقة التحرك الأثيوبي، ومن ثمّ إظهارها بمظهر الطرف المعادي الذي لا يراعي مصالح جيرانه.

حثّ جامعة الدول العربية والمؤسسات الإقليمية والدولية على اتخاذ مواقف أكثر صرامة تجاه أثيوبيا في ما يتعلق بسياساتها المائية، وذلك عبر التحرك الدبلوماسي الجماعي والمتعدد الأطراف، إذ يمكن لمصر الاستعانة بأشقائها العرب الذين لديهم استثمارات كبيرة في أثيوبيا (كالمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة) من أجل حثها على الضغط على أثيوبيا لاتخاذ مواقف تنم عن تعاون مع مصر ومطالبها في المياه، أو حتى تشجيع هذه الدول على فرض عقوبات دبلوماسية على أثيوبيا والحد من تدفق العملة الأجنبية عن طريق قطع علاقاتها التجارية، وحثها على عدم تصدير النفط لأثيوبيا في حال تشددها في مواقفها تجاه القاهرة، وهي الخطوات

25 Yihunbelay and Seyoum, p. 26.

26 "Desisting from Political Grandstanding on Grand Renaissance Dam," *The Reporter* (June 8, 2013), p. 2.

٢٧ عن وجهات النظر الأثيوبية والبدائل المطروحة من وجهة نظر الكتّاب الأثيوبيين، انظر: Melaku Mulualem, "Democratic peace theory vis-à-vis 'energy peace theory'," *The Reporter* (June 8, 2013), p. 10; Demeke, p. 10.

٢٨ بشأن المقصود بالدبلوماسية الإكراهية، انظر: Alexander George (ed.), "Avoiding War: Problems of Crisis Management," (Boulder: Westview Press, 1991); Robert Art and Patrick Cornin (eds.), *The United States and Coercive Diplomacy: Past, Present, and Future* (Washington D.C.: USIP Press, 2003).

29 Mahmoud Salem, "Regarding the Dam," *The Reporter* (June 8, 2013), p. 13.

التي سوف تؤدي لتردي الأوضاع الاقتصادية بما يظهر عجز الحكومة الأثيوبية وعدم قدرتها على إدارة الأمور في الداخل، ما قد يؤدي إلى أزمة سياسية داخلية كبيرة تخفِّف التركيز القومي الأثيوبي على موضوع بناء السد.

إحالة القضية إلى المنظمات الدولية المختصة، مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية (على الرغم من أنّ مسألة الذهاب إلى محكمة العدل الدولية تحتاج لموافقة الطرفين محل الصراع) من أجل ممارسة الضغط الدبلوماسي على أثيوبيا، وذلك عبر تجهيز الدعاوى والأسانيد والحجج القانونية والتاريخية التي تجادل بأنّ أثيوبيا ببنائها لهذا السد إنما تعتدي على حقوق مصر التاريخية من المياه وتسعى لتقليلها وهو الأمر الذي قد يصيب مصر وشعبها بأخطار المجاعات.

أما على الجانب الأثيوبي، وكونها هي الطرف المفتعل للأزمة الراهنة - من وجهة نظرنا - فعلى الحكومة الأثيوبية التخفيف من خطابها الذرائعي والمتشدد تجاه مصر، والكف عن الادعاء بأنّ مصر ترفض التعاون والتفاهم من أجل تسوية الصراع حول تقسيم مياه النيل. من جانب آخر، على أثيوبيا الاعتراف بأحقية مصر وشرعية مخاوفها من نقص حصتها من المياه اللازمة لاستدامة عملية التنمية واتقاء مغبة المجاعات المستقبلية، والتراجع عن نبرة التهديد والتربص بها كلما اشتدت الأزمة بينهما. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأثيوبيا تعزيز التجارة والعلاقات التجارية أكثر من أي وقت مضى بما يدمج البلدين اقتصاديًا، إذ يمكن لأثيوبيا التعهد بتصدير الطاقة الكهربائية الرخيصة والربط بين البلدين من خلال إنشاء البنى التحتية، وهي السبل التي ستساعد في الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والسياسية وتعزيزها. ويمكن لأثيوبيا أيضًا انتهاج الإستراتيجية نفسها مع الصومال بما يقلل في نهاية المطاف من التهديدات التي يمثلها الصومال على أمنها واستقرارها[٣٠]، وإعادة النظر في علاقاتها بإريتريا، كأن تسعى للتوصل إلى تسوية وتوافق معها، ويجب الاعتراف بالسيادة الوطنية لها على أراضيها إن هي أرادت تحييدها في صراعها المستقبلي مع مصر، أو إن كانت صادقة في المشاريع التي تطرحها للتكامل الإقليمي في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي.

30 Mulualem, p. 10; Demeke, p. 10.

خاتمة: مياه ودماء

كتب جمال حمدان في ستينيات القرن الماضي في كتابه **شخصية مصر** واصفًا الدور المصري في أفريقيا بالقول بأنّ "الدور المصري في أفريقيا يماثل دور الرجل الأبيض في العالم الحديث". ولم يكن يقصد المعنى الاستعماري بقدر ما كان يعني المدلول التنويري والتحديثي لمصر في القارة السوداء. لكن يبدو أنّ بعضهم في مصر أخطأ في تفسير مثل هذه الدعوة وتبنى التأويل الأخير؛ أي التحول لمستعمر، وهو ما نجده في التصريحات المتشددة تجاه أثيوبيا. إنّ الدعاوى التي روجها نظام الإخوان المسلمين في مصر بإمكانية وسهولة (بل ضرورة وشرعية) قيام مصر بشنّ حرب على أثيوبيا هي نموذج لأفكار وتوجهات عفا عليها الزمن. فليس من المقبول في ظل الأوضاع العالمية الراهنة، فضلًا عن الأوضاع الداخلية المزرية، والتي لا جدال في أنها تمثل معوقًا عظيمًا أمام قيام مصر بمثل هذه الخطوات المتهورة، التفكير في حرب بين دول حوض النيل في القرن الحادي والعشرين، كما جادل عن حق أحد الأكاديميين الأثيوبيين[٣١]. إنّ مصر ليست الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر، والدول الأفريقية ليست المستعمرات الأفريقية البدائية، والنظام الدولي بالتأكيد ليس نظام القرن التاسع عشر. حتى الأسلوب المصري التقليدي في تأييد الجماعات الانفصالية والجماعات الإرهابية ومساندتها بات قديمًا ومستهلكًا وعاجزًا عن تحقيق أغراضه كما كان من قبل.

يعني الانتقال من وضع حرب المياه إلى وضع دبلوماسية المياه أساسًا التحوّل من أسلوب الإدارة بالأزمة Management-by-Crisis الحالي، والذي يعني "استغلال الأزمة عن طريق تصعيدها لأقصى الدرجات، بحيث يحصل الطرف المستغل/ المصعِّد لها على أقصى حد من الأهداف والمصالح من وراء هذا الاستغلال/ التصعيد، حتى إن وصلت حدود هذا التصعيد إلى حالات الحرب" إلى مفهوم إدارة الأزمة Crisis Management الذي يعني في أبسط صوره "تسيير الأمور المتعلقة بالأزمة بصورة علمية ومنظمة لمنع أو تجنّب الوصول بالصراع إلى حالات الحرب أو على الأقل وقف التصعيد قدر الإمكان"[٣٢].

31 Seifulziz Milas, "Ethiopia: Is War over Nile Likely?" *All Africa* (June 9, 2013), at: http://allafrica.com/stories/201306110485.html

٣٢ حسن بكر أحمد، **إدارة الأزمة الدولية: نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٨٧.

إن النظام السياسي في مصر - منذ ثورة يناير - لديه تحديات داخلية جسيمة تجعله لا يهتم بإدارة شؤون خارجية، على الرغم من أهميتها وارتباطها بالداخل، وهو الأمر الذي يجعلنا نعتقد بأنّ الأزمة في سبيلها للتصاعد والتأزم مرة أخرى. وهذه المرة ستكون نتائجها وتداعياتها وخيمة على الأمن والاستقرار المصري. فعلماء إدارة الأزمة يعلمونا بأنّ الأزمة "إذا لم تجد من يديرها ... فإنها ستدير نفسها ولكن على حسابك". إنّ الطبيعة السلطوية للنظام المصري، سواء نظام مرسي أو نظام ما بعد ٣٠ يونيو، كانت جزءًا كبيرًا من الأزمة، فعدم الخبرة والقدرة على التشاور مع بقية أطياف التيار السياسي المصري، هو الذي يجعلنا نجادل بأنّ مستقبل مصر سيكون غير مبشِّر بسبب سوء هذه الإدارة.

وفي ظل استمرار حالات الاحتقان السياسي والاجتماعي المزمن الذي تعانيه كلٌّ من مصر وأثيوبيا، وورطة نظام الحكم الحالية في مصر، وعدم قدرتها على إدارة شؤون البلاد، فإنّ احتمالات التهور والرغبة في الهروب من هذه الأزمات الداخلية عن طريق اختلاق أزمة والتورط في صراعات خارجية وهمية، تصبح أكثر جاذبية وسهولة في تسويقها لدى الجماهير. إلا أنّ التجربة التاريخية تخبرنا بأنّ مثل هذه الإستراتيجية (التي تعرف في أدبيات العلاقات الدولية والصراع الدولي بالتوازن المستمر Omni-Balance كما وضعها البروفيسور ستيفن ديفيد أو تمرير الأعباء Burden-Shifting أو Buck-Passed بتعبير عالمي السياسة الواقعيين جاك سنايدر وميشيل ماندلبوم) كانت لها عواقبها الوخيمة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدولة[٣٣].

يجب أن يعي كلا الطرفين أنّ حالة العداء والتصعيد المتبادلة والتراشق بالتصريحات والحرب النفسية (سواء الرسمية أو غير الرسمية) لا تصبّ في مصلحتهما، بل تكاد تكون مهلكة لكليهما.

فهذه الحلول العدائية قصيرة الأجل، ولا تحقق مصالح البلدين على المدى البعيد. وعليهما أيضًا التخلي عن السلوكيات العدائية والتصعيدية والتحريضية تجاه الآخرين. وليس من مصلحة الجميع استمرار الحالة الراهنة من سياسة المحصلة الصفرية Zero-Sum Game في حوض النيل؛ أي أنّ تصر أثيوبيا على الاستمرار في اتباع نهج الفوز في التعامل مع مسائل متعلقة بنهر النيل، وتريد مصر فرض وجهات نظرها وتحقيق رغباتها وطموحاتها ولو على حساب الأطراف الأخرى. إنّ استمرار مثل هذه النهج في إدارة الأزمة يمثل العائق الرئيس أمام تسوية هذه الصراعات بصورة نهائية في المستقبل القريب.

في الختام، إنّ الحل الوحيد المقبول والمرغوب فيه لحل هذه الأزمة هو اتباع نهج "الكل يكسب" Win-Win Strategy كما ذكر رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل ميليس زيناوي في مقابلة له مع التلفزيون المصري في عام ٢٠١٠ وبشكل واضح "إنّ الاستفادة من مياه النيل ليست لعبة محصلتها صفر. وهذا لا يعني أنه إذا كانت دول المنبع تستفيد، فإنّ دول المصب لا تستفيد، ولا يعني هذا أيضًا أنّ مصر والسودان تستفيدان من دون غيرهما من دول النيل ... والحل الوحيد لنهر النيل هو الحل المربح للجانبين"[٣٤].

إنّ مصر وأثيوبيا عليهما الإدراك بأنه إذا كانت الحرب هي السياسة بوسائل أخرى، فإنّ السياسة أيضًا هي حرب بوسائل أخرى، إلا أنّ خسائر الأخيرة محدودة ومكاسبها أكبر. وبناء عليه، فيجب عليهما الجلوس معًا والتفاوض، وتجنب الحديث عن الحرب؛ فقد ثبت أنها من دون جدوى، ولا تحقق سوى الخراب والندم. فالنيل كان طوال تاريخه المعلوم وسيلة للتعاون والرخاء والبناء، وليس أداة للحرب والدمار، ولا يجب أن يكون كذلك.

٣٣ بشأن المقصود تحديدًا بهذه الإستراتيجيات في إدارة الصراع والتوازن الدوليين وكيفية استغلالها من قبل الدول (الكبرى والصغرى) يرجى مراجعة الأدبيات التالية:
Thomas Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," *International Organization*, vol. 44, no. 3 (Spring 1990), pp. 137-68; Steven David, *Choosing Sides: Alignment and Re-Alignment in the Third World* (Baltimore; MD: John Hopkins University Press, 1991).
أحمد محمد أبو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، المجلد ٢٢، العدد ٤٤ (بغداد: شتاء ٢٠١٢)، ص ٢٥-٨٦.

34 "PM Meles Zenawi Interview with Egyptian TV on Nile Sharing" (July 19, 2010), at: http://www.youtube.com/watch?v=2zzXLFKU0HM
انظر أيضًا: "زيناوي يطمئن القاهرة بشأن النيل"، **البيان**، ٢٠١٠/٧/٩.

نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي

مذكرات وشهادات

الحرب العراقية - الإيرانية
١٩٨٠-١٩٨٨
مذكرات مقاتل





صـدر حديـثًا

نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي

الحرب العراقية – الإيرانية : "مذكّرات مقاتل"

يوثّق الفريق الأوّل الركن نزار عبدالكريم فيصل الخزرجي رئيس أركان الجيش العراقي الأسبق يوميات الحرب العراقية – الإيرانية في صورة مذكرات ينشرها أول مرة في كتاب صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان "الحرب العراقية– الإيرانية: مذكرات مقاتل" (٦٣٨ صفحة من القطع الكبير).

يعدّ الكتاب أول رواية للحرب العراقية – الإيرانية يكتبها عسكري عراقي خاض تلك الحرب منذ أول يوم لاندلاعها في سنة ١٩٨٠ حتى نهايتها في سنة ١٩٨٨، وكان شاهدًا على جميع معاركها التي شارك فيها مباشرة حين كان قائدًا لفرقة مشاة، أو خطط لها وتابع تنفيذها عندما تولى رئاسة أركان الجيش العراقي في سنة ١٩٨٧. وتتضمن هذه المذكرات سيرة المؤلف، وقتاله في جبهة الجولان السورية سنة ١٩٧٣، وأدواره في معارك الحرب ضد إيران مثل سقوط المحمرة (خرمشهر) وتحرير الفاو وجزر مجنون وغيرها. وتكشف هذه المذكرات معلومات جديدة ومغايرة لما هو سائد عن الحرب العراقية – الإيرانية التي كانت من أطول حروب العالم في القرن العشرين.

إسماعيل الإسكندراني*

الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحوّلات إستراتيجية في التعاون والعداء؟

تناقش هذه الورقة ظاهرة الجماعات المسلحة في شبه جزيرة سيناء المصرية وتعرض لتاريخ نشأتها والأوضاع التي أدت إلى حالة الصدام العنيف بينها وبين أجهزة الدولة، عبر فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك، مرورًا بحكم الرئيس المعزول محمد مرسي، وانتهاءً بالانقلاب العسكري الذي قاده الفريق عبد الفتاح السيسي. وتناقش مختلف العوامل التي قادت إلى حدة الصراع بين هذه الجماعات المختلفة وأجهزة الدولة، وإلى أسباب اتساع نطاق الصراع وازدياد وتيرة العنف فيه. كما تعرض الدور الذي قامت به الأجهزة الأمنية في تصعيد الصراع. وتستعرض الورقة المرجعيات الدينية التي تنطلق منها هذه الجماعات، إضافةً إلى مختلف العوامل التي أثرت في توجهاتها السياسية. كما تناقش الورقة ما بدا من تقارب وتنسيق مصري إسرائيلي في التعامل مع هذه الجماعات. لقد تجوّل الباحث بنفسه في أرجاء سيناء وأجرى العديد من المقابلات مع أفراد هذه الجماعات المختلفة ومع السكان، واعتمد على الإفادات المختلفة التي جمعها في عرض المشهد في سيناء وتمدداته إلى الداخل المصري.

* باحث زميل لمبادرة الإصلاح العربي في باريس. ومسؤول وحدة سيناء في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

مقدمة

لم يكد وزير الدفاع المصري يعلن عزْل الرئيس محمد مرسي في الثالث من تموز / يوليو ٢٠١٣، ويفرض ما سمّاه "خريطة المستقبل"، حتى اندلعت الأحداث بوتيرة متسارعة في شمال سيناء. وبعد يومين، عقدت "السلفية الجهادية" مؤتمرًا حاشدًا في مدينة الشيخ زويد، توعّدت فيه سلطة الانقلاب بالويل والثبور. ولم يتحمّل مَن حضر من إخوان العريش ذلك المؤتمر؛ فانصرفوا بعد عشر دقائق من وصولهم. هذا الارتباط الوثيق بين تفاعلات القاهرة وتطوّرات سيناء، زاد التباسًا بتصريحات القيادي الإخواني محمد البلتاجي في الثامن من تموز / يوليو ٢٠١٣، حين قال: "ما يحدث في سيناء سيتوقّف في اللحظة التي يعلن فيها عبد الفتاح السيسي تراجعه عن الانقلاب وعودة الرئيس محمّد مرسي"[١].

تقدّم هذه الورقة محاولةً لفهم حقيقة ما جرى في سيناء، بدءًا بشرح مقدّماته والأطراف الفاعلة فيه، وتوضيح الوضع الملتبس والمركّب للمجتمع المحلّي وعلاقته بالسلطة السياسية والتنفيذية، ثمّ أثر كلّ ذلك في غزّة، وعلاقتها بتحالف السلطة الحالي في مصر بعد الانقلاب؛ فقد صار ارتباط غزة بسيناء أكبر ممّا تمثّله نسبة الأربعة عشر كيلومترًا، وهي حدود مصر مع القطاع، إلى ما يقارب المائتي كيلومتر، وهي حدود مصر مع الأرض المحتلّة. فتركّزت الأزمة الأمنيّة على خطّ "العريش – رفح" في أقصى الشمال الشرقي لشبه الجزيرة، بامتداد جنوبيّ لا يصل إلى عمق ووسط سيناء.

في هذه المنطقة الحدودية الشمالية، عزّز الجيش الثاني الميداني انتشاره بحشودٍ عسكرية مستثناة من الملحق الأمني لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. لم يصل الاستنفار إلى ذروته فجأةً، بل ظهر التدرّج واضحًا من العملية "نسر" في ٢٠١١ عقب قصف "قسم ثان العريش" بالمدفعية الثقيلة في تظاهرات "جمعة الهويّة الإسلامية" (٢٩ تموز/ يوليو، ٢٠١١)، ثمّ العملية "نسر ٢" في ٢٠١٢ عقب قتْل وحدة عسكرية قوامها ١٦ جنديًّا بأكملها، وأخيرًا بعد اختطاف سبعة جنود في أيار / مايو ٢٠١٣، ثمّ مقتل ٢٥ جنديًّا في آب / أغسطس من العام نفسه، فضلًا عن استمرار استهداف دورياته ونقاط ارتكازه وجنوده ومركباته، منذ انقلاب ٣ تمّوز / يوليو، ٢٠١٣.

حملت أجواء ما بعد سقوط مبارك في ٢٠١١ تحليلًا قائمًا على افتراض ظهور صراع بين الأجنحة داخل الأجهزة الاستخباراتية، ومحاولة بعض الأجنحة الوطنية مقاومة قيود المعاهدة المخلّة بالسيادة المصرية على سيناء. ولربما كان ذلك إفراطًا في حسن النيّة[٢] لم يكن قد اصطدم بعد بفجائع، مثل: مذبحة الأقباط في ماسبيرو في تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، و"ملحمة" محمد محمود في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، ثم جرائم فضّ اعتصام مجلس الوزراء في كانون الأوّل / ديسمبر، ٢٠١١. ولم يكن أثر هذه الطوباوية العسكرية قد زال قبل مجزرة الشباب في إستاد بورسعيد في شباط / فبراير ٢٠١٢.

بعد إطاحة الرئيس حسني مبارك، أخذ الجيش المصري يحظى بمزيد من المتابعة والاهتمام[٣]، وهو أمر لم يكن متاحًا من قبل؛ لافتقاد المعلومات الكافية أو الدقيقة عن أوضاع الجيش وممارساته وسياساته، وهذا موضوع آخر لم يجْرِ تناوله بطريقة كافية بعد، ولكنّه سيحمل آثارًا وخيمةً على استقرار المجتمع السيناوي كما ستوضّح هذه الورقة.

لا يمكن فصل ما يجري في سيناء عن التحوّلات الجذرية التي طرأت على الجيش والدولة عقب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وهي التحوّلات التي بدأت من إعلان استباقي من السادات بأنّ حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وتأكّدت بإصرار خليفته مبارك على إستراتيجية السلام خيارًا أوحد. وقام الرئيس السادات بتغييرات شملت أهم قيادات جيش أكتوبر / تشرين الأول (١٩٧٣) – القائد العامّ ورئيس أركان حرب القوّات المسلّحة – وإطلاق اسم وزارة الدفاع على وزارة الحربية. وفي شهادته، كتب المشير محمد عبد الغني الجمسي، آخر وزير "حربية" وإنتاج حربي مصري، عن سبب استقالته بعد تهميش السادات له وإخباره بأنّ المرحلة الجديدة تتطلّب تغييرًا شاملًا في مؤسسات الدولة وأجهزتها كلّها[٤]. وبذلك تراجع دور الجيش حتى

١ "محمد البلتاجي: ما يحدث في سيناء سيتوقف في اللحظة التي يعود فيها مرسى للحكم"، مقطع فيديو، **يوتيوب**، ٢٠١٣/٧/٨، على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=Kja622cli2s

٢ انظر: إسماعيل الإسكندراني، "أحداث سيناء وإيلات وعملية نسر (ج ١): سيناريوهات افتعال رد الفعل"، **أحب سيناء**، ٢٠١١/٨/١٩، على الرابط:

http://goo.gl/7S8sa

٣ للمزيد، انظر: يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، **معهد كارنيغي للشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٨/١، على الرابط:

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996

٤ محمد عبد الغني الجمسي، **مذكرات الجمسي: حرب أكتوبر ١٩٧٣** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ٨.

ويمكن الاسترشاد، أيضًا، بشهادة المشير سعد الدين الشاذلي على تغيير السادات لقادة الجيش حتى قبل التاريخ الذي أشار إليه الجمسي؛ وذلك في حلقات برنامج شاهد على العصر على **الجزيرة نت**، ١٩٩٩، على الرابط:

http://goo.gl/kAsQR8

صار أقرب إلى جهاز أمنيّ داخلي، مهمّته مطاردة جماعات مسلّحة داخل أراضي الدولة.

> رفض القائد العامّ السابق، المشير محمد حسين طنطاوي، قطعيًا إدخال مكافحة الإرهاب ضمن عقيدة الجيش القتالية وتغيير تدريب الجيش من مواجهة الجيوش لأعمال أخرى

على الرغم من التحوّلات التي طرأت على الجيش بقيادة أبو غزالة وطنطاوي، تُنبئ إحدى وثائق "ويكيليكس" عن خطٍّ أحمر لم يتراجع عنه آخر صفٍّ قيادي ممّن شارك في حرب أكتوبر وانتصاراتها. فقد رفض القائد العامّ السابق، المشير محمد حسين طنطاوي، قطعيًّا إدخال مكافحة الإرهاب ضمن عقيدة الجيش القتالية وتغيير تدريب الجيش من مواجهة الجيوش لأعمال أخرى[٥].

أمّا عن الجماعات الإسلامية في سيناء ـــ لا سيّما المسلّحة ـــ فتدّعي هذه الورقة أنّه ليس من المهم تصنيفها على أساس المرجعيات الأيديولوجية السائدة في تصنيف الإسلاميين لانعدام أثرها عمليًّا، بل وفقًا لمواقفها السياسيّة وخطابها، إضافةً إلى عملياتها العسكريّة، هذا مع مراعاة ما طرأ عليها من تغير بعد ٣٠ حزيران / يونيو، وهو ما سنحاول أن نعرضه في هذه الورقة.

الفاعلون في شمال سيناء محليًّا وإقليميًّا

في آب / أغسطس من صيف ٢٠٠٩، دكّت سلطة حماس مسجد ابن تيمية على رؤوس عبد اللطيف موسى وأعضاء جماعته المسلّحة[٦] التي أعلنت قيام إمارة إسلامية في رفح الفلسطينية ذات النزعة الجهادية والتكفيرية. ونجم عن هذه المواجهة لجوء عدد من تكفيريّي غزّة، وبالأخصّ رفح الفلسطينية، إلى المنطقة الحدودية من شمال سيناء في رفح المصرية والشيخ زويد والقرى المحيطة بهما[٧]. ولقد صاحبت ذلك اللجوء عودة الهاربين من سيناء الذين فرّوا من ملاحقات (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) بعد التفجيرات التي استهدفت المنتجعات السياحية في جنوب سيناء؛ إذ عادوا بعد هروبهم من السلطات المصرية برفقة ذوي الخبرة القتالية العالية الهاربين من سلطة حماس. وهكذا تكوّنت بذرة التكتلات التكفيرية الجهادية الخارجة عن طوع كلّ من توجّهات مبارك والسلطة الفلسطينية من ناحية، وحماس وجماعتها الأم التي تولّت السلطة في مصر في ما بعد، من ناحية أخرى.

في الشمال الغربي من شبه جزيرة سيناء، تقع مدينة "بئر العبد" ومحيطها الممتدّ على شاطئ بحيرة البردويل شرق قناة السويس، وهي المعقل الانتخابي الأبرز لجماعة الإخوان المسلمين في شمال سيناء. وبين الشمال الشرقي، حيث "رفح" و"الشيخ زويد" الخاليتان من تنظيم الإخوان، و"بئر العبد" في الشمال الشرقي بقواها القبلية والدينية المقتسمة بين الإخوان والسلفيين، تقع مدينة "العريش" عاصمة شمال سيناء وحاضرتها. وهي أقرب للشيخ زويد بمسافة ٣٠ كيلومترًا، وأبعد عن بئر العبد مسافة ٧٥ كيلومترًا. وتتميّز العريش بخصوصية عشائرية وثقافية وتنوّع سكّاني كبير؛ ذلك أنّ فيها امتدادًا لكلّ التيارات الفكرية والأيديولوجية والحركات الشبابية الفاعلة في القاهرة والإسكندرية، ففيها اللبراليون التاريخيون، كحزب "الوفد"، واليساريون القوميون الذين انشقّوا عن حزب "التجمع" في كانون الثاني / يناير ٢٠١١ وأسَّسوا "الحركة الثورية الاشتراكية"، وفيها أيضًا حركة "شباب ٦ أبريل"، وحركة "أحرار" ذات الطابع الإسلامي الثوري، فضلًا عن الأحـزاب الإسلامية الأساسيّة، و"الحزب العربي للعدل والمساواة" المعبِّر جزئيًّا عن تجمّع القبائل العربية من أنحاء مصر، وحزب "مصر القويّة" الذي أسّسه مرشّح الرئاسة السّابق عبد المنعم أبو الفتوح.

وسط التنوّع السياسي الثريّ في العريش "العاصمة" الذي يتفاوت وزنه تعبويًّا، تضمّ المدينة أيضًا تنوّعًا سكانيًّا وثقافيًّا لا يقلّ ثراءً؛ إذ فيها عائلات عرايشية حضرية، ومقيمون من قبائل تسكن البادية حول العريش في شمال سيناء ووسطها، ووافدون مصريون لم تتوقّف

٥ "برقيات ويكيليكس: الجيش المصري يقاوم ضغطًا أمريكيًّا لتغيير الاستراتيجية"، **رويترز**، ٢٠١٠/١٢/٣١، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE6BU0GD20101231?pageNumber=1&virtualBrandChannel=0
يمكن الوصول إلى أصل الوثيقة على موقع ويكيليكس عبر الرابط:
http://www.wikileaks.org/plusd/cables/10CAIRO181_a.html

٦ جماعة "جند أنصار الله" التي جرى تناقل اتهامات لها بالدعم الخارجي للتمرّد على سلطة حماس وتقوية الحركات الجهادية والتكفيرية الأخرى مثل حركة "جلجلت".

٧ معلومة يؤكّدها صحافيون وسكان محليون في مدينتي رفح والشيخ زويد، وباتت معروفةً بين المهتمّين بأمر الجماعات المسلحة والفكر التكفيري في شمال سيناء. لكن لأسباب أمنيّة وقبلية لم يتمكّن الباحث من استقصائها بمقابلة أحدهم أو ما شابه ذلك.

حركتهم حتى اليوم من وادي النيل، منهم المسلم والقبطي، ولاجئون فلسطينيون قدِم آباؤهم إلى سيناء منذ ١٩٤٨ و١٩٦٧.

إلى جانب الفاعلين شعبيًا من جماعات دينية وأحـزاب وحركات سياسية ومجموعات مسلّحة، فإنّ آراء السكان المحليين وشهاداتهم، قد اتّفقت على أنّ الصراع بين أجهزة سلطة الدولة المصرية قد جعل منها أكثر من فاعل أمني واحد في سيناء. ويعزّز السكان تضارب أجهزة السلطة بروايات عن الانتقام من رافضي التعاون مع جهاز مباحث أمن الدولة، واختيارهم التعاون مع الاستخبارات العسكرية بدلًا من ذلك. ويصل هذا الصراع بين أجهزة السلطة المتنافسة على النفوذ إلى اتهامات بالفساد والتورّط في إدارة شبكات للتهريب تضمّ مسلّحين ومرتزقة، وفقًا لشهادات عددٍ من تجّار الأنفاق في رفح. ما يعني أنّ السلطات الفاعلة في المنطقة الحدودية من شمال سيناء، ليست طرفًا واحدًا في مقابل الفاعلين من المسلّحين أو السياسيين، بل هي عدّة أطراف أمنيّة واستخباراتية مصرية.

وإذا أخذنا في الحسبان الاختراقات الإسرائيلية المتكررة لسيناء أرضًا وجـوًا، وكشف الصحافة المصرية عن وجود فرقة عمليات تابعة لإسرائيل داخل سيناء[٨]، فإنّ دائرة الفاعلين ميدانيًا في سيناء تتّسع، بالأخصّ إذا كان اللاعبون الإسرائيليون في سيناء هم عدّة أجهزة أمنيّة واستخباراتية، وليس جهازًا واحدًا. وبالعودة إلى قضيّة "خليّة حزب الله" في ٢٠٠٩ التي اتُّهم فيها اللبناني سامي شهاب بالتجسّس على السفن الإسرائيلية العابرة لقناة السويس، وبتأكيد المصادر المحلية في رفح مكان النفق الذي كان يستخدمه شهاب في عملياته مع غزّة، فإنّ تحديد عدد الفاعلين المحلّيين والإقليميين في سيناء، يظلّ أمرًا صعبًا.

نشأة التيّارات الإسلامية في سيناء

كتب نعوم شقير[٩] في بداية القرن العشرين: "يعترف أهل سيناء بالإسلام دينًا لهم، لكن ليس بينهم من يعرف قواعد الإسلام، بل ليس فيهم من يعرف قواعد الصلاة". ويضيف: "وقد مازجتهم عدّة سنين فلم أجد منهم من يصلّي إلا نفرًا يعدّون على الأصابع ممّن يخالطون المدن وهم لا يصلّون الأوقات الخمسة على الترتيب، بل يصلّون كلّما خطر ببالهم أن يصلّوا". ويختم شقير حديثه عن علاقة المجتمع بممارسة شعائر الإسلام في ذلك الزمن قائلًا: "ولولا احتفالهم بعيد الضحية وذكرهم النبيّ وحلفهم به والصلاة عليه ما علمت أنّهم مسلمون"[١٠]. ولا يقدح في ما كتبه شقير ـــ على الرغم ممّا أحاط بكتاباته ودوافعها ـــ اشتغال عدة قبائل من سيناء بتأمين طريق الحجّ، أو انتشار الاعتقاد في الأولياء بينهم، وغير ذلك من الممارسات الدينية المتراوحة بين الصوفية والوثنية[١١].

استمرّت علاقة أبناء شمال سيناء بالدين على النحو السابق حتّى الخمسينيات من القرن الماضي، ولم تظهر بينهم الجماعات الدينية المعروفة في مصر سوى في فترة حشْد المتطوّعين وتدريبهم في العريش وسدّ الروافعة، إبّان حرب ١٩٤٨، بقيادة تنظيم الإخوان المسلمين، إلى أن ظهر الشيخ عيد أبو جرير (١٩٥٤) الذي تصنَّف جماعته ضمن أقدم الطرق الصوفية[١٢]. وقد بلغت الطرق الصوفية في بعض التقديرات في سيناء أكثر من ١٢ طريقةً أقدمها الطريقة التيجانية، وأكبرها عددًا الطريقة العلوية الدرقوية الشاذلية التي تلقّاها الشيخ أبو جرير عن الشيخ أبو أحمد الغزاوي، وكان لها دور وطني واضح جعل علاقتها بالدولة تتّسم بالتقدير[١٣].

ومع حلول عام ١٩٧٩، وإبّان الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، نشأت الجماعة الإسلامية في الجامع العباسي - أقدم مساجد سيناء - على يد الشيخ صلاح شحادة، القائد الشهير في كتائب القسّام في ما بعد. وقد كان دورها مقتصرًا على التوعية الدينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي[١٤].

٨ "وحدة إسرائيلية خاصّة لمكافحة الإرهاب في سيناء"، **بوابة الشروق**، ٢٠١٣/٧/١٦، على الرابط:

http://goo.gl/HZgbj

٩ نسخة إلكترونية من كتاب: نعوم بك شقير، **تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وما كان بينها من العلائق التجارية والحربية وغيرها من أول عهد التاريخ إلى اليوم ١٩١٦ م**، ص ٣٥٢.

١٠ المرجع نفسه.

١١ وذلـك مثل التبرّك قديمًا ببعض الأشجار، أو الذبح للبحر في ما يُعرف حتى الآن (٢٠١٣ م) بعيد النبيّ أيوب، المرجع نفسه، (ص ٣٥٣ – ٣٥٤).

١٢ أسامة خالد وصلاح البلك، "خريطة جماعات التكفير في سيناء"، **المصري اليوم**، ٢٠١٢/٢/٨، على الرابط:

http://www.almasryalyoum.com/node/646021

١٣ الشيخ عرفات خضر سالمان، شيخ زاوية الحاج خلف في قرية الجورة جنوب الشيخ زويد، مقابلة شخصية، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

١٤ يفتخر عبد الرحمن الشوربجي، القيادي الإخواني في العريش ذو النشأة الجهادية، وسط إخوان العريش بأنّه تلميذ للشيخ صلاح شحادة؛ إذ التقى به بانتظام في الجامع العباسي قبل نزوحه إلى قطاع غزة مع الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، (ب. ب) قيادي إخواني سابق في العريش، مقابلة شخصية، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

في أوّل تعداد عقب الانسحاب الإسرائيلي من سيناء (١٩٨٢)، بلغ عدد سكّان سيناء شمالًا وجنوبًا (١٦٧٠٠٠) نسمة تقريبًا(١٥). وبعدها بثلاثة عقود لم يبلغ التعداد مليونًا واحدًا، على الرغم من مساحتها التي تعدل ثلاثة أضعاف الدلتا المصرية المكتظّة بعشرات الملايين. وهو ربّما يكون مؤشّرًا على حداثة الأفكار والتنظيمات السياسية فيها، مقارنةً بالعمل المسلّح ضدّ الاحتلال. وبخلاف الصوفية المتجذّرة لدى بدو سيناء منذ عقودٍ طويلة، فإنّ الأفكار الدينية والدعوية الأخرى كتنظيم الإخوان المسلمين و"التبليغ والدعوة"، لم تفد إلى سيناء إلا بعد التحرير؛ إذ اصطحبها معهم بعض أهل وادي النيل المهاجرين للإقامة في سيناء، وقلّة قليلة من أهل سيناء الذين هجّرتهم الحرب ثم عادوا حاملين للمجتمع السيناوي أفكارًا جديدة.

كان "للإخوان المسلمين في سيناء منذ الثمانينيات من القرن الماضي وضعٌ مختلف عن سائر أنحاء الجمهورية، وكانت علاقتهم بالأجهزة الأمنية والاستخباراتية تتّسم بنوع من الخصوصية؛ لأنهم في إقليم حدودي محرّر خاضع للإدارة العسكرية والأمنية في مناحيه كافّة."(١٦) أمّا الأفكار السلفية الأكثر سيولةً والأقلّ قوّةً تنظيميةً، فقد وردت عقب عام ١٩٨١؛ إذ أصبحت زيارة سيناء ممكنة من دون إذنٍ من الاستخبارات، فانطلقت جماعة "التبليغ والدعوة" التي تجوب البلاد داخليًّا وخارجيًّا للوعظ البسيط المباشر من دون التطرّق لقضايا سياسية(١٧).

وأمّا الشيخ أسعد البيك المعتقل حاليًّا، وأحد رموز "دعوة أهل السنة والجماعة"، وأشهر قاضٍ في اللجان الشرعية لفضّ المنازعات في مدينة العريش، فيبيّن اقتراب جماعته من "الدعوة السلفية السكندرية" وتأثّرهم بشيوخها. إلا أنّه يشدّد على تمايزهم عن سلفية الإسكندرية في بعض القضايا العقائدية، تلك التي تجعلهم أقرب إلى السلفية الجهادية، لكن مع قناعة حركية بالتدرّج في الدعوة، وعدم حمْل السلاح مطلقًا، واحتفاظهم باستقلاليتهم(١٨).

وهناك اتفاق على أنّ الأفكار الجهادية والتكفيرية التي انتشرت في ربوع مصر في السبعينيات والثمانينيات لم تظهر في سيناء إلا نتيجةً لأساليب القمع والتعذيب التي استخدمها جهاز أمن الدولة في العقدين الأخيريْن من عهد مبارك. ولا يؤثر في قيمة هذا الاستنتاج حقيقة أنّ المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي اتّسمت بما يمكن تسميته "الصوفية الجهادية". ويُلـقَّب أبطال المقاومة من الرجال والنساء في سيناء بـ "المجاهدين" و"المجاهدات" حتّى يومنا هذا. غير أنّ انتقال بعض زبانية أجهزة أمن الدولة والبدء باستنساخ السياسية الأمنيّة التي طُبّقت في الصعيد على سيناء مثّل نقطة الانعطاف بين مرحلتين(١٩).

ولم يكتفِ جهاز أمن الدولة بالاعتقال العشوائي والتعسّف في القمع، بل بادر أيضًا بإرسال إسلاميّي سيناء إلى سجون القاهرة ووادي النيل كنوع من تنغيص عيشهم وعيش أقاربهم؛ بتحميلهم مشقّة زياراتهم في أماكن بعيدة. وهناك اختلطوا بالجهاديين والتكفيريين، وعادوا حاملين أفكارهم إلى سيناء. وقد كانت الثمرة، ظهور تنظيم "التوحيد والجهاد"، على يد مؤسّسه خالد مساعد، طبيب الأسنان، في نهاية التسعينيات. ثمّ لم تلبث الأمور أن تسارعت، فانشطرت الجماعات وتكاثرت، بخاصّة بعد تفجيرات المنتجعات السياحية في جنوب سيناء أعوام ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦. وقد قُتل مساعد في إحدى تلك العمليات. وطالت آلة البطش آلاف المواطنين رجالًا ونساءً وأطفالًا وشيوخًا، صانعةً ثأرًا تاريخيًّا مع الأهالي، مُنعت بسببه الشرطة من العمل في المنطقة الحدودية في شمال سيناء منذ ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ حتى الآن(٢٠).

ومن جانبٍ آخر أدّى التحاق الشباب السيناوي أيضًا بالتعليم الجامعي في المدن المصريّة دورًا مهمًّا في إذكاء التطرّف. وكانت الصوفيّة هي المسيطرة على مشاعر أهل سيناء الدينية حتّى بدايات عام ١٩٨٠.(٢١) لكن، بعد إبرام معاهدة السلام، بدأ بعض الشبان الجامعيين يعودون إلى سيناء حاملين معهم الأفكار الدينية المتشدِّدة، وانتشر الفكر "الوهابي" في ربوع سيناء لأوّل مرة. ومع حلول عام ١٩٨٤، بدأ محمود

---

١٥ "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نتائج تعداد سكان محافظة شمال سيناء ١٩٨٢، شباط/ فبراير ١٩٨٣"، في قدري يونس العبد، **سيناء في مواجهة ممارسات الاحتلال** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨).

١٦ مقابلة شخصية مع عمار جودة، رئيس مجلس مدينة العريش السابق، وهو إسلامي مستقلّ ذو خبرة شخصية في التنقل بين الاتجاهات الإسلامية المختلفة، له دور تاريخي في التقريب بين المجموعتين اللتين تنازعتا تمثيل الإخوان تنظيميًّا في العريش، إلا أنّ مصيره كان خارجهما.

١٧ عمار جودة، رئيس مجلس مدينة العريش السابق، والقيادي الإسلامي بالعريش سابقًا، شاطئ الريسة، مقابلة شخصية، ٢٤ أيار/ مايو ٢٠١٣.

١٨ أسعد البيك في مكتبه بلجنة فض المنازعات الشرعية (القضاء الشرعي)، مقابلة شخصية، مدينة العريش، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

١٩ الإسكندراني، "أيّ علاقة بين 'الإخوان' والجماعات المسلّحة في شمال سيناء؟"، **الأخبار** اللبنانية، ٢٠١٣/٨/٢٦، على الرابط:

http://www.al-akhbar.com/node/189566

٢٠ المرجع نفسه.

٢١ يتحفَّظ الباحث عن استخدام مصطلح "الوهّابيّة" واشتقاقاته؛ لأنه يفقد مدلوله في المجتمع السيناوي. لكن وصف "الوهّابيّ" في هذه الفقرة منسوب إلى الناشط السياسي السيناوي أشرف أيوب، كما أنّ التحقيق الصحفي المنشور في جريدة المصري اليوم منقول عنه، انظر: خالد والبلك، المرجع نفسه.

آدم، وكان يعمل مدرّسًا، الدعوة، وأنشأ جماعة "التبليغ والدعوة" التي اعتمدت على جذب أتباعها بالخروج في سبيل الله لدعوة أنصار جدد، وانتشرت انتشارًا كبيرًا. إلا أنّه مع نهايات الثمانينيات، شكّلت مجموعة من الطلبة العائدين من الدراسة في الجامعات المصرية، مجموعاتٍ دينيةً أكثر تطرّفًا وتشدّدًا، تبنّى معظمها الفكر "الوهابي" المتشدّد ليظهر على الساحة شبّان يكفّرون آباءهم، ويرفضون تناول الطعام معهم[٢٢].

يرى الشيخ سليمان أبو أيوب، أحد قادة التيار السلفي في سيناء، أنّ التحوّل من التديّن السمْح إلى التشدّد بدأ عام ١٩٩٣ تقريبًا، قائلًا: "تعتبر التنظيمات الدينية في سيناء كلّها سنّية وسلفية ولكنّنا نختلف مع بعضها في بعض الأمور، مثل عملية تفجير محطّة الغاز التي ننكرها تمامًا، لكنّ الموجودين الآن والجماعة الرئيسية في المكان هي الجماعة السلفية، وبدايتها كانت عام ١٩٨٦، وكلّ الجماعات التكفيرية خرجت من رحمها"[٢٣].

وقد توسّع نفوذ الفكر السلفيّ الجهاديّ من الشطر الشرقيّ لمدينة رفح إلى الغرب متمدّدًا في شمال سيناء، فحين اشتدّت المأساة الإنسانية، وأغلقت المعابر في اتفاقية غير عادلة، لم يجد فلسطينيّو القطاع منفذًا للغذاء والدواء سوى اقتحام الحدود المصرية مرّتين (٢٠٠٥ و٢٠٠٧). وقتئذ، تفادت الاستخبارات العامّة المصرية برئاسة عمر سليمان الاقتحام الثالث؛ بالسماح باستعمال الأنفاق التي تراقبها السلطات المصرية مراقبةً غير رسمية، وتديرها حكومة حماس رسميًّا. وبين رفح الفلسطينية التي أصبحت فيها السلفية الجهادية والتكفيرية منافسةً لحركة حماس، ورفح المصرية التي لا يوجد فيها أثر لتنظيم الإخوان المسلمين، حُفرت الأنفاق التي صدّرت السلع والسلاح وموادّ البناء واستقبلت الشيكل والدولار، وكذلك الأفكار. فكان الأمر كدحرجة كرة النار إلى سيناء، على إثر قرار إرييل شارون بالانسحاب الأحادي من غزّة في ٢٠٠٥ [٢٤].

٢٢ المرجع نفسه.

٢٣ المرجع نفسه.

٢٤ أشرف عناني، "عمائم وعسكر: كيف تدحرجت كرة النار إلى سيناء؟"، **أخبار الأدب**، ٢٠١١/٨/٢١.

التيارات والجماعات الإسلامية في سيناء: محاولة للتصنيف

تميل هذه الدراسة إلى تصنيف الجماعات الإسلامية – لا سيّما المسلّحة – في سيناء وفقًا لمواقفها وعملياتها وخطابها، مع الانتباه إلى ما طرأ عليها من تغيّر بعد ٣٠ حزيران / يونيو٢٠١٣، وتقلّل من أهمية التصنيف على أساس المرجعيات الأيديولوجية السائدة في تصنيف الإسلاميين لانعدام أثرها عمليًّا؛ ففي المنطقة الحدودية من سيناء تعدّ المرجعيات الكلاسيكية، مثل سيد قطب وأبي الأعلى المودودي، ترفًا فكريًّا لا يستسيغه من بلغت به الحال مرحلة تكفير حالق اللحية[٢٥]. ومن هؤلاء من لم يتجاوز تعليمه في الأغلب المرحلة الإعدادية. وتتردّد أسماء مثل أبي محمد المقدسي وأبي قتادة الفلسطيني، بوصفها مرجعيات لبعض الجماعات النشطة في شمال سيناء. ويثور جدل بشأن قيمة ما يقدّمانه من فكر لكونه لا يرقى إلى الفقه، وهو ما يراه القياديون الجهاديون الكلاسيكيون؛ من استمرّ منهم في التيار الجهادي، مثل نبيل نعيم، أو ممَّن اعتزله، مثل كمال حبيب[٢٦]، وغيرهما.

الحقيقة أنّ رسم حدود فاصلة بين التيارات الفكرية الإسلامية المختلفة، مطلب صعب المنال لأسباب كثيرة. لكن، تظلّ هناك إمكانية لرسم خطوط عريضة تندرج تحتها الجماعات المختلفة أو تتقاطع، والأمر البالغ الأهمية في أيّ محاولة للتصنيف، هو إدراك أنّ الخطوط الفاصلة بين التيارات ليست استاتيكيةً جامدةً، بل نشطة ومتغيّرة ومتأثّرة بالتطورات، لا سيّما تلك التي مرّت بها مصر منذ ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣، وهو ما كان له دور كبير في تغيير مسار بعض هذه الجماعات.

الإشكالية الثانية هي عدم بوح رؤوس بعض هذه التيارات بكلّ شيء؛ ففي مقابلة مع الشيخ أسعد البيك، إمام دعوة أهل السنّة والجماعة في سيناء، ذكر أنّ خلاف أهل السنّة والجماعة مع السلفية السكندرية

٢٥ عُرف الخوارج في التاريخ الإسلامي بأنّهم يكفّرون مرتكب الكبيرة، إلا أنه لم تُعرف أيّ فرقة بتكفير مرتكبي الصغائر (هذا حتى في حال عدّ حلْق اللحية إثمًا).

٢٦ صبحي عبد السلام ومحمد كامل، ""التوحيد والجهاد'.. إمارة إسلامية في 'جبل الحلال'"، **الوطن**، ٢٠١٢/٨/١٣، على الرابط:

http://www.elwatannews.com/news/details/37413

ومن الجدير بالإشارة أن نوضح أنّ ذلك التحقيق الصحفي المنشور في جريدة الوطن لا يمكن الاستناد إليه في ما يخصّ الجماعات المسلحة في سيناء، بل إنه ينقل فقط موقف القيادات الجهادية الكلاسيكية ممّن سمَّوهم "الجهاديين الجدد"، أمّا ما عدا ذلك فهو مادّة صحفية كتبت عن بعد، مشبّعة بالرواية الأمنية الرسميّة من دون أيّ تقصٍّ ميداني ولا مقابلات في سيناء.

يدور في باب "هل الإيمان قول وعمل؟" فقط. لكن بعد اعتقاله وتناقل الأخبار عن وجود تسجيل مصوّر له يحرّض فيه على قتل الجنود (بعد انقلاب تموز/يوليو ٢٠١٣، ومذابح فضّ الاعتصامات)، فإنّ أحد سلفيّي العريش[٢٧] قد نقل عن البيك وجهًا عقائديًّا متشددًا لم يعرفه عنه سوى من اقترب منه طلبًا للعلم؛ وهو أنّه يقول بعدم الإعذار بالجهل (وليس فقط في اشتراط العمل لصحّة الإيمان)، وهو المدخل الرئيس للتكفير.

بعبور نقطة الارتكاز الأمني في منطقة "الريسة" شرق العريش، ينتهي الوجود التنظيمي الإخواني، وتنتهي دوائر الولاء الفكري؛ إذ تختلف التركيبة السكّانية بانتهاء الحضر العرايشي والخروج إلى البادية. ويؤكّد إخوان العريش وجود أفراد من الإخوان في الشيخ زويد ورفح، لكنهم لم يبلغوا أن يقيموا "أسرة" إخوانية واحدة، وهي أصغر نواة تنظيمية في جماعة الإخوان المسلمين. وقد بدأت السلفية بدرجاتها المختلفة في ملء الفراغ الفكري في المنطقة الحدودية بأسرها، مع ميل متزايد إلى الأفكار الأكثر تشدّدًا كلّما اتّجهنا شرقًا، نحو الحدود؛ فالدعوة السلفية السكندرية لها أنصار يدعمون "حزب النور" سياسيًّا، لكنّ وجود دعوة أهل السنّة والجماعة أقوى منها في كلّ من العريش والمنطقة الحدودية. ثمّ لا يلبث نفوذ أهل السنّة والجماعة أن يخفت في مقابل النفوذ الفكري للجهاديين والتكفيريين كلّما اتّجهنا شرقًا.

بين السلفية الدعوية بشقّيها؛ سلفية الإسكندرية وما ظهر من فكر دعوة أهل السنّة والجماعة، وتكفير المجتمع، مساحة تحتلّها "السلفية الجهادية" كتيار فكري، بغضّ النظر عن حمل السلاح. فالسلفية الجهادية تكفّر "دولة الطاغوت" الحاكمة بغير الشرع، وكانت قبل تطوّر الأحداث بعد الانقلاب والمذابح لا تتوسّع في تكفير "جنود الطاغوت"؛ وذلك لأنهم مغلوبون على أمرهم بالتجنيد الإجباري. وترى السلفية الجهادية في المجتمع جاهليةً، بمصطلح سيد قطب في كلامه على "جاهلية القرن العشرين"، وترى الممارسات الكفرية شائعةً، وعلى رأسها عدم تحكيم الشريعة. لكنّها لا تكفّر المجتمع ولا تستهدفه بالضرر.

على المستوى العملياتي، عجزت الجماعات المنضوية تحت لواء السلفية الجهادية عن القيام بأيّ عملية قتالية قبل ثورة يناير بسبب الأوضاع الأمنيّة، لكنّها لم تلبث عقب الثورة أن استهدفت خطّ الغاز المصدّر إلى إسرائيل بالتفجير ثلاث عشرة مرةً حتّى توقّف التصدير.

٢٧ (أ. ف) من أوائل ناشري الدعوة السلفية السكندرية في العريش، مقابلة شخصية، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

بعدها بدأت تستهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلّة. ولم تخرج عن خطّها الإستراتيجي بقصر نيرانها على العدوّ الخارجي (الإسرائيلي)، إلا عندما استهدفها الجيش المصري بعد ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣.

على رأس الجماعات السلفية الجهادية تبرز جماعة "أنصار بيت المقدس" أقوى التنظيمات وأكثرها احترافيةً، سواء من حيث نوعية العمليات أو في التوثيق المرئيّ والخطاب الإعلامي. يليها من حيث القوّة "مجلس شورى المجاهدين – أكناف بيت المقدس" المستقلّ بعملياته وتسجيلاته المرئيّة وبياناته الإعلامية. وأخيرًا، تصدر بعض البيانات الإعلامية باسم "السلفية الجهادية"، وهي في الغالب جماعة أضعف من سابقتيها وأقلّ منهما تنظيمًا وكفاءةً وعملياتٍ.

في التقاطع بين تيّار السلفية الجهادية والتيار التكفيري يظهر ما يمكن أن نصنّفه بـ "التكفيريين الجهاديين". وهم يختلفون عن "التكفيريين السلميين"؛ فمن الشائع في المنطقة الحدودية من شمال سيناء وجود تيّار عريض من التكفيريين السلميين الرافضين لحمل السلاح من دون إمام مسلم يعلن الجهاد أو مجتمع مسلم يستحقّ العناء. فهم منكفئون على أنفسهم وجماعاتهم، فلا يؤاكلون الناس ولا يصلّون معهم ولا يتزوّجون منهم. التكفيريون السلميون منصرفون إلى مجتمعاتهم المنغلقة الضيّقة والدعوة إلى أفكارهم في انتظار قوّة شوكتهم أو الجهاد (ضدّ اليهود)، وسلاحهم الذي يقتنونه لأسباب قبلية وثقافية[٢٨] لا يُستخدم إلا في دفع الصائل (ردّ المعتدي). أمّا التكفيريون الجهاديون، فهم منطلقون من أرضية أيديولوجية تكفّر المجتمع، علاوةً على تكفير الدولة وأجهزة الحكم فيها، ويحملون السلاح في قتالٍ مقدّس (جهاد) اقتصر في مراحله الأولى على "جنود الطاغوت" من دون المدنيّين.

تعدّ جماعة "التوحيد والجهاد" باكورة الجماعات التكفيرية الجهادية في سيناء. وقد تحلّلت بصورة كبيرة بعد مقتل مؤسّسها خالد مساعد، وبسبب الملاحقات الأمنيّة قبل ثورة يناير، وتناثرت فلولها بين الجماعات الأخرى ولم يظهر أيّ أثر لها أو لجماعة أخرى، قد تكون ورثتها فكريًّا وعملياتيًّا، إلا يوم ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ في العملية

٢٨ انظر: الإسكندراني، "السلاح بين العرف والأيديولوجيا والارتزاق"، **الأخبار** اللبنانية، ٢٠١٣/٨/٢٦.

وانظر أيضا مقالته: "أحداث سيناء وإيلات وعملية نسر (ج ٢): خريطة السلاح في سيناء"، **أحب سيناء**، ٢٠١١/٨/٢٧، على الرابط:

http://wp.me/p1xe8K-2s

التي استهدفت مقرّ الاستخبارات الحربية في رفح المصرية؛ إذ أعلنت جماعة جديدة تدعى "جند الإسلام" مسؤوليتها عن العملية.

وتشبه "جند الإسلام" سابقتها "التوحيد والجهاد" في أمرين؛ أوّلهما أنّها رفحاوية بامتياز؛ إذ يصعب فصل المصري عن الفلسطيني فيها، سواء من حيث الكوادر أو السلاح والعتاد، كما تعتمد بصورة ملحوظة على الأنفاق. ويمكن القول إنّها محدودة الانتشار خارج رفح، حيث الجماعات المسلّحة الأخرى. وثانيهما، اتّباع أسلوب التفجيرات الانتحارية العنيفة من دون قدرة عالية على المناورة القتالية؛ وذلك لترجيح عدم انتماء أعضائها إلى القبائل البدوية المسيطرة على الأراضي المحيطة. ويتّضح فارق المستوى بينهما وبين "أنصار بيت المقدس" و"أكناف بيت المقدس"، في طول الإعداد للعمليات والاعتناء بالتصوير والتحرير وجودة إخراج البيانات الإعلامية؛ ما يدلّ على التفاوت في الخبرة والتدريب والكفاءة.

اختلاط التكفير بالتوجّه الجهادي أمر له أصول تاريخية خارج سيناء، كما أنّ انفتاح "تنظيم الجهاد العالمي" على "القطبيين" بقرار من أيمن الظواهري، قد أنتج هجائن جديدة من الجماعات الإسلامية المتنوّعة فكريًّا وجغرافيًّا، محليًّا وعالميًّا. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ الرابطة الفكرية والمعنوية بين تنظيم القاعدة وبعض الجماعات المسلّحة في سيناء التي قد تتجلّى في تسجيلات صوتية داعمة من الظواهري أو الاحتفاء بتلك التسجيلات في موادّ مرئية تنتجها جماعة "أنصار بيت المقدس" مثلًا، لم يثبت تطوّرها إلى رابطة تنظيمية. النقطة المحورية هنا هي أنّ التماثل بين جهاديّي سيناء وجهاديّي القاعدة كان كبيرًا في الفترة من شباط / فبراير ٢٠١١ وحزيران / يونيو٢٠١٣؛ إذ اقتصر اختلاف جهاديّي سيناء عن نظرائهم في القاعدة ميدانيًّا أخذًا بنظرية العدوّ القريب (إسرائيل) أولى من العدوّ البعيد (الولايات المتحدة الأميركية)، وإن كانت الأرض السوريّة قد جمعت بينهما في ضوء عدّهم الثورة السورية معركة مذهبية عقائدية، فسافر إليها بعض جهاديّي سيناء. أمّا الفترة بعد ٣٠ حزيران / يونيو، فالسمة الغالبة عليها هي التمايز والخصوصية الشديدة للسياق السيناوي الذي قد يكون حجر زاوية في تحوّلات إقليمية كبرى تبدأ بتصدير العنف المنظّم خارج شبه الجزيرة انطلاقًا من إقليم قناة السويس[٢٩].

موقف الجهاديين في سيناء من جماعة الإخوان المسلمين

توالت أخبار القبض على عددٍ من قيادات الإخـوان المسلمين في الأسابيع التالية لفضّ اعتصامَي ميدان رابعة العدوية شرق القاهرة، وميدان النهضة في الجيزة. ولم يَغِبْ عن هذه الأخبار وصْف محاولات تنكّرهم وهروبهم واختبائهم. وفي الوقت الذي أعلنت فيه السلطات اعتقال أحدهم في واحة سيوة في الصحراء الغربية، جرى تساؤل عن عدم لجوء قيادات الإخوان إلى سيناء للاحتماء بالجماعات التي قيل إنّها تنفّذ عمليات العنف بالتنسيق معهم.

فهل ارتبط العنف في سيناء بالأزمة السياسية في القاهرة (قبل بدء الحرب/العمليات العسكرية الموسّعة في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، بسبب تنسيقٍ جرى بين قادة الإخوان والجماعات المسلّحة في سيناء؟ وهل أنّ "حماس" ضالعة في هذه العلاقة؟ ألا تعدّ حكومة "حماس"، بحكم المصلحة السياسية النفعية على الأقلّ، من أشدّ الأطراف حرصًا على تهدئة الأمور في سيناء تجنّبًا لانفجار الوضع اقتصاديًّا وإنسانيًّا، إن أُغلقت الأنفاق والمعابر بين غزّة وسيناء؟

لا تستبعد نظرية الاحتمالات، المدعمة ببعض الحوادث القريبة، ترجيح استفادة "حركة فتح" من إشعال الأزمة في سيناء لمواصلة الضغط على "حماس"؛ فقد أعلنت وزارة الداخلية المصرية بالفعل عن إلقاء القبض على أحد الفلسطينيين المتورطين في أعمال عُنف في سيناء ممن ينتسبون إلى جهاز الأمن الوقائي التابع لحركة "فتح". كان خبرًا مقتضبًا ظهر على شريط شاشات التليفزيون الرسمي، ولم يتكرر كثيرًا، ولم تلتفت إليه سائر وسائل الإعلام. في حين أظهر مقطع تسجيلي مُصوَّر على موقع "يوتيوب" احتفال أقارب المقبوض عليهم في سيناء من حركة فتح بإطلاق سراحهم. ويذكر محامو المعتقلين في العريش اعتذار السلطات لفتحاويّين مقيمين في شمال سيناء عن القبض عليهم خطأً، وقد أُفرج عنهم من نيابة الجلاء العسكرية في الإسماعيلية، وصُرف لكلّ منهم مبلغ ٥٠٠ جنيه[٣٠].

لكنّنا نستبعد التفسير التآمري للعنف السياسي في سيناء باختراق الأجهزة المصرية والإقليمية المجموعات المسلّحة أمنيًّا واستخباراتيًّا، وتوجيهها جزئيًّا أو كليًّا العمليات بالسطوة الفكرية أو المالية.

٢٩ كُتب هذا الجزء من الدراسة قبل انتقال عمليّات "أنصار بيت المقدس" إلى خارج سيناء، وهو ما توافق مع توقُّع الباحث؛ إذ كانت أولى العمليات النوعية الناجحة في مدينة الإسماعيليّة على ضفاف قناة السويس، ثمّ المنصورة في الدلتا، وأخيرًا العاصمة.

٣٠ معلومة يؤكّدها عدد من محامي المعتقلين في شمال سيناء الذين يعتمد سير عملهم على حسن العلاقة، وعلى شيء من عدم الرسمية بينهم وبين القيادات العسكرية في الاستخبارات، وفي النيابة.

والاحتمال المرجّح هو استقلال إرادة هذه التنظيمات السياسية والعسكرية عن كلٍّ من الإخوان وحليفتها حماس من ناحية، واستقلالها عن تلاعب الأجهزة الأمنيّة والاستخباراتية من ناحية أخرى؛ ما يدلّ على وجود معنًى غير تآمري للعمليات التي تستهدف الجيش والشرطة، والتي ازدادت وتيرتها بعد انقلاب ٣ تموز / يوليو، وبلغت مداها بتصفية ٢٥ جنديًا أعزل بملابس مدنية في ما عُرف بمذبحة رفح الثانية[٣١].

> لا تستبعد نظرية الاحتمالات، المدعمة ببعض الحوادث القريبة، ترجيح استفادة "حركة فتح" من إشعال الأزمة في سيناء لمواصلة الضغط على "حماس"؛

يقود هذا الاحتمال إلى أحد تفسيرين محتملين؛ أوّلهما وقائي، والثاني دفاعي وتضامني. وكلا الاحتمالين منطلق من تصديق موقف هذه الجماعات المعلن محليًّا إزاء سلطة الإخوان المسلمين؛ إذ رأوا محمد مرسي رئيسًا لحكم طاغوتي لم يطبّق الشريعة، ولم يعلن الجهاد لتحرير أرض فلسطين ومقدّساتها. لقد حرصت الجماعات، على اختلاف تصنيفاتها، على إبداء معارضتها الشرعية / الدينية حكم مرسي والإخوان، سواء بتنفيذ عمليات داخل الأرض الفلسطينية المحتلّة أو بنشر آرائهم الدينية بخصوص تكفير الإخوان والسلفيين الذين قبلوا بالديمقراطية الإجرائية[٣٢]؛ ففي عمليّتي أنصار بيت المقدس في إيلات وأكناف بيت المقدس في صحراء النقب، بعد تولّي محمد مرسي الرئاسة، إظهارٌ لتحدّي السلفية الجهادية سلطة إخوان مصر الذين لم يبدوا أيّ اعتراض على استمرار معاهدة السلام. وهو ما يعدّ رسالة تضامن مع تيّار السلفية الجهادية في غزة الواقع تحت السيطرة الفعلية لسلطة حماس التي تُوجَّه لها سهام النقد لاحتكارها زناد المقاومة / الجهاد.

وعليه، فإنّ احتمال كون العمليات ضدّ الجيش والشرطة بعد الانقلاب وقائيّةً، لا يعني التنسيق مع الإخوان المسلمين، ولكن يعني أنّ أعضاء الجماعات المسلّحة أرادوا إعلان رفضهم الشديد عودة الدولة القمعية البوليسية بوصفهم من سكان المنطقة الحدودية وأصحاب الثأر مع الشرطة، وجهاز مباحث أمن الدولة الذي أعيد ضبّاطه إلى مواقعهم القديمة بعد انقلاب ٣ تموز / يوليو. فالمبادرة بالعمليات عقب الانقلاب قبل إعلان الجيش الحرب عليهم قد تُفهم في هذا السياق، من جهة أنّ المستهدف منه لم يكن المدنيّين، بل أفراد القوّات النظامية ومركباتها. ويحتمل أن يكون المنحى الوقائي احترازيًّا بعد عزل الرئيس المنتخب ديمقراطيًّا (الكافر في نظر بعضهم)، والإجراءات التي رافقت عزله؛ ما رأوه مؤشّرًا لعودة تعامل السلطات معهم كما كان الأمر قبل كانون الثاني / يناير ٢٠١١، الأمر الذي دفعهم لإيصال رسالة قويّة مفادها أنّهم لن يسمحوا بذلك حتّى لو قامت الحرب.

الصورة التي نقلتها دعاية الإخوان وأنصارهم، والتي ظلّت منصّة اعتصام رابعة تؤكّدها، هي أنّ سلطة الانقلاب في "حرب على الإسلام". وهي صورة كفيلة بإثارة حمية الجماعات المسلّحة في شمال سيناء مدعومة بدماء المئات من الإسلاميين العزّل الذين أريقت في عدّة مواقع. وفي السطور المقبلة، تتبّعٌ لمواقف أهمّ جماعة سلفية جهادية مسلّحة في سيناء، بما يدعم التفسير التضامني الدفاعي المستقلّ تنظيميًّا وماليًّا عن الإخوان في مصر وحماس في فلسطين، وبما يستبعد التوجيه / الاختراق الاستخباراتي / الأمني المصري.

"أنصار بيت المقدس" و"كامب ديفيد": من الخرق العدائي إلى التعطيل بالتنسيق المشترك

برز اسم "أنصار بيت المقدس" لأوّل مرة في فيلم تسجيلي بعنوان "وإن عدتم عدنا". أظهر الفيلم المنشور في ٢٠١٢ جوانب تفصيلية من عمليات تفجير خطّ الغاز الطبيعي المصدّر إلى دولة الاحتلال، مع بعض المقاطع الصوتية للقيادي في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري الذي أثنى عليهم. وتوقّف استهداف خطّ الغاز بإعلان المجلس العسكري إبّان حكمه، وقف تصديره إلى إسرائيل تنفيذًا لقرار المحكمة التي قضت ببطلان صفقة البيع. بعدها توجّهت عمليات "أنصار بيت المقدس" إلى داخل الأرض المحتلة؛ إذ استهدفت سيارة إسرائيلية في صحراء النقب بالقرب من الخطّ الحدودي في وسط

---

٣١ ذلك قبل أن تكون الجماعات نفسها مستهدفةً رأسًا بعمليات عسكرية موسّعة بدأت في ٧ أيلول/ سبتمبر، لتشمل عملياتها النوعية لاحقًا تفجير مديرية أمن جنوب سيناء في تشرين الأول/ أكتوبر، ثمّ تفجير حافلة جنود ومقتل ١١ جنديًّا في تشرين الثاني/ نوفمبر.

٣٢ لا يختلف الجهاديّون في عدّ الديمقراطيّة من الممارسات الكفريّة، وإن كانوا يتفاوتون في الحكم على من سار على دربها. السلفيّة الجهاديّة لا تتوسع في تكفير الأفراد، لكنّ تيّاراتٍ أخرى متقاطعة معها في الشقّ الجهاديّ تستهل الأمر بالتكفير، وقد سبق لها أن نشرت أفكارها التي قد تبلغ حدّ تكفير بعض رموز تنظيم القاعدة أنفسهم في المجتمع السيناويّ المحليّ.

سيناء، ونفّذت عدة عمليات في أم الرشراش (إيلات)، وقامت بتصوير جوانب منها وبثّها في تسجيلات مصوّرة على موقع يوتيوب"[٣٣].

وبعد ذلك اتّجهت جماعة "أنصار بيت المقدس" إلى استهداف الأراضي المحتلّة، وكان ردّ استخبارات الاحتلال بتصعيد اخترقت به السيادة المصرية بعملية اغتيال القيادي في التنظيم وأحد منفّذي عملية أم الرشراش، إبراهيم عويضة بريكات، في ٢٦ آب / أغسطس ٢٠١٢. وفي تسجيلٍ مصوّر بثّته "أنصار بيت المقدس" على موقع يوتيوب بتاريخ ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، اعترف (منيزل محمد سليمان سلامة) بأنّه الجاسوس الرئيس في العملية الذي جنّد جاسوسين آخرين، قام أحدهما (سلامة العوايدة) بزرع شريحة إلكترونية أسفل خزّان الوقود بالدراجة البخارية الخاصّة بـ "أبو عويضة"، واكتملت دائرة الانفجار بهذه الشريحة لحظة مروره فوق المتفجّرات.

وجدّد جيش الاحتلال اختراقه سيناء في حزيران / يونيو ٢٠١٣؛ إذ جرى اختطاف وائل أبو ريدة، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة الذي كان في زيارة علاجية لابنه في القاهرة. ونشرت جريدة "الأخبار اللبنانية" على لسان مصدر استخباراتي محلّي تأكيده تفاصيل اختطاف أبو ريدة، وإشارته إلى نجاته من عدّة محاولات للاختطاف داخل غزة، مع إبداء أسفه على أن يكون نجاح العملية أخيرًا قد جرى باختراق السيادة والأمن القومي المصريَّين[٣٤].

ومن صور إنكار قيادة الجيش بعد الانقلاب اختراق السيادة المصرية، ما نقلته وكالات الأنباء العالمية ثالث أيام عيد الفطر (٩ آب/أغسطس ٢٠١٣) بشأن مقتل خمسة جهاديين في سيناء بقذيفتين صاروخيتين موجّهتين من طائرة إسرائيلية من دون طيّار بالقرب من الخطّ الحدودي. فقد اكتفى المتحدث العسكري المصري بتعليقٍ مقتضب على صفحته الرسمية على "فيسبوك" يشير فيه إلى "سماع انفجارين بين العلامتين الدوليتين (١٠) و(١١) في تمام الساعة الرابعة والربع من عصر الجمعة الموافق للتاسع من آب / أغسطس"[٣٥].

غير أنّ ذلك الإنكار لم يصمد طويلًا؛ إذ أصدرت جماعة "أنصار بيت المقدس" بيانًا صباح السبت الموافق للعاشر من آب / أغسطس ٢٠١٣ تنعى فيه شهداءها الأربعة، وتعلن فيه أسماءهم بالكامل وانتماءهم القبلي، وقراهم الحدودية التي يسكنون فيها، موضّحةً نجاة قائدهم الخامس من دون تسميته. وقد وجّه البيان اتّهامًا صريحًا للجيش المصري بالعمالة لدولة الاحتلال، ناقلًا شهادات عيان لسكّان المنطقة. ولقد توافق البيان الذي أصدرته جماعة "أنصار بيت المقدس" مع المنشور في الإعلام الدولي والصحافة الإسرائيلية، ما وضع السلطات العسكرية المصرية في حرج، وما دفع وكالة أنباء الشرق الأوسط الناطقة بلسان السلطة في مصر، إلى أن تنشر على لسان "مصدر أمني رفيع"، من دون تسمية، ادّعاءه أنّ قصف الجهاديين الأربعة قد جرى من طائرتي "أباتشي" و"جازيل" تابعتين للجيش المصري. وأشارت الرواية الأمنيّة الرسمية إلى حيازة اثنين من الجهاديين دراجة بخارية، وهو صحيح، لكنّها زعمت ضبط منصّة صواريخ موجّهة تجاه الأراضي المصرية، على الرغم من أنّه لا يوجد منطق في استهداف الأراضي المصرية من أبعد نقطة حدودية في منطقة غير مأهولة.

لم تلبث "السلفية الجهادية" أن ردّت ببيان يوم الأحد الموافق للحادي عشر من آب / أغسطس لتكذيب المتحدّث العسكري وغيره من القادة العسكريين الذين يسرّبون تصريحاتهم عبر وسائل الإعلام التابعة للسلطة. وأكّدت "السلفية الجهادية" اتّهامات أقرانهم في جماعة "أنصار بيت المقدس" الجيشَ المصريَّ بالعمالة وخدمة مصالح دولة الاحتلال. وقد أشارت "السلفية الجهادية" في بيانها إلى تجاوز الانتهاكات الإسرائيلية مرحلة اختراق الأجواء المصرية إلى تنفيذ العمليات ضدّ أهداف داخل الأراضي المصرية بإذنٍ وتنسيق مع الجانب المصري، علمًا بأنّ الطائرات العسكرية المصرية لم يُسمح لها بالتحليق في المنطقة الحدودية منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ إلا بعد إذن إسرائيل في ٢٠١٢ الماضي لأسبابٍ متعلقة بملاحقة الجماعات المسلّحة بوصفها "عدوًّا مشتركًا" بين الجانبين.

بالتوازي مع بيان "السلفية الجهادية" أصدر تنظيم "مجلس شورى المجاهدين – أكناف بيت المقدس"، بيانه رقم (٣٩) بتاريخ ١٠ آب / أغسطس ٢٠١٣ الذي يؤكّد رواية أقرانهم في "أنصار بيت المقدس" ونعيهم فيه "الشهداء" الأربعة بأسمائهم وقبائلهم. وصعّد الجيش المصري بشنّ غارة جوية على قرية "الثومة" جنوب مدينة "الشيخ زويد"؛ إذ قُصفت القرية بعدّة قذائف أسفرت عن مقتل مواطنَين، هما: عبد الله أحمد سالم (٣٢ عامًا)، وجهاد جبر السويركي (٣٠ عامًا).

---

٣٣ الإسكندراني، "تبنوا محاولة اغتيال وزير الداخلية وقصفوا إسرائيل – 'أنصار بيت المقدس': مقاومة أم إرهاب؟"، **الأخبار** اللبنانية، العدد ٢١٠١، ٢٠١٣/٩/١١، على الرابط:
http://www.al-akhbar.com/node/191001

٣٤ الإسكندراني، "اختراقات أمنية إسرائيلية متكررة في سيناء وسؤال السيادة والكفاءة"، **أحب سيناء**، ٢٠١٣/٧/٢٠، على الرابط:
http://wp.me/p1xe8K-4q

٣٥ "الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة" على الفيسبوك، ٢٠١٣/٨/٩، على الرابط:
https://www.facebook.com/Egy.Army.Spox/posts/353197188144603

أمّا تصعيد الجماعات المسلّحة، فقد عبّر عنه البيان رقم (٤٠) الذي أصدره "مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس" صباحَ الثلاثاء ١٣ آب / أغسطس، معلنًا مسؤوليته عن إطلاق صاروخ "غراد" واحد على قرية "أم الرشراش" (إيلات) في الساعة الواحدة من فجر اليوم نفسه، ردّة فعل سريعة على مقتل الجهاديين الأربعة، وأنّ منفّذيها قد عادوا من حيث أتوا سالمين، متوعّدين بمزيدٍ من العمليات[٣٦]. وكانت "السلفية الجهادية" قد أعلنت قبل ذلك بيومين، في يوم الأحد ١١ آب / أغسطس، في بيانٍ موثق بالصور، بعنوان "حقيقة عملية الجيش في قرية الثومة ٢٠١٣/٨/١٠"، تضمّن تكذيبًا لرواية المتحدث العسكري، ونفيًا لوجود عملية عسكرية من الأساس، واصفةً ما حدث بأنّه قصف عشوائي لتضليل الرأي العام وإيهام الجمهور بأنّه كانت هناك عملية عسكرية مصرية في "العجراء"؛ إذ قتل الجهاديون الأربعة، ويجري استكمالها في "الثومة".

واتّهم بيان "السلفية الجهادية" قوّات الجيش المصري بارتكاب عدّة جرائم، منها: استخدام القوّة المفرطة والأسلحة المميتة في عملية استعراضية عشوائية، والقتل العمد لأبرياء ثمّ تلفيق تهمة تبرّر قتلهم من دون تحقيقٍ أو إثبات. كما اتّهمها البيان بإشاعة الرعب والهلع في منطقة سكنية مكتظة بالنساء والأطفال والعجائز وتعريضهم للخطر القاتل من دون سبب أو مبرّر، وتضليل الرأي العامّ، واتّهام الأبرياء بتهمٍ باطلة من دون أدلّة، وادّعاء بطولات وهمية في الوقت الذي تتعاون فيه مع "عدوّ الأمّة" وتفتح مجالها الجوّي له فيتجسّس ويقتل ما يشاء، بحسب صيغة البيان.

ليلة الأربعاء، ١٤ آب / أغسطس، جرى فضّ اعتصام ميدان النهضة في الجيزة مع سقوط عشرات القتلى، وفي الفجر بدأت عملية فضّ اعتصام ميدان رابعة العدوية في شرق القاهرة الذي راح ضحيّته مئات المدنيين العزّل، وهي المذبحة التي أضافت تأكيد الخطاب التضامني دينيًّا في بيانات الجماعات السيناوية المسلّحة التالية. وكان ملاحظًا أنّ خطاب التنظيمات السلفية الجهادية في سيناء ظلّ يبتعد عن توجيه الاتهام أو إعلان العداء تجاه السلطات المصرية وقوّاتها النظامية من الجيش والشرطة، إلى أن سقط أعضاء جماعة "أنصار بيت المقدس" الأربعة في عيد الفطر، وجرى تصعيد من الجيش المصري ضدّ الجماعات ومحيطهم السكّاني في اليوم التالي.

في ظهيرة يوم ١٩ آب / أغسطس ٢٠١٣؛ أي بعد أقلّ من خمس ساعات من وقوع مذبحة الجنود الثانية، نشرت "أنصار بيت المقدس" تسجيلًا مصوّرًا للجنود السبعة الذين سبق اختطافهم والإفراج عنهم في أيار / مايو من العام الجاري. ظهر الجنود في حالة صحية جيدة، وقد تحدّث أحدهم موجّهًا الشكر لجماعة "أنصار بيت المقدس" لتوسّطهم في الإفراج عنهم ولحسن معاملتهم. ووجّهت الجماعة على لسان الجندي نداءً للرئيس محمد مرسي وقتها مطالبين بالإفراج عن معتقليهم وسجنائهم.

بدا أنّ توقيت نشر الفيديو بعد ثلاثة شهور من تسجيله رسالة تَبرُّؤ ضمني من التورّط في مذبحة الجنود الثانية. فقد أظهرت جنازة الأعضاء الأربعة المقتولين في عيد الفطر تعاطفًا شعبيًّا محليًّا جارفًا، وهو ما كان مهدّدًا بالفقدان إذا أُدينت "أنصار بيت المقدس" بمذبحة الجنود. ولم يكد يمرّ أسبوعان حتّى جرى نشر بيان مثير للجدل ومربك للتحليلات تحت عنوان "غزوة الثأر لمسلمي مصر"، تبنّت فيه جماعة "أنصار بيت المقدس" محاولة اغتيال اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية المصري، يوم ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣. وصدر البيان يوم الأحد ٨ أيلول / سبتمبر بعد أربعة أيام على المحاولة الفاشلة التي أصابت بعض المدنيين في موقع الحادثة بالقرب من منزل الوزير. وهو بيان صدم وسائل الإعلام المصرية؛ فكأنّها تسمع باسم التنظيم لأوّل مرة. كما أربك البيان المراقبين الذين فهموا من متابعة "أنصار بيت المقدس" أنّها جماعة جهاد / مقاومة للعدوّ الإسرائيلي فقط.

يوم الثلاثاء ٢ أيلول / سبتمبر شنّت الأباتشي المصرية قصفًا على قريتَي "الثومة" و"المقاطعة" جنوب مدينة الشيخ زويد، وهي الواقعة التي حوكم فيها الصحفي السيناوي أحمد أبو دراع بسببها عسكريًّا؛ لأنه نفى رواية الجيش الرسمية. وأكّد سكان القريتين أنّ القصف لم يسفر عن أيّ قتلى، وأنّ أحد المصابين الأربعة فقط قد جرى اعتقاله من مستشفى الشيخ زويد قبل تلقّيه العلاج، إلا أنّ التليفزيون الرسمي قد أعلن عن مقتل أكثر من عشرة وإصابة عدد أكبر من القتلى. كما نفى سكان جيران المنازل المقصوفة الرواية الأمنية الرسمية التي ادّعت تفجير مخازن سلاح.

أصـدرت "السلفية الجهادية في سيناء" بيانًا صباح الأربعاء ٣ أيلول / سبتمبر يصف الجيش المصري بالكذب والخيانة، ذاكرًا خسائر القصف من منازل مدنيين والضرر الذي لحق بالمسجد، وقد أشار البيان إلى استهداف منزل أسرة أحد الجهاديين الأربعة الذين قُتلوا في عيد الفطر الماضي قبيل استهدافهم الأراضي المحتلّة بصواريخ. وعلى الجانب الإسرائيلي، أشار موقع "ديبكا" في تقريرٍ خاصّ نشَره

٣٦ كانت هذه هي آخر عملية عدائية تستهدف قوّات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى كتابة هذه السطور، ومن المتوقّع أن تكون آخر عملية لفترة ليست قصيرة بسبب العمليات العسكرية الموّسعة الجارية منذ ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

تعليقًا على هذه العملية، إلى أنّها المرة الأولى منذ ٨ سنوات التي يفي فيها الجيش المصري بالالتزامات التي أبرمها حسني مبارك سنة ٢٠٠٥ إبّان الانسحاب الأحادي من قطاع غزة. ووفقًا لزعم التقرير، اعتمد الجيش المصري على إستراتيجيتين متزامنتين منذ إطاحة محمد مرسي للتضييق على من سمّاهم "الإرهابيين" الذين يمثّلون خطرًا على كلٍّ من مصر و"إسرائيل"، وهما: إقامة منطقة عازلة بطول ١٤ كيلومترًا هي حدود مصر مع غزة، وإقامة عشرات نقاط التفتيش التي تحدّ من وصول الإمداد البشري واللوجيستي. كما ربط "ديبكا" بين الضربة الجوّية وقيام الجيش المصري بهدم الأنفاق في رفح؛ للتضييق على ما سمّاه حرية حركة المسلّحين من حماس ومن الجهاديين بين غزة والمنطقة الحدودية من شمال سيناء.

خطاب "أنصار بيت المقدس" الذي اتّسم بالتمرّد المسلح على سلطة الدولة، لم يحمل أيّ مضمون يمكن تصنيفه إرهابيًّا بصورة قاطعة، إلا في البيان الذي أصدره التنظيم في ٨ أيلول / سبتمبر الذي ضمّ إلى المستهدفين بالاغتيال، بعض الإعلاميين (من دون تسمية) لاتّهامهم بالتحريض على القتل وتصفية المعتصمين والمتظاهرين.

عقب بدء العمليات العسكرية الموسّعة في ٧ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، وبعد نشر "أنصار بيت المقدس" أكثر من بيان عن الخسائر التي ألحقتها بالقوّات النظامية المصرية، جرى بثّ تسجيل مصوّر يضمّ عدة لقطات لاستهداف قوّات الجيش ومركباته. وكانت إحدى هذه العمليات قد استهدفت نقطة الارتكاز الأمني عند مبنى مصلحة الضرائب في مدخل حيّ الكوثر في مدينة الشيخ زويد. وهو ما يثبت عدم بدء العمليات ضدّ القوات النظامية بمذبحة فضّ الاعتصام؛ بل يمكن ردّها إلى ما أطلق عليه السلفيون الجهاديون في سيناء "مذابح الساجدين والصائمين"[٣٧].

ما الذي جرى في سيناء تحديدًا؟

يمكن تصنيف المشهد العسكري في سيناء في ثلاثة مستويات إجمالًا؛ المستوى العملياتي، والمستوى الإستراتيجي، والمستوى السياسي الدولي والإقليمي.

على مستوى العمليات، لا توجد معلومات دقيقة متعلّقة بالجوانب الفنّية والعملياتية سوى ادّعاءات الرواية الأمنيّة الرسمية على الموقوفين، إضافةً إلى بيانات الجماعات المسلّحة، على رأسها "أنصار بيت المقدس" التي تدّعي فيها انتصاراتٍ جزئيةً على القوات النظامية[٣٨]. أمّا ما يمكن الحديث عنه يقينًا في الجوانب العملياتية، فهو الآثار الإنسانية والاقتصادية المدمّرة والانتهاكات التي تورّطت فيها القوات النظامية المصرية بقيادة أحمد وصفي، قائد الجيش الثاني الميداني، بإشراف قائد الأركان والقائد العامّ، وقد وصفتها المنظمات الحقوقية بأنّها "انتهاكات منهجية مستمرّة"[٣٩].

> استفادت إسرائيل من انشغال الجماعات المسلحة بمواجهاتها للجيش المصري، وضمنت تأمينًا لحدودها بمنطقة عازلة تنفّذها القوّات المصرية قسرًا غير عابئة بممتلكات المواطنين ومساكنهم ومزارعهم

نُشر في بعض وسائل الإعلام[٤٠] جانب من توثيق تلك الانتهاكات التي ارتكبتها قوّات الجيش في حقّ آلاف المدنيين من سكّان المنطقة الحدودية في شمال سيناء، وقد يستغرق الأمر عدّة سنوات لإثبات أنّ الانتهاكات بلغت رسميًّا درجة "جرائم الحرب". لكنّ الذي لا شكّ فيه أنّها شملت التهجير القسري، وتدمير المنازل والمزارع، وقصف المنازل والمساجد بالطائرات والدبابات من دون تحذير بالإخلاء؛ ما تسبّب في مقتل أكثر من عشرة أطفال، وأكثر من خمس نساء قبل نهاية شهر أيلول / سبتمبر. وذلك، فضلًا عن تعمّد إحراق السيارات الخاصة، وذات الدفع الرباعي من دون أدنى ضرورة، وحرق "العشش" وبيوت الشعر التي كان بعضها مأوًى أوحد للفقراء المدقعين من بدو المنطقة الحدودية. وقد تواترت الشهادات عن النهب المنهجي

٣٧ سبب التسمية هو وقوع بعض المذابح لأنصار مرسي والإخوان والاشتباكات القاتلة في شهر رمضان، وشيوع رواية بدء إطلاق النار أثناء الصلاة، سواء في صلاة الفجر في مذبحة "دار الحرس الجمهوريّ" في القاهرة أو في صلاة العصر في إحدى مسيرات العريش.

٣٨ تتجاهل البيانات الإعلامية للجماعات المسلحة ذكر القتلى غير السيناويين الذين يجري دفنهم كشهداء معركة، بلا تغسيل، ولا تكفين، ولا جنائز، من غير أن يفتقدهم أحد من السكان المحليين؛ لأنّهم وافدون من وادي النيل متخفّون في إيواء أعضاء الجماعات من المحلّيين.

٣٩ "بعد ١٠٠ يوم من العمليات العسكرية الموسعة انتهاكات منهجية مستمرة ومعاناة خانقة في سيناء"، **المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية**، ٢٠١٣/١٢/٢٢، على الرابط: http://ecesr.org/?p=767534

٤٠ "عمليات ضدّ الإرهاب أم عقوبات جماعية؟"، **الأخبار** اللبنانية، ٢٠١٣/٩/١٤. http://www.al-akhbar.com/node/191238

لمحتويات المنازل من أموال ومصوغ، بل حتّى الملابس والمفروشات والمأكولات؛ وذلك قبل إحراق الأثاث بالكامل من دون توجيه أدنى اتّهام أو اعتقال لأيّ مشتبه فيهم[٤١].

لكلّ هذه الممارسات آثارٌ اجتماعية واقتصادية وسياسية، لكنّها لا تعطي مؤشرات كافية عن تحليل الجانب العملياتي من المشهد الجاري، وإن كان قد ثبت ببعض الصور، والتسجيلات المرئية، والروايات المحلّية، صحّة ادّعاءات الجماعات المسلحة إيقاع خسائر في صفوف الجيش في تلك الحرب التي هي غير المتكافئة فنيًّا، والتي يصعب تصنيفها على أنها حرب شوارع، أو حرب تضاريس وعرة. والحقيقة أنّ أرض العمليات الجارية كلّها سهلة ومنبسطة بعيدًا من جبال وسط سيناء التي طالما نسجت بشأنها الأساطير الأمنيّة (مثل جبل الحلال)[٤٢]. ومن المؤكّد أيضًا أنّ أعضاء الجماعات المسلحة ينسحبون تكتيكيًّا – في المداهمات غالبًا – إلى خارج القرى، ولا يجري القبض على أيٍّ منهم، ثمّ يناورون القوّات النظامية ويشتبكون معها أو يستهدفون مركباتها بالعبوات الناسفة على الطرق بين القرى.

وبالنسبة إلى المستوى الإستراتيجي، فقد استفادت إسرائيل من انشغال الجماعات المسلحة بمواجهاتها للجيش المصري، وضمنت تأمينًا لحدودها بمنطقة عازلة تنفّذها القوّات المصرية قسرًا غير عابئة بممتلكات المواطنين ومساكنهم ومزارعهم. وحتى إن لم تقضِ العمليات على الجماعات، وأغلب الظنّ أنّها لم تفعل، فقد استنفدت جانبًا كبيرًا من طاقتها ومن تسليحها بقدرٍ يصعب تعويضه في المستقبل القريب؛ فالطفرة التي شهدتها سيناء في نوعية السلاح وكمياته بعد اندلاع الثورة الليبية وأثناء فترة الانفلات الأمني في مصر، يصعب توقّع تكرارها في المدى المنظور؛ وذلك للأوضاع الأمنيّة المختلفة تمامًا.

لم تَخْلُ العمليات من استفادة إستراتيجية للجيش المصري، بعيدًا من ادّعاءات فرْض السيطرة والسيادة المردودة بحقائق التنسيق الأمني مع إسرائيل قبل نشر أيّ قوّات. لكنْ عمليًّا، جرى تعطيل الملحق الأمني بمعاهدة السلام الذي كان يمنع الجيش المصري من الوجود في المنطقة (ج)، ويحرّم عليه تحليق الطائرات العسكرية في سمائها. وحتّى في العمليتين "نسر" و"نسر ٢"، كان المسموح به استثناءً من الملحق الأمني، محدودًا نسبيًّا. أمّا الآن، فقد حلّق الطيّارون المقاتلون المصريون فوق المنطقة (ج) لأوّل مرة منذ ١٩٦٧، وجرى تمشيط المنطقة جوًّا وأرضًا أكثر من مرة. كما أنه من المرجّح مناورة القوات المتعدّدة الجنسيات والمراقبين MFO، وإدخال معدّات غير متّفق عليها ممنوعة وفقًا للمعاهدة وملحقها الأمني، بل ربّما غير متّفق عليها حتى في التنسيقات الأمنيّة الأخيرة والراهنة.

من الطبيعي أن يعمل الجيش من أجل الحفاظ على التزام الدولة بمعاهداتها الدولية القائمة، بغضّ النظر عن الرفض الشعبي لها أو الحاجة إلى مراجعتها وتعديلها أو حتّى الانسحاب منها؛ فالدولة المصرية ملتزمة بعدم شنّ أيّ فعلٍ حربيٍّ أو عدائيٍّ تجاه "دولة إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية المحتلّة. لكن الثمن الذي يدفعه الجيش المصري، عسكريًّا وسياسيًّا، مقابل هذه الالتزامات وتحقيق تلك الأهداف باهظ؛ فإعلان الجيش الحرب على الجماعات المسلحة والمواجهة المفتوحة معهم، ميدانيًّا كما بدأ بالفعل، أو إعلاميًّا كما أُعلن لاحقًا، أعطاها مسوّغًا بوصف عملياتها ضدّه من باب دفع الصائل (ردّ المعتدي)، ثمّ لم يلبث خطابها أن اتّهم الجيش صراحةً بالردّة والكفر.

بعيدًا من ردود الفعل الغاضبة والانتقامية التي قد تدفع إلى انتشار ظاهرة "جيش الرجل الواحد"، والتي قد تكلِّف السلطة والمجتمع خسائرَ فادحةً يصعب توقّعها، فإنّ الجماعات قد هدّدت سابقًا مبعوث مستشار الرئيس المعزول محمد مرسي للحوار المجتمعي عقب مذبحة رفح الأولى في ٢٠١٢ بأنّ ردّها على استهدافها بعمليات عسكرية في سيناء سيكون في قلب القاهرة ووادي النيل. وقد أوفت بوعيدها، وأعلنت "أنصار بيت المقدس" استهداف موكب وزير الداخلية بالقرب من مسكنه في مدينة نصر (٤ أيلول/سبتمبر)، وكذلك مكتب الاستخبارات العسكرية في الإسماعيلية (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر) الذي يعدّ محصّنًا في ثكنة عسكرية، وذا أهمية قصوى في منطقة القناة وسيناء، وأخيرًا اغتيال ضابط في مباحث أمن الدولة (الأمن الوطني) في حيّ مدينة نصر في القاهرة (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر).

يعدّ خروج أنصار بيت المقدس وسائر الجماعات السلفية الجهادية التي كانت تقصر نيرانها على الجانب الإسرائيلي من دون التورّط في المشهد السياسي المصري أو الفلسطيني، عن مسارها الذي التزمته

---

٤١ ""الأخبار' تجول في قرى سيناء وتعاين دمار وضحايا عمليات عشوائية: شهادات ودماء تدحض الرواية العسكرية"، **الأخبار** اللبنانية، ٢٠١٣/٩/١٨، على الرابط:
http://www.al-akhbar.com/node/191500

٤٢ يقع جبل الحلال في الشمال الشرقي لمدينة نخل وسط سيناء، والجنوب الشرقي لمدينة العريش. ويمتد طوليًّا بين أراضي قبيلة التياها وأراضي قبيلة الترابين لأكثر من ٤٠ كيلومترًا. لجأ إليه بعض المطلوبين الجنائيين من قبيلة الترابين في عهد حبيب العادلي وزير داخلية مبارك، ونسجت حوله أساطير أمنية زائفة بخصوص لجوء الجماعات الأيديولوجية المسلحة إليه واختبائهم فيه، وهو ما يستحيل عمليًّا لرفض القبيلتين المهيمنتين على أراضيه إيواء مطلوبين غرباء.

منذ ثورة يناير، تحوّلًا إستراتيجيًّا، وإيذانًا بحربٍ مفتوحة يغيب عن أفقها احتمالات الهدنة أو إعلان التهدئة؛ فصراع الأجهزة، أو حتّى صراع الأجنحة داخل أجهزة السلطة، كانت الغلبة فيه لفائدة "صوت العقل" حتّى شهر أيار / مايو ٢٠١٣؛ إذ جرى إنهاء أزمة الجنود السبعة المختطفين من دون تقديم تنازلات في التفاوض، ومن دون التورّط في انتهاكات. لكن "صوت القوّة" ارتفع وحسم الجولة التالية لمصلحته عقب مذبحة جنود رفح الثانية، في آب / أغسطس، بعد الانقلاب وعقب مذبحة فضّ الاعتصام. وانزوى صوت المقيمين للخدمة في سيناء من جهاز الاستخبارات العسكرية المدركين لخطورة التورّط في انتهاكات ضدّ السكان المحليين وأثرها الذي لن يسهل محوه. تحوّلٌ يلقي بالشكّ والتساؤل عن إمكانية أن يكون منفّذ المذبحة مدركًا لصراع وجهات النظر بين الأجنحة الاستخباراتية والميدانية داخل الجيش، حريصًا على إطلاق يد البطش.

وعليه، يطرح هذا الاحتمال النظري أسئلة عن القدرة التنفيذية لطرفٍ إقليمي (إسرائيلي مثلًا) على القيام بعملية راح ضحيّتها ٢٥ جنديًّا كانوا عزلًا بملابسهم المدنية متوجّهين من العريش إلى مقرّ فوجهم العسكري في مدينة رفح.

لعلّ اختراق إسرائيل العمق المصري في عملية اغتيال القيادي في أنصار بيت المقدس إبراهيم عويضة، أو في اختطاف وائل أبو ريدة، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، من قلب وادي النيل أثناء رحلة علاج ابنه، يحمل إجابةً عن هذا التساؤل. وعلى الرغم من عدم توجيه اتهام رسمي لأيّ طرف في مذبحة الجنود الأولى التي تبرّأت منها الجماعات السيناوية المسلّحة كلّها، فإنّ تصفية وحدة عسكرية كاملة قوامها ١٦ جنديًّا داخل مقرّ الوحدة بزيّهم العسكري وسلاحهم الخفيف والثقيل، تلفت إلى قدرة "مجهولين" على تنفيذ عمليات بهذا المستوى لأهدافٍ سياسية وإستراتيجية ربما لا تنكشف بوضوح إلا بعد مرور سنوات.

أمّا على المستوى السياسي الدولي والإقليمي، فقد بالغت السلطة المصرية القائمة منذ الانقلاب في الالتزام بتعهداتها مع إسرائيل، مخافة وقْف المساعدات العسكرية الأميركية وانهيار أحد أهمّ ركائز اتفاقية "كامب ديفيد" ومعاهدة السلام[٤٣] إنْ عدَّه الكونجرس انقلابًا عسكريًّا. واختارت قيادة الجيش في القاهرة بالاتفاق مع النظراء في تل أبيب، تعطيل الملحق الأمني جزئيًّا وموقّتًا، عوضا من تهديد المعاهدة التي يبدو أنّ فكرة مراجعتها لتوافِق إرادة الشعب المصري لا تزال خيالًا لم يرد في بال أيّ سلطة تلت سقوط مبارك. ويبدو أنّ الأولوية تتّجه إلى مصلحة متمثِّلة بضمان دعْم إسرائيل لموقف السلطة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

تتضافر الشواهد على إشادة الجانب الإسرائيلي بالتعاون الأمنيّ في مواجهة الجهاديين و"الإرهابيين" بوصفهم عدوًّا مشتركًا بين مصر و"إسرائيل"، وهو ما عبّرت عنه كلّ من الصحافة الإسرائيلية وندوات مراكز الأبحاث في واشنطن العاصمة التي يستضاف فيها باحثون ومبعوثون أميركيون[٤٤] قابلوا عددًا من قيادات الجيش المصري، بمن فيهم وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي شخصيًّا. وقد رصد السكّان المحليون في المنطقة الحدودية من شمال سيناء، ممّن يجيدون العبرية ويتابعون التليفزيون الإسرائيلي، خبرًا بثّته القناة التليفزيونية العاشرة مرّةً واحدة ولم تكرّر بثّه؛ وهو خبر مُجمله وصول وفد عسكري رفيع المستوى من تل أبيب إلى القاهرة في نهاية الأسبوع الأوّل من العمليات العسكرية الموسّعة (أي يوم ١٣ أو ١٤ أيلول/سبتمبر)، وأنّ الوفد أجرى محادثات لمدّة ساعتين ثمّ غادر.

هل من أفق للمستقبل؟

اعترف وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، رسميًّا بوقوع أضرار وخسائر غير مبرّرة في العمليات العسكرية الموسّعة الجارية في المنطقة الحدودية من شمال سيناء منذ السابع من أيلول / سبتمبر ٢٠١٣. وأعلن السيسي أنّه سيجري تعويض من أصابهم الضرر من عمليات الجيش والشرطة، وقدّم اعتذارًا بسبب ما أصابهم من "خسائر في

---

٤٣ لا يوجد نصّ في أيّ من اتفاقية "كامب ديفيد" (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ولا "معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل" (٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩)، يلزم الولايات المتحدة الأميركية بتقديم مساعدات عسكرية لطرفَي المعاهدة كجزء من إبرامها. لكن من المعروف أنّ الدور الاستثنائي الذي قامت به الولايات المتحدة الأميركية في الاتفاقية والمعاهدة تجاوز الوساطة إلى الرعاية والإشراف، وهو ما عبّرت عنه بعض النصوص؛ لذا لا يمكن فصل المساعدات العسكرية عن الرعاية الأميركية لاستمرار المعاهدة. وقد عبّرت الوثيقة السرّية المسرّبة عبر موقع ويكيليكس رقم (١٠CAIRO١٨١_a) والمؤرّخة في ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٠ عن عدّ مبارك المساعدات الأميركية العسكرية لمصر بقيمة ١,٣ مليار دولار، تعويضًا لا يمكن المساس به من أجل صنع السلام مع إسرائيل. على الرابط:

http://www.wikileaks.org/plusd/cables/10CAIRO181_a.html.

٤٤ على سبيل المثال؛ عقد معهد ويستمنستر مؤتمرًا صحفيًّا في واشنطن العاصمة يوم الثلاثاء ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ استعرض فيه الوفد الذي أرسله المعهد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/ سبتمبر إلى مصر لمقابلة عبد الفتاح السيسي وعدد من القادة العسكريين والحكوميين. وقد تشكّل الوفد من ثلاثة من كبار القادة العسكريين الأميركيين السابقين وخبراء مكافحة الإرهاب. نشر الإعلان عن المؤتمر الصحفي على الرابط:

http://goo.gl/9bMwhv

ويمكن مشاهدة المؤتمر نفسه على قناة المعهد على **يوتيوب**، على الرابط:

http://www.youtube.com/watch?v=EqppsDaYrBQ

المباني أو الأراضي"[٤٥]، غير أنّ أهل سيناء رأوا أنّ اعتذاره يستوجب اعتذارًا؛ لتجاهله الضحايا في الأرواح البشرية، وقام مدير الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري على موقع "فيسبوك" بحذفه لاحقًا.

تراجع الجيش عن نفيه الصارم أنّ أحدًا من المدنيين العزل لم يسقط برصاصه بعد مصرع حسين حسن خلف، نجل شيخ مجاهدي سيناء وبطل حرب الاستنزاف في السبعينيات، الحاج حسن خلف. وسقط حسين قتيلًا نتيجةً لإطلاق نار عشوائي من جانب الجيش. وطالما نادى الشيخ حسن خلف بضرورة تحمّل أخطاء الجيش في عملياته ضدّ الجماعات المسلحة. وللحاج حسن خلف وضعٌ استثنائي في علاقة الجيش بأهالي سيناء، فهو من المدعوّين دومًا في احتفالات الجيش. وهو بطل حرب سابق استحقّ "نجمة سيناء"، لمشاركته بوصفه متطوّعًا في حرب الاستنزاف ومحكومًا في سجون الاحتلال بمجموع أحكام بلغ ١٤٥ سنةً.

اقتضى مقتل حسين حسن خلف تعزية رسمية من الجيش لوالده مع منحه لقب "شهيد"، من دون الاعتراف العلني بمقتله برصاصهم. وقد أتى متزامنًا مع نشر صورة الشيخ أسعد البيك، أمير دعوة أهل السنّة والجماعة الذي اعتُقل في مدينة العريش بزعم إصداره فتوى تحريضيةً ضدّ قوّات الجيش والشرطة. ولأسعد البيك مكانة دينية واجتماعية كبيرة في العريش والمنطقة الحدودية، وهو معروف بأنّه من مؤسّسي لجان فضّ المنازعات الشرعية (القضاء الشرعي) في سيناء. نُشرت صورة له وهو معصوب العينين ومقيّد اليدين بطريقة مهينة بجوار أحد المعتقلين الشبّان داخل مدرّعة. ما أثار غضب كثير من شبّان العريش السلميين؛ فأعلن بعضهم عزمه على استخدام العنف، وفقًا لناشطين حقوقيين وصحفيين محليين. وتضاعف الغضب بسبب اعتذار السيسي الذي اهتمّ بالخسائر من المباني والأراضي وبتعويض المتضررين ماديًّا، من دون الإشارة إلى الأرواح التي زهقت، ومن دون أفق لوقف العمليات قريبًا(٤٦).

مستقبل سيناء في ما يبدو مُلبَّد بالغيوم؛ نظرًا إلى الانتهاكات الوحشية التي تمارس ضد أهلها بما يفوق خبراتهم وذكريات شيوخهم مع انتهاكات جيش الاحتلال(٤٧)، وبما يدفع بعض كهولهم إلى الترحّم على أيام قمع مبارك لكونه أهون مما يتجرعونه الآن. وفي كل الأحوال يخسر الجيش الوطني الذي طالما ارتبط الوجدان الجمعي لأهل سيناء به بكلّ ما هو مشرّف وإيجابي. وفي ظلّ إقصاء أبناء سيناء من الجيش والشرطة، فإنّ العمليات تحمل في طيّاتها سمة التمييز / الانتقام الجغرافي. لقد رسّخت العمليات الموسّعة، وما اشتملت عليه من عقاب جماعي، التمييز بين أهل سيناء وأهل وادي النيل. واستدعت مقارنة "المصريين" - أي أهل وادي النيل - بمن سبقهم في المرور بسيناء من خارجها؛ أي الأتراك، والإنكليز، والصهاينة.

لا يزال انحياز أغلب سكان سيناء إلى الدولة المصرية، وليس الحكومة القائمة أو غيرها من الحكومات، وهو ما يظهر في أقوال الكبار ولعب الصغار. ولا يزال العلم المصري يحمل رمزيةً لأنه "بديل علم الصهاينة"؛ فيرسمه الأطفال في لوحات تعبيرية بسيطة، يرفرف فيها فوق سيارة دفع رباعي، تحمل مدفعًا ثقيلًا، يشتبك به ملثّمٌ يرتدي جلبابًا (بطل الرسم) مع قوّات الجيش. وحين يستفسر المعلّم من التلميذ صاحب الرسم، يجيبه بأنّه يدافع عن أرضه، حاملًا علم بلده. جرح غائر في نفوس أهل سيناء لا يبوحون به إلا بعد طول مثابرة ومعايشة، أو تكشفه رسوم الأطفال، فيتلمّس الباحث مدى الهوّة اللازم سدّها على مدار سنوات طويلة مقبلة من المصالحة، والعدالة الانتقالية، والتنمية بالمشاركة.

---

٤٥ الإسكندراني، "سيناء: قوة ناعمة وبطش تحت سقف واحد"، **الأخبار** اللبنانية، ٢٠١٣/١٠/٤، على الرابط:

http://www.al-akhbar.com/node/192588

٤٦ المرجع نفسه.

٤٧ هذه المقارنة نقل حرفي لما سمعه الباحث من بعض كبار السنّ في المنطقة الحدودية من الرجال والنساء، بعضهم يحمل قلائد وشهادات تقدير من الجيش المصري لأدوارهم البطولية أثناء الحرب وطوال فترة الاحتلال حتى الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٨٢. وقد أبدوا مرير أسفهم على أنهم شهدوا بأعينهم من ممارسات الجيش المصري ما لم يقم به جيش الاحتلال في سيناء، في المناطق نفسها. وهي رؤية ذاتية خاصّة بمن تحدَّث بها، ولا ينبغي إطلاقها للمقارنة بين انتهاكات الجيش المصري وجرائم الجيش الصهيوني بوجهٍ عامٍّ.

خالد محمود *- آيات حمدان**

حماس ومصر: المأزق ومآلات العلاقة

تحاول هذه الورقة أن ترصد انعكاسات الانقلاب العسكري في مصر على قطاع غزة، وعلى حركة حماس التي تدير شؤون القطاع؛ وذلك في ضوء تصاعد حملة التحريض في الإعلام المصري ضدّ حماس، والفلسطينيين، واتهام الحركة بالضلوع في أعمال عُنفٍ حدثت في مصر إبان ثورة يناير، كما هو الشأن في الهجمات "الإرهابية" في سيناء، وما استتبع ذلك من تشديدٍ للحصار المصري على قطاع غزة، وتدميرٍ للأنفاق التي تمثّل شريان الحياة بالنسبة إلى الغزيين.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

** باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

مقدمة

يمكن القول بدايةً إنّ سياسات النظام المصري تجاه الحركة وسيطرتها على القطاع، حكمتها ثلاثة محددات أساسية:

أولًا، المحدد الإستراتيجي الأمني الذي ظلّ يحكم علاقة النظام المصري بشبه جزيرة سيناء؛ ذلك أنّها تقع في مركز جيوسياسي إستراتيجي مهمّ شديد الحساسية، فهي بوابة لمصر ولقطاع غزة، وقد ازدادت أهميتها، خصوصًا، منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، بعد اتفاقية كامب ديفيد، ثمّ الانسحاب الإسرائيلي[١]. كما أنها تشكّل مصدرَ قلق أمني لمصر؛ إذ يوجد فيها عدد من الجماعات الجهادية، إضافة إلى المهرِّبين، وتجار الأسلحة، وتنتشر من خلالها على الحدود المحاذية لقطاع غزة عشرات الأنفاق التي تسمح بمرور البضائع والأفراد بينها وبين القطاع. وعلى صعيد آخر، عانت محافظة سيناء تاريخًا طويلًا من التهميش والقمع؛ ما جعلها خزانًا للتمردات ولعدم الاستقرار[٢]. ومن ثمة فإنّ مشكلة سيناء مع النظام المصري ليست وليدة الظرف الحالي الناتج من تولي حماس إدارة قطاع غزة المحاذي لها، بل هي مشكلة تتعلق بأمن مصر. يضاف إلى ذلك أنّ أمن سيناء في صلب العلاقات المصرية الإسرائيلية المتجهة وفق النظام المصري إلى الـ "تعايش"؛ فنجمت عن ذلك علاقات متوترة بقطاع غزة بلغت ذراها، حتى أنّ مصر لوّحت بعمل عسكري أمني ضدّ القطاع[٣].

ثانيًا، موقع مصر في الصراع العربي الإسرائيلي بعد كامب ديفيد ودورها في الملف الفلسطيني، فمنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة ١٩٧٩، وانتهاء الصراع المصري – الإسرائيلي، وانسحاب إسرائيل من سيناء، عمل النظام المصري على الاضطلاع بدور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد كانت مصر في العقود الثلاثة الماضية قاعدةً لما كان يُسمى محور الاعتدال الصديق لأميركا في المنطقة. ومن ناحية أخرى، اضطلعت مصر بدور الوساطة في ملف المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس؛ ذلك أنّ من عناصر قوة النظام المصري دوره في القضية الفلسطينية، وهذا يعني أنّ مصر إن تخلّت عن هذا الملف، فإنها ستفقد الكثير من وزنها عربيًا؛ لذا فهي لا تسمح بالتنازل عن هذا الموقع لأيّ دولة عربية أخرى.

> مثّل الإخوان تهديدا خطرًا لحكم الرئيس حسني مبارك داخليًا، ومن ثمة كان النظام المصري يَعُدُّ أيَّ نجاح لمشروع حماس السياسي إقامةً لـ "حكم إسلامي" في الجوار

ثالثًا، الارتباط الفكري والعاطفي بين حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين. فلقد مثّل الإخوان تهديدًا خطرًا لحكم الرئيس حسني مبارك داخليًا، ومن ثمة كان النظام المصري يَعُدُّ أيَّ نجاح لمشروع حماس السياسي إقامةً لـ "حكم إسلامي" في الجوار؛ ما سينعكس على حركة الإخوان المسلمين داخل مصر. ومما ضاعف حدّةَ هذه العلاقة تزامن نجاح حماس في انتخابات ٢٠٠٦ ودخول جماعة الإخوان المسلمين مجلس الشعب في انتخابات ٢٠٠٥، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية ضدّ حكم الرئيس مبارك.

وعلى الرغم من أنّ حماس كانت قد "أعلنت نفسها منذ البداية جناحًا من أجنحة الإخوان المسلمين، وذلك في ميثاقها الصادر

١ قسمت معاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ سيناء إلى ثلاث مناطقَ، هي المنطقة (أ)؛ وهي شريط يمتدّ على طول الضفّة الشرقيّة لقناة السّويس من الشّمال إلى الجنوب، ويسمح لمصر بأن تنشر فيها قوّة لا تزيد على ٢٢ ألف فرد، وتشمل ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية، ولواء مدرّع، وسبع كتائب مدفعيّة ميدان، وسبع كتائب مدفعيّة مضادّة للطّائرات تشرف عليها لجنة تضمّ ثلاثة ضبّاط (مصري، وإسرائيلي وأميركي) للتأكّد من تعداد أفراد الجيش المصريّ وقطع الأسلحة المتّفق على عددها، والمنطقة (ب)؛ وهي وسط سيناء، وتوجد فيها أربع كتائب حرس حدود بأسلحة خفيفة ومركبات عجل (٤ آلاف عنصر)، والمنطقة (ج)؛ وهي المنطقة الملاصقة للحدود المصريّة الإسرائيليّة، ولا يُسمح فيها إلاّ بوجود قوّات حرس حدود بتسليح شخصيّ (بنادق آليّة للجنود، ومسدّسات للضبّاط)، إلى جانب القوّات المتعدّدة الجنسيّات وخاصّةً الأميركيّة. ويُحْظَر على الطائرات الحربيّة المصريّة التحليق إلاّ في سماء المنطقة (أ) التي تبعد عن إسرائيل آلاف الأميال، كما يُحْظَر على مصر إنشاء أيّ مطار أو ميناء حربيّ في سيناء، أو حول شواطئها، انظر: خالد محمود، "هجوم سيناء.. من سيدفع الثّمن؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٢/٨/٢٨، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/70687690-4fdd-4c94-8f28-5c22fe81bd29

٢ إسماعيل الإسكندراني، "الحرب في سيناء: مكافحة إرهاب أم تحوّلات إستراتيجية في التعاون والعداء؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٤/١/٢٣، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/b6ba8f4c-62a9-4e60-973b-91b41e822270

٣ "مصر توجه اهتمامها إلى حماس بعد سحق جماعة الإخوان المسلمين"، **رويترز**، ٢٠١٤/١/١٥، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA0E05W20140115



في ١٩٨٨/٨/١٨"[٤]، فإنّ خطابها السياسي ميَّزها من جماعة الإخوان من حيث كونها منظمةً فلسطينيةً ينحصر عملها على أرض فلسطين[٥].

حماس ومصر على المستوى الرسمي: من يدير ملف العلاقة؟

عملت حركة حماس منذ نشأتها، في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٨٧، على إقامة علاقات مع كلّ الدول المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي؛ مثل مصر، والأردن، والعراق، وإيـران، وسورية، ودول الخليج، وذلك على الرغم من الحذر الرسمي العربي في التعامل معها. لكنّ خصوصية العلاقة بمصر حكمتها جذور الحركة الإسلامية الإخوانية من جهة، وخشية مصر من أن يؤثّر نجاح نموذج حركة حماس في قطاع غزة في الوضع الداخلي للإخوان فيها من جهة أخرى، إضافةً إلى تبني مصر مسار التسوية الذي بقيت حركة حماس خارجه. وهكذا حكمت التخوفات النظام المصري في فترة حُكم مبارك طبيعة العلاقة بالحركة، فانحصرت في أمن الدولة، وجهاز الاستخبارات، ثمّ في وزارة الخارجية المصرية، في أقصى مراحلها تطورًا.

كما أنّ النظام المصري جمعته علاقة مميزة بحركة فتح والسلطة الفلسطينية؛ الأمر الذي دفعه إلى إبعاد أيّ "شبهة" للتقارب بينه وبين حركة حماس تصل إلى مستوى تعامله مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية التي تمثّلها. فقد قامت مصر على سبيل المثال بعد عملية الحسم العسكري لحماس، سنة ٢٠٠٧ في غزة، بنقل سفيرها والوفد الأمني من غزة لرام الله، ففُسِّر ذلك بأنه دعْم للسلطة الفلسطينية ممثلةً بالرئيس محمود عباس، وبعدم اعترافها بحماس. كما قامت مصر، أيضًا، برعاية مؤتمر شرم الشيخ بحضور السلطة الفلسطينية في رام الله والأردن وإسرائيل مع استبعاد حركة حماس التي أصبحت جزءًا من السلطة الفلسطينية عنه[٦].

ولم تخرج العلاقات السياسية بين الحركة ومصر منذ البداية عن إطار جهاز أمن الدولة؛ فقد كانت الزيارة الأولى لرئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل لمصر سنة ١٩٩٥ للحوار مع حركة فتح. وكان اللقاء برعاية أمن الدولة المصري[٧]. وجرى اللقاء في كانون الأول سنة ١٩٩٥ بهدف الوصول إلى اتفاق مع الحركة لمنع عرقلة الانتخابات الأولى التي كانت السلطة الفلسطينية تسعى لإجرائها، والتي قررت حماس مقاطعتها.

وبحسب عضوٍ في المكتب السياسي في الحركة "استمرت علاقة حماس بالنظام المصري من خلال جهاز أمن الدولة حتى سنة ١٩٩٨؛ إذ بدأت العلاقات مع جهاز الاستخبارات المصرية من خلال اللواء عمر سليمان في نهاية ١٩٩٨-١٩٩٩ حين زار رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل مصر والتقى عمر سليمان وأركانه ونائبه فؤاد سعد الدين، وبدأت العلاقة بمصر تتطور وتتعزّز مع الاستخبارات إلى عام ٢٠٠٢. كما جرى فتح علاقات مع وزارة الخارجية المصرية عام ٢٠٠١، ممثلةً بعمرو موسى وكلّ وزراء الخارجية الذين تعاقبوا بعده. وهكذا يكون الباب الوحيد الذي بقيَ موصدًا أمام الحركة هو باب الرئاسة[٨].

عام ٢٠٠٢ كانت أولى جلسات الخلافات بين الحركة ومصر ممثلةً بجهاز الاستخبارات، بقيادة عمر سليمان؛ إذ دعت مصر الفصائل الفلسطينية إلى حوار شامل في القاهرة . وكان يمثّل حركة فتح محمود عباس "أبو مازن"، وحضر الحوار ممثلون عن الفصائل الأخرى (الجبهة الشعبية، والجهاد الإسلامي، والجبهة الديمقراطية.. إلخ). لكنّ هذه اللقاءات لم تصِلْ إلى اتفاق في ذلك الوقت، وقد جاءت ضمن محاولة ضبطٍ وتوجيهٍ لمسار العمل الوطني الفلسطيني على إثر تطور أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتطور وزن حماس

٤ خالد الحروب، **حماس الفكر والممارسة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١٧٢.

٥ ورد ذلك في تصريحات عديدة لقيادات الحركة؛ مثل رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل الذي أكّد مرارًا خصوصية الحركة في الظرف الفلسطيني، كما أكّد خلال الانتخابات الأخيرة للمكتب السياسي في حماس في نيسان/ أبريل سنة ٢٠١٣ أنّ "حماس بحكم هويتها الإسلامية وتاريخها وجذورها الإخوانية تتقاطع مع الحركات الإسلامية في العالم بمساحات مشتركة. ورغم اعتزاز الحركة بهذه الجذور والخلفية، فإنها لا تحصر نفسها في ذلك بحكم موقعها في قلب الصراع العربي - الإسرائيلي، ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني". أحمد بديوي، "وثيقة تحدد موقف حماس من 'المقاومة والتفاوض والمنظمة'"، ٢٠١٣/٤/١٦، موقع **فلسطين**، على الرابط:
http://goo.gl/ZVlqld

٦ عُقد المؤتمر بتاريخ ٢٠٠٧/٠٦/٢٥، بعد أيام من الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٠٦/١٤، تحت شعار "بدء مرحلة جديدة من المفاوضات للتوصل إلى حل نهائي ودائم للقضية الفلسطينية". لكنّ الهدف الأساسي منه كان دعْم سلطة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وشرعيته، والتعامل معه بوصفه الممثل الشرعي والوحيد لكل الشعب الفلسطيني.

٧ مقابلة مع عضو في المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، الدوحة، ٢٠١٣/٩/٣٠.

٨ المرجع نفسه.

في الساحة الفلسطينية، ومحاولات احتوائها نظرًا إلى أنّها خارج مؤسّسة السلطة؛ فبدأت محاولات ضمّها إلى هذه المؤسّسة[٩].

في ١٧ آذار / مارس سنة ٢٠٠٥، صدر ما سُمي "إعلان القاهرة"، وهو ناتجٌ من لقاء الفصائل الفلسطينية برعاية الاستخبارات ووزارة الخارجية المصرية ممثلتين بعمر سليمان وأحمد أبو الغيط؛ إذ أبدت حماس قدرا كبيرًا من المرونة بالموافقة على التهدئة والقبول ببرنامج مشترك يقوم على "أراضي ١٩٦٧"، وإعادة بناء منظمة التحرير، والاتفاق على انتخابات تشريعية تشارك فيها الحركة. وأعلن أبو الغيط الاتفاق بحضور عمر سليمان، ومشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيمًا فلسطينيًا.

وشكّل فوز حماس بانتخابات ٢٠٠٦ نقطة تحوّل في علاقاتها الخارجية؛ وذلك لانتقالها من حركة مقاومة إلى حكومة تتيح التعامل مع الدول والجهات الخارجية. وأبدت حماس، منذ لحظة تسلمها مسؤولية السلطة، استعدادًا لاستعادة دعْم عمقها العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية.

كما سعت الحركة للنأي بنفسها بعيدًا من أيّ عمل قد يُحسب تدخلًا في شؤون الدول العربية، وقد عُدَّ هذا أمرًا مبدئيًا بالنسبة إليها، هاجسها في ذلك تجربة منظمة التحرير الفلسطينية. فقد ورد ذلك في كراس داخلي للحركة بعنوان "سياسات الحركة المرحلية في العلاقات السياسية"، من خلال القول: "لا تتدخل حركة حماس في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية وترفض في الوقت نفسه تدخُّل هذه الدول في سياستها وموقفها وشؤونها الخاصة"[١٠]، وقد ورد ذلك في وثيقة مكتوبة بعنوان "جولة في الفكر السياسي لحركة حماس" حدد فيها مشعل أولويات المكتب السياسي الجديد، على خلفية الانتخابات الداخلية للمكتب السياسي التي استضافتها القاهرة في نيسان / أبريل سنة ٢٠١٣، وقد ورد فيها أنّ "حماس ترفض الدخول في أيّ معارك جانبية في المنطقة خلافًا لما فعله غيرنا في مراحل سابقة.. نحن لم نستخدم القوة والسلاح ضدّ أيّ دولة أو طرف عربي حتى لو آذانا وحاصرنا وأساء إلينا واعتقل إخواننا وعذبهم أو طعن مقاومتنا في ظهرها أو حرض علينا"[١١].

وقد تجسد هذا الموقف في اهتمام قيادات الحركة بالقيام بجولة خارجية شملت دولًا عربيةً وإسلاميةً، منها مصر، والسعودية، وسورية، وقطر، وليبيا، والسودان، والبحرين، وتركيا وإيران؛ وذلك بمجرد فوزها في الانتخابات التشريعية. وكان اهتمام الحركة منصبًّا على "مصر الحليف العربي الأكبر للقضية الفلسطينية"[١٢]. وكانت الحركة قد التقت برؤساء تلك الدول ماعدا مصر؛ إذ "كان للحركة طموح أن تلتقيَ حسني مبارك، لكن اللقاء تمَّ مع عمر سليمان عن جهاز المخابرات، ومع أحمد أبو الغيط وزير الخارجية، كما تمّ ترتيب لقاء مع أسامة الباز مستشار الرئاسة، ولم تلتَقِ مع الرئاسة"[١٣]، الأمر الذي حدَّد العلاقة بالنظام المصري في حدود الدوائر الأمنية... فكانت زيارات المكتب السياسي للقاهرة تجرى كلُّها من خلال جهاز الاستخبارات.

> على الرغم من سماحه لبعض القوافل بالدخول استجابةً لضغط الرأي العامّ المصري والعربي في بعض الأحيان، فإنّ نظام مبارك لم يحمل أيّ إستراتيجية لكسر الحصار عن غزة

بعد الحسم العسكري، في ٢٠٠٧ /٦/١٤، وسيطرة حماس على غزة، بدأت مرحلة ثانية من الحصار اتبعها نظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك تجاه غزة. فعلى الرغم من سماحه لبعض القوافل بالدخول استجابةً لضغط الرأي العامّ المصري والعربي في بعض الأحيان، فإنّ نظام مبارك لم يحمل أيّ إستراتيجية لكسر الحصار عن غزة، بل قام بتشديده، بدليل بناء السلطات المصرية الجدارَ الفولاذيَّ على حدودها مع قطاع غزة، بطول ١٠ كيلومترات وعُمق ٣٠ مترًا تحت سطح الأرض، لمنع التهريب عبر الأنفاق، ومنْع إدخال المواد الغذائية والطبية، ويُستثنى من ذلك معبر كرم أبو سالم

٩ للمزيد بشأن مواقف الفصائل الفلسطينية في حوار القاهرة، انظر: "حوار الفصائل الفلسطينية بالقاهرة: يتجدد وينقطع"، ٢٠٠٣/٤/١، **الأهرام الرقمي**، على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794318&eid=4782

١٠ الحروب، المرجع نفسه، ص ١٧٠.

١١ بديوي، المرجع نفسه.

١٢ ذلك بحسب وصف أحد أعضاء المكتب السياسي، مقابلة مع عضو في المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، المرجع نفسه.

١٣ المرجع نفسه.

الذي تسيطر عليه إسرائيل، إضافةً إلى تدمير أنفاق السبيل البديل الذي اعتمده الغزّيون للخروج من حالة العقاب الجماعي التي فُرضت على القطاع؛ وذلك بعد اقتحام بعض الأهالي في غزة الحدود المصرية الفلسطينية لكسر الحصار[١٤].

وفي ضوء الحادث، أعلن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أنّ "الحركة مستعدة للتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية لضبط الحدود بين مصر وقطاع غزة [...] إننا في حركة حماس، والإخوة في الحكومة الفلسطينية بقيادة إسماعيل هنية، نعلن استعدادنا للوصول إلى تفاهم مع الإخوة في رام الله [السلطة الفلسطينية] والإخوة في مصر لتنظيم عملية عبور الحدود"[١٥]، داعيًا الأطراف العربية والدولية إلى كسر الحصار عن غزة.

زادت الأمور تأزمًا بين الحركة والنظام المصري بعد أن أبلغت حركة حماس مصر رسميًّا بأنها ستقاطع مؤتمر المصالحة الفلسطيني الذي كان من المقرر عقده بالقاهرة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨. وأرجعت ذلك إلى أنه لم يَجْرِ الالتفات إلى مطالبها بإجراء حوارٍ جادٍّ[١٦]. كما أنّ الحركة رفضت تجديد اتفاق التهدئة الذي كانت رعته مصر، منذ ١٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٨، بين إسرائيل وحركة حماس وقال مشعل: "لا تجديد للتهدئة مع إسرائيل، التهدئة كانت محدَّدة بستة أشهر تنتهي في ١٩ كانون الأول / ديسمبر، علمًا أنّ العدو لم يلتزم باستحقاقاتها. نحن في حماس وغالبية القوى موقفنا هو أنّ التهدئة تنتهي ولا تجديد لها"[١٧]. وقد جاء رفْض تجديد الهدنة الذي اتفقت عليه جميع الفصائل نتيجةً لاستمرار الحصار؛ إذ أغلقت إسرائيل جميع المعابر الحدودية؛ ما سبَّب نقصًا حادًّا في المواد الغذائية الأساسية والمحروقات في القطاع خاصةً، فتكون إسرائيل بذلك قد خالفت الشرط الأساسي لاستمرار الهدنة؛ وهو رفْع الحصار.

لقد قدّمت مصر، في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر سنة ٢٠٠٩، ما عُرف بورقة المصالحة التي سُمِّيت "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني"[١٨]، والتي وافقت عليها كلّ من السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس. وعادت حماس ورفضت توقيعها معلِّلة ذلك بأنّ "الورقة تضمنت نقاطًا لم يَجْرِ التباحث بشأنها في أيّ وقت سابق، وأنّ هناك نقاطًا جرى الاتفاق عليها وتمّ حذفها من هذه الورقة"[١٩].

وانعدمت فرص توقيع المصالحة بسبب الموقف المصري المنحاز إلى التسوية، وبسبب السياسة التي انتهجها الرئيس المخلوع حسني مبارك خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غـزّة، في شتاء ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، إضافةً إلى سلوك السلطة الفلسطينية بعد تقرير "غولدستون" سنة ٢٠٠٩[٢٠]. وطوال سنة ٢٠١٠ لم يشهد جهد المصالحة بين الحركتين أيَّ اختراق، ماعدا جولتيْ دمشق؛ فقد اتُّفق، في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ٢٠١٠، على تسوية جميع البنود الخلافية في الورقة المصرية إلَّا الملفَّ الأمنيَّ[٢١].

---

١٤ نتيجةً للحصار القاسي "اقتحم أهل غزة الحدود حوالي ٧٠٠ ألف غزي دخلوا سيناء والعريش كان ذلك في كانون الثاني ٢٠٠٨ في ثلاثة أيام، دخل ٧٠٠ ألف ولم تحدث عمليات سرقة أو إساءة واحدة"، المرجع نفسه.

١٥ "مشعل: مستعدون للتعاون مع مصر لضبط الحدود". **بي بي سي**، ٢٠٠٨/١/٢٣، على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7204000/7204594.stm

١٦ انظر: "مصر ترجئ الحوار الفلسطيني بعد رفض حركة حماس المشاركة في المؤتمر"، ٢٠٠٨/١١/٩، **الأهرام**، على الرابط:

http://yyy.ahram.org.eg/archive/2008/11/9/Arab2.htm

١٧ "مشعل: لا تجديد للتهدئة مع إسرائيل". جريدة **الأيام** الفلسطينية، ٢٠٠٨/١/١٥، على الرابط:

http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=100070&date=12/15/2008

١٨ للاطلاع على بنود الاتفاقية، انظر: "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني ٢٠٠٩"، **الجزيرة**، ٢٠١٤/١٠/١٤، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/503583b8-d00f-46e3-95c2-b4dd2bedec37

١٩ "ورقة المصالحة المصرية: حماس تتهم 'فتح' بالتلاعب بالقاهرة"، **سي إن إن بالعربية**، ٢٠٠٩/١١/١٢، على الرابط:

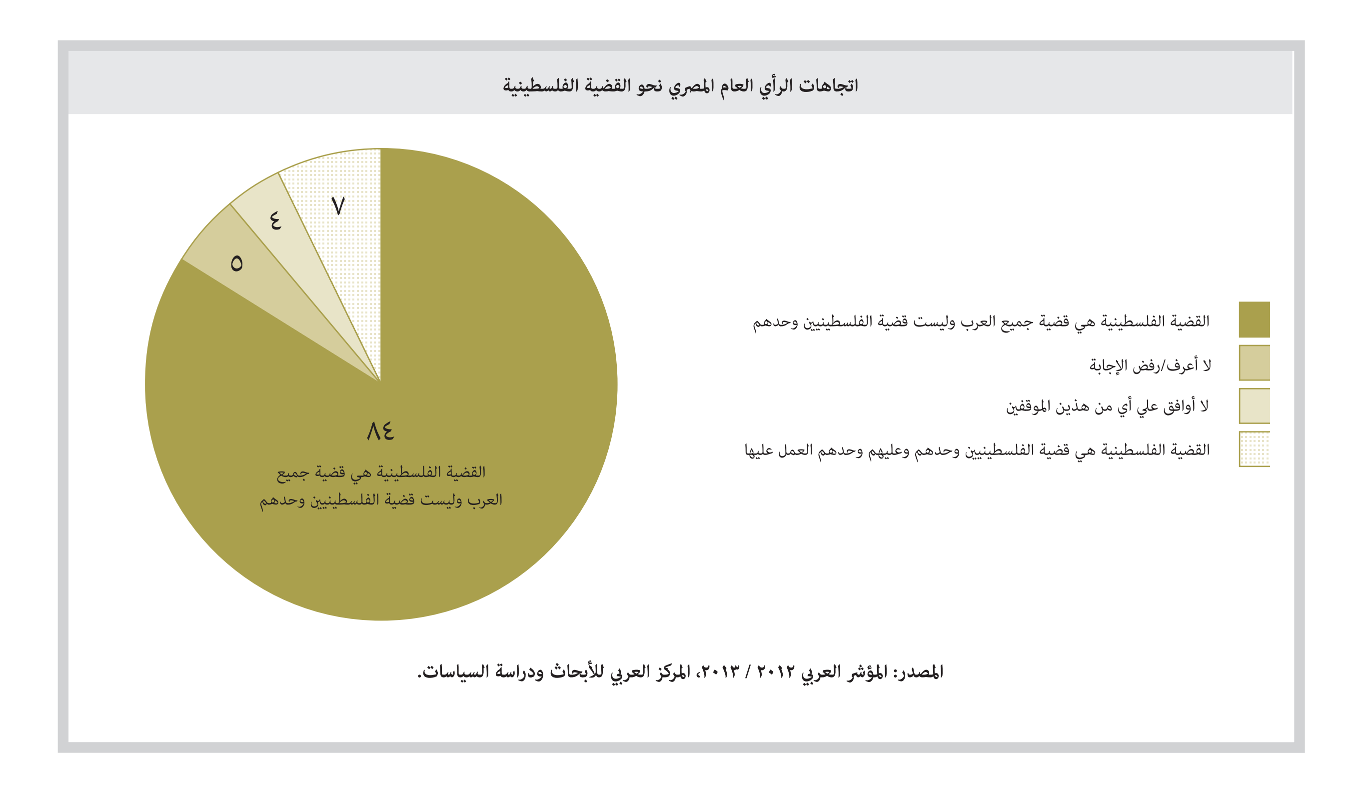
http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/19/egypt.hamas/

٢٠ أُطلق على التقرير اسم "ريتشارد غولدستون" رئيس لجنة التحقيق التابعة الأمم المتحدة الخاصة بانتهاكات الجيش الإسرائيلي خلال حربه على غزة في الفترة المتراوحة بين ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ و١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. ويُعد تقرير غولدستون ضربةً موجعةً لإسرائيل التي حاولت منْع تمريره؛ فقد أكد انتهاكها للقانون الإنساني الدولي، وارتكاب جرائم حرب أثناء العدوان على قطاع غزة. وكانت السلطة الفلسطينية قد قررت تأجيل مناقشة تقرير غولدستون والتصويت عليه، في مجلس حقوق الإنسان، وعَدَّت حماس هذا الأمر تفريطًا غير مسبوق في حقوق الشعب الفلسطيني، انظر عبد الحليم حزّين، "غموض تأجيل تقرير غولدستون.. اتهامات للسلطة وسكوت الأعضاء"، ٢٠٠٩/١١/٢، **سي إن إن بالعربية**، على الرابط:

http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/10/6/goldstone.report/

٢١ وحدة تحليل السياسات، "هل ستصمد المصالحة الفلسطينية الجديدة؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١١/٥/٨، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/ea18b746-ae29-47c5-ae91-772e4d91108e



المصدر: المؤشر العربي ٢٠١٢ / ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

لقد رفض النظام المصري الاعـتراف بسيطرة حركة حماس على القطاع، وعَدَّ سيطرة الحركة عليه انقلابًا وخروجًا على الشرعية، إلا أنه لم يغلق الباب أمام العلاقة بالحركة، وجرى تسليم هذا الملف إلى الأجهزة الأمنية في الدولة، وتحديدًا، جهاز الاستخبارات العامَّة المصرية الذي كان يُعَدُّ حلقة الوصل بين الطرفين. لكنّ المشكلة في هذا الموقف أنه أصبح مُختزلًا لغزة في حماس، ولحماس في غزة. وأصبحت سياسة العقاب الجماعي للقطاع هي الأساس، على سبيل محاولة النظام المصري إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٧، وذلك عبر خلْق حالة من الضغط الشعبي داخل القطاع ضدّ الحركة.

فلسطين في ثورة يناير

لقد صنعت النظرة الأمنية التوجّه السياسي المصري تجاه الحركة، لكنّ العداء تجاه الفلسطينيين لم يُعمَّم ليصل إلى الجانب الشعبي. فلطالما عبَّر الشعب المصري عن وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني وتبنَّى القضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب. وفي هذا السياق تبرز نتيجة الاستطلاع الذي أجراه المركز العربي، عامَ ٢٠١١، لتصبَّ في هذا الاتجاه؛ إذ كان ٨٣ في المئة من المصريين المستطلعة آراؤهم يعتقدون أنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. وقد تكررت هذه النسبة في استطلاع عام ٢٠١٢ بفارق بسيط (٨٤٪) على النحو التالي[٢٢]:

لقد كانت فلسطين جـزءًا أصيلًا من شعارات الثورة المصرية وتطلّعاتها؛ فقد سميت الجمعة الأولى من أيار / مايو ٢٠١١ التي تزامنت مع ذكرى نكبة فلسطين، جمعة الوحدة الوطنيّة والقضيّة الفلسطينيّة، وقد شهد ميدان التحرير تأييد الانتفاضة الثالثة للفلسطينيين، والاحتفال بالمصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، واكتسى الميدان بالأعلام الفلسطينية التي ظهرت أكثر من نظيرتها المصرية[٢٣].

٢٢ "المؤشر العربي ٢٠١١: مشروع قياس الرأي العام العربي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/4cdb1658-588f-4c53-923d-08d6d4972dda.pdf

٢٣ "'جمعة الوحدة الوطنية' تضم عشرات الآلاف بـ'التحرير'.. والأعلام الفلسطينية تغطى الميدان وتطالب بإقالة 'الجمل' و'النعماني'"، **المصري اليوم**، على الرابط:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=296746

أمَّا بخصوص مشاركة الفلسطينيين في ثورة ٢٥ يناير، فهي من الأمور التي لا يمكن دعمُها بالوقائع على الأرض، ماعدا ما يتعلَّق بالتضامن العاطفي والافتراضي من خلال شبكات التواصل الاجتماعية مع الشعب المصري في ثورته. كما أنّ المجتمع الفلسطيني - سواء في مصر أو غزة - يُدرك أنّ الفلسطينيين هم أوّل المتَّهَمين، بعد كلِّ هبَّة أو احتجاج شعبي؛ الأمر الذي يعرِّضهم للاعتقال والترحيل[٢٤].

سياسة الحصار.. غزة حالة استثناء

عشية حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، أصبح الاحتلال الإسرائيلي هو المسؤول القانوني عن قطاع غزة، وفقًا لاتفاقية جنيف الرابعة الصادرة سنة ١٩٤٩. وفي ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء الإسرائيلي السَّابق أرئيل شارون بالانسحاب الأحادي الجانب من القطاع وإزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية. وقد أرادت إسرائيل من خلال هذا الانسحاب أن تؤكّد أنها لم تَعُدْ تحتل أراضي قطاع غزة، وأنها لا تنطبق عليها المعايير الدولية تجاه قوة الاحتلال. لكنّ الواقع الفعلي بدا عكس ذلك؛ فإسرائيل لا تزال القوة المحتلة التي تملك "السيطرة الفعلية"، وهي المسؤولة عن القطاع؛ إذ بقيت الحدود والمعابر تحت السيطرة والتحكم الإسرائيليين، ونتيجةً لذلك أصبحت غزة "سجنًا كبيرًا" ذا بابٍ واحد هو معبر رفح على الحدود المصرية. وقد أحاطت إسرائيل قطاع غزة بنظام أمني يشمل سياجًا حدوديًّا وجدارًا إسمنتيًّا ومنشآتٍ عسكريةً، تمتدُّ على طول الحدود معه. وتجدر الإشارة إلى وجود خمسة معابر حدودية تعمل في قطاع غزة (إيرز، وناحل عوز، وكارني، وصوفيا، وكرم أبو سالم)، وإلى أنّ إسرائيل أبقت على فتْح اثنين منها فقط، أحدهما لإدخال البضائع (كرم أبو سالم)، والآخر لتنقُّل المواطنين (إيرز). وقد أثَّر إغلاق المعابر الحدودية الثلاثة الأخرى تأثيرًا كبيرًا في حركة البضائع اليومية. علاوةً على ذلك فرضت إسرائيل قيودًا على عدد الشاحنات المسموح بإدخالها عبر كرم أبو سالم؛ ما يعني أنّ المعبر يعمل بجزء يسير من طاقته المحدودة أصلًا[٢٥].

> واستخدم المسؤولون المصريون حجةً تقول إنّ فتْح المعبر سيسمح لإسرائيل - بما أنها قوة احتلال - بالتنصل من مسؤولياتها تجاه القطاع، والتهرب من ضرورة رفْع الحصار عنه

في هذا السياق يمكن القول إنّ قطاع غزة يمثِّل حالة "استثناء"[٢٦]، فقد خرج من المسؤولية المباشرة للاحتلال ليكون تحت استخدام القوة المفرطة[٢٧]. وإضافةً إلى تعرضه لتلك الحالة الاستثنائية، فإنه يتعرّض لما تفرضه السلطة الفلسطينية في رام الله في ظلّ الانقسام السياسي بينها وبين حركة حماس التي تدير قطاع غزة، وهو، أيضًا، المنطقة الأكثر فقرًا في الأراضي الفلسطينية (تبلغ نسبة الفقر ٣٨,٨٪)، والمنطقة الأكثر كثافةً سكانيةً (٤,٦٦١ فردًا لكلّ كم٢)، فقد بلغ عد سكان القطاع عام ٢٠١٣ نحو ١,٧ مليون نسمة يعيشون على ٤٠ كيلومترًا، غالبيتهم من اللاجئين.

في الخامس عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٥، وبعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع وقَّعت السلطة الفلسطينية وإسرائيل اتفاقًا عُرف باسم "اتفاق المعابر"، وقد جرى من خلاله وضْع الشروط والضوابط والمعايير التي تنظِّم حركة المرور من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإليها من خلال المعابر، ومن ضمنها معبر رفح. وتجرى الإشراف على المعبر من خلال الجانبين المصري والفلسطيني، بحضور

---

٢٤ انظر دراسة قائمة على مقابلات ميدانية بشأن الفلسطينيين المقيمين في مصر، ودورهم في ثورة يناير "الثورة المصريّة والمجتمع الفلسطينيّ: عزوف الغالبيّة المنسيّة وحظر النشطاء"، مجلة **الآداب**، عدد ٢٠١١/٩/٧. وبوجهٍ عامّ ثمّة اتهامات للفلسطينيين، ولحماس بوجهٍ خاصّ، بالتورط في أعمال العنف التي بدأت مع الانفلات الأمني الذي صاحب الثورة المصرية؛ ومنها اقتحام السجون، وتهريب عدد من المساجين بعضهم ينتمي إلى الحركة، وبعضهم الآخر إلى حزب الله، والمشاركة في "موقعة الجمل"، وخطف ثلاثة ضباط مصريين وأمين شرطة، في ٤ شباط / فبراير ٢٠١١ أثناء عودتهم من عملهم في سيناء ٣، على الرغم من أنّ تحقيقات أمن الدولة أثبتت براءة "حماس" من تهمة الاختطاف.

٢٥ انظر: "خمس سنوات ومازال الاحتلال مستمرًا: المنظمات والجهات المانحة الدولية تواصل تمويل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة"، **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، ٢٠١٢/٦/١٣، على الرابط:

http://www.pchrgaza.org/files/2012/Closure%20Report%20-%2013-6.pdf

٢٦ المقصود بحالة الاستثناء كما عرفها جورجيو أغامبن أنها تتميز بتعليق القانون، وتصبح خلالها حياة الأفراد والفضاء مستباحةً، انظر:

Giorgio, Agamben, *State of Exception*, Kevin Attell (trans), (Chicago and London: The University of Chicago press, 2005).

٢٧ أعلنت إسرائيل في ٢٠٠٧/٩/١٩ قطاع غزة "كيانًا معاديًا"، الأمر الذي يسمح باستمرار النشاطات العسكرية ضد القطاع، إلى جانب فرْض المزيد من القيود على نقْل البضائع والمنتوجات إليه، وتقليص إمدادات الوقود والكهرباء، وتقييد تنقلات الأفراد من القطاع وإليه.

طرف ثالث ممثلًا بالاتحاد الأوروبي، على أن تكون إسرائيل حاضرةً تكنولوجيًا على المعبر.

واستخدم المسؤولون المصريون حجةً تقول إنّ فتْح المعبر سيسمح لإسرائيل - بما أنها قوة احتلال - بالتنصل من مسؤولياتها تجاه القطاع، والتهرب من ضرورة رفْع الحصار عنه. لكنّ ذلك الادعاء غير مبرر؛ لأنّ الحصار المفروض إسرائيليًا يُعَدُّ شكلًا من أشكال العقوبة الجماعية، وانتهاكًا للقانون الإنساني الدولي. فغزة أرض محتلّة توجب على الاحتلال التزامات تجاهها، لكن ذلك لا يعني استمرار إغلاق معبر رفح - وهو المنفذ الوحيد لغزة إلى العالم الخارجي - ولا يبرِّر إغلاق المعبر لأسباب "المصلحة الوطنية" أو "الأمن القومي"، فسياسة المرور الانتقائية التي لا تسمح من خلالها مصر بالدخول من خلال المعبر إلّا لمن تشاء، تنفي هذه المبررات.

لقد تعرضت غزة بعد أن فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦، واستقلت بإدارة قطاع غزة، بعد الحسم العسكري عام ٢٠٠٧، لمقاطعة دولية؛ فقد قامت الرباعية الدولية ممثلةً بالولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا، بمقاطعة حكومة حماس. وتمثّلت هذه المقاطعة بوقف المساعدات الدولية لحكومة إسماعيل هنية. واستمرت مقاطعة حماس، بوصفها سلطة حُكم في قطاع غزة إلى ما بعد سنة ٢٠٠٧[٢٨].

استمرَّ كذلك إغلاق معبر رفح مدة ثلاث سنوات؛ إذ أعلنت السلطات المصرية، بتاريخ ٢٠١٠ /٦/١، عن فتح المعبر استثنائيًا في كلا الاتجاهين لإدخال المساعدات الإنسانية، ومرور فئات محددة من المواطنين، وهم المرضى، والطلبة الذين أوشكوا أن يفقدوا مقاعدهم الدراسية في الجامعات، والعاملون الذين اقتربت مواعيد انتهاء إجازاتهم، أو المعرضون لفقْد وظائفهم وأعمالهم، وأصحاب الإقامات المنتهية[٢٩].

أُغلق معبر رفح كليا أو جزئيًا - منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج - منذ توقيع اتفاقية المعابر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ حتى يوم ٣٠ آب / أغسطس عام (١٢١٥ يومًا) من مجموع (٢٨٣١ يومًا) بما نسبته نحو ٤٣ في المئة[٣٠]. وتعود نسبة التحسن إلى ما بعد الثورة المصرية؛ إذ شهدت حالة معبر رفح البري تحسنًا ملحوظًا، لأنّ المعبر لم يُغلق منذ ٢٠١١/١/٢٥ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠، سوى (٩٨ يومًا) من أصل (١٠١٤ يومًا)؛ أي ما نسبته ١٠ في المئة فقط[٣١].

وأُغلق معبر رفح الحدودي بعد أحداث ٣٠ حزيران / يونيو، خلال الفترة المتراوحة بين ٢٠١٣/٧/١ و٢٠١٣/١٢/٣١، ١٠٠ يوم من مجموع ١٨٥ يومًا (من دون احتساب العطل الأسبوعية، لأنه يكون فيها مغلقًا)؛ إذ أغلق في تموز / يوليو ٩ أيام[٣٢]، وفي آب / أغسطس ١٤ يومًا[٣٣]، وفي أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر ٣٣ يومًا[٣٤]، وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢١ يومًا[٣٥]، وفي كانون الأول / يناير ٢٣ يومًا[٣٦]. وقد اقتصر تشغيله على أربع ساعات يوميًا أيام العمل، وعمدت السلطات المصرية إلى تقليص عدد المسافرين من ١٢٠٠ مسافر إلى ٢٠٠ مسافر في اليوم، أو ٤٠٠ مسافر في أفضل الأحوال.

عانى الفلسطينيون السفر من خلال مطار القاهرة مما يسمى "غرفة الترحيل" التي تجرى من خلالها عملية "الترحيل الجماعي" للفلسطينيين؛ ذلك أنّ الأجهزة الأمنية في مطار القاهرة تقوم بحجز المسافرين الفلسطينيين المقبلين إلى معبر رفح، أو المتجهين إليه، في الغرف المخصصة لتوقيف المجرمين والمشتبه فيهم، وهذه الأماكن

---

٢٨ تمثلت شروط الرباعية لفك الحصار عن حكومة حماس في نبذ "العنف"، والاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

٢٩ انظر: "قطاع غزة: حصار لم يتوقف وإعمار لم يبدأ"، **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، حزيران/ يونيو ٢٠١٠ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، ص ١٥، على الرابط:
http://www.pchrgaza.org/files/2011/clouser-21-12-2011.pdf

٣٠ حسام الدجني، "معبر رفح البري"، **فلسطين أون لاين**، ٢٠١٣/٠٩/٣٠ **على الرابط:**
http://felesteen.ps/details/news/101090/

٣١ المرجع نفسه.

٣٢ "حالة المعابر في قطاع غزة"، **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، من ٢٠١٣/٧/١ إلى ٢٠١٣/٧/٣١، ص ٢، على الرابط:
http://www.pchrgaza.org/files/2013/closer_july2013.pdf

٣٣ حالة المعابر في قطاع غزة"، **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، من ٢٠١٣/٨/١ إلى ٢٠١٣/٨/٣١، ص ٢، على الرابط:
http://www.pchrgaza.org/files/2013/clouser-aug.pdf

٣٤ "حالة المعابر في قطاع غزة"، **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، من ٢٠١٣/٩/١ إلى ٢٠١٣/١٠/٣١، ص ٢، على الرابط:
http://www.pchrgaza.org/files/2013/clouser_sep-2013.pdf

٣٥ "حالة المعابر في قطاع غزة"، **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، من ٢٠١٣/١١/١ إلى ٢٠١٣/١١/٣٠، ص ٢، على الرابط:
http://www.pchrgaza.org/files/2013/closer_nov.pdf

٣٦ "حالة المعابر في قطاع غزة"، **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**، من ٢٠١٣/١٢/١ إلى ٢٠١٣/١٢/٣١، ص ٤، على الرابط:
http://www.pchrgaza.org/files/2013/closer_dec.pdf

تفتقر إلى أيٍّ مقوّم من مقومات النظافة، فضلًا عن الراحة الأساسية؛ ومن أمثلة ذلك تجميعهم، والتحقيق معهم حتى يكتمل عدد معين من الباصات، وقد تستغرق العمليات ساعاتٍ، وأحيانًا عدّة أيام ليجريَ ترحيلهم إلى القطاع لضمان عدم دخولهم الأراضي المصرية. وتُعَدُّ هذه السياسة سمةً أساسيةً في التعامل مع فلسطينيي القطاع، وهي سياسة تَخِفُّ أو تزيد حدَّتها وفق تغيّر علاقة مصر بالفلسطينيين، وتغير نظرتها إليهم، من الناحية السياسية.

وقد اشتدت حدَّة هذه السياسة بعد الانقلاب في ٣ تمّوز / يوليو، وتعرض كثير من الفلسطينيين المقيمين في مصر بصورة دائمة، أو موقَّتة، لعمليات اعتقال من دون أيِّ سند قانوني أو قضائي، استجابةً لحملة التحريض من بعض وسائل الإعلام المصرية[٣٧].

إنّ حملة التحريض بلغت ببعض السياسيين حدَّ رفض دعوة حمدين صباحي إلى فتح المعابر مع قطاع غزة، عادِّين هذه الدعوة تهديدًا للأمن القومي المصري[٣٨]. وقد أشار عمر سليمان مدير الاستخبارات العامَّة المصرية السَّابق الذي كان يَعُدُّ "التطرف" في غزة "تهديدًا للأمن القومي المـصري"، ليعود بذلك خطاب التحريض على الفلسطينيين منذ عهد نظام مبارك، وهو خطاب له، من دون شك، تأثيره في الرأي العامّ المصري.

نمط العلاقة بعد ثورة ٢٥ يناير

أحدثت ثورة ٢٥ يناير تحسنًا من جهة نمط العلاقة بين حركة حماس وقطاع غزة؛ إذ إنّ القيادة المصرية الانتقالية برئاسة المجلس العسكري قرّرت حسم ملفّ المصالحة الفلسطينية، والقطْع مع سياسات النظام السَّابق بالوقوف على مسافة واحدة من الحركتين، والعمل على إنهاء حصار غزّة، وهي المواقف التي أكّدها وزير الخارجية المصري الجديد نبيل العربي في ٢٣ آذار / مـارس ٢٠١١، برفض مصر مواصلة الاعتداء الإسرائيلي على القطاع، ومن ثمَّة الالتزام بفكّ الحصار عن القطاع في أقرب وقت، ليُعلن في القاهرة، في ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠١١ توقيع اتّفاق المصالحة الذي تُوّج باتّفاق رسمي، في ٤ أيار / مايو ٢٠١١، بحضور عباس ومشعل[٣٩].

وعلى الرغم من الأمل الكبير الذي ساور الغزيين، فترةَ سقوط نظام مبارك وتولِّي العسكر، وفترة تولِّي الرئيس محمد مرسي الحكم بعدها، بحصول تغييرٍ في السياسة المصرية تجاه القطاع خصوصًا، المتمثّل بفتح المعبر والسماح بحركة السكان والبضائع من غزة وإليها، فإنه لم يطرأْ تغير كبير على الواقع الملموس لأهالي غزة، ولا سيما في ما يتعلق بمعبر رفح؛ إذ كان يجري فتْح المعبر للحالات الإنسانية والإغاثية، فتراتٍ محدودةً لا تلبِّي حاجة السكان.

ومع صدور قرار المجلس العسكري، يوم ٢٠١١/٥/٢٣، بفتح معبر رفح على نحوٍ دائم، عدا أيام الجمعة والإجـازات، ظهرت عدَّة مقالات تحلِّل خطورة هذا القرار، مشيرةً إلى التخوف من الوجود الفلسطيني. وقد عَدَّ بعضهم أنّ هذه الخطوة "تحقّق رغبة آلاف الفلسطينيين في (التوطين) في مصر، خصوصًا الغزاويين"، في حين أشار بعضهم الآخر إلى "خطورة الحمساويين على أمن الشعب المصري"، وإلى أنّ ذلك "من الممكن أن يورِّط مصر في حرب جديدة مع إسرائيل"[٤٠].

من مرسي إلى ٣ تموز / يوليو

ظلت العلاقة بين الحركة والمجلس العسكري بعد الثورة ضمن الحدود السَّابقة للعلاقة أيام نظام مبارك؛ أي إنّها ظلت محصورةً في جهاز الاستخبارات، وذلك من خلال مراد وافي، "حيث طلبت الحركة مقابلةً مع المجلس العسكري وتمّ رفض الطلب. ومن تاريخ ١١ شباط / فبراير إلى انتخاب مرسي ظلت علاقات حماس مع الدولة المصرية مع المخابرات ووزير الخارجية فقط"[٤١].

لكنّ ذلك ترافق مع تحسن بسيط على أرض الواقع؛ فقد سمحت أجواء الثورة بتحسن العلاقة في ما يتعلق بتيسير حركة المعبر، وكان

٣٧ "تنديد حقوقي باعتقال الفلسطينيين واحتجازهم في مطار القاهرة بعد تنحية مرسي"، **القدس العربي**، ٢٠١٣/٧/١٢، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=62673

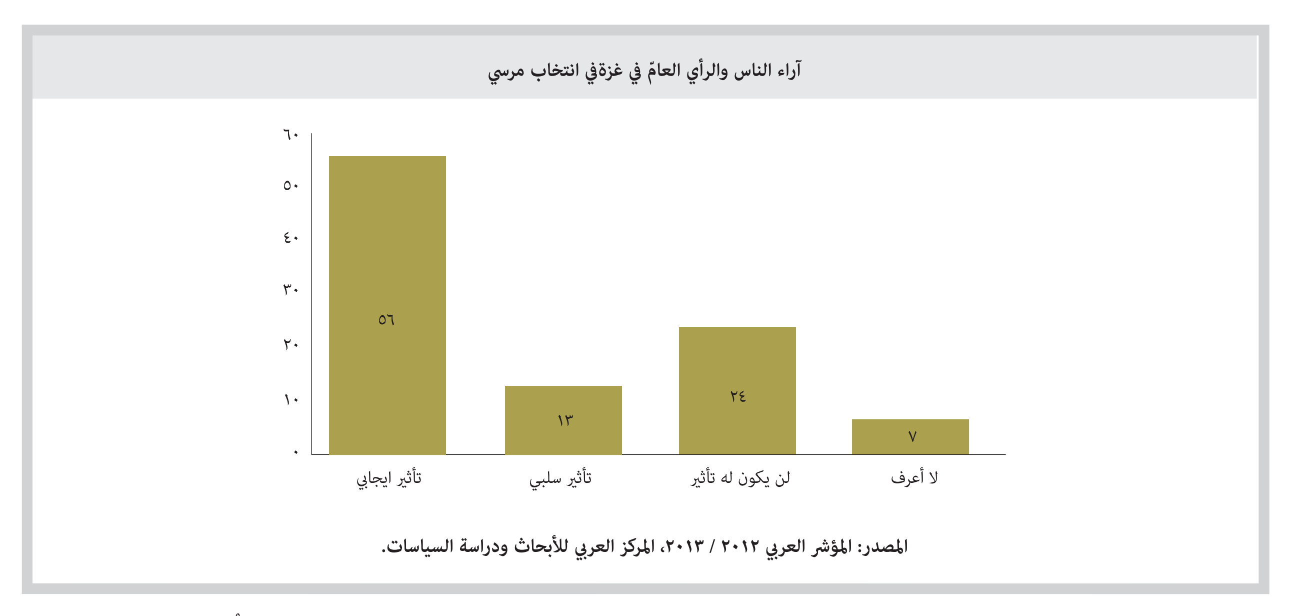
٣٨ "سياسيون مصريون: مطالبة حمدين صباحي بفتح معبر رفح جهل بالأمن القومي"، **الأهرام**، ٢٠١٣/١٠/١٠.

٣٩ وحدة التحليل السياسي، المرجع نفسه.

٤٠ طلعت رضوان، "معبر رفح وأمن مصر القومي"، **الأهرام الرقمي**، ٢٠١١/١٠/١، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=718307

٤١ مقابلة مع عضو في المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، المرجع نفسه.

آراء الناس والرأي العامّ في غزةفي انتخاب مرسي



المصدر: المؤشر العربي ٢٠١٢ / ٢٠١٣، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أحد مظاهر التحسن خروج أعضاء المكتب السياسي للحركة من دمشق في كانون الثاني / يناير ٢٠١٢؛ إذ سمح المجلس العسكري باستقبال بعض قيادات الحركة، وعلى رأسها أبو مرزوق. ومع مجيء الرئيس مرسي انتقلت العلاقة لأوّل مرة، بين حركة حماس والنظام الرسمي المصري، إلى مستوى الرئاسة، بعد أن كانت محصورةً في الدوائر الأمنية. وقد انعكس ذلك على آراء الناس والرأي العامّ في غزة؛ إذ رأى ٥٦ في المئة من المستطلعة آراؤُهم في انتخاب مرسي تأثيرًا إيجابيًا في الشعب الفلسطيني[٤٢]، على النحو الآتي:

سرعان ما تبددت موجة التفاؤل التي سرَت لدى سكان قطاع غزة وحركة حماس عند فوز الرئيس المصري محمد مرسي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، بعد الليلة التي أعلن فيها عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع المصري والقائد العامّ للقوات المسلحة، عن تعليق الدستور وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور رئيسًا موقَّتًا لإدارة شؤون مصر في فترة انتقالية؛ لتخيّم حالة من القلق وترقب للمجهول بالنسبة إلى قادة حماس وكوادرها؛ وذلك بسبب تصاعد مظاهر العداء من الإعلام المصري للحركة الحاكمة في القطاع والاتهامات التي تورِّط حماس في دهاليز الأزمة المصرية، وبسبب عودة تضييق الحصار على غزة، من خلال إغلاق المعابر الحدودية وتدمير الأنفاق التي تُعَدُّ شريان الحياة بالنسبة إلى الغزيِّين.

وكانت العلاقات بين حماس ومصر قد شهدت خلال مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي "تحسنًا ملحوظًا" على الصعيد السياسي، وقد حظيت الحركة بعلاقات جيدة مع مصر بعد ثورة ٢٥ يناير التي أطاحت الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، خصوصًا أنّه ظلّ يتعامل مع حماس بوصفها ظاهرةً أمنيةً، رافضًا لقاء أيّ مسؤول من مسؤوليها، ولقد عبّرت عن التحسن الذي طرأ على علاقة حماس بمصر في عهد مرسي الزيارةُ التي قام بها رئيس الحكومة المصرية هشام قنديل لقطاع غزة، في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، وزيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس للقاهرة، في ١٤ حزيران / يونيو ٢٠١٣، وكذلك زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية المُقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية لمصر، في ٢٠١٢/٧/٢٩. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ العلاقات بين حماس ومصر في فترة مرسي لم تكن على تلك المتانة التي صوّرها بعض السياسيين المصريين المعارضين، أو بعض وسائل الإعلام.

وقد استمرت هذه السياسة فترة حُكم الرئيس المعزول محمد مرسي، وكانت تبرر بذرائع "مقاومة الإرهاب" خصوصًا بعد مقتل الجنود الـ ١٦ في سيناء، في الخامس من آب / أغسطس ٢٠١٢، واتهام حركة حماس بهذه العملية، وكان ذلك بعد مضيٍّ أقل من شهرين على انتخاب مرسي رئيسًا لمصر. أمّا حركة حماس فقد ندَّدت بالهجوم واصفةً إياه بأنه "جريمة بشعة"، وبادرت إلى إغلاق جميع الأنفاق

٤٢ المؤشر العربي ٢٠١٢/ ٢٠١٣، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٦/١١، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a

الحدودية التي تربط قطاع غزة بمصر عقب الهجوم؛ لمنع منفذي العملية من الهرب من خلالها[٤٣]. لكنّ الحملة الإعلامية المصرية وجهت أصابع الاتهام إليها في ارتكاب هذه العملية، واتهمت عناصر من كتائب القسام بالتورط في تنفيذها[٤٤]؛ الأمر الذي أدَّى إلى تشديد الحصار، وهدْم العشرات من الأنفاق.

وقامت الحكومة المصرية بإغلاق معبر رفح وإغراق الأنفاق بالمياه الملوَّثة، في إطار حملة لإغلاقها. وقد صرّح مساعد الرئيس المصري للشؤون الخارجية عصام الحداد، في ذلك الوقت، بأنّ "بلاده لن تتسامح مع تدفُّق الأسلحة المهربة من قطاع غزة وإليها، عادًّا ذلك مؤدِّيًا إلى "زعزعة الاستقرار في سيناء". وأضاف: "لا نريد أن نرى هذه الأنفاق تستخدم كسُبل غير مشروعة لتهريب الأشخاص أو الأسلحة التي يمكن أن تلحق ضررا فعليًّا بالأمن المصري"[٤٥]. وفي ضوء ذلك استمرت مطالبات قيادات حماس بفتح المعبر، وعدم هدم الأنفاق التي تشكِّل المنفذ البديل لأهالي القطاع[٤٦].

سياسيًّا، امتنع قادة حماس عن الإدلاء بأيِّ تصريح علني يتصل بما تشهده الساحة المصرية من تطورات دراماتيكية منذ عزل الرئيس مرسي؛ خشية أيّ ردّة فعل تجاه الحركة، ومن إمكانية استغلاله من بعض وسائل الإعلام المصرية المعارضة للإخوان. في المقابل تبنَّت وسائل الإعلام المقرَّبة من حماس، وخصوصًا صحيفة فلسطين وتلفزيون القدس، الموقفَ الداعمَ للرئيس المعزول محمد مرسي والإخوان المسلمين، على الرغم من تأكيد حماس عدم تدخلها في الشأن المصري.

٤٣ مقتل ١٦ جنديًّا مصريًّا بهجوم في رفح"، **سي إن إن** بالعربية، ٢٠١٢/٨/٦، على الرابط:
http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/8/6/Egypt-Violence

٤٤ في هذا التقرير للأهرام العربي يَظهر الاتهام الصريح لعناصر من حماس بارتكاب العملية؛ إذ تشير الصحيفة إلى سبْقها الصحفي في هذا المجال، وإلى تناقله في وسائل إعلام أخرى، ٢٠١٣/٣/٢٣، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1232964&eid=2739

٤٥ . "الحداد: أغرقنا أنفاق غزة لوقف تهريب السلاح"، **سكاي نيوز** عربية، **٢٠١٣/٢/١٩**، على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/101012

٤٦ "حماس تنتقد إغلاق مصر معبر رفح في وجه الفلسطينيين وفتح معبر طابا أمام الإسرائيليين"، ٢٠١٢/٨/٢٣، **القدس العربي**، على الرابط:
http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today\23qpt965.htm&arc=data\2012\08\08-23\23qpt965.htm

"حماس تناشد مصر عدم إغلاق جميع الأنفاق الحدودية"، **الأهرام الرقمي**، ٢٠١٢/٩/١٦، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1025994

على أرض الواقع، ومنذ ٣٠ حزيران / يونيو، انقطع جسر التواصل بين حركة حماس والمسؤولين المصريين، بحجة الانشغال بالأوضاع الأمنية الداخلية لترتيب البيت المصري. وتجلَّى ذلك بمباشرة السلطة الحاكمة بمصر، منذ الساعات الأولى بعد عزْل الرئيس مرسي، هدْم الأنفاق المتصلة بالقطاع، وإغلاق معبر رفح الحدودي، وبمنع تحرُّك المسافرين الفلسطينيين من خلاله، إضافةً إلى شنّ حملة إعلامية في حقّ الفلسطينيين تجاوزت تلك الحملات التي كانت ظاهرةً إبان حكم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك. فقد عمد العسكر إلى تضييق الحصار على غزة، كما أنّ نحو ٨٠ في المئة من الأنفاق، وهي بمنزلة شريان الحياة بالنسبة إلى الغزيِّين – شعبًا وحركةً - جرى إيقافها، علمًا أنّ إغلاقها، أو تدميرها، يؤدِّي إلى استنزاف الإمكانات المادية للحركة، وإلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في غزة أكثر فأكثر.

وبلُغة الأرقام، تسبَّب تدمير الأنفاق في خسائر مباشرة لكلّ الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة بما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار، خلال النصف الثاني من سنة [٤٧]٢٠١٣. وقد تصاعدت سياسة إعلان العداء ضدّ حركة حماس بتصاعد حدَّة الاتهامات التي وجّهها القضاء المصري إلى مرسي، واتهامه بالتخابر مع الحركة للهروب من السجن، خلال الثورة في كانون الثاني / يناير سنة ٢٠١١، والمساعدة في الهجوم على رجال الشرطة. يُضاف إلى ذلك المهمات التي وجَّهها الإعلام المصري إلى حماس بتورط الحركة في عمليات الإخلال بالأمن المصري الداخلي، بدءًا من القاهرة ووادي النطرون، وصولًا إلى سيناء المضطربة؛ ما دعا السلطات المصرية إلى تعزيز حملتها ضدّ الجماعات المسلحة الإسلامية هناك. كما تعرّض المواطن المصري لسلسلة لا تتوقف من الأخبار التي نجحت إلى حدّ ما في إحداث تغيُّر في الصورة الذهنية بشأن "حماس".

وبلغ التوتر ذروته مع مصر بعد قيام عناصر من كتائب القسام بتنظيم عرض عسكري جنوب قطاع غزة، وهم يرفعون بأيديهم إشارة رابعة. وبعد نشر فيديو لهذه التظاهرة على موقع يوتيوب طالب مذيع على قناة التحرير المصرية الجيش المصري بضرب حماس "الإرهابية"

٤٧ "نظرة على الاقتصاد في غزة عام ٢٠١٣"، **موقع** وزارة الشؤون الخارجية، ٢٠١٤/٠١/٩، على الرابط:
http://www.mofa.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=1297-2013&catid=33

كما ضرب إسرائيل في حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣[٤٨]. وفي ما بدا أنه محاولة لاحتواء الغضب المصري خرج أبو مرزوق، واعتذر عن تظاهرة القسام معترفًا بأنها "كانت خطأً"، مؤكدًا أنّ "جيش مصر خط أحمر على رؤوسنا جميعا"[٤٩].

لكنّ المطالبات العدائية وجدت صداها على المستوى السياسي المصري؛ إذ هدَّد وزير الخارجية المصري نبيل فهمي حركة حماس بأنّ رد مصر "سيكون قاسيًا إذا شعرنا بأنّ هناك أطرافًا في حماس أو أطرافًا أخرى تحاول المساس بالأمن القومي المصري"، مؤكدًا أنّ الرد يتضمن "خياراتٍ عسكريةً أمنيةً، وليس خياراتٍ تنتهي إلى معاناة للمواطن الفلسطيني"[٥٠].

التحريض الإعلامي على حماس

شدَّدت وسائل الإعلام المصرية من حملتها على حركة حماس بعد عزل الرئيس مرسي، ومحاولة توريط الحركة في الشأن المصري؛ ذريعةً للهجوم على الشعب الفلسطيني كلّه[٥١]. وحمّلت حركة حماس مسؤولية الوضع الأمني المتدهور في سيناء[٥٢]. وقد دفعت هذه الاتهامات قطاعاتٍ عديدةً من المصريين إلى اعتماد مواقف سلبية من الفلسطينيين، وأثارت حالةً من "الكراهية" تجاه حركة حماس. كما رسَّخت هذه العدائية برامجُ تلفزيونية مكثَّفة تتَّهم الحركة باقتحام السجون المصرية للإفراج عن الرئيس مرسي وبعض قادة الإخوان، وكان ذلك، بالنسبة إلى الحركة، أكثر ضررًا من إغلاق معبر رفح؛ ما جعل المسؤول الثاني في حركة حماس موسى أبو مرزوق، يقول صراحة إنّ "الاستقطاب والتشنّج بلغَا مستويات غير مسبوقة بين الفلسطينيين والمصريين"[٥٣].

> شــدَّدت وســائل الإعلام المصرية من حملتها على حركــة حماس بعد عــزل الرئيس مرســي، ومحاولة توريط الحركة في الشــأن المصري؛ ذريعةً للهجوم على الشعب الفلسطيني كلّه

ومنذ ٣٠ حزيران / يونيو٢٠١٣، وهو تاريخ عزل الرئيس محمد مرسي، تصاعدت حدة الهجوم على الفلسطينيين، حتى أصبح لا يمرّ يوم من دون أن تطالعنا وسائل إعلاميّة بتورط فلسطينيين في الأحداث الجارية في مصر، بدءًا بأحداث الانفلات الأمني والتفجيرات التي تشهدها سيناء، ومرورًا بالاعتصامات التي يقيمها أنصار مرسي، للمطالبة بعودته، ولم يكن ذلك انتهاءً بتلفيق الإعلام المصري "الرسمي" تهمًا لهم، وترسيخ فكرة مفادها أنّ حماس خطرٌ أمني يهدّد الأمن القومي المصري، مع الزجّ باسم "الفلسطيني" في كلّ حدث "تخريبي" بمصر، مثلما قيل إنّ "أهل غزة قتلوا المتظاهرين المعارضين للإخوان، وحرقوا مقارّ حزب "الوفد"، وأمدّوا حلفاءهم [أي الإخوان] بأسلحة دمار شامل، كما نهبوا نصيب مصر من الوقود والتيار الكهربائي"، حتى بات أغلب المصريين يتداولون هذه الأنباء، وبقيَ الهجوم عليهم في وسائل الإعلام المصرية، على ما هو عليه[٥٤]،

٤٨ طالب أنور عكاشة، عبر قناة الفراعين، بضرب قطاع غزة و"استهداف بُؤر حماس الإرهابية"، مقطع فيديو: **يوتيوب**، ٢٠١٣/٨/٣١، على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=yQHAdiq5r7o

٤٩ "انقلاب مصر يخنق غزة ويربك حماس"، **الجزيرة**، ٢٠١٣/٩/٢١، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/c142c2f3-b80f-4eef-89ef-53c4060b9883

٥٠ "وزير الخارجية المصري لـ 'الحياة' قرارنا لن يتأثر بالمساعدات الأميركية"، **الحياة**، ٢٠١٣/٠٩/٢٤، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/555020
ردّ الناطق باسم "حماس" فوزي برهوم على هذا التصريح بقوله إنّ "حماس وكلّ الشعب الفلسطيني ليس لهم أيّ تفكير أو أجندة لفتح أيّ صراع مع مصر. وإنّ هذه التصريحات محاولة لسلخ مصر عن دورها القومي والعربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية". وأضاف: "سنبقى مدافعين عن عزة وكرامة الأمة العربية والإسلامية جمعاء، وصراعنا الرئيس فقط مع الاحتلال الإسرائيلي الخطر الأكبر على مصر وفلسطين، انظر: "حماس: ليس لدينا أجندة لفتح صراع مع مصر"، **الحياة**، ٢٠١٣/٠٩/٢٤، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/555187

٥١ ذلك باعتراف الإعلام المصري نفسه؛ إذ نشرت الأهرام المصرية ما نصُّه: "الحرب الدائرة بين بعض الإعلاميين المصريين والفلسطينيين أمر لا يليق بالإعلام الذي يجب أن يترفع عن الملاسنات، فأهل غزة وشبابها ليسوا بإرهابيين ويكفيهم ما يعانونه من حصار إسرائيلي. ولا داعيَ لأنْ يقود إعلاميون مصريون حرب شائعات ضد الفلسطينيين وتخويفنا منهم وكفاهم معاناتهم"، انظر: "أزمة معبر رفح"، **الأهرام**، ٢٠١٣/٠٩/٤.

٥٢ وثيقة متعلِّقة بوجود عناصر لحماس في مصر ودورها في حماية مرسي، **شبكة مستقبل مصر**، ٢٠١٣/٣/٤، على الرابط:
http://www.mmasr.net/index.php/component/k2/item/258/258?start=600&reset-settings

٥٣ ليهي بن شطريت ومحمود جرابعة، "حماس في مرحلة ما بعد مرسي"، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، ٢٠١٣/٨/١، على الرابط:
http://goo.gl/uDP2Fu

٥٤ رغم كثرة التصريحات الأمنية بوجود فلسطينيين وسط الاعتصامات المؤيدة لمرسي، فإنّ أيًّا من هذه التصريحات لم يُنسب إلى مصادر بعينها، ثمّ إنه لم يُسَمَّ أيّ فلسطيني سوى بانتمائه إلى كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، أو إلى الحركة نفسها، وفي السادس من يوليو/ تموز الماضي، نشرت معظم وسائل الإعلام المصرية أسماء أربعة فلسطينيين، مُدَّعيةً أنهم من حراس محمد بديع، المرشد العامّ لجماعة الإخوان المسلمين في

إلى حدّ وصلَ بكاتبة مصرية إلى أن تعنون مقالها بـ "فلسطين في ذمة التاريخ"[٥٥].

وفي ٢٢ تمّوز/ يوليو ٢٠١٣ قال قائد الجيش الثالث الميداني المصري اللواء أسامه عسكر: "إنّ الصواريخ التي جرى ضبطها، بطريق مصر – السويس، هي من النوع الذي تمتلكه فصائل (عز الدين القسام)، الجناح العسكري لحركة حماس"، مضيفًا أنها "كانت في طريقها إلى القاهرة، لمساعدة الإخوان ضدّ الشعب المصري"، وأنّ "الصواريخ المضبوطة كفيلة بتدمير حي كامل". وهو ما يشير إلى أنها كانت قادمة لاستخدامها في أعمال إرهابية ضدّ الشعب المصري؛ أي إنّ قائد الجيش الثالث اتهم حركة حماس بامتلاك الصواريخ، لمجرد أنها لديها النوع نفسه منها، على الرغم من أنّ "حماس" لا تقوم بتصنيع تلك الصواريخ بنفسها، بل تقوم بشرائها، فهي من نوع غراد، الروسية الصنع، وعلى الرغم من أنها متوافرة في سيناء أكثر من غزة، بحسب تصريحات المتحدث الرسمي باسم حركة حماس، سامي أبو زهري[٥٦].

في الأول من آب / أغسطس ٢٠١٣، تداولت وسائل الإعلام خبر ضبط أحد عناصر "حماس"، على خلفية هجوم مسلح على معسكر الأمن برفح، مدعيةً أنّ المتهم كان بحوزته صور لمعسكرات، وأمكنة أمنية في مصر، وقذائف هاون، وسلاح آر. بي. جي[٥٧]. وهو الأمر الذي سارع مصدر عسكري مصري إلى نفيه، مؤكدًا أنّ الفلسطيني الذي جرى ضبطه متسلل عبر الأنفاق، وأنه قُبض عليه في الشقة التي كان يقيم بها في العريش، وأنه لا علاقة له بالهجوم على معسكر الأمن، من قريب أو بعيد.

على الرغم من ذلك لم يُنشر هذا التكذيب[٥٨]. كما أكد كاتب مصري أن "جهاز المخابرات العامَّة المصري الذي يمسك بملف غزة، يعرف جيدًا أنّ حملة تشويه (حماس) مسكونة بالافتراءات والأكاذيب. وفي مقام سابق، أشرت إلى ما سمعته من أحد مسؤولي الجهاز عن أنّ ما تنشره وسائل الإعلام عندنا، بخصوص (حماس) أكثره (كلام جرايد)، لا ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد. وإذا صحَّ ذلك، فمعناه أنّ حملة الشيطنة المستمرّة في مصر تنتهك الاعتبارات الوطنية، والقومية، والأخلاقية، وتوجه السهام المسمومة إلى مختلف القيم التي تفرضها تلك الاعتبارات. وأرجو ألا أذكرك بالمستفيد الحقيقي من وراء ذلك"[٥٩].

> على الرغم من أنّ تهمة التخابر تلك قد جرى استخدامها سياسيًا، في الصراع المصري الداخلي بالتعبئة ضدّ الإخوان المسلمين، فإنها تُنبئ بما يمكن أن تؤول إليه علاقة مصر بالقطاع في حال استقرار أمر "الانقلاب"

وعلى الرغم من اتخاذ حركة حماس سياسة الحياد في ما يتعلق بتعقيدات المشهد المصري الحالي، فإنّ سياسة الهجوم الإعلامي المصري الشرس على حركة حماس لم تتوقف. فهذه الحركة التي تسيطر على جغرافيا لصيقة بمصر، تُدرك مدى خطورة الاقتراب - ولو خطوةً واحدةً - من "الصراع السياسي المصري". وليس من شاهدٍ على ما يمكن أن ينتظرها أوضح من اتهام الجيش الرئيسَ المصري المعزول بالتخابر مع "حماس".

ثمّ إنه على الرغم من أنّ تهمة التخابر تلك قد جرى استخدامها سياسيًّا، في الصراع المصري الداخلي بالتعبئة ضدّ الإخوان المسلمين، فإنها تُنبئ بما يمكن أن تؤول إليه علاقة مصر بالقطاع في حال استقرار أمر "الانقلاب". وهو أمرٌ متوقَّع بالنظر إلى قراءة حالة الشارع الراهنة؛ إذ تمتلك مصر الكثير من المفاتيح التي تؤثر في

مصر. وكانت وسائل الإعلام قد ذكرت مواطنًا فلسطينيًا يُدعى وجدي صالح، فسارع، من غزة، إلى نفيٍ الخبر، وهدَّد بمقاضاة الإعلام المصري، مؤكدًا أنه لم يذهب إلى مصر، انظر موقع **إيجي برس**، ٢٠١٣/٧/٧، على الرابط:
http://www.egy-press.com/STORYDETAILS.ASPX?STORYID=30688#.UwyFDvmSyn8

٥٥ لميس جابر، "فلسطين في ذمة التاريخ.. الإمضاء 'حماس'"، **الوطن نيوز**، ٢٠١٣/٧/١٢، على الرابط:
https://www.elwatannews.com/news/details/223562

٥٦ "قائد الجيش الثالث يكشف عن مفاجأة مذهلة بعد ضبط الصواريخ"، **اليوم السابع**، (القاهرة)، ٢٠١٣/٧/٢٢.

٥٧ محمد مقلد، القبض على فلسطيني في سيناء بتهمة تفجير معسكر الأحراش، **الوطن**، (القاهرة)، ٢٠١٣/٨/١.

٥٨ مصدر عسكري مصري ينفي ضبط أيّ فلسطيني هاجم معسكر الأحراش، **البلد**، ٢٠١٣/٣/٨، على الرابط:
http://www.albaladfm.com/?page=details&newsID=4492&cat=3

٥٩ فهمي هويدي، "عقدة حماس في مصر"، **الشروق**، (القاهرة)، ٢٠١٣/٨/٦.

مناحي الحياة في غزة، بدْءًا من التحكم في المنفذ الوحيد إلى العالم الخارجي، إلى جهد الوساطة في المصالحة الفلسطينية[٦٠]، وكذلك التوسط في الهدنة بين حماس وإسرائيل، يضاف إلى ذلك سيطرتها على شبكة من الأنفاق، يمرُّ من خلالها كلّ شيء (من البضائع إلى الأسلحة) للتغلب على الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع المحاصر.

وإنّ الهجوم على الفلسطينيين لا يتمثّل بالاتهامات وإذاعة الأخبار غير الصحيحة فحسب، بل يمتد إلى منع الفلسطينيين من دخول مصر، في أوقات معينة، من دون سبب، وهذا الأمر يقتصر على الفلسطينيين تحديدًا، فعند حدوث أيّ أزمة داخلية مصرية، تسارع السلطات المصرية إلى إغلاق معبر رفح أمام المسافرين، الأمر الذي يُعطل حياة الفلسطينيين، ويُسبب لهم عدّة مشكلات وخسائر جمَّة، نتيجة الانتظار الطويل - خصوصًا بالنسبة إلى طلاب الجامعات، والمرضى، وأصحاب الإقامات - ما دعا الفلسطينيين إلى التساؤل عن سبب تصدير الأزمات الداخلية المصرية لهم، وإغلاق المعبر الوحيد الذي يُعَدُّ شريان الحياة بالنسبة إليهم، تحت وطأة الحصار الإسرائيلي المشدد، وعدم وجود منافذ أخرى لغزة[٦١].

وقد بلغت حملة الكراهية والبغضاء، عن طريق وسائل إعلام، حدَّ المطالبة بمنع الفلسطينيين من دخول مصر نهائيًّا، ورفْع مصر يدها عن القضية الفلسطينية كليًّا؛ الأمر الذي ترتّبت عليه تداعيات خطرة تهدّد أمْن المواطنين الفلسطينيين وسلامتهم، سواء كانوا من المقيمين في مصر أو في قطاع غزة المجاور لحدودها[٦٢]. كما صرّح مسؤولون من كبار الأمنيين المصريين بأنّ الهدف التالي بعد حركة الإخوان التي أصبحت حركةً إرهابيةً محظورةً داخل البلاد وفقًا للقانون وللدستور الجديد، هو حركة حماس في غزة، وبأنهم سيسعون لوضع حدّ لوجودها على الحدود مع مصر من خلال إنهائها في قطاع غزة[٦٣]. وفي تصريح مفاجئ لشخصية دينية أزهرية طالب الشيخ أحمد كريمة الحكومة المصرية بضرب حركة "حماس" وكتائب القسام وغيرها في قطاع غزة وإبادتها. كما ناشد مصر بأن "تخلع يدها تمامًا عن مسألة فلسطين".[٦٤]

الخلاصة: مآلات العلاقة

تقف حركة "حماس" أمام جدار "الأزمة المصرية" عاجزةً، وخصوصًا أنّ مدى المناورة لديها في ظلّ الأوضاع الإقليمية والدولية الحالية ضيِّق، كما أنّ أفُق حدوث انفراج ما في القاهرة يصبُّ لمصلحتها يبدو بعيدًا، بخاصة في ظلّ تهديداتٍ باستهدافها في غزة، وتفكيك هيمنتها على القطاع المجاور للحدود المصرية.

فحماس التي استطاعت عبور أصعب علاقاتها بالقاهرة في عهد مبارك، تدفع اليوم، هي والقطاع المحاصر، ثمن استمرار الأزمة السياسية المصرية. وعلى الرغم من ذلك يبدو المُستقبل على الصعيد السياسي بالنسبة إلى الغزيِّين وحركة حماس أسوأ ممَّا كان عليه، بعد أن تغيَّر موقع مصر في حسابات الحركة، إلى مصدر للقلق والترقُّب، وربما الضغوط، والمضايقات، واستمرار الحصار.

تأسيسًا على ما تقدَّم، يمكن القول إنّ حركة حماس لئن استطاعت عبور أصعب علاقاتها بالقاهرة في عهد مبارك، ولئن كانت خسارتها تكتيكيةً فحسب؛ بالنظر إلى أهمية الملف الفلسطيني لدى أيّ إدارة مصرية جديدة، فإنّ غزة تبقى اليوم على جميع الصعد هي التي تدفع ثمن استمرار الأزمة السياسية في المشهد المصري في كلّ الجوانب الحيوية. لذا ينبغي لها أن تُعيد تقييم تجربتها في الحكم في ضوء تجربة حكم الإخوان من خلال الجوانب الآتية:

أولًا، التركيز على الجانب الديمقراطي والمدني (جانب الحرِّيات) في الحكم داخل القطاع، والتركيز على علاقاتها الوطنية وإعادة النظر في علاقاتها الإقليمية في اتجاه خلْق البدائل القائمة على التحالفات الإستراتيجية، ولا سيما بعد أن غادرت، بفعل ثورات الربيع العربي، مربع "التحالف الإستراتيجي" محور إيران وسورية وحزب الله.

٦٠ الهجوم على الفلسطينيين أشعل حربًا من نوع آخر في فلسطين بين "فتح" و"حماس"، وعلى الرغم من أنها حرب كلامية، فإنها انعكست سلبيًّا على ملفّ المصالحة بين الجانبين.

٦١ "متى سيتبرأ 'معبر رفح' من أزمات مصر الداخلية؟!"، **فلسطين اليوم**، ٢٠١٣/٥/٢٢، على الرابط:

http://goo.gl/sp9WMv

٦٢ حسام عبد البصير، "صحف مصر تتخلى عن عقلها": كتاب يطالبون بطرد الإخوان من البلاد وآخرون يصرون على احتجازهم في مصحات عقلية، **القدس العربي**، (لندن)، ٢٠١٣/٧/٥.

٦٣ "مصر توجه اهتمامها إلى حماس بعد سحق جماعة الإخوان المسلمين"، وكالة **رويترز**، ٢٠١٤/٠١/١٥، على الرابط:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA0E05W20140115

٦٤ "بعد مطالبته مصر برفع يدها عن فلسطين.. شيخ أزهري يدعو القاهرة لضرب غزة"، **روسيا اليوم** ٢٠١٤/٠١/٢٨، على الرابط:

http://arabic.rt.com/news/644702/

ثانيًا، التخفيف من تداعيات الانقلاب في مصر على أوضاع الغزيين ومعاشهم، باتخاذ موقف متوازن لا يدفع ثمنه أهالي القطاع، وخصوصًا أنّ للحركة خبرةً في هذا المجال؛ وذلك من خلال تعاملها مع نظام المخلوع حسني مبارك.

ثالثًا، على حماس الخروج من لعبة التحريض الإعلامي مع القنوات المصرية التي تستخدم خطابًا قائمًا على التخوين والتكفير. وعليها أن تنأى بنفسها عن الحرب الإعلامية المحتدمة في مصر، على الأقلّ من أجل تمكينها من الخروج بأقل قدر ممكن من الخسائر.

رابعًا، على حماس أن تقوم بتسريع مسارات المراجعة الداخلية والأولويات الوطنية، وأن تضع موضوع المصالحة الفلسطينية في صدارة أهدافها، ولا سيما أنّ علاقاتها موسومة بقدر من المرونة التي يمكن أن تؤهلها لتلك المصالحة.

أمّا مستقبل العلاقة المتوقعة بين مصر وغزة، أو حركة حماس تحديدًا، فهو يتراوح بين ثلاثة سيناريوهات:

الأول، سيناريو نجاح "الانقلاب" واستقراره سياسيًا وتولي القيادات العسكرية الحكم، سيكون موجهًا بالدرجة الأولى ضدّ جماعة الإخوان المسلمين التي أعلن أنها حركة إرهابية محظورة وفقًا للقانون والدستور الجديدين؛ الأمر الذي سيمتدّ إلى الحركة. وسيتراوح مشهد العلاقة في هذا السيناريو بين عدّة فصول، يتضمن أشدها عملًا عسكريًّا على حدود قطاع غزة، واستغلال الأوضاع الداخلية في القطاع وضغوط الحصار للعمل مع جهات فلسطينية داخلية؛ من أجل دفْع الغزيين إلى الثورة على القطاع، كما فعل المصريون بحكم جماعة الإخوان المسلمين. وقد تجلّى هذا الحراك في إعلان عدد من الفلسطينيين في غزة عن حركة "تمرد" الغزية التي حددت موعد الانتفاضة ضدّ حماس في ١١ كانون الأول ٢٠١٣. فهذه الحركة وإن ظلت محصورةً في إعلانها الذي لم يُنفَّذ على الأرض، فإنّ تجددها عمليًّا يظلّ أمرًا ممكنًا.

الثاني، نجاح رئيس مدني في الانتخابات المصرية؛ الأمر الذي يسمح بأن تسود علاقة حذرة بين الحركة والنظام الجديد تكون أشبه بإدارة الأزمات، ممّا يعني تشديد الحصار وتخفيفه كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو الأمر الذي اعتادته الحركة والقطاع منذ عهد مبارك، وخصوصًا مع توافر مزاج شعبي معبَّأ ضدّ الإخوان والحركة؛ وهذا يعني أنّه ستمضي فترة طويلة حتى تعود الأمور إلى نصابها.

الثالث، وهو مبني على دخول مصر في حالة اضطراب سياسي وأمني تجعل من مسألة سيطرة طرف على الدولة من دون طرف أمرًا مستحيلًا، وهذا يعني بالنسبة إلى حركة حماس مصاعب أمنيةً وعسكريةً إضافيةً. لكنه بالضرورة سيعني كذلك كسرًا نسبيًّا للحصار، لعدم قدرة مصر الدولة على حماية حدودها مع قطاع غزة. حينئذٍ ستطلّ الإجراءات الإسرائيلية التي قد تتجه إلى احتلال شريط حدودي من مصر مرَّةً أخرى، بهدف حماية أمنها، على أنه سيناريو لن توافق إسرائيل عليه، وخصوصًا أنّها لن تقدر على احتمال ضغط حماية حدودها التي ستصبح مفتوحة على مصراعيها للمقاتلين الراغبين في الجهاد.

محمد المصري*

سياسات الولايات المتّحدة الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط

مناقشة تصوّرات "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"

تعرض هذه الورقة، من خلال مراجعة نقدية، لأهمّ ما ورد في المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن". وقد خصّص هذا العام لمناقشة السياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. وتتأتّى أهمية التفاعل النقدي مع ما تُنتِجه مراكز السياسات في الولايات المتحدة الأميركية أوّلًا؛ من الأهمية نفسها التي تحظى بها هذه المراكز، سواء كان ذلك من جهة التأثير في حلقات صناعة السياسة الخارجية الأميركية، أو من جهة النقاش النقدي؛ للعمل على التفكيك المتواصل لما يروّج له "معهد واشنطن"، بوصفه مركزًا لصناعة الآراء والتصوُّرات تجاه الشرق الأوسط من منظور يعكس - دائمًا، وفي المقام الأول - المصالح الصهيونية والإسرائيلية.

كما تهتمُّ الورقة بأهداف دعوة المنتدى السياسي إلى إعادة تعريف حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة من ناحية، وأهداف دعوته إلى تأسيس تكتُّل إستراتيجي حليف لها، يضمُّ إسرائيل وبعض الدول العربية من ناحية أخرى.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تتعرّض السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط لنقاشٍ واسع من أجل صَوْغ فهم جديد لمحدّداتها وعناصرها، وبخاصّة خلال الفترة الرئاسية الثانية لأوباما، وفي ظلّ تزايد الحديث عن تراجع دورها لمصلحة زيادة تأثير قوى دولية وإقليمية، مثل روسيا وإيران. وفي هذا السياق، خصّص "معهد واشنطن للشرق الأدنى" منتداه السياسي[١] لمناقشة السياسات الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط الذي تحدّث فيه كلٌّ من: روبرت ساتلوف[٢]؛ وستيفن هادلي[٣]؛ ودينيس روس[٤].

ونعرض هنا لأهمّ ما جاء في هذا المنتدى السياسي مع ملاحظات نقديةٍ لمداخلات المتحدّثين واقتراحاتهم. وتأتي أهمية تناول ما جاء في هذا المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" من ثلاثة عوامل:

أوّلًا: أهميّة مراجعة ما يصدر عن مراكز البحث والمراكز السياسية الأميركيّة بصفة خاصّة؛ نظرًا لما لهذه المراكز من دور في التأثير في بناء تصوّرات وتقديم آراء تؤثّر في صوْغ السياسة الخارجية الأميركية نحو منطقة الشرق الأوسط.

ثانيًا: الأهميّة النسبيّة التي يتمتّعُ بها "معهد واشنطن" بوصفه مركزًا لصناعة الآراء والتصوّرات نحو الشرق الأوسط من وجهة نظر تعكس المصالح الصهيونية والإسرائيلية. إذ إنّ "معهد واشنطن"، ومنذ تأسيسه إلى الآن، لا يمثّل مؤسَّسة بحث أكاديمي تتوخّى الموضوعية في دراسة التطورات في الشرق الأوسط والسياسة الأميركية نحوها، بل هي مؤسسة تعمل على تأويل المستجدّات في الشرق الأوسط من أجل وضع تصوّرات وأفكار تؤثّر في السياسة الأميركيّة نحو المنطقة بصورةٍ تخدم المصالح الإسرائيلية أوّلًا؛ فـ "معهد واشنطن" مؤسّسةُ دعمٍ للّوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وبوصلتها للتأثير في مؤسّسات صنع القرار الأميركي؛ إذ تتبنّى أو تُعزّز تبنّيها مواقف تصبُّ في مصلحة إسرائيل وأجندتها في المنطقة[٥].

> إنّ المتحدّثين الذين شاركوا في هذا المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن"، هم من الشخصيات المؤثّرة في صَوْغ السياسات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط

ثالثًا: إنّ المتحدّثين الذين شاركوا في هذا المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن"، هم من الشخصيات المؤثّرة في صَوْغ السياسات الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ فـدينيس روس هو حاليًّا مستشار في "معهد واشنطن"، وكان أحد أركان صناعة السياسة الأميركيّة في التسعينيات، ورئيس الوفد المفاوض في عملية السلام في الشرق الأوسط والمبعوث الرسمي في أثناء إدارة كلٍّ من: جورج بوش الأب؛ وبيل كلينتون، وهو منحازٌ – بصورة كاملة - لوجهات النظر الإسرائيلية[٦]. وستيفن هادلي مستشار الأمن القومي في إدارة جورج بوش الابن منذ الأعوام ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ وهي الإدارة التي طبّقت الإستراتيجيّة الأميركية العسكرية التدخُّلية في الشرق الأوسط، وعلى رأسها احتلال العراق. وهو محسوبٌ على تيار المحافظين الجدد[٧]؛ وروبرت ساتلوف المدير التنفيذي لـ "معهد واشنطن" منذ عام ١٩٩٣ ، وهو أقلّ أهمية من زميليه لكنّه يشترك معهما في الولاء للصهيونية وإسرائيل.

١ عُقد المنتدى السياسي في ٤ شباط/ فبراير ٢٠١٤، وقد نُشرت ثلاث أوراق تلخيصية لما جرى فيه في منتصف شباط/ فبراير ٢٠١٤.

2 Robert. Satloff, "Assessing U.S. Strategy in the Israeli-Palestinian Talks: A Mideast Trip Report" *The Washington Institute for Near East Policy (WINEP)*, (February 5, 2014), at: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/assessing-u.s.-strategy-in-the-israeli-palestinian-talks-a-trip-report

3 Stephen.Hadley, "Israel, America, and a Churning Middle East" (Part I), *The Washington Institute for Near East Policy (WINEP),* (February 10, 2014), at: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israel-america-and-a-churning-middle-east-a-trip-report

4 **Dennis.Ross,** "Israel, America, and a Churning Middle East" (Part II), *The Washington Institute for Near East Policy (WINEP)*, (February 12, 2014), at: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israel-america-and-a-churning-middle-east-part-ii

٥ أُسّس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في عام ١٩٨٥، على يد مارتن إنديك، مدير البحوث سابقًا في لجنة الشؤون العامّة الإسرائيلية الأميركية (أيباك/AIPAC). ويحظى المعهد بدعمٍ من الـ AIPAC التي تعدّ أبرز الجماعات الضاغطة الأميركية الموالية لإسرائيل. ويرتبط العديد من الباحثين والمشاركين في معهد واشنطن الحاليين والسابقين ارتباطًا وثيقًا بتيّار المحافظين الجدد. انظر:

Beinin, Joel, "US: the pro-Sharon think-tank", *Le Monde diplomatique*, (6 July, 2003), at: mondediplo.com/2003/07/06beinin

"Washington Institute for Near East Policy", *Right Web*, (2012), at: www.rightweb.irc-online.org/profile/washington_institute_for_near_east_policy

6 Jim. Lobe, "'Israel's advocate' to leave White House", *Aljazeera.com*, (November 12, 2011), at: www.aljazeera.com/indepth/features/2011/11/20111111135650538116.html

7 Eugene R. Wittkopf & Christopher M. Jones & Charles W. Kegley, *American Foreign Policy Pattern and Process,* (7th ed.) (CA: Cengage Learning, 2007).

ونتناول في ما يلي أهمّ الأفكار التي جرى طرحها في هذا المنتدى السياسي في ما يتعلّق برؤيته للسياسة التي ينبغي أنْ تتبعها الولايات المتحدة إزاء المنطقة.

السياسات "الانسحابيّة" الأميركيّة من الشرق الأوسط

خلُص المنتدى السّياسي لـ "معهد واشنطن" إلى أنّ حلفاء الولايات المتّحدة في منطقة الشّرق الأوسط لديهم تحفّظات على السياسة الأميركية في المنطقة؛ إذ يَرونَ أنّ سياسة أوباما هي سياسة "انسحابيّة" أو سياسة "انكفاء"، الأمر الذي يترك التفاعلات السياسية في الإقليم لتولّد آلياتها، وتتيح لقوى إقليمية ودولية أخرى، مِثل إيران وروسيا، مساحاتٍ أوسعَ في التأثير في مجريات الأمور. ويورد هؤلاء الحلفاء محطاتٍ أساسيةً للتدليل على "الانسحابية" الأميركيّة؛ مِثل: عدم مساندة الولايات المتحدة حلفائها في فترة اندلاع الثورات العربية؛ وأسلوبِ تعامل الولايات المتّحدة الأميركية مع الثورة السوريّة؛ وبخاصّة عدم معاقبة الولايات المتّحدة النظام السوري على خرق الخط الأحمر الذي وضعته إدارة أوباما بصفة خاصّة؛ والاتّفاق الأميركيّ - الإيرانيّ حول الملفّ النووي الإيـرانيّ. إنّ شكوى حلفاء الولايات المتحدة وتحفّظهم على سياسة أوباما وعدّها سياسة "انسحابيّة"، هما أمران متوقّعان إذا ما عرفنا أنّ المقصود بحلفاء الولايات المتحدة - كما يوضح روس - هو السعودية والإمارات العربية وإسرائيل، إضافةً إلى توجّهات "معهد واشنطن" وخلفية المتحدّثين. ويرى هؤلاء الحلفاء أنّ "انسحابية" واشنطن توجّه رسالة مفادها أنّ الولايات المتحدة غير مستعدة لاستخدام القوة لمساندتهم. إنّ هذا التحليل يدعونا إلى أن نتساءل عندما يناقش متحدثو المنتدى السياسي قلقَ حلفاء واشنطن من هذه "الانسحابيّة"؛ فهل هذا يعني الدعوة إلى المزيد من التدخُّل الأميركي في المنطقة؟ وما هي ماهيّة أهداف هذا التدخّل الّذي يُرضي حلفاء واشنطن؟ وما هي الدول من بين حلفاء واشنطن التي سوف تستفيد من هذا التدخّل؟

وحتى يتسنّى وضْعُ تصوّرات حول الموضوع، فإنّه لابُدّ من مناقشةِ فكرة "انسحابيّة" الولايات المتّحدة من منطقة الشّرق الأوسط.

يتقاطع متحدّثو المنتدى السياسي لــ "معهد واشنطن" مع بعض التحليلات والآراء السياسية التي ترى أنّ سمة سياسة إدارة أوباما هي "الانسحابيّة" من الشرق الأوسط؛ إذ إنّ هذه التحليلات تطرح تفسيراتٍ متعددة. ويمكن إجمال هذه التفسيرات بتراجع أهميّة الشّرق الأوسط لدى الولايات المتّحدة بوصفه منطقة مصادر للنفط، بخاصّة في ظلّ الاكتشافات الحديثة لحقول الغاز والنفط الصخري في الولايات المتّحدة؛ الأمر الّذي يقود إلى احتمالية اكتفائها الذاتي. كما أنّ تحليل السياسة الأميركيّة التي وضعت منطقة المحيط الهادئ وشرق آسيا بوصفها أولوية على أجندتها، ولا سيّما مع بروز قوى إقليميّة، مثل الصّين وروسيا، ذات تأثير قد يُهدّد النفوذ الأميركي وهيمنته يستخدم أحيانًا للدلالة على انسحابية الولايات المتحدة من الشرق الأوسط[٨].

بطبيعة الحال، لا تتّسق جميع هذه الأسباب والعوامل مع فَهْم سياسات الـدول العظمى؛ إذ لا يعني اكتفاء الولايات المتحدة نفطيًّا أنّها غير مهتمّة بالخريطة الدولية للنفط والغاز، وتوازناتها، وتأمين مصالحها. على النقيض من ذلك، فإنّ اقتصار استمرار النفوذ والهيمنة لدولة عظمى على أن يكون لها دور في إطار التقرير بالسلع الإستراتيجية، وادّعاء أنّ أهمية المنطقة للولايات المتّحدة تنبع من وجود النفط فقط، هو قول يتجاهل عوامل أخرى لأهمية المنطقة الجيوستراتيجية.

وعلى صعيدٍ آخر، فإنّ قيام الولايات المتحدة بإعادة ترتيب أولوياتها لتضع منطقة ما ضمن هذه الأولويات، لا يعني إطلاقًا أنْ يكون هذا الأمر على حساب مناطق أخرى، أو تعبيرًا عن عملية "انسحابية" من مناطق أخرى، إلاّ إذا كانت هذه الدولة العظمى في حالة تراجع عامّ أو أفولٍ يُحتّم "انسحابية" عامّة، وهذا ليس السّياق الحالي. ولن تُقدِم الولايات المتحدة على فسح المجال أمام القوى الأخرى للتوسّع في منطقة الشرق الأوسط، في حين أنّها تحاولُ السيطرة على مناطق أخرى. وعليه، فإنّ القول إنّ الإدارة الأميركيّة هي في مرحلة "انكفاء" أو "انسحاب" من الشرق الأوسط قولٌ يحتاج إلى إثبات.

مقابل سذاجة فكرة "الانسحابية" الأميركية من الشرق الأوسط؛ فإنّ فرضيّة "الانكفاء" الأميركي النسبي عن التدخّل المباشر، هي فرضيّة صحيحة انطلاقًا من مقارنة سياسات إدارة أوباما في الشرق الأوسط مع سياسات سلفِه جورج بوش؛ إذ اتّبعت إدارة بوش التي سيطر عليها المحافظون الجدد، مدفوعةً بأحداث ١١ سبتمبر ومستفيدةً منها، طَوْرًا جديدًا في السياسة الأميركية كان قد غاب منذ هزيمة فيتنام؛ وهو التدخّل المباشر والواسع، والبقاء على الأرض والانخراط المباشر

٨ انظر: مروان قبلان، "العلاقات السعودية - الأميركية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟"، سياسات عربيّة، العدد السادس (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤)، ص ٥-١٨.

والتفصيلي في صَوْغ سياسات الشرق الأوسط عَبْر احتلال أفغانستان - وبفجَاجةٍ أكبر - في احتلال العراق بناءً على مُسوّغاتٍ مفبركة وغير موجودة أيّدها معهد واشنطن نفسه. وهو تطبيق لإستراتيجية إدارة بوش (٢٠٠١-٢٠٠٩) المتعارف عليها بـــــ **"مبدأ بوش"**، والّذي صدر في وثيقةٍ تُعرف بـــ **"وثيقة الأمن القومي الأميركي"** في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢ بمناسبة مرور عامٍ على أحداث ١١ سبتمبر[٩] التي تشير إلى استخدام القوّة العسكريّة لعمليات استباقية ضدّ مخاطر قد تنشأ حتى قبل تبلوُر هذه المخاطر بوضوح، واستخدام القوّة العسكريّة بطريقة منفردة أمام مخاطر تمسُّ الأمن الوطني الأميركي، أو استثمار كلّ مصادر قوّتها العسكرية واستخدامها في تحقيق أهداف الولايات المتّحدة، وفرض الدّيمقراطية بوصفها وسيلة لمحاربة الاستبداد والإرهاب.

> مقابل ســذاجة فكــرة "الانســحابية" الأميركية من الشــرق الأوســط؛ فإنّ فرضيّة "الانكفاء" الأميركي النسبي عن التدخّل المباشــر، هي فرضيّة صحيحة انطلاقًا من مقارنة سياســات إدارة أوباما في الشرق الأوسط مع سياسات سلفِه جورج بوش

وعليه، أصبحت الولايات المتّحدة، بعد تطبيق هذه الإستراتيجية في الشرق الأوسط مع احتلالها العراق، تؤدّي دورًا ثنائيًّا في المنطقة: **الأوّل**، دورها بوصفها دولةً عظمى تتدخّل في الإقليم بما يضمن تحقيق مصالحها الإستراتيجية؛ **والثاني**، دور القوّة الإقليمية، فقد فَرَضَ عليها احتلال الولايات المتّحدة العراق وأفغانستان أنْ تكون منغمسة في تفاصيل علاقات هاتَيْن الدولتين الإقليميّتَيْن، وأنْ تتبنّى سياساتٍ تفصيليّةً تجاه دول أخرى في المنطقة تحكمها ضرورات وجودها العسكري المباشر. وكان هذا - في جوهره - تحقيقًا لمبدأ بوش.

لقد انتُخب أوباما ببرنامج القطيعة مع التدخّل المباشر. وعليه، فإنّ إدارته انتهجت سياسة "انكفائيّة" للتدخّل المباشر، وليس سياسة "انسحابيّة" أو "انكفائيّةً" من منطقة الشّرق الأوسط بأكملها. وساهم في ذلك أيضًا تخبُّط الإدارة الأميركية في التعامل مع الثورات العربيّة: بخاصّة أنّ الثورات الأولى (قبيل الثورة السوريّة) قد اندلعت ضدّ الأنظمة التي تُعدُّ في مصَافّ حلفاء الولايات المتّحدة، أو أنظمةٍ تتمتّع بتفاهم عميق معها؛ إذ تمثّلت المواقف الأميركية تجاه الثورات العربية في استخدام "القوّة الناعمة" لدعمها؛ تجنُّبًا للتصادم مع الرأي العامّ العربي، أو للتحكّم في مخرجاتها بعد أن فشلت في توقّعها، ومن ثمّ التحكُّم في مدخلاتها. وعليه، فإنّ أيَّ مقارنة بين سياساتِ بوش، وحلفائه من المحافظين الجدد، وسياسات أوباما سوف تصل إلى نتيجة مفادها أنّ سياسات أوباما "انسحابيّة"[١٠].

ومع أنّ المراقب للسياسة الأميركيّة يستطيع أن يرى أنّ هنالك مراحلَ من التخبّط لازَمتْها، وأنّ أدوات القوّة الناعمة هي المستخدَمة، إلاّ أنّها - بالمقابل - ما زالت صاحبة الدور الأساس في موضوعات الموقف وتطوّراته في المنطقة، وذات بنية أمنيّة وعسكريّة واسعة، بما في ذلك بنية عسكريّة بحريّة وصاروخيّة وأنظمة إنذار مبكّر[١١]. وما زالت أيضًا قادرةً على إجراء عمليات عسكرية "جراحيّة" مستمرة في اليمن وباكستان وبلدان أخرى. وبعد مراجعة سريعة لموقف الولايات المتّحدة الأميركيّة تجاه الثورة السورية، يتّضح أنّها لم ترَ أنّ تحقيق أهدافها في المنطقة يتطلّب منها موقفًا أكثر وضوحًا وإصرارًا من مواقفها التي اتّخذتها؛ بل إنّ رقابتها ورفضها تزويد دول مؤيّدة الثورة السوريّة ومقاتليها بأسلحة نوعيّة أو مضادّة للطائرات في بداية تحوّل الثورة السوريّة إلى ثورة مسلّحة وقبل وجود أيٍّ مِن مقاتلي الجماعات الإسلاميّة، هما ركنان من أركان سياساتها تجاه المنطقة.

إنّ إدارة أوباما لم تقرّر على الإطلاق، ومنذ بداية الثّورة السوريّة، أنّها منحازةٌ لخيار إسقاط النظام. وربّما كان ذلك تماهيًا مع الأجندة الإسرائيليّة التي كانت ترى دائمًا أنّ انهيار نظام الأسد مع عدم وجود بديلٍ واضح مقبولٍ منها يُمثّل خطرًا عليها، وهي التي ترى في أنّ استمرار الأزمة وتصاعد الصراع وتدخّل حزب الله، لا يحقّق أجندتها في إنهاك القوى السوريّة فحسب، بل المجتمع السوري أيضًا وقوى حزب الله التي انخرطت بصورةٍ واسعة. وفي واقع الأمر، فإنّ زيادة

---

٩ انظر:
The National Security Strategy of the United States of America, The White House, (Washington, 2002), at: http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf

١٠ للمزيد عن السياسة الأميركية والإسرائيليّة إزاء الثورة السوريّة، انظر: عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية**، ط١ (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)،ص ٤٦١-٤٨٠ و٥٦٥-٥٨٤.

١١ انظر على سبيل المثال كلمة وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل في مؤتمر الأمن في ميونيخ (١ شباط/ فبراير ٢٠١٤).
Chuck Hagel, Secretary of Defense Speech, at Munich Security Conference (February 01, 2014), *U.S. Department of Defense*, at: www.defense.gov/Speeches/Speech.aspx?SpeechID=1828

تأثير إيران أو روسيا في سورية، وظهورهما بوصفهما قوّتين تحدّدان مسار الأزمة، ما كان ممكنًا لولا تطبيق الأجندة الأميركية تجاه الثورة السوريّة، والذي ساهم في إفساح مجالٍ واسع لهما للمناورة، وربّما يتجاوز في أهميّته الدعم الذي تُقدّمانه لنظام بشار الأسد.

ولا يدعو مُتحدّثو "معهد واشنطن" إلى تدخّل عسكري أميركي في سورية، بل إنّ تشخيصهم الوضع في سورية اليوم مرتبط أساسًا بنشاط القاعدة، وليس ما يقوم به النظام السّوري - كما سيتضح معنا لاحقًا - لكنّهم يتحدّثون عن سياسة تدخليّة عندما يكون الموضوع مرتبطًا بإيران؛ إذ إنّ حلفاء الولايات المتحدة لا يرحّبون باتّفاق الولايات المتّحدة مع إيران الذي تنظر إليه السعوديّة على أنّه عُقد على حسابها. في حين يرى الإسرائيليون أنّ هذا الاتفاق قد عُقد من أجل أن تتجنّب الولايات المتحدة التلويح باستخدام أدوات القوّة العسكريّة الأميركية.

إنّ متحدّثي "معهد واشنطن" يركّزون على أنّ الولايات المتّحدة يجب أن تبدّد تحفّظات حلفائها في المنطقة ومخاوفهم في ما يتعلّق بموضوع إيران؛ وذلك من خلال إجراءات عمليّة تتمثّل في:

- العمل على إبقاء نظام العقوبات على إيران فعّالًا بمراقبة جميع التبادلات والعقود التجاريّة مع إيران، وإبقاء حدود تصدير النفط الإيراني إلى أقلّ من مليون برميل في اليوم.
- أن تضمن مفاوضات ٥+١ اتفاقيّة تتيح للأطراف المراقِبة لإيران الوقت الكافي لأن تردّ بصورةٍ فعّالة وحاسمة على إيران، إذا ما قامت بخرق نِسب التخصيب المتوافق عليها.
- أن تُظهر الولايات المتحدة أنّها جاهزة لاستخدام خيارات عسكرية، إذا ما خرقت إيران اتفاقاتها بخصوص الملفّ النووي.
- وفي سياق التعاطي مع زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة، أن تدعم الولايات المتحدة الحكومة العراقيّة بمعلومات استخبارية ومعدّات عسكرية للتعامل مع تنظيم القاعدة، الأمر الذي سوف يتيح للولايات المتحدة المزيد من الأدوات للتعامل مع النفوذ الإيراني في العراق، إضافةً إلى إمكانيّة قيام الولايات المتحدة بعرقلة الإمدادات التي تقدّمها إيران للحوثيّين في المنطقة.

وبذلك، فعندما يدعو متحدّثو "معهد واشنطن" للتدخّل المباشر في منطقة الشرق الأوسط، هم يدعون إلى التدخّل في موضوع الملفّ النووي الإيراني فقط، وهو يخدم - بالدرجة الأساسية وبنصيب الأسد - مصالح إسرائيل. وإضافةً إلى التعامل مع الملفّ النووي الإيراني، فإنّ الاقتراحات لمعالجة "السياسة الانسحابية" هي من خلال بناء تحالف إستراتيجي بين الولايات المتّحدة وحلفائها، ومساندة النظام المصري، والقيام بإجراءات تُظهر أنّ الولايات المتّحدة جادّة في التنافس إقليميًّا مع إيران وروسيا.

الثورة السوريّة

إذا كان متحدّثو المنتدى السياسي لـــ "معهد واشنطن" ينطلقون من معالجة انسحابية الولايات المتحدة من خلال المزيد من الدور الأميركي في مواجهة تزايد الهيمنة الإيرانيّة في المنطقة، ومراقبة برنامجها النووي من خلال نظام عقوبات فعّال مع إمكانيّة استخدام القوّة العسكريّة؛ فإنّ النقاش حول الثّورة السوريّة يأتي من توافق محدّدات السياسة الأميركيّة مع ما تراه إسرائيل. فكما أشار ستيفن هادلي، إلى أنّ إسرائيل لا ترى أنّ النظام السوري حاليًّا يُمثّل تهديدًا أو مصدرَ خطر. إلاّ أنّ الإسرائيليين يشعرون بالقلق الناشئ عن وجود تنظيم القاعدة والجماعات الأصوليّة "السنية" في سورية، ويرون أنّ هذه القضيّة أساسية.

ويتوافق دينيس روس مع هذا التحليل الذي يرى أنّ سياسة الولايات المتّحدة تنطلقُ من أنّ الخطر الأساسي اليوم في سورية هو خطر أن تصبح هذه الدولة بمنزلة موطن للقاعدة؛ الأمر الذي قد يقود إلى تسرُّبها إلى دول مجاورة. وبذلك، تنطبق كوامن الخطر لدى روس مع الرؤية الإسرائيلية بأنّ النظام السوري لا يمثّل تهديدًا. وهذا طبيعي في إطار نزع سلاحه الكيماوي من ناحية، وحالة الإنهاك التي مَسّت جيش النظام السوري وما يَجرُّه إضعافُ حزب الله الذي انغمس في الصّراع هناك.

إنّ ما تُظهره مداخلات هادلي وروس من ارتياح إسرائيلي تجاه الأوضاع في سورية، مردّه أنّ واقع الأمر في سورية يبرز "حالة توازن قوى" مع استمرار رجَحَان كفّة النظام. ما يعني استمرار هذه الحالة من تدمير المقدرات السورية إلى فترة زمنية أطول في ظلّ عدم تزويد مقاتلي الثورة السوريّة بأيِّ أسلحة نوعيّة. كما أنّ نزع السلاح الكيماوي في طور التحقّق، وهو مطلبٌ كانت إسرائيل تضعه على رأس أولويّاتها[١٢].

١٢ انظر: تقدير موقف "صفقة الكيماوي: المَخرج الذي أراده أوباما"، (**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ١٥ /٢٠١٣/٩)، على الرابط:
www.dohainstitute.org/release/04ab0be2-4249-46c7-9830-904b7b13560e

يشير المتحدثون أيضًا إلى أنّ موقف حلفاء الولايات المتحدة (وعلى ما يبدو أنّ هذا الموقف إسرائيلي فقط) المتحفّظ هو على عدم توجيه ضربة أميركيّة لمعاقبة النظام السّوري لتجاوزه الخطّ الأحمر الذي وضعَته الإدارة الأميركيّة، وليس معارضًا للصفقة التي كانت إسرائيل هي المستفيد الأوّل منها إستراتيجيًّا. وإنّ التحفّظ يتأتّى من أنّ عدم توجيه ضربة عسكرية عندما تجاوز النظام الخطّ الأحمر سوف يرسّخ فكرة "انسحابيّة" الولايات المتّحدة من المنطقة؛ أي أنّها غير مستعدّة إلى استخدام القوّة العسكرية الأميركيّة في المنطقة من أجل موضوعات أخرى، وبخاصّة في اتّجاه الملفّ النووي الإيراني.

إنّ ما يذهب إليه دينيس روس في تحليله، هو أنّه يجب أنْ تكون أولويّة السياسة الأميركيّة نحو سورية في إطار مواجهة القاعدة أو مثيلاتها، بل إنّ "روس" نفسه ناقش خيار أنْ تدعم الولايات المتّحدة النظام السوري لمواجهة القاعدة، ولم يُسقط هذا الخيار نتيجةً لموقف نقديّ تجاه النظام السوري أو لأنّه يرتكب المجازر؛ بل لأنّ هذا الدّعم قد يُساهم في زيادة تأثير القاعدة في سورية وجاذبيتها. وعليه، فهو يدعو إلى تسليح قوى المعارضة التي تقاتل القاعدة أو الأصوليّة الإسلامية. أمّا اقتراح ستيفن هادلي، فكان مشابهًا؛ إذ إنّه دعا إلى أن تقوم الولايات المتحدة بتدريب المعارضة الديمقراطيّة في سورية التي ليس لها ارتباط مع القاعدة، وتسليحها.

> "إنّ ما يذهــب إليه دينيس روس فــي تحليله، هو أنّه يجب أنْ تكون أولويّة السياسة الأميركيّة نحو سورية في إطار مواجهة القاعدة أو مثيلاتها"

وعليه، فإنّ الرؤية التي يُروّج لها روس وهادلي، لا تأخذ بالحسبان تطلّعات الشعب السّوري أو سرديّة الثّورة السوريّة، وتطوّرها، أو طبيعة نظام الحكم في سورية، أو المجازر التي يقوم بها النظام أو حتى قيامه باستخدام أسلحة دمار شامل، وتحدّى الخطّ الأحمر الذي وضعته الإدارة الأميركيّة. وبذلك، فإنّ ما يقترحه المتحدثون لتعامل الولايات المتحدة مع سورية يعكس وجهة نظر أحد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة؛ أي وجهة نظر إسرائيل؛ إذ إنّ السعودية ترغب في إنهاء حكم الأسد. بل إنّ ستيفن هادلي يقترح بالتوازي مع تدريب المعارضة الديمقراطيّة، أن تقوم الإدارة الأمريكية بإبلاغ أطراف "جنيف ٢" أنّها لن تقبل بأن يستمرّ النزيف في سورية خلال الإثنَي عشر شهرًا إلى الثمانية عشر شهرًا المقبلة. بمعنى آخر، إنّ ما يقوله هادلي في حقيقة الأمر هو أن تغضّ الولايات المتحدة الطرف على أن يستمرّ النزيف السوري لفترة سنة أو سنة ونصف مقبلة، قبل أن تتّخذ أيّ إجراءات جديدة.

جولات كيري لمفاوضات السلام

إنّ مقاربة هادلي وروس وساتلوف لجهد كيري الدبلوماسي في ما يتعلّق بمفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، متشابهةٌ إلى حدٍّ كبير؛ فمع الإقرار بأنّ هذا الجهد لا يتجاوز وضْع إطار اتّفاق لتفعيل عملية السلام، فإنّ هادلي يرى أنّ المميّز في هذا الإطار، مقارنةً بخريطة الطريق العامّ التي اقترحتها الرباعية في عام ٢٠٠٣، هو أنّ نقاطه التوجيهيّة تتناول القضايا الأساسية المختلف عليها؛ أي الحدود، والأمن، واللاجئون، والقدس. ويرى كلٌّ من روس وساتلوف أنّ الولايات المتّحدة يجب أنْ تستمرّ في دفع عملية السلام؛ وصولًا إلى اتفاقات في ظلّ العوامل السياسية المواتية في المنطقة، وأهمُّها تراجع اهتمام الدول العربيّة والقوى الإقليمية بالقضيّة الفلسطينيّة؛ ما يتيح إيجاد مساحاتٍ واسعة للمناورة ولإقناع الفلسطينيين بشروط كيري، كما يساهم تخلّص مصر من حكم الإخوان في وجود فرصة مواتية لتحقيق اتفاق، وبخاصّة في ضوء التطوّرات التي أدّت إلى أن تصبح "حماس" في أضعف لحظاتها. وهذه العوامل جميعها تساهم في دفع الفلسطينيين للموافقة على هذا الإطار. بالمقابل، يجعل تخوّف إسرائيل من أنْ تصبح دولةً ثنائيّة القومية مستعدّةً لتوقيع الاتفاق الذي يتضمّن موافقة الفلسطينيين على الشروط الإسرائيليّة بما فيها يهوديّة الدولة، وبخاصّة وكما يشير ساتلوف، فإنّ "إستراتيجية كيري" كانت أنْ يُدرج نتانياهو جميع مطالبه حتى يقوم كيري بجهوده إلى أن يأخذ موافقة السلطة الفلسطينيّة عليها.

يعتقد هادلي وروس في وجود فرصة لتوقيع اتّفاق مع وجود تحفّظات من الطرفين بناءً على النشاط والحماسة اللذين يبديهما كيري. وسيؤدّي هذا الاتفاق للعودة إلى مفاوضات السلام دون ضرورة أن يجري تحقيق تقدّم كبير. إلاّ أنّ مثل هذا الاتفاق في حاجة إلى تحقيق شرطيْن: **الأوّل**، كما يشير ساتلوف، أنْ يصبح أوباما منخرطًا في دعم جهد "كيري". أمّا الشرط **الثاني**، فهو تعديل مبادرة السلام العربيّة ليصبحَ الشرط في إقامة علاقات مع إسرائيل هو الوصول إلى اتّفاق مع الفلسطينيين؛ أي إسقاط شرط الوصول إلى اتفاق مع سورية.

ويعتمد تحليل المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" جولات كيري وفرصتها، على أنّه على الفلسطينيّين تقديم تنازلات من دون حتّى الإشارة إلى تنازلات مقابلة على إسرائيل أنْ تقدّمها.

ويعبّر ساتلوف - بصورةٍ أوضح - عن ذلك بالقول إنّ المطلوب من الولايات المتّحدة لإنجاح عمليّة السّلام اتّخاذ أربعة إجراءات متوازية؛ تكوين قاعدة اجتماعيّة فلسطينية مؤيّدة للمفاوضات ولـ "إطار كيري"؛ والتلويح بالثمن الذي سوف يدفعه محمود عباس والسّلطة الفلسطينية في حال رفضهما توقيع المفاوضات؛ والعمل على تمتين السلطة الفلسطينية، ورفع فاعليّتها بالتوازي مع دبلوماسية المفاوضات؛ والعمل على استغلال ضعف "حماس" إلى الحدّ الأقصى.

إنّ مقاربات المنتدى السّياسي لـ "معهد واشنطن" هي مقاربات تُظْهر بجلاء، الانسجام بين الأجندة الإسرائيليّة ومتطلباتها من توقيع "إطار كيري" وتقديم نصائح للولايات المتّحدة الأميركيّة إمّا بمعاقبة الفلسطينيّين على عدم التوقيع والقيام بإجراءات تراوح بين علاقات عامّة أو شبكة مصالح تساهم في إقناع أجزاء من المجتمع الفلسطيني بتلك المفاوضات لتصبح هذه الأجزاء هي المدافعة والمروّجة لِمثل هذا الاتفاق. وبطبيعة الحال؛ فإنّ المُداخلات الثلاث لم تتعرّض إلى الجوائز التي يجب أنْ يحصل عليها الفلسطينيّون مقابل موافقتهم على "إطار كيري"، وربّما تكون الجائزة الوحيدة هي تجنب غضب الولايات المتّحدة من ناحية، وتقديم الولايات المتحدة جائزة لإسرائيل إزاء تحفّظها على الاتفاق النووي مع إيران.

إعادة تعريف حلفاء الولايات المتّحدة في المنطقة

ركّز متحدّثو المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" حول السّياسة الأميركيّة في منطقة الشّرق الأوسط على أنّ هناك تحفّظاتٍ لدى حلفاء الولايات المتّحدة الأميركيّة نحو فاعليّة سياستها في المنطقة كما سبق أن ذكرنا. وفي هذا الإطار، يقترح دينيس روس أنّه من الضّروري أن تقوم الولايات المتّحدة بإجراءاتٍ للتّعامل مع هذه التحفّظات انطلاقًا من إعادة تعريف حلفاء الولايات المتّحدة في المنطقة؛ فهؤلاء الحلفاء، بحسب تعبيره، هم: إسرائيل؛ والسّعودية؛ والإمارات العربية المتحدة[١٣].

وبطبيعة الحال، فإنّ ما يشير إليه روس في تعريفه حلفاء الولايات المتّحدة ليس اكتشافًا؛ إذ إنّ هذه الدول مثّلت تاريخيًّا - إضافةً إلى الأردن ومصر مبارك - الحلقة الصّلبة لحلفاء الولايات المتّحدة، مع اختلاف طبيعة التحالف، وكذلك الأهميّة الإستراتيجية لكلٍّ منهما. إلاّ أنّ المهمّ في حَصْر روس لحلفاء الولايات المتحدة في هذه الدول، يعني أنّه يُفرّق بينها وبين دولٍ أخرى في المنطقة متحالفة مع الولايات المتّحدة أو دول يجمعها مع الولايات المتّحدة تفاهمات وتقاطعات. وبذلك فإنّ روس يُميّز هذه الدّول بوصفها الأكثر تحالفًا مع الولايات المتحدة دون تقديم تفسيرات لذلك، ويمكن الاجتهاد والإشارة إلى أنّ روس اختار هذه الدول لأنّها تُمثّل اليوم الحلقة الأساسية أو الصلبة من حلفاء الولايات المتحدة ممّن يُعوّل عليهم في التصدّي للثورات العربية، ولأعداء الولايات المتحدة. وبذلك، على الولايات المتّحدة - من وجهة نظر المنتدى السياسي - أنْ تأخذ في الحسبان مصالحها وتوجّهاتها السياسية نحو قضايا المنطقة، وأنْ تأخذ على مَحْمل الجدِّ تحفّظاتها نحو السّياسة الأميركيّة. بمعنى آخر، عدّ هذا التحالف تحالُفًا إستراتيجيًّا.

> "يقترح دينيس روس أنّه من الضّروري أن تقوم الولايات المتّحدة بإجراءاتٍ للتّعامل مع هذه التحفّظات انطلاقًا من إعادة تعريف حلفاء الولايات المتّحدة في المنطقة؛ فهؤلاء الحلفاء، بحسب تعبيره، هم: إسرائيل؛ والسّعودية؛ والإمارات العربية المتحدة"

ويمكن القول إنّ قيام روس بإعادة تعريف الحلقة الأساسية لحلفاء الولايات المتّحدة في الشّرق الأوسط ليقتصر على إسرائيل والسّعودية والإمارات العربية، لم يأتِ من فراغ؛ إذ إنّ لهذه التّحالفات جذورًا تاريخيّة عميقة، وتكرّست لتأخذ أبعادًا واسعةً خلال العقد الماضي، وضمن إستراتيجية الحرب على الإرهاب، أو ضمن الاستقطاب الذي شهدته المنطقة بين محورَي: الاعتدال والممانعة. كما أنّ تحديد دائرة الحلفاء بهذه الدول الثلاث، هو - بالضّرورة - تجَلٍّ للتوافقات التي تمّت عبر السنوات القليلة الأخيرة من عمر الربيع العربي، والتي تشير إلى موضوعيّة هذا التّحالف. إضافةً إلى أنّ هذه الدّول كانت - ومنذ عام ٢٠١٢ - الأكثر نشاطًا وتدخُّلًا في التطوّرات السياسية في بلدان الربيع العربي والتأثير فيها، وتكلّل ذلك في انقلاب تحالف

13 Dennis.

الجيش والدولة العميقة على الرئيس مرسي في مصر، ومحاولات تكرار السيناريو في أكثر من بلد عربي، مثل تونس وليبيا. وتتوافق هذه الدول الثلاث أيضًا على اعتبار أنّ امتلاك إيران السّلاح النووي يُمثّل خطرًا له أولويّةٌ سابقة (حتى من دون توازٍ) على أيّ قضايا أخرى في المنطقة.

إنّ روس لا يَكتفي بإعادة تعريف الحلقة الأساسيّة من الحلفاء فحسب وبوجود اجتماعات أميركية تنسيقية مع هؤلاء الحلفاء، بل إنّه يطلق الدعوة إلى إنشاء حوار إستراتيجي دوريّ يضمُّ ممثّلين في مواقعَ سياسيّة عليا في هذه الدول ليناقش تطوّرات المنطقة ومستجدّاتها، ولاستكشاف العوامل المترابطة بين هذه التطوّرات، وصولًا إلى وضْع سياسات وإجراءات موحّدة. إنّ هذه الدعوة، في جوهرها، هي لبناء حلف إستراتيجي مؤسّسي يضمُّ إسرائيل، والسعودية، والإمارات العربيّة، والولايات المتّحدة؛ أي إنشاء محور إقليمي جديد (شبيه بمحور الاعتدال في أثناء رئاسة بوش الابن)، لكن - بصورة مؤسّسيّة - تكون فيه إسرائيل عنصرًا أساسيًّا وفاعلًا. بطبيعة الحال، فإنّ تحالفًا يضمّ السعودية والإمارات العربية وإسرائيل، يعني بالضرورة تجاوز الصراع العربيّ الإسرائيليّ، إنْ لم يكن هدفه تقديم مزيدٍ من التنازلات لإسرائيل، وليس من المستغرب أن نجد في إسرائيل الأصوات التي تردِّد الفكرة نفسَها بخصوص إنشاء هذا التحالف.

إنّ عناصر تأسيس هذا الحلف الإستراتيجي وعوامله تتمثّل في أنّ الولايات المتّحدة تتوافق معه على السياسات التالية:

- مساندة النظام الانقلابي في مصر والحيلولة دون فشله. ويرى روس أنّ على الولايات المتحدة أن توضّح للسعوديين - على وجه الخصوص - أنّها مازالت ملتزمة بتقديم الدعم لمواجهة الإرهاب، وإنعاش قطاعَي السياحة والاستثمار الأجنبي.

- التوافق على مواجهة "القاعدة" والأصوليّة "السنيّة" في سورية، والعمل على ألاّ يكون لها فيها موطئ قَدم. وفي الوقت نفسه، الحيلولة دون أنْ يخرج الأسد وإيران منتصريْن في سورية. ومن الملفت للانتباه في مداخلة روس أنّ الأولوية في ما يتعلّق بسورية قد أصبحت مواجهة "القاعدة"، مقابل عدم ذِكْر تغيير النظام السوري بوصفه هدفًا، والاستعاضة عنه بهدف غير محدّد المعالم وضبابي هو "ألّا يخرج الأسد وإيران منتصرَيْن".

- بالموازاة مع الاتفاق الأميركيّ - الإيرانيّ، العمل على التأكّد من أنّ إدارة الولايات المتّحدة جادّة في ألاّ تصبح إيران دولة تمتلك أسلحة نووية، وذلك مع الإبقاء على نظام العقوبات فعّالًا، والتلويح باستخدام القوّة العسكريّة الأميركية في حال خرقها الاتفاق النووي.

يرى روس أنّ هذا التّحالف بالأهداف السابقة من شأنه أنْ يُبدّد تضرّر الثقة المتبادلة بين هذه الدول والولايات المتّحدة الأميركية التي جاءت في أعقاب الثورات العربية عندما لم تساند الولايات المتحدة حلفاءَها في مواجهة التحدّيات التي يتعرّضون لها. إذا كان هذا التصوّر الذي خلص إليه بوضوح، ويشير إليه هادلي بطريقة خفيّة؛ فإنّ جميع أهداف هذا التحالف هي أهداف إسرائيل بامتياز. إذ صرّح روس - وبوضوح - من هم أقطاب الحلقة الأساسيّة من حلفاء الولايات المتحدة، وعلى ما يبدو أنّ جميع دول المنطقة التي لا تتوافق على هذه الأهداف ستكون في مرمى هذا المحور الجديد.

الخاتمة

تنبئ المداخلات التي تضمّنها المنتدى السياسي لـ "معهد واشنطن" عن وجود دعوة إلى المزيد من التدخليّة الأميركيّة في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك من أجل الحفاظ على المصالح الأميركية من ناحية، ومصالح حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة من ناحية أخرى، وهم - بحسب ما ورد – إسرائيل، والسعوديّة، والإمارات العربيّة المتحدة.

إلاّ أنّ التدقيق في ما جاء من آراء المتحدّثين، يبرز أنّ هذا التحالف هو أشبه بمقطورة تقودها الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل، وتتقاطع في بعض الأحيان مع أهداف السعودية والإمارات (الملفّ النووي الإيراني، ودعم نظام الانقلاب في مصر)؛ أي أنّه حلف مختلّ الأضلاع لمصلحة تحقيق المصالح الإسرائيلية، وتستفيد منه إسرائيل بما يمكن أن تقدّمه السعودية والإمارات العربية في الملفّ الإيراني، أو حتّى في مجال المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. ولعلّ مقاربة المتحدّثين للأوضاع في سورية تكشف أنّ المستفيد الوحيد من تصوّراتهم للسياسة الأميركية هناك هو أيضًا إسرائيل.

أنور الجمعاوي*

تونس: العبور إلى الديمقراطية

استعاد الرّبيع العربي أنفاسه في تونس بعدما توصّلت القوى السياسيّة والنقابيّة والحقوقيّة الوازنة في البلاد إلى بلورة جملة من التّوافقات أسهمت في إرساء معالم الجمهورية الثانية، فخطا التونسيّون خطواتٍ مهمّة على درب التّأسيس الدّيمقراطي للدّولة. وتجلّى ذلك من خلال ممارستهم مبدأ التداول السّلمي على السّلطة، وانتقالهم من الحكم على أساس الشرعيّة الانتخابيّة إلى الحكم على أساس الشرعيّة التوافقيّة، وصوغهم دستورًا جديدًا وضع البلاد في مصافّ الدول المتقدّمة من النّاحية التّقنينيّة الدّستوريّة على الأقلّ. لكنّ التّجربة الدّيمقراطيّة النّاشئة تواجهها عدّة تحدّيات اقتصاديّة واجتماعيّة يتعيّن أخذها بعين الاعتبار قصد تلافي مخاطر الارتداد إلى عصر ما قبل الثّورة.

نروم في هذه الورقة رصد هذه المشاغل على اختلافها وتناولها بالوصف والتّحليل؛ وذلك بالوقوف عند أهمّ خصائص النموذج الانتقالي التّونسي، وتبيّن أهمّ الصّعوبات التي تواجه هذه التّجربة الوليدة.

* أكاديميّ وباحث جامعي تونسيّ.

مدخل

شهدت تونس مرحلة انتقاليّة فارقة بعد ثورة ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠ - ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١؛ فبعد رحيل الرّئيس المخلوع زين العابدين بن علي الذي كان نموذجًا للحاكم المستبدّ، المتفرّد بكلّ السّلطات، المهيمن وحزبه "التجمّع الدّستوري الدّيمقراطي" على كلّ الصلاحيّات، انفتح المجال وسيعًا للمواطنين للمساهمة في الشّأن العامّ؛ فانتقل النّاس من عصر الدّولة الأحاديّة إلى عصر الدّولة التعدديّة، وجرى بعد الثّورة، تكوين مئة حزب أو أكثر، فضلًا عن إحداث آلاف الجمعيّات الأهليّة والمدنيّة والحقوقيّة. وجرى بعث منابر عدّة للتّعبير والتّفكير، والإعلام على نحو أصبحت معه حرّية الرّأي والتنظّم حقًّا من الحقوق المسلّم بها في دولة الثّورة. لكنّ التوجّه نحو إقرار الحرّيات العامّة والخاصّة، والتخلّص من سطوة الدّولة الشموليّة، واكبه تصاعد موجات الاحتجاج المنظّم أو الفوضوي على أساس خلفيّات مطلبيّة متعلّقة بالتّنمية والتّشغيل والمطالبة بالعدالة الانتقاليّة، وواكبه صراع حادّ بين القوى التوّاقة إلى التّغيير والإصلاح، والقوى البيروقراطيّة التّقليديّة الحريصة على الشدّ إلى الوراء؛ أي الشدّ إلى مرحلة ما قبل الثّورة.

وبعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ التي أفضت إلى صعود الإسلاميّين ممثّلين في "حركة النّهضة"، إلى الحكم، وإدارتهم شؤون الدّولة بالشّراكة مع حزبَي "المؤتمر من أجل الجمهوريّة" و"التكتّل من أجل العمل والحرّيات"، احتدم الصّراع بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة اللّيبراليّة واليساريّة. وتنافس الفريقان في تحشيد الشّارع ممّا أنتج حالةً من الاستقطاب الثّنائي بلغت أوجها مع اغتيال المعارضيْن شكري بلعيد (٦ شباط / فبراير ٢٠١٣)، ومحمّد البراهمي (٢٥ تموز / يوليو ٢٠١٣). وهو ما أثّر سلبيًّا في واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي؛ فتراجع الترتيب السّيادي لتونس، وتدهورت مقدرة المواطن الشرائيّة، وعمّ شعورٌ بالخوف من المستقبل، وساد شكّ في مخرجات الثّورة لدى معظم المواطنين.

وأمام خطورة الوضع المشهود ومآلاته غير المأمونة، بدت الطّبقة السياسيّة والحقوقيّة في تونس في مستوى آمال قطاعٍ واسع من المواطنين؛ إذ بعد جولاتٍ طويلة من الحوار الوطني الذي جمع عددًا من الأحزاب السياسيّة، والمنظّمات النقابيّة، والحقوقيّة والمدنيّة، اقتنع الفرقاء بضرورة تحكيم منطق المشاركة بدل المغالبة، وإقرار حكم توافقي لإدارة المرحلة الانتقاليّة المقبلة. وهو ما أشاع في النّفوس شعورًا بالطمأنينة. وجعل النّاس يستعيدون الأمل في غدٍ أفضل. أمل يستمدّ شرعيّته من ثلاثة معطيات: أوّلها نجاح التونسيّين في تكريس قاعدة التّداول السّلمي على السّلطة؛ وثانيها تصديقهم على دستور تقدّمي توافقي؛ وثالثها تشكيلهم حكومة تكنوقراط تؤمّن تسيير المرحلة المقبلة والإعداد لانتخابات تشريعيّة ورئاسيّة في أفق نهاية ٢٠١٤.

التداول السلمي على السلطة

بعد انقضاء ثلاث سنوات على الثّورة، أثبت التونسيّون قدرةً على التّعايش السّلمي، والتّنافس الحضاري على السّلطة. وفي ظرفٍ زمنيّ وجيز، شهدت البلاد تولّي ستّ حكومات زمام إدارة الشّأن العامّ، تعاقبت جميعها على الاضطلاع بالمسؤوليّة في كنف السّلاسة، والقبول بمقتضيات المرحلة الانتقاليّة والفترة التأسيسيّة. فكان تولّي محمّد الغنّوشي زمام الحكومة تفاديًا لمعضلة الفراغ الدّستوري بعد رحيل الدّكتاتور بن علي. وكان تسلّم الباجي قائد السّبسي زمام الحكم تأمينًا لسيرورة المرحلة الانتقاليّة، واستعدادًا لانتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ التي جرت في كنف الشفافيّة، وشهدت الهيئات الدوليّة بنزاهتها. وأفضت إلى صعود "حركة النّهضة" ذات المرجعيّة الإسلاميّة إلى الحكم لأوّل مرّة في تاريخ تونس. وأبدت الحركة ميلًا واضحًا إلى إدارة البلد وفقًا لمقاربة ائتلافيّة تشاركيّة؛ وذلك في إطار ما عُرف بحكومة "الترويكا" الأولى وحكومة "الترويكا" الثانية اللتين جمعتا بين علمانيّين وإسلاميّين أشرفوا على تسيير البلاد في فترةٍ دقيقة من تاريخها. فترة شهدت تزايد وتيرة العنف السياسي، ونسق الاحتجاجات المطلبيّة، وعرفت فيها البلاد هزّات اجتماعيّة واقتصاديّة لم تُفض، على خطورتها، إلى زعزعة كيان الدّولة وفكّ رباط الوحدة الوطنيّة. بل أدّت إلى الدّفع بالفرقاء السياسيّين إلى طاولة الحوار الذي أشرفت على إدارته منظّمات مدنيّة وحقوقيّة ونقابيّة، مثّلت الحراك المجتمعي، وهجست بمطالب المواطنين ورغبتهم في استبدال تجربة الحكم الائتلافي المتحزّب بحكم تكنوقراطي توافقي لا يحتكم إلى نتائج صندوق الاقتراع قدر احتكامه إلى منطق التوافق، وتقديم المصلحة الوطنيّة على المصلحة الحزبيّة.

وقد بدا أنّ الأطراف السياسية الحاكمة على عهد "الترويكا" لم تتعامل مع الحكم على أنّه غنيمة لا ينبغي التّفريط فيها، بل تعاملت معه على أنّه تكليف زمني محدود، قابل للتّجديد وللتحديد؛ فلم تتجاهل "الترويكا" بقيادة "حركة النّهضة" الحراك الاحتجاجي الشعبي المعارض لخيارات السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وقبلت بالتنازل عن الحكم وفقًا لما ضبطته خريطة الطريق التي صاغها الرباعي الراعي للحوار[١]، ولقيت تأييد مكوّنات المجتمع المدني وأغلب الأحزاب السياسية.

> بعد انقضاء ثلاث سنوات على الثّورة، أثبت التونسيّون قدرةً على التّعايش السّلمي، والتّنافس الحضاري على السّلطة

وقدّمت "حركة النهضة" نفسها في هذا الإطار في موقع أوّل حزب تونسي يقبل بالتنازل عن الحكم على الرغم من تمثيليته العالية في المجلس التأسيسي (٨٩ عضوًا من مجموع ٢١٧). ومثّل ذلك سابقة في تاريخ تعاطي الإسلاميين مع الحكم في المنطقة العربية. هذا الوعي بأنّ السلطة تكليف لا تشريف، وهذا التعامل مع تجربة الحكم على أنّها تمرين سياسي يحتمل النجاح ويحتمل الفشل، ساهما في فكّ الارتباط مع تاريخ الدولة الكليانية العربية قديمًا وحديثًا. وساهما في إرساخ التداول السلمي على السلطة بوصفه سمة من سمات الدولة الديمقراطية.

دستور توافقي/ تقدّمي

يتبيّن المتابع للشأن التونسي بعد الثورة أنّ صوغ الدستور الجديد للجمهورية الثانية[٢] لم يكن فعلاً فرديًّا، وأمرًا فوقيًّا أو مُنْجَزًا نخبويًّا، بل كان إبداعًا جماعيًّا بامتياز؛ ذلك أنّ التأسيس الدستوري للدولة الديمقراطية المنشودة اقتضى فتح المجال للمواطنين للجدل في محامل المدوّنة الدستورية، والمساهمة في بناء فصولها ولو بطريقة غير مباشرة.

وتعدّدت منابر الحوار في الوسائل الإعلاميّة والساحات العامّة بخصوص مسائل خلافيّة شتّى تتعلّق بالحقوق والواجبات، وصلة الحاكم بالمحكوم، وغير ذلك من المسائل وكيفيّات تمثّلها في الدستور.

١ يتكوّن الرّباعي الرّاعي الحوار من المنظمات الحقوقية والنقابية التّالية: الاتّحاد العامّ التونسي للشّغل، والاتحاد العامّ التونسي للصناعة والتجارة، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

٢ انظر: النسخة النهائيّة من **دستور الجمهوريّة التونسيّة** الجديد، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على الرابط:

http://www.anc.tn/site/main/AR/docs/constit_proj_26012014.pdf

وكان للحوار صدى تحت قبّة المجلس التأسيسي؛ فأمضى النوّاب سنتين ونيف في الصراع على نصّ الدستور مستحضرين مواقف المنظّمات الحقوقية والجمعيّات الأهلية والمنظّمات النقابية، لما لها من ثقل شعبي. وأسهمت لجنة التوافقات التي تشكّلت من رؤساء الكتل السياسية وممثّلين لـ ٢٢ حزبًا، في رأب الصدع بين الفرقاء وتحويل الاختلاف إلى وفاق؛ فجاءت روح الدستور مستجيبةً لتطلّعات جلّ التونسيين إلى الحرية والكرامة والعدالة، وإلى دولة القانون والمؤسّسات. وكان الإقرار بالثقة على الصوغ الختامي للدستور بنسبة ٩٢ ٪؛ فقد صوّت لفائدة الدستور الجديد ٢٠٠ نائب، واعترض عليه ١٢، في حين امتنع أربعة نوّاب عن التصويت، على نحوٍ أخبر بإجماع شعبي والتفاف جماهيري حول هذه اللّبنة المهمّة من لبنات بناء صرح الدولة الديمقراطية.

> يتبيّن المتابع للشأن التونسي بعد الثورة أنّ صوغ الدستور الجديد للجمهورية الثانية لم يكن فعلاً فرديّا، وأمرًا فوقيًّا أو مُنْجَزًا نخبويًا، بل كان إبداعًا جماعيًا بامتياز؛

والناظر في متن الدستور يتبيّن في غير عناء شموليّته من ناحية، وطابعه التقدّمي من ناحية أخرى؛ فقد تكوّن من ١٤٩ فصلًا توزّعت على عشرة أبواب تعلّقت أساسًا بالنصّ على هويّة الدولة ونظامها[٣]، والتفريق بين السلطات التنفيذية والتشريعية[٤] والقضائية[٥]، والإعلاء من قيمة الحرّيات العامّة والخاصّة[٦]، وإقرار مبدأ اللامركزية الإدارية والتنموية[٧]، وتعداد الهيئات الدستورية المستقلّة من هيئة الانتخابات وهيئة الحوكمة الرشيدة[٨] وهيئة الاتّصال السمعي البصري، وضبط مجالاتها وكيفيّات اشتغالها. فضلًا عن إقرار أبواب خاصّة بتعديل الدستور[٩]، وأخرى متعلّقة بالأحكام الانتقاليّة[١٠]. ومن ثمّة جاء الدستور ميّالًا إلى التفصيل، حريصًا على إرساخ دولة

٣ انظر: دستور الجمهوريّة التونسيّة: التّوطئة والفصل الأوّل منه.

٤ المرجع نفسه، الباب الثالث.

٥ المرجع نفسه، الباب الخامس.

٦ المرجع نفسه، الباب الأوّل: الفصل ٦/ الباب الخامس الفصل ١٠٢.

٧ المرجع نفسه، الباب الرّابع: الفصول: ١٣١- ١٣٢- ١٣٣- ١٣٤- ١٣٦- ١٣٧- ١٣٩.

٨ المرجع نفسه، الباب السّادس.

٩ المرجع نفسه، الباب الثامن، الفصول: ١٤٣- ١٤٤.

١٠ المرجع نفسه، الباب العاشر.

القانون والحريات؛ فجرى النصّ على حرية التفكير والتعبير، والحقّ في النّفاذ إلى المعلومة وفي الإعلان والنشر، وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، فضلًا عن الحقّ في الاجتماع والتّظاهر السلميّين وحرية الإبـداع والبحث العلمي والأكاديمي. وجرى النصّ على استقلال القضاء والمساواة بين المرأة والرجل، وتثمين ما نصّ عليه دستور ١٩٥٩ في مجال الأحوال الشخصية. وتجاوز ذلك إلى التشريع للتعدّدية السياسية والثقافية، وتحديد صلاحيّات الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهوريّة، ورئيس الحكومة، ورئيس مجلس النوّاب) على نحوٍ أسهم في تكريس منطق التوازن بين السلطات، وتعزيز الرقابة القانونية على الحاكم والمحكوم على السواء. وهو ما يدفع نحو الحدّ من سطوة السلطة الفردية أو الحزبية أو الطبقية، ويشرّع لإقامة دولة مواطنيّة، القرار فيها تشاركي، والسلطة الفعلية فيها بيد الشعب الذي يختار ممثّليه، ويرسم مصيره في كنف الديمقراطية والنزاهة.

حكومة كفاءات شابّة

بعيدًا عن الخطاب السياسي الواعد، والشعاراتيّة الفضفاضة، والتحزّب الضيّق، جاء خطاب مهدي جمعة (٥١ سنة) بمناسبة جلسة منح حكومته الثّقة في المجلس التأسيسي[١١]، موسومًا بالواقعيّة، محاولًا القرب من مشاغل التونسيّين، معبّرًا عن وعيٍ حادّ بدقّة الظرف التاريخي الذي تمرّ به البلاد في مرحلة الانتقال الديمقراطي. وبدا واضحًا أنّ المعايير التي احتكم إليها الرجل في اختيار فريقه الحكومي تتمثّل أساسًا في توفّر ثلاثة شروط، هي: الكفاءة، والحياديّة، والنجاعة؛ فالوزراء الجدد من التكنوقراط الذين يقفون على مسافة واحدة من القوى السياسية الفاعلة، وهم من أصحاب الشهادات العليا من ذوي الخبرة في مجال اختصاصهم، وفيهم الكثير من الوجوه الشابّة المتحفّزة للعمل، والتوّاقة إلى تقديم الإضافة.

واختيار أعضاء الحكومة بهذه الطريقة، بعث برسائل طمأنة إلى مكوّنات المجتمع المدني، وأدّى إلى تخفيف وتيرة الاحتقان السياسي، وتجاوز مرحلة الاستقطاب الثنائي بين السلطة الحاكمة والأحزاب المعارضة. وهو ما أفضى إلى حالة من الارتياح لدى معظم الناس بعد ما رافق مرحلة ما بعد الثورة من إحساس باللايقين والتوتر؛ فأتاح تكوين حكومة من غير المتحزّبين الفرصة لاستعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وسمح بتوظيف كلّ المساعي الوطنية في البناء الديمقراطي لمؤسسات الدولة، فضمنت الحكومة الجديدة أكبر قدرٍ من الالتفاف الشعبي حولها، وفازت بأغلبية مريحة في المجلس التأسيسي (١٤٩ صوتًا مؤيّدًا، و٢٠ صوتًا معترضًا، و٢٤ صوتًا محتفظًا). وضمنت تأييد الرباعي الراعي للحوار الوطني وفي مقدّمته الاتحاد العام التونسي للشغل الذي لم يعترض على التشكيلة الوزارية الجديدة، ودفع نحو الهدنة الاجتماعية والمطلبية في المرحلة المقبلة. وبالتوازي مع ذلك، تراجعت حدّة الخطاب الإعلامي، وجرى الانتقال من خطاب التحريض إلى خطاب المصالحة الوطنية. وقد كان لهذا التحوّل النوعي في المسارين الدستوري والحكومي الأثر المباشر في الحياة الاقتصادية؛ فتحسّنت مـؤشّرات البورصة في تونس سريعًا، وأعربت الهيئات الماليّة الدوليّة وفي مقدّمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن استعدادها لتقديم مساعدات لتونس تأييدًا للمسار التوافقي والانفراج السياسي المشهود. لكنّ ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنّ الحكومة الجديدة خصوصًا، والطبقة السياسية عمومًا، تواجه عدّة تحدّيات.

> كان لهذا التحوّل النوعي في المسارين الدستوري والحكومي الأثر المباشر في الحياة الاقتصادية؛ فتحسّنت مؤشّرات البورصة في تونس سريعًا

المرحلة المقبلة: أولويّات وتحدّيات

على الرغم من أنّ حكومة مهدي جمعة هي حكومة انتقاليّة تكنوقراطية، مكلّفة بمهامّ تقنيّة محدودة، فإنّ ذلك لا يمنع من أنّها حكومة مسؤولة، تتجاوز مهمّتها دور تصريف الأعمال لتضطلع بدور الحكومة الفاعلة التي تمارس كلّ صلاحيّاتها، وهي مطالبة بحلّ عدّة ملفّات، ورفع عدّة تحدّيات يواجهها الاجتماع التونسي في السنة الرابعة للثورة. ومن أهمّ أولويّات الحكومة الوليدة، تهيئة الظروف الأمنيّة والسياسية الملائمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرّة ونزيهة في أفق شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤. وهو مطلب عزيز لا يتحقّق إلاّ بتجديد الإدارة المشرفة على الانتخابات في المحافظات والهيئات الجهوية، ومواجهة المال السياسي الفاسد الموظّف لشراء

---

١١ انظر: كلمة رئيس الحكومة المكلّف مهدي جمعة أمام نوّاب المجلس التأسيسي، على الرابط:

http://www.zoomtunisia.tn/article/81335

ذمم الناخبين، ومواجهة كلّ أسباب الضغط والترهيب المفروض على المواطنين من هذا الطرف السياسي أو ذاك.

> إنّ مكافحة الجريمة المنظّمة عمومًا ومكافحة الإرهاب خصوصًا تُعدّ من أولويّات حكومة مهدي جمعة؛ ذلك أنّ استتباب الأمن سببٌ من أسباب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وشكلٌ من أشكال التعبير عن حضور الدولة، وقدرتها على إدارة شؤون الناس

وفي السياق نفسه، فإنّ مكافحة الجريمة المنظّمة عمومًا ومكافحة الإرهاب خصوصًا تُعدّ من أولويّات حكومة مهدي جمعة؛ ذلك أنّ استتباب الأمن سببٌ من أسباب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وشكلٌ من أشكال التعبير عن حضور الدولة، وقدرتها على إدارة شؤون الناس، وعلى المحافظة على الممتلكات العامّة والخاصّة. من هنا فإنّ الإمساك بزمام المبادرة في مواجهة التيّارات المتطرّفة والجماعات التكفيرية يقتضي رسم خطط أمنيّة محكمة، وإستراتيجيّات ثقافية عقلانية للتوقّي من الإرهاب والتطرّف أيًّا كان مأتاهما وأيًّا كان شكلهما. وهذا يقتضي بدوره في مقامٍ أوّل إعادة ترتيب العلاقة بين المواطن ورجل الأمن بوصفه فاعلًا مدنيًّا ضامنًا للأمان، وحارسًا للسلم الأهلي ولمكوّنات المجتمع ومؤسّساته. وفي المسار نفسه من الضروري توظيف قنوات تشكيل الوعي (وسائل الإعلام، والبرامج التعليمية والتربوية، ودور الثقافة) والمنابر العلمية ومراكز البحث في نشر ثقافة المواطنة، وإرساخ روح التسامح والاعتراف بالآخر، وتكريس منطق الاعتدال والتعدّد بدل الغلوّ والتطرّف.

وتبقى العمليات الإرهابيّة، على الرغم من جهود المؤسسة الأمنيّة في تعقّبها ومحاصرتها، خطرًا داهمًا، وتحدّيًا كامنًا يهدّد السلم الاجتماعي، وينذر بإرباك المسار الانتقالي في هذه الفترة الدقيقة من تاريخ البلاد. ويُفترض أن تنتهج السلطات سياسة استباقية تكشف بمقتضاها جيوب الجماعات المتطرّفة قبل أن تنجح في إيذاء المواطنين والإساءة لهيبة الدولة. لكنّ المعالجة الأمنيّة لمعضلة الإرهاب تبقى غير مجدية ما لم تعضدها جهود بحثيّة تفهّمية معمّقة، تسعى إلى تحليل الظاهرة، وإدراك كيفيات إنتاجها وسبل مواجهتها بطريقة علمية تعيد تكوين العقول، وإصلاح الأفكار، وترشيد مناهج التربية بدل الاحتكام إلى سلطة الزناد عند الضرورة.

وتواجه الحكومة الجديدة على الصعيد الاجتماعي عدّة تحدّيات، لعلّ أهمّها معضلة انتشار البطالة بين أصحاب الشهادات العليا (١٥,٧٪)، ومشكلة تزايد نسبة الفقر (٢٥ ٪)، واتّساع البون بين الطبقات الاجتماعية (الأغنياء والفقراء)، وانحسار الطبقة الوسطى، والتفاوت الجهوي والتنموي بين المحافظات، بخاصّة ما تعانيه المناطق الداخلية من تهميش استمرّ على مدى عقودٍ طوالَ دولة الاستقلال. وهو ما يجعل الحكومة الجديدة معنيّة برسم خطط واضحة لدعم سياسة التشغيل وتكريس اللامركزية التنموية والعدالة الاجتماعية، والعمل على تحسين مقدرة المواطن الشرائيّة، والحدّ من ارتفاع الأسعار.

أمّا على الصعيد الاقتصادي، فإنّ نسبة النموّ خلال الفترة الانتقالية لم تتجاوز ٢,٦٪ مع موفّى سنة ٢٠١٣، وذلك بحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي يوم ٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، والذي يشير إلى أنّ نسق النموّ بطيء في تونس بعد الثورة. ويفسّر ذلك بعدّة أسباب، من بينها انعدام الرؤية السياسية، والأحداث الأمنيّة التي أضرّت بالسياحة التونسية، وانعكست سلبيًّا على الاستثمار الأجنبي، فضلًا عن استمرار النموّ ضعيفًا في بلدان الاتحاد الأوروبي[١٢] الذي يُعدّ شريكًا رئيسًا لتونس على الضفّة الأخرى من المتوسط. هذا إلى جانب تدهور الأوضاع الأمنيّة والسياسية في ليبيا، وتصاعد عمليّات العنف، وهو ما أثّر في العلاقات الاقتصادية بينها وبين تونس التي لم تخْل بدورها من إضرابات احتجاجية مطلبية ساهمت في تعطيل عددٍ من المشاريع الاقتصادية، ولم تُغْر المستثمرين بالإقبال على بعث مشاريع جديدة في البلاد. هذه التحدّيات تقتضي من الفريق الحاكم اتّخاذ إجراءات عاجلة لتحريك عجلة الاقتصاد وتشجيع الباعثين الشبّان، واستقطاب المستثمرين من الداخل والخارج. وإعادة الثقة إلى المتدخّلين وشركاء تونس التجاريين التقليديين، والعمل على تقليص الضغوط على ميزانية الدولة بسبب تنامي النفقات؛ وذلك باعتماد حوكمة اقتصادية رشيدة، ومكافحة كلّ أسباب الفساد

---

١٢ راجع تقرير صندوق النّقد الدّولي بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إثر زيارة فريق له إلى تونس:
"Statement by the IMF Mission at the End of a visit to Tunis", Press Release No. 13/482, *IMF* (December 2, 2013),
http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13482.htm

الإداري وظواهر التهريب[١٣] والتجارة الموازية[١٤]، مع السعي إلى رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، وكسب معركة التنافسيّة في الأسواق العربية والأوروبية. كما أنّ حكومة مهدي جمعة مطالبة بإعادة جدولة الديون والتخفيض في نسبة التضخّم المالي ومراجعة ميزانية ٢٠١٤، وفقًا لما يقتضيه مشروع التوازن بين الجهات، وبعث مشاريع تنموية واستثمارية في مناطق الظلّ تساهم في توطين السكّان ضمن تلك المناطق، وفتح المجال لخطط تشغيلية جديدة. ومن المهمّ في السياق ذاته توسيع الشراكات الاقتصادية وتنويعها، وتخفيف العبء الجبائي عن الفئات المتوسطة والصغيرة من ذوي الدخل المتدنّي. وعلى الرغم ممّا أحدثته بادرة التوافق على إدارة حكومة غير حزبية لشؤون البلاد من مؤشّرات إيجابية، من قبيل ارتفاع أسهم البورصة[١٥] وانتعاشة الدينار التونسي وتراجع نسبة التضخّم المالي[١٦]، وتعبير الجهات المانحة عن استعدادها لدعم مسيرة الانتقال الديمقراطي[١٧] السلس في البلاد، فإنّ ذلك لا يمنع من تأكيد أنّ مراجعة السياسات الاقتصادية[١٨] وتطويرها، تبقى من أهمّ أولويّات المرحلة القادمة ومن أبرز تحدّياتها.

وفي ما يخصّ المسألة الحقوقيّة، فإنّ الالتزام بمحامل المدوّنة الدستورية الجديدة والمحافظة على مكاسب الثورة وفي مقدّمتها حماية الحريات الفرديّة والعامّة، وضمان حقّ النفاذ إلى المعلومة، وتطبيق قانون العدالة الانتقاليّة، وإعادة الاعتبار للمساجين السياسيين وضحايا الاستبداد، واتّخاذ خطوات عملية جريئة على درب المحاسبة والمصالحة، يبقى من أوكد الاستحقاقات التي يتعيّن كسبها في المرحلة المقبلة حتّى تُطوى صفحة الماضي الاستبدادي، والتوجّه نحو إقامة دولة الحقّ والواجب وجمهورية القانون والمؤسّسات.

تلك تحدّيات على صعوبتها، يبقى تجاوزها ممكنًا؛ إذا وجدت الإرادة السياسية، وتكاتفت جهود مكوّنات المجتمع المدني والمنظّمات النقابية، وعمّ الإحساس بتقديم الصالح العامّ على الصالح الحزبي أو الفردي أو الفئوي.

استنتاجات

من خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى جملةٍ من الاستنتاجات:

- لقد دشّنت تونس مرحلةً جديدة من مراحل الانتقال إلى الدولة الديمقراطية. وكان جسر العبور إلى تلك المرحلة متمثّلا في قبول الاختلاف، وقبول التحاور، والارتكان إلى التوافق.
- أصبح الحكم بعد الثورة تجربة سياسية نسبيّة مفتوحة على التداول، وقابلة للتغيير والتجديد والتحديد؛ بحسب مقتضيات اللحظة التاريخية (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) التي ينتمي إليها الشعب التونسي.
- لم يكن التأسيس الدستوري للدولة في التجربة الانتقاليّة التونسية، أمرًا فوقيًّا أو منجزًا فرديًّا أو حزبيًّا، بل كان إبداعًا تفاعليًّا مواطنيًّا جمعيًّا، ساهمت في صوغه المنظّمات الحقوقية والنقابية والأهليّة والسياسية المكوّنة للمجتمع المدني.

---

١٣ انظر: محمد بن رجب، "التهريب يستنزف الاقتصاد التونسي"، **إيلاف**، ٢٠١٤/٢/١٢، على الرابط:

http://www.elaph.com/Web/Economics/2014/2/876481.html?entry=Tunis

- انظر أيضًا: "في دراسة للبنك الدولي حول التهريب والتجارة الموازية في الحدود التونسية الليبية والجزائرية: مليارات في السوق السوداء والحديد والبنزين والسجائر والملابس والإلكترونيك تسافر بلا رقيب"، **تورس**، ٢٠١٤/١/٣٠، على الرابط:

http://www.turess.com/attounissia/112165

١٤ انظر: "البنك العالمي يقدر حجم التجارة الموازية في تونس بـ ١,٨ مليار"، **المصدر**، ٢٠١٤/٢/١، على الرابط:

http://shababunity.net/show.php?id=330712

١٥ انظر: "تونس: المصادقة على الدستور ساهمت في انتعاشة البورصة التونسية"، **تورس**، ٢٠١٤/١/٢٧، على الرابط:

http://www.turess.com/arrakmia/123147

١٦ انظر: "تونس: ارتفاع قيمة الدينار التونسي.. تراجع نسبة التضخم المالي"، **المصدر**، ٢٠١٤/٢/١٣، على الرابط:

http://goo.gl/PYUp7C

١٧ انظر: "مؤسّسات ماليّة دوليّة تعبّر عن استعدادها لمواصلة دعم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس"، **ويب رادار**، ٢٠١٤/٢/١٤، على الرابط:

http://webradar.me/71226760

- انظر أيضًا: "البنك الدولى يؤكد استعداده لمساندة تونس بعد إقرار الدستور الجديد"، **اليوم السابع**، ٢٠١٤/١/٣٠، على الرابط:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1481139

١٨ للاطّلاع على تفاصيل الوضع الاقتصادي في تونس، راجع آخر تقارير صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص:

-“Tunisia: Letter of Intent, Memorandum of Economic and Financial Policies, and Technical Memorandum of Understanding”, *IMF*, (January 28, 2014),

http://www.imf.org/External/NP/LOI/2014/TUN/012814.pdf

-“Tunisia: First and Second Reviews Under the Stand-By Arrangement, Request for Waiver of Applicability and Nonobservance of Performance Criteria”, *IFM*, (February 12, 2014),

https://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=41331.0

-IMF Executive Board Completes First and Second Reviews Under the Stand-By Arrangement for Tunisia and Approves US$ 506.7 Million Disbursement, Press Release No.14/32/, *IFM*, (January 30, 2014),

http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2014/pr1432.htm

- إنّ التحوّل نحو الديمقراطية الوفاقية والقبول بمنطق المشاركة لا المغالبة لم يكن فعلًا اعتباطيًّا أو عملًا عفويًّا، بل كان نتيجة وعي مسؤول لدى النخب السياسية والثقافية والنقابية، ولدى الأطراف الحاكمة (الترويكا) التي قبلت بمنطق التعايش، والتنافس السلمي على السلطة.
- محافظة المؤسسة العسكريّة في تونس على الحياد، وهو ما أسهم في استمراريّة السيرورة السلمية نحو الديمقراطية.
- إنّ تجربة التمرّد في مصر، وما آلت إليه من حكم عسكري وصراع دموي على السلطة، واستعادة للدكتاتورية، لم تُغْرِ التونسيين بتغيير النظام الحاكم بالقوّة، بل شجّعتهم على الاحتكام إلى الحوار بديلًا عن العنف، وهو ما أمّن الانتقال السلمي للسلطة، وضمن العبور إلى الديمقراطية.

> من المهمّ في المرحلة المقبلة الانتقال بالدستور من حيّز التدوين إلى حيّز المأسسة، ومن طور التنظير إلى طور التطبيق، ومن مستوى العموم إلى فضاء التفصيل والتدقيق الإجرائي. ومن المهمّ أن يصبح الدستور مكوّنًا حيويًّا من مكوّنات الهويّة الجمعية، وأساسًا من أسس البناء الديمقراطي

- إنّ ما رافق الإعلان عن الدستور التونسي من مشاهد احتفاليّة جماعية، يخبر بأنّ التأسيس الديمقراطي للجمهورية الثانية فعلٌ جلل، ومنجز مواطني يلتفّ حوله الناس، ويمكن أن يكون سببًا من أسباب الوحدة الوطنية. ومن المهمّ في المرحلة المقبلة الانتقال بالدستور من حيّز التدوين إلى حيّز المأسسة، ومن طور التنظير إلى طور التطبيق، ومن مستوى العموم إلى فضاء التفصيل والتدقيق الإجرائي. ومن المهمّ أن يصبح الدستور مكوّنًا حيويًّا من مكوّنات الهويّة الجمعية، وأساسًا من أسس البناء الديمقراطي؛ "فالامتحان الثاني هو تحويل الدستور إلى جزءٍ من الهويّة الوطنية، مثل إعلان الاستقلال وغيره. وهو ما يضمن نبذ أيّ محاولة للانفلات منه أو عدم تطبيقه"[19]، على حدّ تعبير عزمي بشارة.
- إنّ التجربة الانتقاليّة في تونس فنّدت المصادرة القائلة بأنّ العرب غير مؤهّلين لممارسة الديمقراطية والرأي القائل بأنّ التحوّل من الدولة الدكتاتورية إلى الدولة المواطنية أمر مؤجّل في السياق العربي؛ فقد أثبت الحراك الاجتماعي والسياسي في المشهد التونسي أنّ الانتقال إلى الديمقراطية أمرٌ عسير، لكنّه ممكن.

> قطعت تونس مع التاريخ السياسي للدولة الشموليّة العربية. فهل تنسج بقية دول الربيع العربي على منوال النموذج التونسي؟

على الرغم من أهمية المنجز الدستوري والتوافق السياسي المشهود في تونس اليوم، فإنّ ذلك غير كافٍ لضمان نجاح المسار الانتقالي وتحقيق الاستقرار المطلوب؛ فمن المهمّ رفد الجهد الديمقراطي بنقلة نوعيّة على المستوى الاقتصادي يجري معها إتاحة الحدّ الأدنى من ضرورات العيش الكريم لجموع المواطنين، وإلاّ فستظلّ تونس في مهبّ الهزّات الاحتجاجيّة والانتفاضات الشعبية التي قد تعصف في أيّ لحظة بجملة ما تحقّق من إنجازات على درب الديمقراطية؛ فالاعتزاز بالحكم التوافقي يجب أن لا يحجب النظر عن ضرورة كسب رهان التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

قطعت تونس مع التاريخ السياسي للدولة الشموليّة العربية. فهل تنسج بقية دول الربيع العربي على منوال النموذج التونسي؟

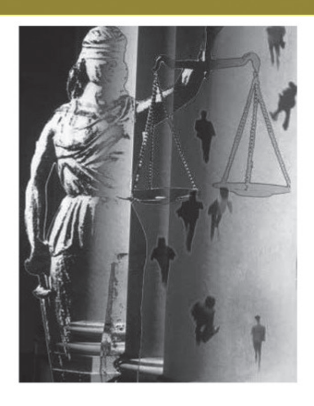
---

١٩ انظر: "عزمي بشارة يهنّئ الشعب التونسي بالدستور"، **تونيسياليكس. نت**، ٢٠١٤/١/٢٧، على الرابط:
http://www.tunisialeaks.net/?p=2394

مراد دياني

حرية – مساواة – اندماج اجتماعي

نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام







المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

صدر حديثًا

مراد دياني

حرية – مساواة – اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام

انطلق كتاب الباحث مراد دياني بعنوان "حرية – مساواة – اندماج اجتماعي: نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام" (٢٧٢ صفحة من القطع الكبير)؛ من فكرة باتت سائدة في العالم العربي هي أن فهم الحرية مقصور على البعد السياسي، في حين أنها لا تزال مستهجنة في المجال الاقتصادي ولم تصل إلى حدود الإجماع عليها. ويبدو هذا التنافر بين المجالين السياسي والاقتصادي أمرًا بداهيًا في غياب النموذج الليبرالي الاجتماعي المتّسق مع مفاهيم العدالة التي تشمل الحرية والمساواة والاندماج الاجتماعي. وهذا الكتاب محاولة لاستكشاف شروط اتساق الحرية والمساواة في العالم العربي في ضوء التحولات الجديدة التي تعصف به، ولاستشراف النماذج البديلة من الليبرالية المتوحشة وفي المقام الأول النظام الليبرالي الاجتماعي. وفي هذا المجال يعرض الكاتب نظريات العدالة في الفكر الغربي لا سيما العدالة كإنصاف عند جون رولز.

الحسن مصباح* – محمد مصباح**

مسارات "الربيع المغربي" ومآلاته

"حركة ٢٠ فبراير" والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي

شكَّلت حركة ٢٠ فبراير لحظةً فارقةً في التاريخ السياسي للمغرب المعاصر، دفعت النظام الحاكم إلى القيام بعملية إصلاح سياسي والتنازل عن بعض صلاحياته، إلا أنها هي نفسها لم تحصل على مكاسب تذكر.

تسلط هذه الدراسة الضوء على مسار الحراك الشعبي الذي عاشه المغرب خلال سنة ٢٠١١، والذي اضطلعت فيه حركة ٢٠ فبراير بدور بارز؛ وذلك من خلال تحليل مكونات الحركة ومراحل تطورها وأفولها، إضافةً إلى تقديم عناصر لتفسير الكمون والتراجع الذي عرفته أشهرًا بعد انطلاقتها، وهي متعلقة، أساسًا، ببنية الفرص المتاحة سياسيًّا واجتماعيًّا، ولا سيما طبيعة النظام السياسي وموقف الفاعلين الأساسيين، والمناخ الإقليمي والدولي، ثمّ بمسألة التأطير الاجتماعي للحركة وحدود القدرة على إحداث صدًى اجتماعي واسع في صفوف الفئات الاجتماعية الفقيرة والهشة، وتسويق خطابها، علاوةً على بعض الصعوبات المتعلّقة ببلورة هوية مشتركة قادرة على توحيد المكونات المتناقضة الموجودة داخلها.

* مدير الأبحاث في مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة- المغرب.

** باحث في علم الاجتماع في جامعة محمد الخامس- المغرب.



مقدمة

عرف المغرب مثله مثل بلدان عربية عديدة، ميلاد حركة احتجاجية ارتبطت بما سُمِّي "الربيع العربي"، لكنها ستعرف في هذا البلد مسارًا مختلفًا عن مسارات الكثير من الدول العربية؛ إذ إنّ الحركة الاحتجاجية المغربية لم تُؤدِّ إلى قيام انتفاضة شعبية كبيرة تُسقط النظام السياسي القائم في البلاد، كما هو الحال في تونس ومصر، ولم تُوأَد في مهدها، كما هو الحال في الجزائر، البلد المجاور. وعليه، لم تكن ربيعًا ولا خريفًا، بل كانت شتاءً مطيرًا، لا يمكن التنبؤ بنتائجه قبل موسم الحصاد. ونتيجة هذا الحراك، عرف المغرب مجموعة مبادرات سياسية ذات نَفَس إصلاحيٍّ لِبنْية النظام السياسي، لكنّ تأثيرها الواقعي لا يمكن الحكم على نتائجه بعدُ.

إنّ شتاء المغرب يؤكّد مقولة "الاستثناء المغربي" في تدبيره لمساره السياسي منذ أمد طويل. غير أنه استثناء ضمن سيرورة التحرُّر المشتركة التي عرفتها المنطقة العربية. فالمغرب جزء من النسيج العربي، إلا أنه يتميز بألوانه الخاصة التي صنعتها تراكمات سياسية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي المغربي، وتاريخ تَشكُّله ضمن جغرافية خاصة من حيث كونه يمثّل أقصى الجناح الغربي للمنطقة العربية. نحن، إذن، أمام هوية خاصة تشكّلت ضمن علاقات انفصال واتصال مع المحيط العربي والإسلامي، ومع المحيط الدولي. فالمغرب عرف استقلالًا عن صراعات المذاهب والقوميات والشُّعوبيات التي عرفها المشرق العربي؛ ذلك أنه عرف وحدةً مذهبيةً، جسَّدها احتلال المالكية منذ زمان طويل للفضاء الديني المحلِّيّ، بمحتواه الفقهي والعقدي.

كما تبنى المغرب، نتيجة تعرُّضه للاستعمار الفرنسي، مساراتٍ فكريةً وسياسيةً جعلته مميَّزًا من أمثاله من دول المشرق التي تعرَّضت للاستعمار البريطاني. فاختلاف طبيعة المشروعَيْن الاستعماريَّيْن كان له تأثيره من جهة أنّ الاستعمار الفرنسي، بخلاف البريطاني، ذو نزعة استئصالية لثقافات الشعوب التي استعمرها، ورغبة جَمُوح في إحلال قِيَمه وثقافته ولُغَته. فالإشكال اللغوي الذي مازالت تعيشه الدول المغاربية اتَّخذ أبعادًا ثقافيةً وحضاريةً لم تُحسَم إلى يومنا هذا، على الرّغم من مرور أكثر من نصف قرن على جلاء الاستعمار الفرنسي. وقد ساهم في صنع هذا التمايز، أيضًا، نظام مَلَكي متجذِّر في تربة البلد منذ قرون متتالية، وهذا ما منح المؤسسة المَلَكية هامش حرِّية أوسع للتعامل مع الأحداث الجارية، وثقةً بقدرتها على تجاوز الأوضاع الحرجة أيضًا[1].

إنّ مُدارَسة تجربة "حركة ٢٠ فبراير"، وهي عنوان الحركة الاحتجاجية المغربية، تقتضي حذرًا منهجيًّا في مواجهة الخطابات السائدة خصوصًا، والحركات الاحتجاجية الشبابية عمومًا. فعلى الرغم من تقاطع "حركة ٢٠ فبراير" مع بعض سمات هذه الحركات الشبابية الجديدة في العالم العربي، بوصفها مَعْلمًا تاريخيًّا واجتماعيًّا للدلالة على هوية شبابية جديدة تمثّل جيلًا جديدًا في طور التَّشكُّل[2]، فإنّ عملية المقارنة بينها وبين مثيلاتها العربية ("حركة كفاية"، و"شباب ٦ أبريل" في مصر، على سبيل المثال) لا يمكن لها أن تَسلَم من عيوب منهجية، إذا لم تُراعَ خصوصيات هذه البلدان من حيث علاقة هذه الحركات بنسيج المجتمع السياسي، وطبيعة العلاقات بين مكوِّنات "الجماعة الوطنية" من جهة، وطبيعة المؤسسات الحاكمة من جهة أخرى[3].

لقد ساهمت "حركة ٢٠ فبراير" مساهمةً بارزةً في تحريك البِرَك الآسنة في المجال السياسي المغربي، عبر فتح نافذة أمام جيل جديد من حركات الاحتجاج السياسي السلمي التي تُركِّز على إعادة تقسيم السلطة والثروة تقسيمًا عادلًا، متجاوزةً في ذلك منطق حركات الاحتجاج التقليدية؛ مثل حركة المعطَّلين، وبعض النقابات العمالية التي تقتصر حركيتها على مطالب قطاعية جزئية. إلا أنها، على الرغم من ذلك، لم تمتلك الطاقة التحويلية الكافية لإحداث نقلة نوعية للتراكم الشعبي من الاحتجاج في الشارع من شأنها أن تؤدِّيَ إلى

1 Lisa Anderson, "Absolutism and the Resilience of Monarchy in the Middle East", Political Science Quarterly, vol. 106, no. 1 (Spring, 1991), pp. 1- 15.

2 Thierry Desrues, "Moroccan Youth and the Forming of a New Generation: Social Change, Collective Action and Political Activism", Mediterranean Politics, vol. 17, no. 1 (2012), pp. 23- 40.

٣ انظر مثلًا دراسة آنيا هوفمان وكريستوف كونيج بشأن إستراتيجيات التأطير عند "حركة ٢٠ فبراير":
Anja Hoffmann & Christoph König, "Scratching the Democratic Façade: Framing Strategies of the 20 February Movement", Mediterranean Politics, vol. 18, no. 1 (2013).

حركة اجتماعية جماهيرية(٤)؛ لأنّ بنية الفرص السياسية(٥) التي حملتها رياح التغيير في المنطقة لم تكن كافيةً لإنجاز التغيير المنشود. وما نلحظه اليوم هو تراجع أدائها كثيرًا، حتى أنها لم تعدْ فاعلًا مؤثِّرًا في السياسات، بل إنها اليوم تصارع من أجل البقاء فقط.

لقد استعاد النظام السياسي المغربي بسرعة زمام المبادرة عبر حزمة إصلاحات فوقية. فبعد ثلاثة أسابيع من انطلاق تظاهرات ٢٠ فبراير، أعلن العاهل المغربي، محمد السادس، في خطاب له مُوجَّه إلى الشعب المغربي يوم ٩ آذار / مارس ٢٠١١، عن تعديل دستوري جديد، حدَّد سلفًا عناوينه الكبرى، وآليات صياغته، وجدوله الزمني، عبر لجنة عيَّنها شخصيًّا، كما أنّ ترؤُّس حزب العدالة والتنمية للحكومة، منذ نهاية سنة ٢٠١١، ساهم في امتصاص الغضب الشَّعبي في بدايته، وأدخل حركة ٢٠ فبراير في حالة من الانتظارية أدَّت إلى خمولها. وهذا ما سيجري التَّطرُّق إليه على نحوٍ تفصيلي في المحاور المقبلة.

هذا "الاستثناء المغربي" في خضم الربيع العربي يطرح علينا جملة من الأسئلة يمكن صوغها في ما يلي:

- لماذا لم تتمكن "حركة ٢٠ فبراير" في المغرب من حشْد الدعم الشعبي وتعبئة مختلف النُّخب والقوى السياسية والأهلية؟
- ما هي العوامل المؤسسية والذاتية التي أدَّت إلى وَأْد "الثورة" في المغرب؟
- هل للأمر علاقة بطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، وبِنْية الفرصة المتاحة (هوامش التغيير) في المغرب؟
- هل له علاقة بطبيعة الحركة، من حيث مكوِّناتها السياسية، والأهلية، ومفردات خطابها، وأدواتها التعبوية؟

إنّ هذه الورقة المصوغة بعد مرور ثلاث سنوات على الحدث، تسعى - مستفيدةً من هذا الفاصل الزمني وما يتيحه من إمكانية التخلُّص من انفعالات اللحظة "الثورية" - إلى لمِّ شتات الرأي في الموضوع، وذلك انطلاقًا من الافتراضين الآتيين:

- الافتراض **الأول** يتعلق ببنية الفرص المتاحة التي لم تكن مساعدةً على تعبئة واسعة من الناحيتين السياسية والاجتماعية، وفي هذا السياق تدخل عدّة معطيات حاسمة؛ ضِمنها: طبيعة النظام السياسي، والوضع الاقتصادي، وموقف الفاعلين الأساسيين، والمناخ الإقليمي والدولي.
- الافتراض **الثاني** يرتبط بحدود قدرة الحركة على إحداث صدًى اجتماعي واسع في صفوف فئات اجتماعية واسعة، ولا سيما في صفوف الفئات الفقيرة والهشة، ومحدودية تسويق خطابها، وهذا راجع إلى طبيعة "حركة ٢٠ فبراير" من حيث المكوِّنات والشعارات والخطابات؛ فبسبب تعدُّد مكوِّناتها ومنطق اشتغالها السياسي، لم تستطع الحركة بلورة هوية مشتركة قادرة على توحيد المكوِّنات المتناقضة الموجودة داخلها.

أولًا، "حركة ٢٠ فبراير": من الظهور إلى الأفول

مع انطلاق الانتفاضات العربية، ومباشَرةً بعد تنحِّي كلّ من زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، عن الحكم، عرف المغرب ديناميةً سياسيةً جديدةً، صنعتها دعوات لمجموعة من الشباب المغربي عبر شبكة الفيسبوك، للاحتجاج، والتعبير عن حالة السخط المتنامي إزاء السياسات المتَّبَعة. وستجد هذه الدعوة سندها الأساسي في استجابة مجموعة من الهيئات المدنية والسياسية المعارضة(٦)، وخصوصًا غير الممثلة في البرلمان وغيره من المؤسسات الرسمية والتمثيلية؛ مثل اليسار الجذري، و"جماعة العدل والإحسان". فلقد أتاحت أحداث الربيع العربي فرصةً سياسيةً للقوى التي كانت على هامش مؤسسات التأطير الاجتماعي لاكتساب مواقع مجتمعية جديدة، لو أنها أحسنت استغلال ممكنات اللحظة التاريخية.

"حركة ٢٠ فبراير": الخطاب والمكوِّنات

لقد أخذت الحركة اسمها من تاريخ أُولى مسيراتها الاحتجاجية التي نظَّمتها يوم ٢٠ شباط / فبراير ٢٠١١، واستطاعت فيها تعبئة

4 J. Craig Jenkins, "Resource Mobilization Theory and the Study of Social Movements", *Annual Review of Sociology*, vol. 9 (1983), pp. 527- 553.

5 David S. Meyer & Debra C. Minkoff, "Conceptualizing Political Opportunity", *Social Forces*, vol. 82, no. 4 (June, 2004), p. 1458.

٦ قررت ٢٠ هيئةً حقوقيةً مغربيةً دعْم الحركات الاحتجاجية التي دعا إليها شباب ناشطون، عبر الفيسبوك يوم ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١، **الجزيرة نت**، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/419e8c47-3b25-45a5-9364-85d68a1e4c4a

آلاف المحتجِّين في عشرات المدن والقرى المغربية[٧]. وقد طفَت هذه الظاهرة على السطح، أوّلَ مرة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة الفيسبوك، لتنتقل بعدها من العالم الافتراضي إلى شوارع المملكة خلال أيام الأحد، يوم العطلة الأسبوعية الرسمية في المغرب.

ولقد ساهمت موجة الاحتجاجات التي قام بها آلاف الشباب المغاربة منذ ٢٠ شباط / فبراير ٢٠١١ في إعادة إطلاق النقاش العمومي المتعلق بموقع هذه الفئة العمرية، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع المغربي[٨]. فقد ركّز خطاب "حركة ٢٠ فبراير" على مضامين متنوعة تتراوح بين حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد والاستبداد؛ إذ شكَّلت هذه المبادئ والقيم نقطًا مشتركةً بين مكوِّنات الحركة، وقد اشتركت القوى الإسلامية واليسارية في مطلب محاربة اقتصاد الرّيع والامتيازات المَلَكية في المجال الاقتصادي، إلى جانب نقدٍ لاذعٍ لرموز النظام.

إنّ نقد رموز النظام شكَّل أحد العناصر المشتركة التي وحَّدت بين مكوِّنات الحركة المختلفة، ولعلها النقطة الوحيدة التي وقع عليها إجماع داخلي؛ ذلك أنّ مسيرات الحركة ستعرف عددًا من الشعارات، والصور، والمجسَّمات التي تنتقد المحيط المَلَكي انتقادًا واضحًا لاذعًا، وخصوصًا الرَّجلَيْن المقرَّبَيْن من الملك اللذيْن نالَا الحصة الكبرى من الانتقادات المباشرة، وهما محمد منير الماجدي، الكاتب الخاص للملك الذي يدير استثمارات العائلة المَلَكية بالمغرب؛ بوصفه رمز الفساد الاقتصادي، وفؤاد عالي الهمة، الوزير المنتدَب في وزارة الداخلية سابقًا، والمستشار الحالي للملك؛ بسبب ما يمثّله من رمزية للتسلُّط السياسي.

ومن حسن حظ شباب "حركة ٢٠ فبراير" أنّ أحـداث الربيع المغربي تزامنت مع تسريب "ويكيليكس" وثائق تحدَّث بعضها عن وجود فساد داخل المحيط المَلَكي[٩]، إضافةً إلى صدور كتاب الملك المفترس[١٠] الذي يتحدث فيه الكاتبان الفرنسيان، كاثرين غراسيي وإريك لوران، عن الثروات التي تمتلكها العائلة المالكة. وعلى الرغم من أنّ الكتاب ممنوع من التوزيع في المغرب، فقد عرف انتشارًا واسعًا على الإنترنيت، كما تُرجِم إلى العربية، ووُزِّع إلكترونيًا، وهو ما قوّى من حجج بعض المناضلين للرفع من سقْف مطالبهم.

إنّ هذه الدينامية الاحتجاجية التي ولَّدتها "حركة ٢٠ فبراير"، عرفت حالة من الفتور المتسارع، نتيجة تفجّر تناقضات هذه الحركة على مستوى الخطاب، وعلى مستوى تدبير التَّمثيليَّات ضمنها. فاختلاف المرجعيات السياسية والثقافية لمكوِّنات هذه الحركة سيؤثِّر سلبيًا في سيرورتها الاحتجاجية.

أمَّا الشعارات النُّخبوية التي رفعتها المكوِّنات "الحداثية" للحركة، فعلى الرغم من هامشيتها ضمن فعاليات "حركة ٢٠ فبراير"، وعداء اليسار الجذري ضمنها لما كان يسميه الأحزاب الإصلاحية، فإنّ ذلك سيحدّ من القدرات التعبوية لهذه الحركة.

فلقد رفعت "الحركة البديلة للدفاع عن الحريات الفردية" المعروفة بحركة "مالي" شعار الحريات الفردية، وحرِّية المعتقَد، وحقّ المرأة في التمتُّع بالجسد، والنوع الاجتماعي، والدفاع عن الشذوذ الجنسي. في حين ركّزت التيارات الأمازيغية على مطلب تعزيز الهوية الأمازيغية في المجال العامّ، والترسيم الدستوري لها. أمَّا الجمعيات الحقوقية فقد بقيت أسيرةً لملفاتها الحقوقية. زيادةً على ذلك، فإنّ رغبة اليسار الجذري في احتكار فعاليات الحركة، خوفًا من انحرافها عمَّا تعدُّه مسارها الثوري، لم تكن تسمح بتوسيع دائرة المشاركة لتشمل القوى الفاعلة في الساحة السياسية للبلاد.

وأما المُكوِّن الإسلامي ضمن "حركة ٢٠ فبراير"، فإنه على الرغم من أنّ لحضوره وزنًا مهمًّا ضمن المحطات التعبوية للحركة، فإنه لم يكن قادرًا على التأثير في مجريات مسارها؛ بسبب تنوُّع مساراته هو نفسه، واستحالة استمرارية تعاونه مع المكوِّنات الأخرى للحركة، لأسباب أيديولوجية وسياسية أساسًا.

فشبيبة "العدالة والتنمية" التي كان حضورها رمزيًّا ضمن فعاليات "حركة ٢٠ فبراير" تحت غطاء حركة "باراكا" (تعني "كفاية" في العامية المغربية)، كانت محكومة بعائقَيْن: أوَّلُهما الموقف السلبي

٧ من الصعب تقدير العدد الحقيقي للمشاركين، وقد اختلف الرقم كثيرًا بين التقديرات الرسمية وتقديرات منظِّمي تلك الاحتجاجات، فبحسب تقدير وزارة الداخلية المغربية، وصل عدد الأشخاص الذين شاركوا في الاحتجاجات يوم ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١ إلى نحو ٣٧ ألف شخص، أمّا بعض مناضلي الحركة فيذكرون أنّ العدد يفوق ٢٥٠ ألف مشارك.

8 Desrues, p. 23.

9 "Le Palais Royal au sommet de la corruption au Maroc, d'après les États-Unis", *EL PAÍS*, 02/12/2010.

10 Catherine Graciet & Eric Laurent, *Le Roi prédateur: main basse sur le Maroc* (Paris: Seuil, 2012).

لقيادة الحزب منذ البداية من "حركة ٢٠ فبراير"، ورفضه المشاركة في فعاليات انطلاقها، وانقسام مكوِّنات هذه الشبيبة بين البِنْكِيرانيِّين (نسبةً إلى عبد الإله بنكيران، الأمين العام للحزب) وغيرهم. في حين تمثّل العائق الثاني بسقف مطالبها الذي لم يكن يتعدّى المطالبة بتخليص البلاد من عناصر يعدُّها الحزب رمزًا للتسلُّط.

أمّا السلفيون الذين سيلتحقون بفعاليات الحركة فإنّ حضورهم كان مرتبطًا حصريًّا بقضية معتقَليهم، وهذا الأمر عكسته طبيعة الشعارات التي كانوا يرفعونها، والتي كانت تميزهم من باقي المحتجين، فكانت "حركة ٢٠ فبراير" تمثّل مظلةً لهم في تصريف خطابهم الحقوقي المرتبط، أساسًا، بالضغط على الدولة من أجل الإفراج عن زملائهم وذويهم المعتقَلين على خلفية "قانون الإرهاب".

وأمّا "جماعة العدل والإحسان" التي لها حضور مهمّ وأساسي عبر جناحها الشبابي، ضمن المحطات التعبوية لحركة "٢٠ فبراير" منذ انطلاقها، فقد شاركت بفعالية في إنجاح التعبئة طَوال الفترة التي قضتها داخل الحركة؛ إذ وفَّرت، في البداية، رصيدًا احتجاجيًّا مهمًّا لنجاح الحركة، تمثّل بإيجاد معظم الدعم اللوجيستي والفني للمسيرات الاحتجاجية، وفي تعبئة المسيرات في الأحياء والشوارع، كما أنها شكَّلت خزّانًا بشريًّا مهمًّا من أنصارها، قُدِّر بأكثر من نصف المحتجّين.

من ثمَّة ما كان لـ "جماعة العدل والإحسان" أن تستمر في التنسيق مع مكوِّنات الحركة الأخرى لسببَيْن رئيسين؛ أوَّلهما يتعلق بغياب التوازي بين حضورها الجماهيري الغفير ضمن تظاهرات الحركة، وبين ضعف تمثيليتها ضمن قيادة الحركة. فقد أحسَّت "جماعة العدل والإحسان" بأنّ استثمارها في "حركة ٢٠ فبراير" أصبح بالنسبة إليها من دون مردودية سياسية، وبأنّ ثمار ما زرعته طَوال أشهر اقتطفه أطراف آخرون ("حزب العدالة والتنمية" في انتخابات ٢٠١١). وأمَّا السبب الثاني فهو مرتبط بطبيعة الأجندة الخاصة بـ "جماعة العدل والإحسان"، ونتيجة تركيبة بنية القرار داخلها. فقد ظلت دائمًا رقمًا صعبًا في المحطات النضالية التي كانت تقتضي تنسيقًا بين مكوِّنات الساحة الوطنية.

من ثمة، كان تماشيها مع خطابات "حركة ٢٠ فبراير" - خصوصًا في ما يتعلق بالحرِّية والعدالة الاجتماعية، وتجنُّبها استعمال شعارات دينية تعكس هويتها الإسلامية - تكتيكًا مرحليًّا ينتظر ما تسفر عنه تطورات الأحداث فحسب. وهذا ما حصل فعلًا بعد انتخابات ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١؛ إذ إنّ الجماعة ستعلن عن طلاقها الرسمي من "حركة ٢٠ فبراير".

"حركة ٢٠ فبراير": مراحل النمو والأفول

عاشت "حركة ٢٠ فبراير" طَوال السنتين الماضيتين أشواطًا من الصعود والنزول، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية، وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى

شكّلت الأشهر الثلاثة الأولى (من ٢٠ شباط/ فبراير إلى ١٠أيار/ مايو ٢٠١١) المرحلة الذهبية للحراك السياسي بالمغرب؛ إذ عرفت صعودًا مطَّردًا تمكّنت خلاله حركة الشارع من تعبئة عشرات الآلاف من المواطنين للنزول للاحتجاج في الشارع. وقد شكَّلت مسيرة ٢٤ نيسان / أبريل ٢٠١١ ذروة الحركة؛ إذ وصل عدد نقاط الاحتجاج إلى نحو ٧٨ مدينةً وقريةً. وقَدَّر بعض مناضلي الحركة أنّ عدد المشاركين بلغ نحو ٧٠٠ ألف مشارك في مختلف مدن المغرب، الأمر الذي جعل بعض المراقبين يرشّحها لتكون أكبر احتجاج سياسي عرفه المغرب في السنوات الأخيرة، من حيث عدد المشاركين، ومن حيث التوزيع الجغرافي للمناطق المشاركة في الاحتجاجات.

لم يتأثّر التراكم الشعبي خلال هذه الفترة بمواقف النظام الساعيَة لاستيعاب الوضع، فالخطاب المَلَكي، يوم ٩ آذار / مارس ٢٠١١، لم يمنع المحتجّين من الخروج يوم ٢٠ آذار / مارس بكثافة في عدد من المدن المغربية للاحتجاج. ثمّ إنّ الانتفاضات العربية كانت في أوجها مع بدايات سقوط رأسَي النظامين التونسي والمصري، كما أنّ موقف أجهزة الأمن المتساهل نسبيًّا مع المتظاهرين شجَّع الكثيرين على النزول إلى الشارع، للتعبير عن استيائهم. وقد حافظت الحركة طَوال هذه المرحلة على مطالبها الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المرحلة الثانية

ستعرف "حركة ٢٠ فبراير" استمرارًا في ديناميتها مع تسجيل انكماش تدريجي، ابتداءً من منتصف شهر أيار / مايو ٢٠١١ إلى حين انسحاب "جماعة العدل والإحسان" خلال شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١. وستتميز هذه المرحلة بمجموعة أحداث

تعبِّر عن حالة من الإحساس ببداية الإرهاق لهذه الحركة الوليدة. فعلى الرغم من تنويعها للمبادرات على المستوى الاحتجاجي، لم تستطعْ توسيع دائرة نفوذها. ففي شهر أيار / مايو قرَّرت تنسيقية "حركة ٢٠ فبراير" بمدينة الرباط نقل الاحتجاج من وسط المدينة قرب مبنى البرلمان إلى الأحياء الشعبية؛ قَصْد توسيع دائرة المشاركة، بإدماج سكَّان هذه الأحياء المعروفة باكتظاظها.

لقد سارت تنسيقيات عيدة، في مدن أخرى، في الاتجاه نفسه. لكنّ ذلك لم يشفعْ لها عند هؤلاء السكان، ولم تجد منهم الاستجابة المرجوَّة، المتجسدة بالتحاق الفئات الاجتماعية الفقيرة بدينامية الاحتجاج في الشارع. كما دعت أيضًا إلى التَّنزُّه قرب ما يُسمَّى "معتقل تمارة السرِّي" قرب العاصمة المغربية، الرباط، وهو الذي تقول فيه منظمات حقوقية إنه كان مخصصًا لتعذيب السجناء، وخصوصًا من منتسبي ما يُسمَّى إعلاميًّا "السلفية الجهادية"، إلا أنّ مشاركة عدد من السلفيين وعائلات المعتقلين على خلفية "قانون الإرهاب" ساهمت في خلط الأوراق؛ إذ صُوِّرت الحركة إعلاميًّا على أنها تتجه نحو الراديكالية، وأنها مختَرَقة من تيارات سلفية متطرفة.

تجدر الإشارة إلى أنّ مدينة طنجة، وبدرجة أقل مدينة الدار البيضاء، حافظتا على وتيرة احتجاجات مستمرة، على الرغم من التراجع الذي عرفته الحركة في مناطق أخرى؛ فقد خرج عشرات الآلاف من المواطنين في كلتا المدينتين خروجًا دوريًّا للاحتجاج طَوال تلك الفترة، ولم تتأثر المدينتان بالتراجع الذي عرفته الحركة في مدن أخرى. وترجع هذه الدينامية إلى عاملين أساسين، هما:

العامل الأول ذو طبيعة بنيوية، وهو مرتبط بالتطور العمراني الفجائي، فمدينتا طنجة والدار البيضاء تُعدَّان من المدن الكبيرة التي عرفت انفجارًا عمرانيًّا كثيفًا في السنوات الأخيرة؛ إذ تجاوز عدد السكان بمدينة طنجة المليون، بعد أن كان قبل عقد من الزمن لا يتجاوز ٤٠٠ ألف نسمة. وأمَّا سكان الدار البيضاء فيتجاوز عددهم أربعة ملايين نسمة، من بينهم نحو ٤٠٠ ألف يقطنون أحياءً صفيحيَّة (منازل قصديرية) على هوامش المدينة.

هذا النمو الديمغرافي لم يـوازِه تطور على مستوى فُرص الشغل وإدماج الشباب في الحياة العامَّة والإنتاجية؛ إذ أصبحت هذه المدن تشكِّل أحزمةً من البؤس والفقر والبطالة والهشاشة، وقد سُجِّلت بها أعلى نسب البطالة مقارنةً بعدد السكان، وخصوصًا لدى فئة الشباب التي تصل إلى أكثر من الثلث. وإضافة إلى مشكلة البطالة، مثَّل غلاء المعيشة مشكلةً اجتماعيةً جِديَّةً، ولا سيما حين يتعلَّق الأمر بالسكن، بسبب الارتفاع المُشطِّ في أسعار العقارات؛ نتيجة مضاربة كبار المستثمرين في هذا المجال، إضافةً إلى تحويل جزء من عائدات المخدرات إلى عقارات؛ إذ ساهم هذا الأمر في غلاء المعيشة المرتبطة بالنمو الفجائي الذي عاشته المدن الكبرى مثل طنجة والدار البيضاء. فنجمت عن هذه الصعوبات أرضية خصبة للإحساس بالإقصاء الاجتماعي الذي يمكن أن يُشكِّل قاعدة للاحتجاج السياسي إذا ما توافرت له الأوضاع الملائمة.

أمَّا العامل الثاني فهو مرتبط بدور الفاعل في تأطير الحراك الشعبي؛ إذ عرفت مدينة طنجة عملًا تأطيريًّا للاحتجاج الاجتماعي سابقًا لـ "حركة ٢٠ فبراير"، في إطار ما عُرف بتنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار التي تعدُّ نموذجًا مهمًّا لحركة الاحتجاج المنفلتة من الأطر التقليدية التي كانت تجسدها النقابات العمَّالية بوصفها المدافع الأول - نظريًّا على الأقل - عن الفئات العمَّالية والطبقات الاجتماعية الفقيرة. وهذا ما جعل مدينتي طنجة والدار البيضاء تشكِّلان استثناءً من القاعدة بشأن وتيرة الانكماش التدريجي لـ "حركة ٢٠ فبراير"، مقارنةً بالمدن المغربية الأخرى.

كما ساهمت أحداث موازية في صرْف الأنظار عن "حركة ٢٠ فبراير"؛ أهمها الحركية التي ولَّدتها النقاشات المرتبطة بتعديل الدستور. فقد قامت اللجنة المكلفة بإعداد الدستور بفتح نقاش واسع مع كلّ فعاليات المجتمع السياسي والمدني؛ الأمر الذي ساهم في توجيه النقاش نحو أجندة أصبحت هذه اللجنة هي التي تتحكَّم فيها. ثمّ إنّ تسريب بعض النسخ من مسودة الدستور ساهم أيضًا في خلق تجاذبات جديدة. فهذه النقاشات وهذه التجاذبات المرتبطة بالدستور المعدَّل، وهذا الإخراج المتقن لعملية صياغته ستجعل "حركة ٢٠ فبراير" خارج السياق.

إضافةً إلى ذلك، ساهمت مجموعة من الأوضاع في الإجهاز على ما تبقَّى من هذه الحركة الفَتيَّة. أولها عملية التصويت على الدستور، وما نتج منها من نسب عالية مؤيّدة له. كما أنّ حلول عطلة الصيف وشهر رمضان سيدفع نحو إفراغ المدن الرئيسة من القيادات الميدانية. وأخيرًا انطلاق حملة الانتخابات التشريعية مباشرةً مع بداية الموسم السياسي، وهي التي ستُتوَّج بنجاح "حزب العدالة والتنمية" في انتخابات ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١. فتتابع هذه الأحداث

أربك "حركة ٢٠ فبراير"، وساهم جليًّا في إضعافها، لتدخل بعد ذلك مرحلة الكُمون، ولا سيما أنّ أطرافًا في الدولة ستؤدّي دورًا مهمًّا في تفجير التناقضات الداخلية للحركة، من خلال تشجيع التجاذبات الأيديولوجية بين مكوِّنات الحركة من يساريين وإسلاميين.

المرحلة الثالثة

مع حلول منتصف كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، ستعرف الحركة بداية الأفول، بعد قرار "جماعة العدل والإحسان" الانسحاب من الحراك الشعبي، وهذا ما أدَّى إلى حالة من الإحباط والارتباك لدى بعض المناضلين، وحالة من الارتياح لدى بعضهم الآخر. فأمّا الإحباط فمردُّه إلى فقدان أكبر آلة تعبوية ضمن الحركة. وأمّا الارتياح فمنشؤه توجُّس فئات من اليسار غير البرلماني من التحالف مع الجماعات الإسلامية؛ لأنها لم تكن مستعدَّة لذلك نفسيًّا. يُضاف إلى ذلك أنّ انسحاب "جماعة العدل والإحسان" قدَّم أكبر خدمة لتبرير إقبار هذه الحركة لدى طرف ثالث شعر بأنها استنفدت أغراضها.

إنّ هذا الانسحاب للمكوِّن الإسلامي من فعاليات "حركة ٢٠ فبراير" الذي تلا نجاح "حزب العدالة والتنمية"، كان له تأثير تفكيكي لحركة غير متجانسة وغير مؤهَّلة للنجاح، نتيجة الحساسيات المفرطة بين اليسار الجذري والتيارات الإسلامية التي تشكِّل أحد ثوابت المشهد السياسي والثقافي للمغرب الحديث. فنجاح حزب من خارج الدائرة السياسية التقليدية، في انتخابات ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، يساهم في خلْط الأوراق أمام مكوِّنات "حركة ٢٠ فبراير".

إنّ ذلك النجاح، من جهة، يزرع الأمل في الإصلاح بين المواطنين، وهذا ما لا يخدم أجندة المعارضة الجذرية التي تنتعش في أجواء اليأس والتيئيس، إضافةً إلى أنه يجعل اليسار غير البرلماني - الفاعل/ الواجهة الأساسية للحركة - إزاء مأزق تاريخيّ بين مطرقة النظام وسندان الإسلاميين، من جهة أخرى؛ لأنه قد بنى تاريخه وذاته على معاداة النُّظم والتيارات الإسلامية. وهكذا تتسارع الأحداث بفرْض حسْمٍ لمسألة ترتيب الخصوم بالنسبة إليه، وهذا ما فتح المجال أمام تدخُّل قدماء اليسار الذين التحقوا سابقًا بدواليب النظام لاستيعاب تركة الحركة، وهو ما سنتعرض له على نحوٍ من التفصيل أثناء الحديث عن سياسة الدولة تجاه هذه الحركة.

ثانيًا، سياسة الدولة تجاه "حركة ٢٠ فبراير"

تمتلك المؤسسة المَلَكية في المغرب سِجِلًّا حافلًا من التجارب في التعامل مع معارضات متنوعة (يسارية، وإسلامية، وعنفية، وسلمية.. إلخ)، اكتسبت من خلاله كفاءةً في ضبط إيقاع المشهد السياسي، تتمثّل بمقاربة سياسية تعتمد على استيعاب ما يمكن استيعابه، وحصار الممتنع من ذلك. هذه السياسة التحكُّمية والمرنة في الوقت نفسه ستلقي بظلالها على تدبير المجال السياسي في المغرب الذي يتميز بـ "السلطوية التنافسية"[١١] أو "شبه السلطوية"[١٢].

ضمن هذه المنطقة الرمادية ستتنافس الأحـزاب على مقاعد محدودة في انتخابات شبه تنافسية، كما تضطلع بوظائف ثانوية، تتجلَّى في إيجاد مساحة مهمّة للتعبير الاحتجاجي[١٣]، وهو أمر ميَّز المغرب من كلّ من تونس ومصر قبل ثورتيهما. ففي حين أُضعِفت المعارضة الحزبية في هذين البلدين، كان المغرب يتمتع بتعدّدية حزبية متأصلة، تسمح بهامش لا بأس به من حرِّية التعبير ومن الفعل السياسي، بل بالمشاركة في بعض مستويات القرار أيضًا، سواء من خلال تسيير بعض الجماعات المحلِّية، أو المشاركة ضمن حكومة ائتلافية، كما هو حال الحكومات المغربية منذ عهد طويل؛ ذلك أنّ النظام الانتخابي في المغرب لا يسمح لأيّ حزب بالحصول على أغلبية برلمانية وحده، وهذا ما يفرض اللجوء إلى حكومة ائتلافية على نحوٍ شبه دائم.

هذا الشكل من الحكومات يُتيح للقصر التحكُّم في تشكيل الأغلبية الحكومية، وفي تدبير إيقاع الحكومات المنبثقة منها أيضًا. وخير مثال لذلك ما تعرفه الحكومة الحالية من تجاذبات تفرضها أطراف من خارج الأغلبية الحكومية. وهكذا ساهمت الطبيعة المرنة للنظام

---

11 Steven Levitsky & Lucan Way, "Elections Without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism", *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (April 2002), pp. 51- 65.

12 Marina Ottaway, *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, January 2003).

13 James N. Sater, "New Wine in Old Bottles: Political Parties under Mohammed VI", *in* Bruce Maddy-Weitzman & Daniel Zisenwine (editors), *Contemporary Morocco: State, Politics and Society under Mohammed VI*, (New York: Routledge, 2013), p. 9.

السياسي المغربي في إيجاد حيّزٍ مهمٍّ للمناورة أمامه، تمثّل بقدرته على إضعاف المعارضة أثناء لحظات القوة، والبحث عن التوافق والإجماع في لحظات الضعف[١٤].

وبالنظر إلى افتقار المغرب إلى موارد طبيعية؛ مثل الغاز والبترول، تُمكّنه من شراء السِّلم الاجتماعي في لحظات الأزمات، كما حصل في الجزائر أو في بعض دول الخليج، فقد اعتمد النظام المغربي، كغيره من الأنظمة السلطوية، على ثلاثة أركان أساسية للحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد، وهي: المشروعية، وسياسة الاحتواء / الترويض، والإقصاء / القمع. ويجرى اللجوء إليها مجتمعةً، أو متفرّقةً، أو بالمزج بينها بحسب مقتضيات اللحظة السياسية والاجتماعية. وهي سياسة قديمة، تُجدَّد بتجدُّد السياق، فقد سبق أن استعملها الملك الحسن الثاني، مع المعارضة الاتحادية، ومع الإسلاميين، وقد آتت أُكُلها حاليًّا، إلى حدٍّ ما، مع حركة الاحتجاج السياسي التي انطلقت سنة ٢٠١١، كما سيُشار إلى ذلك لاحقًا.

وترتكز عناصر الحفاظ على الاستقرار في المقام الأول على تكريس المشروعية الدينية للملك بوصفه "أميرًا للمؤمنين"،[١٥] وتُسندها مشروعية سياسية بوصفه رئيسًا للدولة، ضمن نسق سياسي يحتل فيه الملك موقعًا يشبه الموقع الذي يحتله رئيس الدولة في الأنظمة الرئاسية. فالقرارات الإستراتيجية تجري داخل المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، بدلًا من المجلس الحكومي الذي يرأسه رئيس الحكومة المنتخب. وتجدر الإشارة إلى أنه وقع تغير في ترتيب مكوِّنات معادلة المشروعيتين التقليدية والعصرية مع الملك محمد السادس؛ فلقد تراجعت الإحالة على مصادر المشروعية التقليدية لمصلحة المبررات العصرية و"الروح الشبابية"، بوصفها أسبابًا لقبول سلطة الملك، كما تشير إلى ذلك صونيا حجازي[١٦].

إضافةً إلى هاتين المشروعيتين، يمتلك النظام القائم ترسانةً من المؤسسات التي تحمي النظام وتدعمه، وهي معروفة تاريخيًّا باسم "المخزن"؛ وهو شبكة من العلاقات والمؤسسات المنسوجة على نحوٍ متداخلٍ بين فاعلين سياسيين واقتصاديين، ونُخب محلية تدين بالولاء للقصر وتستفيد من نظام الزبونية والريع، وهذه الخاصية يشترك فيها المغرب مع جميع الأنظمة الملكية العربية[١٧].

ويشير هذا المفهوم في السياق المغربي إلى مستويين؛ أحدهما المؤسساتي، وهو مجموع مؤسسات القمع والإكراه المادي والرمزي (الجيش، وأجهزة الأمن، والإعلام العمومي، والتعليم، والمساجد.. إلخ)، وهي مؤسسات تحافظ بها الدولة على الأمن العامّ للبلاد. وأمّا الثاني فهو المستوى الاجتماعي الذي يشمل شبكةً لتبادل المصالح ذات الامتدادات المحلِّية والوطنية، يضمن من خلالها النظام ولاء فئات من المجتمع السياسي والمدني، إمّا طمعًا في المصالح التي يمكن جنيها بالتقرُّب منها، وإمّا خوفًا ممّا يمكن أن يُلحقه بها من عقاب إن هي تمردت على السلطة المَلَكية.

إنّ التجربة التاريخية لمختلف القوى السياسية منذ استقلال المغرب تُظهر أنّ تكاليف معارضة المَلَكية باهظة بالنسبة إلى من يجرؤ على ذلك. فالتنافس على التحكُّم في توزيع الموارد، والولوج في الإكراميات والغنائم، والتأثير في صناعة القرارات الحكومية، كلّ ذلك يجرى في المغرب من داخل "تعدُّدية - سياسية" مُمأسسة ومُتحكَّم فيها، يضطلع فيها الملك بدور الحَكَم بين الفصائل السياسية المتنافسة. فهو الذي يتحكم في الهبات والعقوبات، وهو الذي يحدد قواعد اللعب، ويُكرِه تلك القوى على ذلك، بفضل الجيش والشرطة[١٨]. وقد استوعبت القوى السياسية الرئيسة في البلاد هذا الدرس، وباتت تفضِّل الاشتغال ضمن المساحات المسموح بها، في ما يتعلق بالجانب التدبيري للسياسات الحكومية.

أمّا الجوانب التي تدخل ضمن صلاحيات الملك فهي من المحرمات عليها، وأيّ تجاوز للخطوط الحمراء المرسومة سلفًا سيجلب لهذه المعارضة من المتاعب ما لا تُحمَد عُقباه. وقد تمكّنت المَلَكية، من خلال ضبطها لمساحات العمل السياسي، من ترويض المعارضة اليسارية، وإدماج بعض مكوِّنات الإسلاميين، وحصار المعارضة

---

14 Ibid.

١٥ يُعَدُّ الملك في النظام الدستوري المغربي الشخص الوحيد الذي له الحق في الجمع بين السلطتين الدينية والزمنية، وقد ظهرت صيغة "أمير المؤمنين" في كلّ الدساتير المغربية المتعاقبة منذ سنة ١٩٦٢، وبقيَ مُحتفَظًا بها في التعديل الدستوري الأخير لسنة ٢٠١١ أيضًا، مع فصْل بين وظيفة الملك الدينية ووظيفته السياسية في الفصلين ٤١ و٤٢، وقد عدَّه بعضهم نوعًا من العلمنة السياسية.

16 Sonja Hegasy, "Young Authority: Quantitative and Qualitative Insights into Youth, Youth Culture, and State Power in Contemporary Morocco", *The Journal of North African Studies*, vol. 12, no. 1 (March 2007).

١٧ غريغوري غوس، "ملوكٌ لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي" (الدوحة: مركز بروكنجز، سبتمبر ٢٠١٣)، ص ١.

18 J. Waterbury, "Kingdom-Building and the Control of the Opposition in Morocco: the Monarchical Uses of Justice", *Government and Opposition*, no. 5 (1970), p. 55.

الإسلامية التي تُجسِّدها "جماعة العدل والإحسان"؛ لرفضها الانصياع لهذا المنطق. وهي الإستراتيجية نفسها التي تسلكها الدولة حاليًّا تجاه "حركة ٢٠ فبراير"، وتتراوح بين العصا والجزرة؛ أي ثنائية الاحتواء والإقصاء.

إنّ تدخُّل الدولة في مسار "حركة ٢٠ فبراير" جرى بأدوات ناعمة غالبًا، وعلى نحوٍ غير مباشر، عبر اعتماد مُقارَبة استباقية ومُبادرة تعتمد على عناصر أربعة، هي:

تقوية التوافق والتحييد

سعت الدولة المغربية دائمًا لإقامة نوع من التوزان بين الحرِّية السياسية المتاحة والخضوع للسلطة المَلَكية، على الرغم مما يعتري تنزيل ذلك من صعوبات[١٩]. فهي تسمح للمعارضة بهامش من الحرِّية السياسية يتسع إلى حدٍّ لا يؤثِّر في مساحات الفعل المَلَكي ولا ينافسه. فالدولة، لحظة الأزمة، كانت تحتاج إلى التوافق مع الفاعلين على نحوٍ ضمني أو علني، من دون أن يعنيَ ذلك رغبةً في التخلِّي عن جوهر السلطة القائم على التحكُّم في مفاصل القرار، في جميع أبعاده السياسية والاقتصادية. ويرى غريغوري غوس أنّ النقطة الأساسية التي تساعد على فهم السبب الذي جعل الملوك في العالم العربي قادرين على الاستمرار وسط عاصفة الربيع العربي هي طبيعة التحالفات التي أنشؤوها لدعم حكمهم، مع إقراره بأنّ هذه التحالفات تختلف بحسب البلد، وبأنّ طبيعتها يمكن أن تتغير بمرور الوقت[٢٠].

لقد سارعت الدولة المغربية إلى تعزيز التوافق مع القوى السياسية والنقابية، وحتى القوى التقليدية الممكن التحاقها بـ "حركة ٢٠ فبراير"، وعملت على تحييدها. فإذا كانت بعض النقابات الأكثر تمثيليةً قريبةً من بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة، بما يضمن عدم انحيازها إلى شباب "حركة ٢٠ فبراير"، فإنّ إسلاميِّي "حزب العدالة والتنمية" وذراعه الدعوية "حركة التوحيد والإصلاح" كانوا في المعارضة آنذاك، ولم يكونوا من منظور المحيط المَلَكي مصدر ثقة، ولا سيما أنّ هذا الحزب كان يضم من بين قياديِّيه بعض "الصقور" التي كانت تجاهر برغبتها في الحد من صلاحيات المؤسسة المَلَكية.

يُضاف إلى ذلك أنّ العلاقة بين المحيط الملكي و"حزب العدالة والتنمية" في ذلك الوقت كانت متوترةً؛ نتيجة إقدام الدولة على اعتقال القيادي وعضو الأمانة العامَّة للحزب، جامع المعتصم، المعروف باعتداله، بتهمة الفساد الإداري التي كانت تشير الأصابع في تلفيقها إلى عناصر محدَّدة من هذا المحيط. وهو اعتقال فهمت منه قيادة الحزب أنه يندرج ضمن مخطط واسع للإجهاز على الحزب[٢١].

إنّ القرار الذي أصدرته الأمانة العامَّة لـ "حزب العدالة والتنمية"، يوم ١٥ شباط / فبراير ٢٠١١، في هذا الخصوص، القاضي بعدم رغبتها في الانسياق وراء المطالبات، من داخلها وخارجها، بالالتحاق بـ "حركة ٢٠ فبراير"[٢٢]، جعل الدولة تتنفس الصعداء في هذه اللحظة الحرجة. وما كان هذا الموقف الذي عبَّر فيه الحزب عن نوع من "الرشد" السياسي أن يمرَّ من دون مكافأة.

فلقد أُفرِج عن القيادي المعتقل، جامع المعتصم، عبر قرار استعجالي[٢٣]، واستقبله الملك بعد ذلك بيومين، ضمن تشكيلة "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" الذي أُنشئ يوم ٢١ شباط / فبراير ٢٠١١ (أي بعد يوم واحد من احتجاجات ٢٠ شباط / فبراير)؛ بوصف ذلك آليةً من

---

١٩ Sater, Ibid.

٢٠ غوس، ص ٢١.

٢١ بعد إطلاق سراح جامع المعتصم، اتّهم، مباشرةً، عالي الهمة بأنه وراء اعتقاله التعسُّفي، انظر نص الحوار معه على الرابط:
http://www.machahid.info/index.php?id=27&tx_ttnews%5Btt_news%5D=293&cHash=95b5c00b84a07d4cfd6004f867760e25

٢٢ دار نقاش حادّ بين شبيبة حزب العدالة والتنمية وبعض قيادات الحزب بشأن قرار النزول في مسيرات ٢٠ فبراير؛ ذلك أنّه ترتَّب على قرار الشبيبة المتمثّل بالنزول إلى الشارع غضبُ بعض القيادات، وقد أدَّى إلى تدخل عبد الإله بنكيران بصفته أمينا عامًّا للحزب لثنيِ الشبيبة عن المشاركة رسميًّا. وخرج جزء من هذا النقاش الحزبي للعموم من خلال التعليقات على شبكات التواصل الاجتماعي، والجرائد الورقية والإلكترونية. لمتابعة جزء من النقاش الذي كان دائرًا آنذاك يمكن الاستئناس بالمقالات والبيانات التالية:
"حزب العدالة والتنمية يقرر عدم المشاركة في تظاهرة ٢٠ فبراير"، جريدة **التجديد**، ٢٠١١/٢/١٧، انظر:
http://www.maghress.com/attajdid/64468
و"يتيم يعظ شباب ٢٠ فبراير"، **هسبريس**، ٢٠١١/٢/١٩١٩، على الرابط:
http://www.hespress.com/politique/28225.html
وبلال التليدي، ماذا خسر النضال الديمقراطي بعد المشاركة في ٢٠ فبراير؟ جريدة **التجديد**، ٢٠١١/٣/٣، انظر:
http://www.maghress.com/attajdid/64785
محمد يتيم، حول قرار عدم المشاركة في مسيرة ٢٠ فبراير وأسئلة بعض الشباب، جريدة **التجديد**، ٢٠١١/٢/٢١، انظر:
http://www.maghress.com/attajdid/64521

٢٣ عَدَّ مصطفى الرميد، القيادي في "حزب العدالة والتنمية" قرار إطلاق سراح جامع المعتصم "هدية مسمومة" أساءت إلى "العدالة والتنمية"، انظر نص حوار مصطفى الرميد مع الصحفية نادية البوكيلي بجريدة **الصباح** المغربية، ٢٠١١/٣/١.

آليات استيعاب النُّخب المحلِّية والوطنية. كما توقفت التحرُّشات السياسية بهذا الحزب، وعدَّ حسن أوريد، الناطق الرسمي سابقًا باسم القصر الملَكي، هذا الأمر إشارةً قويةً من الماسكين بزمام السلطة نحو التحوُّل والانفتاح[٢٤]. وهكذا تكون المؤسسة المَلَكية قد خرجت من مأزق مساءلة هذه المشروعية بأقل تكلفة بعد قرار "حزب العدالة والتنمية" تجنُّب المشاركة في المسيرات الاحتجاجية[٢٥].

قامت الدولة، أيضًا، باستدعاء الفاعل الديني التقليدي والمؤسسات التقليدية، للدعاية للمبادرات التي قامت بها المؤسسة المَلَكية، وضمنها التعبئة للتصويت على التعديلات الدستورية، والمشاركة في مسيرات احتجاجية مضادة لـ "حركة ٢٠ فبراير"، فشاركت الزوايا والطرق الصوفية مثلًا - وفي مقدمها "الزاوية البودشيشية" - في مسيرة نُظِّمت يوم ٢٦ حزيران / يونيو ٢٠١١ للدعاية للدستور الجديد[٢٦]، كما تشير معطياتٌ استُقِيَت من مصادر محلِّية إلى أنّ السلطات عبَّأت الأعيان والنُّخب المحلِّية التقليدية، علاوةً على تعميم خُطَب الجمعة على كلّ مساجد المملكة قبل التصويت بأسبوع، للدعوة إلى التصويت الإيجابي على التعديلات الدستورية الجديدة.

إجراءات سياسية واجتماعية استعجالية

إنّ تقوية التوافق مع القوى السياسية وتحييد "الثوار" الكامنين، كانا يحتاجان إلى أن يُسنَدا بإجراءات عملية لامتصاص الغضب الشعبي، في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ المغرب، مخافة انتقال شبح الثورات العربية إلى المغرب آنذاك. لهذا، اتخذ القصر، في لحظة ضعف سياسي وتخوف من تصاعد مطالب الاحتجاجات السياسية، مجموعةً من الإجراءات العملية، انطلقت بعد أسبوعين من المسيرات الاحتجاجية؛ إذ ألقى العاهل المغربي خطابًا يوم ٩ آذار / مــارس ٢٠١١، وضع فيه أسس تعديلٍ دستوريٍّ جديدٍ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فاق سقفها السياسي توقُّعات النُّخب السياسية التقليدية وتطلُّعاتها.

علاوةً على ذلك، زادت الحكومة القائمة آنذاك الأجور[٢٧] - بنحو ٧٥ دولارًا لجميع الموظَّفين في الأسلاك العمومية، ورفعت الحد الأدنى للأجور إلى ٣٥٠ دولارًا بالنسبة إلى العاملين في القطاع الخاص - بهدف تحييد النقابات العمَّالية، بعد فشل الحكومة سابقًا في التوصّل إلى اتفاق معها في جلسات الحوار الاجتماعي بخصوص الزيادة في الأجور. ثم إنّ انتخابات ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ التي عرفت حيادًا إيجابيًّا للسلطة ساهمت في الحد من التراكم الشعبي النسبي لـ "حركة ٢٠ فبراير"، بعد تبوُّء "حزب العدالة والتنمية" المعارض، الرتبةَ الأولى انتخابيًّا، وهو ما تنبأ به عدد من الباحثين قُبيل الانتخابات[٢٨].

احتواء العناصر المعتدلة

تجلَّى العنصر الثالث في سياسة الدولة تجاه "حركة ٢٠ فبراير" في احتواء القيادات القابلة للاستيعاب ضمن مواقع سياسية أو إدارية. وسيؤدِّي "حزب الأصالة والمعاصرة" دور الوعاء السياسي لبعض هذه القيادات، كما هو الحال مع أسامة الخليفي[٢٩] (كان أحد الرموز البارزة في "حركة ٢٠ فبراير") الذي جرى استيعابه ضمن هذا الحزب قبل أن يُطرَد مرة أخرى، بعد اعتقاله بتهمة فساد أخلاقي. كما أنّ المؤسسات العمومية وشبه العمومية سيجري استعمالها، مع بعضهم الآخر، آليَّةً لامتصاص البطالة، وهو ما حصل مع الاتحادي،

٢٤ "حسن أوريد: المطلوب اليوم هو انتقال هادئ"، موقع **حركة التوحيد والإصلاح**، ٢٠١١/٢/١٩، على الرابط:

http://www.alislah.ma/2011-04-10-21-55-26/2012-11-13-12-25-45/item/18091-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84.html

٢٥ تجدر الإشارة إلى أنّ بعض قيادات "حزب العدالة والتنمية" شاركت في مسيرات ٢٠ شباط/ فبراير؛ إذ أصدر ثلاثة أعضاء من الأمانة العامة (مصطفى الرميد، وعبد العالي حامي الدين، وعبد العزيز أفتاتي) يوم ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ بيانًا مضادًّا للبيان الرسمي الذي أصدرته الأمانة العامة، يدعون فيه إلى المشاركة في مسيرات يوم ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١. وشارك في هذه التظاهرات الدكتور سعد الدين العثماني، رئيس المجلس الوطني للحزب (وزير الخارجية الحالي)، والحبيب الشوباني، وجامع المعتصم، وسمية بنخلدون، إلى جانب أعضاء آخرين من الحزب في مختلف المدن بصفاتهم الشخصية، لا الحزبية. كما أنّ شبيبة الحزب أصدرت بيانًا تدعو فيه إلى المشاركة في مسيرات ٢٠ شباط/ فبراير قبل أن تقرر التراجع عن قرار المشاركة بضغط من عبد الإله بنكيران، الأمين العام للحزب.

٢٦ "لاماب: ٣٠٠ ألف مشارك في مسيرة الطريقة البودشيشية"، **هسبريس**، ٢٠١١/٦/٢٦، على الرابط:

http://hespress.com/regions/33489.html

٢٧ ذكر بلاغ للمندوبية السامية للتخطيط، صدر في شهر حزيران/ يونيو ٢٠١١، أنّ الزيادة في رواتب موظفي الإدارات العمومية سيكون لها وقعٌ في تحسين دخْل الأسر وقدرتها الشرائية واستهلاكها، وأنها ستؤثر إيجابيًّا في الاستثمار، والتشغيل، والنمو الاقتصادي، إلا أنها ستؤثر في رصيد الميزانية والميزان التجاري سلبيًّا.

٢٨ المعطي منجب، "هل ستضعف الانتخابات في المغرب الاحتجاجات الشعبية؟"، مجلة **صدى**، تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠١١، على الرابط:

http://ceip.org/1dHe70v

٢٩ "أسامة الخليفي يلتحق بحزب الأصالة والمعاصرة"، **هسبريس**، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٢، على الرابط:

http://hespress.com/permalink/50135.html

كريم السباعي، الذي وُظِّف مديرًا للتواصل في "الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة"[٣٠].

إضافةً إلى ذلك، جرى إطلاق "المكتب الشريف للفوسفاط" مبادرة تدريب وإدماج لمئات العاطلين، وإصدار الوزير الأول السَّابق، عباس الفاسي مرسومًا وزاريًّا استثنائيًّا في شهر نيسان / أبريل ٢٠١١؛ أي بعد شهرين فقط من اندلاع الاحتجاجات[٣١]، يقضي بتوظيف آلاف العاطلين في أسلاك الوظيفة العمومية، وإرسالهم إلى مناطق مُهمَّشة بعيدة عن المدار الحضري، قَصْد عزلهم عن حركة الاحتجاج السياسي، في حين ينتظر آخرون تنفيذ وعودٍ بتعيينهم في "المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجَمْعوي"[٣٢] الذي نص عليه الدستور الجديد، إضافةً إلى إيجاد منحٍ للتدريب والدراسة في الخارج لعدد من شباب الحركة. إنّ سياسة الاستيعاب هذه تهدف إلى تحييد العناصر "المعتدلة"، وعزل البقايا "الراديكالية" ليجريَ التفرغ لها لاحقًا.

قمع العناصر غير القابلة للاحتواء

على الرغم من أنّ اللجوء إلى استعمال الأساليب الزجرية كان أقل عنفًا ووحشية من تونس ومصر، فإنه كان أحد الخيارات المطروحة منذ البداية أمام الدولة المغربية في مواجهة حركة الشارع. وقد ارتكزت السياسة الزجرية على ثلاثة عناصر أساسية، هي:

أولًا، قمع الاحتجاجات السلمية، وخصوصًا تلك التي تكون فيها المشاركة ضعيفة، أو التي تجري في مناطق مهمَّشة؛ فقد سُجِّلت عشرات التجاوزات الأمنية في مواجهة المسيرات والوقفات السلمية. وحرصت الدولة على أن يكون القمع "ناعمًا" عبر فضّ قوات الشرطة المكلَّفة بمكافحة الشغب (تُعرف في التداول الشعبي بـ "السيمي") والقوات المساعدة، الاعتصاماتِ والاحتجاجاتِ، باستعمال العصي فقط، مع تفادي استعمال الغازات المسيلة للدموع ورشاشات المياه والرصاص الحي، وهي أدوات استُعمِلت بكثافة في دول أخرى؛ مثل مصر، وتونس، والبحرين. ولئن سُجِّلت حالات لاستعمال الغازات المسيلة للدموع ورشاشات المياه، فإنها كانت محدودةً جدًّا، في بعض المدن الصغيرة التي لا يصل إليها الإعلام الدولي. وقد عمدت سياسة "الحد الأدنى" من الزجر والعنف إلى تفادي التصعيد، وإلى الاستفادة من هذه الاحتجاجات، لأداء وظيفة التنفيس السياسي، وهو ما ساعد النظام على الحفاظ على صورته إعلاميًّا، وعلى التحكُّم في مسار الاحتجاج أيضًا. وقد ساهم في ذلك أنّ التدخُّلات الأمنية لم تؤدِّ إلى حالات وفاة، ما عدا شخصًا واحدًا سقط أثناء تدخُّل الشرطة في إحدى المدن الصغيرة.

ثانيًا، تجفيف الموارد البشرية للحركة، عبر حملة من الاعتقالات، شملت عشرات من أعضاء الحركة، وجرت محاكمتهم بتهم مختلفة، أبرزهم مغنِّي "الراب"، معاذ بلغوات، الملقَّب بـ "الحاقد"؛ وذلك بهدف إضعاف القيادات الميدانية للحركة. فلجوء النظام في المغرب إلى المحاكمات السياسية يهدف إلى تأكيد المشروعية تجاه القوى السياسية التي تتجرَّأ على مساءلة حقّ النظام القائم في الحكم، أو تحدِّيه[٣٣].

ثالثًا، منْع احتمال أيّ تحالف بين عالَمَي المال والسياسة؛ لما يمثّله ذلك من تهديد للدولة. فقد وجَّهَت الدولة إنذارًا إلى كلّ من تُسوِّل له نفسه من رجال المال والأعمال الالتحاق بـ "حركة ٢٠ فبراير"، عبر الإسراع بمعاقبة كريم التازي، رجل الأعمال المعروف بدعمه العلني للحركة، من خلال إعادة هيكلة الضرائب الخاصة به التي وصلت إلى نحو ١٠٠ مليون درهم[٣٤]، إضافةً إلى تواري رجل الأعمال المعروف، الميلود الشعبي، بعد مشاركته في المسيرة الأولى للحركة يوم ٢٠ شباط / فبراير ٢٠١١.

٣٠ "العشريني كريم السباعي لـ "كود": هذه قصة إلحاقي بمديرية التواصل بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة"، حاوره رضوان سعدوني، موقع كود، ٢٠/١١/ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، على الرابط الآتي:
http://www.goud.ma/%D8%A7%D94_a19924.html

٣١ المرسوم الوزاري الاستثنائي رقم ٢-١١-١٠٠، منشور في **الجريدة الرسمية للمملكة المغربية**، العدد ٥٩٣٣، ٢٠١١/٩/١١.

٣٢ "جهات عليا تتصل بنشطاء حركة ٢٠ فبراير لاقتراح عضويتهم بالمجلس الاستشاري للشباب"، موقع **لكم**، ٢٠١٢/٩/١٠، على الرابط:
http://goo.gl/cPiziU

33 J. Waterbury, "Kingdom-Building and the Control of the Opposition in Morocco: The Monarchical Uses of Justice", *Government and Opposition*, no. 5 (1970), p. 54.

34 *Maroc Hebdo International*, no. 933 (du 20 au 26 Mai 2011), p. 4.
تجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يَجْرِ التجديد لمحمد حوراني رئيس "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" السابق؛ لأنه أبدى نوعًا من التعاون مع حكومة بنكيران، الأمر الذي أغضب المحيط المَلَكي، وإلى أنه جرى فرْض مريم بنصالح التي تنتمي إلى عائلة معروفة بارتباطاتها بالقصر.

ثالثًا، التحديات الذاتية لـ "حركة ٢٠ فبراير"

لم تكن مبادرات القصر الملكي و/أو الحكومة هي العامل الوحيد الذي ساهم في إضعاف "حركة ٢٠ فبراير"، بل إنّ طبيعة العلاقة بين المكوِّنات الإسلامية واليسارية داخلها، وطريقة تدبير خلافاتها الداخلية ستحدِّدان على نحوٍ أكبر مستقبلها. ذلك أنّ غياب الانسجام، والافتقار إلى القدرة على بناء هوية مشتركة قادرة على استيعاب التنوُّع الأيديولوجي داخل الحركة، أدَّيا إلى بروز بعض مظاهر توجيه مسار الحركة من خلف الستار، خارج الجموع العامَّة، وهو أمر أفقدها تعاطف فئات من مؤيّديها، وأربك مساراتها. وبدلًا من مأسسة الحركة في إطار مدني أو سياسي، وانتخاب مسؤولين من المناضلين الشباب، أُسِّست هيئة موازية، سُمِّيت "مجلس دعم حركة ٢٠ فبراير"، هيمن عليها "شيوخ" أحزاب اليسار غير البرلماني، مع تمثيل محدود لـ "جماعة العدل والإحسان" والشبيبات الحزبية. ومع مرور الزمن، أصبح مجلس الدعم هو الذي يوجِّه مسار الحركة على حساب القيادات الميدانية الشابة التي جرى تهميشها.

> ساهمت موجة الاحتجاجات التي قام بها آلاف الشباب المغاربة منذ ٢٠ شباط / فبراير ٢٠١١ في إعادة إطلاق النقاش العمومي المتعلق بموقع هذه الفئة العمرية، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع المغربي

لكن يظلّ أهمّ عامل مساهم في انحسار "حركة ٢٠ فبراير" متجلِّيًا في منطق اشتغالها. ويمكن بيان دور هذا العامل من خلال مقارنة "اللحظة الثورية" المغربية بمثيلاتها العربية. فإذا كان المشترك بين "اللحظات الثورية" العربية، ومنها تلك المغربية، متمثّل بأنّ الشباب هم مَن أشعلوا فتيل "الثورة"، فإنّ الذي أمدَّها بالوقود ومنَحها قوّة الاستمرار هو التحاق القوى المجتمعية التقليدية من تنظيمات سياسية وتشكيلات قبَلية في أغلب هذه المواقع، بخلاف اللحظة المغربية. فقد كان لقبيلة "البوعزيزي" الدور الأساسي في إشعال مدينة "سيدي بوزيد" التونسية، مهْد الانطلاقة الثورية في تونس، كما أنّ التحاق "حركة النهضة" المبكر باللحظة الثورية، إلى جانب أغلب القوى السياسية للبلاد، ساهم في الدفع باللحظة الثورية التونسية إلى أبعد مدًى. إضافةً إلى الدور الذي اضطلع به "الاتحاد العام التونسي للشغل" من الناحية اللوجستية وتوافر المقارّ، والمساهمة في تأطير التراكم الشعبي.

وهذا ما سيظهر جليًّا في مصر واليمن أيضًا؛ إذ تؤدّي التنظيمات الإسلامية دورًا أساسيًّا في ترقية الفعل الثوري المصري وإعطائه مداه الأقصى؛ ومن ذلك مثلًا دور "جماعة الإخوان المسلمين" في حماية جماهير ساحة التحرير وتموينهم. أمّا في اليمن فقد كان لحزب "التجمُّع اليمني للإصلاح" دور أساسي إلى جانب الأحزاب والتشكيلات القبَلية في دعم الثورة واستمرارها.

إنّ القاسم المشترك بين هذه التجارب الثورية المشار إليها هو انفتاحها على مكوِّنات المجتمع الحديثة والتقليدية؛ فلقد استطاعت القوى الشبابية أن تُفعِّل الرصيد الاحتجاجي الكامن في الجماعة الوطنية، من نقابات، وأحزاب وطنية، ومنظمات للمجتمع المدني. وفي المقابل، تعدُّ "حركة ٢٠ فبراير" نموذجًا مثاليًّا لحركات الاحتجاج الشبابي النُّخبوي. فاليسار الجذري، وهو المكوِّن الأساسي ضمنها، له تاريخ مجيد من الصراعات مع مكوِّنات الساحة السياسية، ومنها اليسار الحزبي. فهو، أصلًا، يتشكَّل في أغلبيته من منشقِّين من هذه الأحزاب، وهو وليد انشقاق مضاعَف: انشقاق عن أحزاب، وما يستتبعه من حالة نفسية متشنِّجة تجاه الأصل المنشقِّ عنه؛ ذلك أنّ العداوة تأخذ أقصى مدًى لها مع مَنْ كانوا أمسِ أصدقاء، وتحولوا اليوم إلى أعداء.

لقد ولَّد الانشقاق عن ثقافة مجتمع حالة استعلاء وازدراء لقيم هذا المجتمع، وجعل من الاختيارات القيمية لهذا المكوِّن نشازًا مجتمعيًّا غير قادر على التواصل مع روح الأمة. وهذه "الحالة الانشقاقية" ستساهم في عزل هذا اليسار الجذري عن باقي مكوِّنات المشهد السياسي والمجتمعي، وستؤدِّي إلى تعميق عزلة "حركة ٢٠ فبراير" وانحسارها.

إنّ هذا المسار الذي عرفته "حركة ٢٠ فبراير"، يُبيِّن بوضوح، الأخطاء المنهجية المرتكَبة في تحليل الحركات الشبابية الجديدة من خلال التركيز على العناصر الخارجية، وإغفال دور الديناميات الداخلية في تحديد مسارها. وهذا ما نبَّه إليه أحد أعضاء تنسيقية الحركة بمدينة

الرباط، عادًّا أنّ "الشرط الموضوعي لقيام 'حركة ٢٠ فبراير' مازال قائمًا"، لكنه أشار، في المقابل، إلى أنه ينبغي الانتباه إلى الشرط الذاتي، وخصوصًا أولويات الفاعلين الأساسيين داخل الحركة ونقاشاتهم "فلم يكن المطلوب النقاش حول النظام السياسي؛ حيث كانت جميع مكونات الحركة مهتمَّة بشكل النظام السياسي (المَلَكية البرلمانية، الجمهورية) في حين أن هذا النقاش كان لا يجب أن يُطرَح في تلك المرحلة، بل، بالأحرى، كان يجب أن يتوجَّه نحو المشكل الاقتصادي والاجتماعي، لتوسيع انتشار الحركة"[٣٥].

إنّ تعدّد خطابات الحركة وافتقارها إلى الانسجام أصبحَا يغذيان، إلى جانب الإشكال المؤسسي المشار إليه سالفًا، حالة انفلات ضمن هذه الحركة الفتِيَّة. فمنذ بداية الحراك الشبابي بالمغرب، لوحظ غياب عنوان واضح قادر على توحيد مختلف المكوِّنات الأيديولوجية للحركة، وتوسيع دائرة التعبئة الجماهيرية كما هو الحال في الدول التي توحَّدت فيها القوى الثورية تحت شعار: "الشعب يريد إسقاط النظام".

غير أنّ ما حصل في المغرب بروز خلاف جوهري بشأن الموقف من النظام المَلَكي؛ فقبل أسبوعين من يوم ٢٠ شباط / فبراير ٢٠١١، أُعلن في شبكة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، عن أربع أرضيات تأسيسية كانت تشترك في مطلب المَلَكية البرلمانية، إلا أنّ الأمر تغير يوم ١٦ شباط / فبراير ٢٠١١، مع دخول مجموعة جديدة على الخط، سُمِّيت "شباب ٢٠ فبراير"، وأُعلِن في ندوة صحفية بمقر "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" عن مطلب "إقرار دستور ديمقراطي يمثّل الإرادة الحقيقية للشعب"، لم يُشَرْ فيه بتاتًا إلى مطلب المَلَكية البرلمانية.

فلقد كان "الحزب الاشتراكي الموحد"، و"حزب الطليعة الاشتراكي"، وبعض أعضاء الشبيبات الحزبية من المدافعين عن وضْع سقْفٍ للمطالب، من خلال تحديد مطلب المَلَكية البرلمانية بوصفه الهدف الأقصى لـ "حركة ٢٠ فبراير"، في حين رفض كلّ من النهج الديمقراطي الذي يمثّل أقصى اليسار، والمكوِّن الإسلامي المتمثّل بـ "جماعة العدل والإحسان" تحديد سقْفٍ للمطالب، ودَعَوَا إلى ترْك تحديده لحركة الشارع، أملًا في أن تبلغ المدى الذي وصلت إليه في دول الربيع العربي الأخرى (الشعب يريد إسقاط النظام).

كما برز أيضًا خلاف في منتصف الطريق، بشأن مسار الحركة، بين المكوِّن الإسلامي الممثَّل بـ "جماعة العدل والإحسان" والمكوِّنات اليسارية الأخرى. فقد نشبت خلافات متعلقة باستعمال بعض الشعارات الدينية، وجرى تبادل اتهامات بينهما مفادها محاولة الهيمنة على الحركة، وهذا الأمر عجَّل بـ "تطليق" "جماعة العدل والإحسان" لـ "حركة ٢٠ فبراير"[٣٦].

غير أنّ المثير في هذا الانسحاب هو التوقيت؛ إذ جاء مباشرةً بعد تعيين رئيس الحكومة الجديد، السيد عبد الإله بنكيران، الأمر الذي أثَّر بقوَّة في دينامية الاحتجاج الشعبي، وأضعفها إضعافًا واضحًا، وأثار نقاشًا داخليًّا في صفوف بعض مناضلي "العدل والإحسان" وأنصارها، لكونه جاء مفاجئًا، مباشرة بعد المسيرة الاحتجاجية للحركة. وقد جرى تأويل هذا الموقف في اتجاهين متناقضين؛ أحدهما أنّ الجماعة قررت ألّا تحرج "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي الذي تتقاسم معه المرجعية، والآخر أنّ "العدل والإحسان"، بقرارها الانسحاب من "حركة ٢٠ فبراير"، قصدت إفراغ الشارع، لدفع "المخزن" للتفرغ لمواجهة "العدالة والتنمية"، بعد أن فاجأه نجاح هذا الحزب، وتقبَّله على مضض، بالنظر إلى الوضعية الحرجة التي صنعتها أحداث الربيع العربي.

من ثَمَّة فإنه في ظلّ غياب تحدٍّ خارجي ممثَّل بحراك شعبي، سيعود المخزن إلى أسلوبه التحكُّمي، الأمر الذي سيثبت إفلاس خيار المشاركة الذي راهن عليه هذا الحزب الإسلامي. وفي ظلّ هذا التأويل يصبح كلّ من القصر و"جماعة العدل والإحسان" يتشاركان الشعور نفسه بالمضض من النجاح الانتخابي لـ "حزب العدالة والتنمية".

وقد حاول فتح الله أرسلان، الناطق الرسمي لـ "العدل والإحسان"، آنذاك، حسْم هذا الجدل مبرِّرًا قرار الانسحاب بكونه لا يشكِّل هديةً لـ "العدالة والتنمية"، لأنه مؤمن بأنّ "الحكومة في المغرب ليست هي التي تحكم"، بل هو راجع إلى صعوبة تدبير العلاقة بالمكوِّنات اليسارية داخل الحركة "من قبيل محاولة بعض أطراف

---

٣٥ "عياش وخطأ الفبرايّين"، ٢٠١٣/٣/٢٠، مقطع فيديو، **يوتيوب**، على الرابط:
http://www.hespress.com/videos/75096.html

٣٦ بيان الأمانة العامة للدائرة السياسية لـ "جماعة العدل والإحسان"، وقد قررت فيه توقيف مشاركتها في "حركة ٢٠ فبراير"، موقع **جماعة العدل والإحسان**، ٢٠١١/١٢/١٨، على الرابط:
http://www.aljamaa.net/ar/document/51003.shtml

أو فرْض سقْف معين على ٢٠ فبراير، أو فرْض شعارات معينة تلائم توجهها هي"[٣٧]؛ وهو يقصد بذلك فرض "الحزب الاشتراكي الموحد" سقف المَلَكية البرلمانية، وكذلك الصراع بين الجماعة واليساريين بشأن الشعارات الدينية.

هذا التبرير الذي قدمه أرسلان لا ينفي أنّ النجاح الانتخابي لـ "حزب العدالة والتنمية" أزعج هذه الجماعة، بالنظر إلى اشتراك الطرفين الإسلاميين في مساحات الاستقطاب، واعتماد كلّ منهما على مقولات لقبول المشاركة في المؤسسات القائمة أو رفضها، بما يجعل نجاح أحدهما يقتضي ضمنيًّا فشل خيارات الآخر؛ فنجاح "العدالة والتنمية" في تنزيل مشروعه الإصلاحي مثلًا، يعني فشل مقولات "العدل والإحسان" في استحالة تغيير النظام القائم، والعكس صحيح أيضًا، وهو الأمر الذي فرض على العدليِّين إعادة ترتيب أوراقهم.

لم يكن هذا الانسحاب إلا النقطة التي أفاضت الكأس ضمن "حركة ٢٠ فبراير". فقد برزت منذ البداية مؤشرات دالّة على صعوبة تعايش المكوِّنات المتناقضة داخل الحركة، وهو ما أدَّى إلى ظهور تحالفات واستقطابات في الكواليس، قادها ثلاثة أطراف في البداية، هي:

- "مجلس دعم حركة ٢٠ فبراير" الذي تهيمن عليه أحزاب يسارية، و"الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" مع تمثيلية محدودة لجماعة "العدل والإحسان".
- الشبيبات الحزبية، وخصوصًا الشبيبات اليسارية (الشبيبة الاتحادية، وشبيبة "حزب الطليعة"، وشبيبة "الحزب الاشتراكي الموحد"، وشبيبة "النهج الديمقراطي القاعدي")، إضافةً إلى شبيبة "حزب العدالة والتنمية" تحت غطاء حركة "باراكا".
- المستقلون، وهذه الفئة تتشكل، أساسًا، من بعض الشباب المهتمين بالسياسة، غير المنضوين إلى أيّ حزب سياسي، وأغلبهم من الشباب المتمدرسين المنحدرين من أصول قروية.

أمَّا خلفيات هذا الانقسام فيمكن تصنيفها إلى فئات ثلاثة، هي:

- المستوى الأيديولوجي: بين الإسلاميين واليساريين والأمازيغيين.
- المستوى السياسي: بين دعاة المَلَكية البرلمانية والجمهوريين.
- المستوى العضوي: بين الحزبيِّين والمستقلِّين.

المثير في هذا الأمر، أنّ القرارات والمواقف داخل اللقاءات الرسمية لم تكن سوى تتويج لما جرى التحضير له سابقًا في جلسات المقاهي ومقارّ الأحزاب خارج الجموع العامَّة، على نحوٍ يخدم أجندات بعض هذه التيارات. وليس مستبعدًا أنّ أجهزة الاستخبارات قامت هي أيضًا بتوجيه مسار الحركة واختراقها من الداخل؛ لأنّ الجموع العامَّة للحركة كانت مفتوحةً للعموم للمشاركة في النقاش والتوجيه، وهذا الأمر سهَّل لاحقًا تحديد العناصر الراديكالية التي كان ترويضها عصيًّا، ومن ثمَّة اعتقالها.

رابعًا، مستقبل "حركة ٢٠ فبراير" والسيناريوهات المحتملة

من الصعب التنبُّؤ بمستقبل "حركة ٢٠ فبراير" في سياق سياسي يعطي انطباعًا بالاستقرار، لكنه يبقى مفتوحًا أمام كلّ الاحتمالات، نتيجة الوضعية الاقتصادية الحرجة التي يعيشها المغرب حاليًّا. فلئن كان "حزب العدالة والتنمية" الذي يقود الحكومة حاليًّا ذا حظوة شعبية مُقَدَّرة، أبرزتها نتائج الانتخابات الجزئية التي أُجريت خلال سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٣ في مجموعة من المدن المغربية (طنجة، ومراكش، وفاس)، إضافةً إلى استطلاعات رأيٍ عديدة، بوَّأت هذا الحزب الصدارة ضمن الأحزاب السياسية بالمغرب[٣٨]، فإنّ احتمال انفجار الاحتجاجات السياسية مرةً أخرى أمرٌ وارد، على الرغم من نفي وزير الخارجية المغربي والقيادي ضمن هذا الحزب وجود خطر قيام ثورة بالمغرب[٣٩].

---

٣٧ "ذ. أرسلان: '٢٠ فبراير' أدت ما عليها ويجب البحث عن فضاء آخر ووسائل أكثر نجاعةً"، موقع **جماعة العدل والإحسان**، ٢٠١١/١/١٩، على الرابط:
http://www.aljamaa.net/ar/document/51019.shtml

38 "Benkirane: Les Marocains optimistes à 88%!", at:
http://www.leconomiste.com/article/890561-enquete-l-economiste-sunergiabrbenkirane-les-marocains-optimistes-88;
"Sondage exclusif : Benkirane, Monsieur 82%", at:
http://www.actuel.ma/index.php?option=com_magazines&view=detail&id=834;
"Enquête L'Economiste-Sunergia : Insubmersible Benkirane", at:
http://www.leconomiste.com/article/905023-enqu-te-l-economiste-sunergiainsubmersible-benkirane

٣٩ "العثماني: لا وجود لخطر قيام ثورة بالمغرب ولكن هناك احتمالات لاضطرابات اجتماعية"، جريدة **الرأي** المغربية، ٢٠١٣/٢/١٧، على الرابط:
http://www.alraiy.com/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89/item

في هذا السياق، يمكن استشراف المسارات الممكن أن تتخذها "حركة ٢٠ فبراير" في المستقبل المنظور من خلال سيناريوهات ثلاثة متفاوتة الاحتمالات، بين: موت تدريجي، وثورة شعبية، أو مأسسة لهذه الحركة تضمن استمراريتها وإن على نحوٍ مختلف.

يبقى أنّ هذه السيناريوهات يتحكّم فيها، أساسًا، مستقبل العلاقة بين المؤسسة المَلَكية و"حزب العدالة والتنمية"، وإن تفاوتت أحجام حضورهما السياسي والمجتمعي، بوصفهما الفاعلين الأساسيين في الساحة السياسية حاليًّا، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به في الوقت الراهن.

سيناريو الموت التدريجي

مع تقدم تحقيق إنجازات اقتصادية وسياسية ملموسة من لدن حكومة "العدالة والتنمية"، ستستمر "حركة ٢٠ فبراير" في الانحسار، الأمر الذي سيؤدِّي إلى اندثارها في المستقبل المنظور. فكلّ تقدم في مسار الإصلاح السياسي، بموازاة قدر من التنمية الاقتصادية، سيدفع نحو تراجع حركة الاحتجاج السياسي. إلا أنَّ تحقّق هذا السيناريو القائم على ثنائية الإصلاح والتنمية لوأْد الحركة الاحتجاجية يبدو شديد التفاؤل بسبب طبيعة الوضع الاقتصادي المحلِّي والدولي.

سيناريو الثورة الشعبية

هذا السيناريو يقوم على عودة قوية لحركة الاحتجاج السياسي، مع راديكالية في الشعارات والمطالب. وهذا الأمر مرتبط بثلاثة احتمالات:

أولًا، حصول أزمة سياسية من قبيل استقالة الحكومة الحالية أو إقالتها، وهو أمر وارد بسبب تراكم الضغوط عليها من داخل مكوِّناتها ومن خارجها، وخصوصًا بعد انسحاب "حزب الاستقلال" منها، والتَّخوُّفات من أن يعيد حزب "التجمُّع الوطني للأحرار" (المقرَّب من القصر المَلَكي) الـدور نفسه الذي قام به "حزب الاستقلال"؛ أي عرقلة المشاريع الإصلاحية للحكومة. فهذه الاستقالة، أو الإقالة، ستؤدِّي حتمًا إلى خلخلة حالة الاستقرار السياسي، وهي خلخلةٌ ساهم وصول هذا الحزب في تأجيلها. وهذا احتمال صعب لأنّ القصر لن يضحِّيَ بالاستقرار السياسي للبلاد؛ لكونه يسعى دائمًا للظهور بمظهر الحياد وأنه فوق الجميع. كما أنّ عبد الإله بنكيران لن يغامر بتوتير الوضع السياسي عبر تقديم الاستقالة، فهو قد ظلَّ يراهن على تسوية تاريخية بين الإسلاميين والقصر تُجنِّب البلاد والعباد شرّ الفتن. يبقى أنّ الخيار الوحيد في حالة حصول أزمة سياسية بين مكوِّنات التحالف الحكومي هو اللجوء إلى انتخابات مبكرة. وهذا الاحتمال وارد لكنه لن يحصل إلا عبر تفاهم سابق بين القصر وبنكيران.

ثانيًا، حصول أزمة اقتصادية خانقة، تعجز الحكومة عن معالجة تداعياتها من زيـادات في الأسعار وغلاء في المعيشة. وقد بدت بوادر هذه الأزمة الاقتصادية في الاستفحال نتيجة وضْع دولي متأزّم اقتصاديًّا، ولا سيما لدى الشركاء الاقتصاديين للمغرب؛ مثل فرنسا وإسبانيا. يبقى أنّ هذا الاحتمال تتحكم في حدوثه أطراف خارجية متمثِّلة بشركاء المغرب الإستراتيجيين، وخصوصًا فرنسا، والولايات المتحدة الأميركية، ودول الخليج العربية.

ثالثًا، دخول "جماعة العدل والإحسان" مرةً أخرى على خط الاحتجاج الشعبي، خصوصًا أنه لم تَجْرِ تسوية وضعها القانوني والسياسي مع السلطة، مستغلةً في ذلك الوضعيتين السياسية والاقتصادية المشار إليهما في الاحتمالين السَّابقين. وهذا احتمال وارد أيضًا في حالة فشل القيادة الحالية للجماعة في ترتيب أمورها الداخلية بعد غياب الزعيم المؤسس عبد السلام ياسين. في هذه الحالة يمكن أن تنقل القيادة الجديدة المعركة خارجها، لخلق حالة من التوافق الداخلي تمنع تصدُّعها. وهو احتمال يمكن أن تلجأ إليه أطراف داخل الجماعة، لتصفية حساباتها الداخلية، ولمنع كلّ محاولات للتطبيع بين الجماعة والمؤسسة المَلَكية. إلا أنه احتمال ضعيف الحصول نسبيًّا؛ لأنّ "جماعة العدل والإحسان" تمكّنت من تجاوُز مرحلة ما بعد عبد السلام ياسين، من دون انعكاسات تنظيمية سلبية عليها، ولم تُسجَّل عليها، منذ انسحابها من "حركة ٢٠ فبراير"، مؤشرات تدل على رغبتها في التصعيد السياسي.

في ظلّ الاحتمالات الواردة أعلاه، مع ما يمكن أن يصاحبها من التحاق فئات من المهمَّشين والمعطَّلين والقوى السياسية المعارضة بحراك تؤطِّره "جماعة العدل والإحسان"، يصبح المغرب على فوهة بركان، وتصبح إمكانية إيجاد حلول وسطى متعذرةً. وهذا سيناريو متشائم جدًّا، لكنه يصبح احتمالًا واردًا في حالة حصول تفاهم بين مكوِّنات الساحة الإسلامية عقب إقالة عبد الإله بنكيران أو استقالته. في تلك اللحظة لا يمكن لبنكيران أن يتحكَّم في قواعده. لكننا على الرغم

من ذلك نستبعد هذا الاحتمال لكون القصر لن يسمح بحدوثه كما أشرنا سالفًا.

سيناريو الاستمرارية والتحول نحو حركة اجتماعية وظهور الموجة الثانية من الاحتجاجات

ضمن السيناريوهات المحتملة سيناريو استمرار الأمور في اتجاه تقدُّم تدريجي بطيء في مسلسل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وهو سيناريو يوازيه تحوُّل موازٍ لحركة الشارع؛ أي تحوُّل "حركة ٢٠ فبراير" من حركة احتجاجية إلى حركة اجتماعية. وهذا المسار سينجح في حال اقتناع قيادات الحركة بضرورة مأسسة الفعل الاحتجاجي.

ففي هذه الحال ستعمل الحركة على تجاوز العائق التنظيمي الذي ساهم في إضعافها، من خلال تأسيس جمعية أو حزب سياسي، أو الاندماج في أيٍّ من الجمعيات والأحزاب القائمة، وإيجاد صيغة ملائمة لاستيعاب التناقضات الداخلية التي تعيشها، بما يساهم في تقوية بنيتها التنظيمية. كما أنّ التحدي الأكبر يتمثّل بقدرتها على إفراز نُخب جديدةٍ، واعيةٍ بالفرص المتاحة والإكراهات المهدّدة، قادرةٍ على القيام بتحديد أهدافٍ عملية واحتجاجاتٍ موجَّهة إلى أولويات معينة، وعلى أن تصبح مجموعة ضغْط، أو جماعة مصالح، أكثر من كونها حركة احتجاج سياسي.

إنّ هذا السيناريو يواجهه إشكالٌ رئيسٌ متمثِّل بقدرة الحركة على تدبير الخلافات الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية بين مختلف مكوِّناتها. كما أنّ مأسسة هذه الحركة ستنهيها كـ "حركة واعدة"، ولا تجعلها إلَّا رقمًا من الأرقام العادية في الساحة السياسية للبلاد. زيادةً على ذلك، فإنّ الطبيعة الاجتماعية الهشة للمكوِّنات الرئيسة للحركة - وهي التي تتشكّل، أساسًا، من الطلبة الجامعيين ومن المعطَّلين من خريجي الجامعات - تزيد من هشاشتها على المستوى التنظيمي والمطلبي. فالوضعية الطلابية عابرة، أمّا وضعية العطالة فقد أصبحت بنيويةً، لكنها وضعية نفسية هشة، ومطلبية ضيقة قابلة للاستنزاف في أيِّ لحظة كما أشرنا إلى ذلك في ما يخص بعض قيادات الحركة التي جرى احتواؤها.

خاتمة

إنّ ما هو مؤكد، على الرغم من كلّ ما قلناه عن "حركة ٢٠ فبراير"، وما طرحناه من احتمالات متعلقة بمستقبلها، هو أنها شكَّلت مفرقًا في تاريخ المغرب المعاصر، تجلَّى في دفعها النظام الحاكم بالمغرب إلى إجراء تعديلات دستورية مثَّلت خطوةً مهمّةً في تعديل ممارسة السلطة السياسية. ولعل الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بما شهدته من حياد إيجابي للإدارة المغربية، تُشكِّل علامةً لمغرب سياسي في طور التَّشكُّل.

إلا أنّ نهاية "حركة ٢٠ فبراير" التي تبقى الاحتمال الأكثر ورودًا، لا تعني نهاية الاحتجاج في المغرب، ولكنها تعني نهاية نمط من الاحتجاج يطمح إلى بناء سردية مجتمعية كبرى، كما تعني عودة البلاد إلى أشكال تأطيرية فئوية، كانت إرهاصاتها قد بدأت قبل الربيع العربي.

إنّ المغرب مُقبل على تنوُّع احتجاجاته؛ ذلك أنّ المعطيات السياسية والثقافية والاجتماعية تتداخل على نحوٍ تصبح منظمات المجتمع المدني، من خلاله، هي الفاعل المجتمعي الرئيس، وهذا ما يستدعي تجديد الأطر التنظيمية والمؤسساتية لاستيعاب هذا الفاعل الجديد.

إننا أمام ظاهرة احتجاجية جديدة تفرض تجديدًا في الأطر النظرية لوعيها؛ وتجديدًا لمنطق الاشتغال المؤسساتي، لاستيعابها ضمن الفضاء الوطني. ونعتقد أنّ تشكيل اللجنة الوطنية للحوار الوطني، بشأن المجتمع المدني في المغرب والأدوار الدستورية الجديدة، خطوة مؤسسية في هذا الاتجاه الصحيح تستلزم أن يوازيَها جهدٌ بحثيٌّ، لاستيعابها نظريًّا.

زهير حامدي*

ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحدّيات والمآلات

تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على مسار الثورة الليبية منذ اندلاعها في ١٧ شباط / فبراير ٢٠١١ وحتى الآن. كما تتعرّض للتحدّيات التي تواجه ليبيا في المستقبل المنظور. ثمّ تطرح عددًا من السيناريوهات المحتملة بشأن مستقبل ليبيا السياسي. وفي هذا الإطار، ستركّز الورقة، أولًا، على دراسة معالم المرحلة الانتقالية في ليبيا وتحليلها كما حدَّدها المجلس الوطني الانتقالي في الإعلان الدستوري في ٣ آب / أغسطس ٢٠١١ حتّى نتمكّن من إبراز العقبات التي واجهتها الثورة وحالة عدم الاستقرار المزمنة التي تشهدها الساحة السياسية الليبية منذ سقوط النظام السابق. وتدرس الورقة، ثانيًا، الخريطة السياسية الجديدة في ليبيا والفاعلين الرئيسين فيها بعد سقوط نظام القذافي. وتتناول، ثالثًا، بالدراسة والتحليل التحدّيات المستقبلية والسيناريوهات المحتملة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أولًا: معالم المرحلة الانتقالية

شهدت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي تحوّلًا جذريًّا في الخريطة السياسية التي تتميّز بتعددية اللاعبين السياسيين الجدد وصعوبة التمييز بينهم. وبالفعل، تبدو الخريطة السياسية لكلٍّ من تونس ومصر، على سبيل المثال وليس الحصر، أكثر وضوحًا حيث تتنافس فيها قوى سياسية تقليدية معروفة وواضحة المعالم، مقارنةً بالخريطة السياسية في ليبيا التي تسودها الفوضى والضبابية التي تعود، أولًا، إلى طبيعة نظام الحكم في ليبيا في عهد معمر القذّافي الذي حكم ليبيا من خلال منظومة تعتمد على شخصه فحسب طوال نحو أربعين سنة من حكمه، والتي سقطت مع سقوطه، فضلًا عن السياسة الممنهجة لهذا النظام من أجل استئصال جذور مظاهر الحياة السياسية كلها في المجتمع الليبي وجميع مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني؛ كما تعود، ثانيًا، إلى الأسلوب العنيف والجذري الذي تمّ به تغيير نظام الحكم في ليبيا والفوضى التي نتجت منه وانتشار السلاح وظهور ظاهرة الميليشيات المسلحة التي لا تخضع إلى أيّ سلطة مركزية.

بعد اندلاع الثورة، وبهدف تنظيمها وتمثيلها داخليًّا ودوليًّا في مواجهة نظام القذافي، تأسّس المجلس الوطني الانتقالي على نحوٍ عاجل في ٢٧ شباط / فبراير ٢٠١١ من قبل عددٍ من الشخصيات السابقة في نظام القذافي، مثل مصطفى عبد الجليل، وزير العدل المستقيل الذي انتُخب رئيسًا للمجلس، وشخصيات معارضة من الخارج كانت تعيش في المنفى، وأخرى تعيش في الداخل مثل أحمد الزبير المعروف بلقب "مانديلا ليبيا" حيث أمضى ثلاثين عامًا في السجن إثر اكتشاف تورّطه مع مجموعة من الضبّاط في محاولة للانقلاب على حكم القذّافي في عام ١٩٧٠. لقد قام المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المنبثقة منه بقيادة الجهد الدبلوماسي والعسكري من أجل إطاحة القذافي الذي اعتُقل أخيرًا، لكنه قضى نحبه مقتولًا على أيدي الذين قبضوا عليه في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١.

خلال مرحلة الحرب الأهلية، وقبل بداية المرحلة الانتقالية التي بدأت بعد قتل القذّافي، تعاقبت الحكومات التالية على ليبيا:

- حكومة محمود جبريل (١٤ آذار/ مارس ٢٠١١ - ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١): جرى تنصيب حكومة محمود جبريل المحسوب على التيّار الليبرالي، من قبل المجلس الوطني الانتقالي، وقادت حكومته الجهد العسكري والدبلوماسي الذي أدّى إلى سقوط نظام القذّافي. وكان جبريل يشغل منصب رئيس "المجلس الوطني للتخطيط" في نظام القذّافي، وعمل مع سيف الإسلام القذافي حتى بداية الثورة، ثم انشقّ عن النظام وانضمّ للثورة في إحدى زياراته للخارج ٢٠١١)
- حكومة علي الترهوني (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١). ويعدّ الترهوني معارضًا لنظام القذّافي، وقد حكم عليه بالإعدام غيابيًّا وعاش في المنفى في الولايات المتحدة الأميركية منذ الثمانينيّات من القرن الماضي.
- حكومة عبد الرحيم الكيب (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ – أيلول / سبتمبر ٢٠١٢): يعدّ عبد الرحيم الكيب معارضًا لنظام القذّافي، وعاش في المنفى في الولايات المتحدة الأميركية منذ السبعينيّات من القرن الماضي.

أما في ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية التي بدأت رسميًّا في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١؛ أي بعد ثلاثة أيّام من مقتل القذّافي وسقوط حكمه، نستطيع أن نلخص معالمها الرئيسة في النقاط التالية:

- انتخاب المؤتمر الوطني العام في ٧ تمّوز / يوليو ٢٠١٢ في انتخابات مباشرة من قبل الشعب.
- تعيين حكومة مصطفى أبو شاقور في ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، وهو أول رئيس حكومة يجري انتخابه من قبل المؤتمر الوطني العام، ولكنّ حكومته المقترحة لم تفلح في نيل ثقة المؤتمر ممّا أدّى إلى عزله في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢. وكان أبو شاقور معارضًا لنظام القذّافي، ويعيش في المنفى منذ السبعينيّات من القرن الماضي، وهو محسوب على التيّار الإسلامي.
- تأدية حكومة علي زيدان اليمين الدستورية في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ بعد مفاوضات مطوّلة. ويعدّ علي زيدان معارضًا لنظام القذّافي وعاش في المنفى منذ الثمانينيّات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأميركية ثم انتقل إلى سويسرا، فألمانيا.
- وافق المؤتمر الوطني العام في ٣ شباط / فبراير ٢٠١٤ على سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء علي زيدان بعد عدة محاولات فاشلة سابقة كان آخرها محاولة من حزب العدالة والبناء، الذراع السياسية للإخوان المسلمين في ليبيا، في سحب الثقة من الحكومة إثر استقالة خمسة وزراء من وزارته يحسبون على التيّار الإسلامي، ورفض رئيس الوزراء الاستقالة.

لقد تميّزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار والأزمات المزمنة التي تعود إلى حالة الفراغ الناتجة من سياسات نظام القذّافي وتبعات سقوطه، فضلًا عن ظاهرة انتشار السلاح والكتائب المسلحة التي لا تخضع لأيّ سلطة مركزية، والتي جاءت نتيجة مباشرة للأسلوب العنيف الذي فرضه نظام القذّافي على المجتمع الليبي حتى قام بإسقاطه. لا بدّ من أن نشير في هذا الصدد إلى الدور المحوري للبعد القبلي والجهوي في هذه الأزمات، وإلى التدخّل الخارجي في المعادلة السياسية الليبية الذي وجد أرضًا خصبة له من أجل الدفع بمصالح دوله.

قبل أن نتطرّق بالتحليل لعددٍ من الأزمات التي شهدتها الساحة الليبية لا بدّ من أن نقوم في البداية بعرضٍ للخريطة السياسية التي أفرزتها انتخابات المؤتمر الوطني العام في تموز / يوليو ٢٠١٢؛ وذلك لأنّ هذه الانتخابات ونتائجها هي المؤشر الوحيد الذي نستطيع أن نستند إليه من أجل فهم الخريطة السياسية التي أفرزتها الثورة الليبية بعد سقوط نظام القذافي.

ثانيًا:
الخريطة السياسية الجديدة

إثر سقوط نظام القذافي، أدّت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى المحلية غير الحكومية التي أصبحت اللاعب والعامل الرئيس في المعادلة السياسية الليبية الجديدة. وتتمثّل هذه القوى المحلية في المجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلّحة. بالفعل، لقد استطاعت هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا وتهمّش القيادات السياسية التي كانت تشكّل المجلس الوطني الانتقالي، والتي كانت مزيجًا من المنشقّين عن النظام السابق والمعارضين في المهجر. فبعد انتهاء العمليات العسكرية مباشرةً، بدأ الصراع على السلطة بين القوى المحلية والنخبة السياسية في المجلس الوطني الانتقالي في مرحلة أولى، ثم المؤتمر الوطني العام (البرلمان المنتخب) في مرحلة ثانية. لقد اضطرّ عدد كبير من القيادات السياسية البارزة إلى الخروج من المعادلة السياسية بسبب ضغوط القوى المحلية؛ إمّا عن طريق الانتخابات أو الضغط الشعبي كما هي الحال بالنسبة إلى حكومتَي محمود جبريل وعبد الرحيم الكيب السابقتين.

أقرّ المجلس الوطني الانتقالي تكوين المؤتمر الوطني العام من ٢٠٠ مقعد، قسّمت إلى ١٢٠ مقعدًا للنظام الفردي، و٨٠ مقعدًا لنظام القوائم وُزِّع إجمالي مقاعد المؤتمر الوطني العام على أساس جهوي؛ إذ استفادت المنطقة الغربية من ١٠٠ مقعد، والمنطقة الشرقية من ٦٠ مقعدًا، والمنطقة الجنوبية من ٤٠ مقعدًا.

لقد أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام عن مجلسٍ مجزّأ لا تسيطر عليه أيّ قوة سياسية، ولا تنطوي معظم هذه القوى على محتوى أيديولوجي واضح، باستثناء الإخوان المسلمين والسلفيين كما هو مبيّن في الجدولين (١) و(٢).

الجدول (١)
توزيع مقاعد القوائم

القوائم الحزبية	عدد المقاعد
تحالف القوى الوطنية	٣٩
حزب العدالة والبناء (الإخوان المسلمون)	١٧
قوائم وطنية صغيرة	٦
القوائم السلفية	٤
قوائم محلية	١٤
المجموع	**٨٠**

الجدول (٢)
توزيع المقاعد الفردية على القوائم

المقاعد الفردية	عدد المقاعد
المستقلون المرتبطون بتحالف القوى الوطنية	٢٥
المستقلون المرتبطون بحزب العدالة والبناء(الإخوان)	١٧
السلفيون والمستقلون المرتبطون بقوائم وطنية صغيرة	٢٣
المستقلون غير المرتبطين بأحزاب أو قوائم	٥٥
المجموع	**١٢٠**

الجدير بالذكر أنّه باستثناء عدد محدود من الشخصيات البارزة وبعض الرموز الإسلامية، فإنّ معظم المستقلين يمثلون مصالح قبلية أو عائلية، كما يبدو جليًا من خلال نتائج الانتخابات أنّ ثلثي المستقلين فازوا بمقاعدهم بفضل أصوات قبائلهم أو عائلاتهم؛ إذ تظهر نتائج الانتخابات أنّ المستقلّين حصلوا على أقلّ من ٢٠٪ من الأصوات، وأنّ أكثر من نصفهم لم يحصل حتى على ١٠٪ من الأصوات[1]، كما هي الحال بالنسبة إلى ستة من ضمن تسعة من المستقلين في بنغازي الذين انتُخبوا بأقلّ من ٢٪ من الأصوات[2].

> أدّت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى المحلية غير الحكومية التي أصبحت اللاعب والعامل الرئيس في المعادلة السياسية الليبية الجديدة.

أمّا على صعيد تصنيف القوى سياسيًا أو أيديولوجيًا، فيسود انطباع بأنّ التيّار الليبرالي بقيادة محمود جبريل (تحالف القوى الوطنية) قد حصل على أكبر عدد من المقاعد متفوّقًا على التيّار الإسلامي. ولكن إذا دقّقنا في النتائج، فإنّ الصورة تبدو مغايرة، وذلك للأسباب التالية: أولًا، أنّ المنتصر الحقيقي في هذه الانتخابات هم المستقلون الذين يمثلون مصالح العائلات والقبائل؛ ثانيًا، أنّه من الصعب في حالة التيّار الليبرالي استعمال التعريف الليبرالي بمفهومه الغربي في ليبيا باستثناء عدد محدود جدًا من الشخصيات السياسية أما بقية أعضاء التحالف فشخصيات محلية ليس لها ولاء سياسي واضح؛ ثالثًا، أنّ عدد المقاعد التي حصل عليها التيّار الإسلامي من الإخوان والسلفيين والمستقلين المرتبطين بهم متساوٍ مع عدد مقاعد التيار الليبرالي حتى إذا أخذناه بمفهومه الواسع.

وبعد هذا التحليل الموجز لتوزيع المقاعد في المؤتمر الوطني العام، لا تكمن الحدود الفاصلة بين القوى السياسية الكبرى في الإسلاميين وغير الإسلاميين فحسب، ولكنها تكمن كذلك وبقوة في النتائج التي أفرزتها الثورة الليبية بين أنصار الثورة ومناهضيها خلال الحرب الأهلية. فمثلًا، يوجد الإخوان المسلمون والسلفيون ومعارضو نظام القذافي في الخارج وممثلون عن المدن ومعاقل الثوار في المناطق المختلفة كمصراتة والزاوية وجبال نفوسة من جهة، ومن جهة أخرى هناك الذين تعاملوا مع نظام القذافي من أفراد وقبائل كما هي الحال بالنسبة إلى منطقة فزان في الجنوب وسرت وقبائل بني وليد، وبعض الرموز السياسية مثل محمود جبريل.

بناءً عليه، جاء قانون العزل السياسي الذي تمّ إقراره تحت ضغط الميليشيات المسلحة التي قامت بمحاصرة وزارتَي العدل والخارجية. ولا شكّ في أنّ هذا القانون سوف يكون له الأثر الكبير في الحياة السياسية في ليبيا واستقرارها، على المديين القريب والمتوسط بحسب الآلية التي سوف تعتمد من أجل الفصل بين من يستطيع أن يشارك في الحياة السياسية في ليبيا ومن لا يحقّ له المشاركة بموجب هذا القانون. لا شكّ في أنّ للثورة الليبية الحق في حماية نفسها من الرموز الفاعلة في نظام القذّافي السابق ومنع عودتهم إلى السلطة، ولكن من دون أن ينتج من هذا الحق عزل شرائح واسعة من الشعب الليبي. فهناك مخاوف أن تُضرب المصالحة الوطنية عرض الحائط نتيجة لقانون العزل السياسي إذا اعتُمد منهج جارف وواسع في تنفيذه ممّا يؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي ويهدّد وحدته. لقد بدأت تداعيات هذا القانون واضحة في عددٍ من الأزمات الأخيرة كأحداث سبها والمحاولة الانقلابية الفاشلة التي قامت بها ميليشيات مسلحة في الزنتان والمعروفة بارتباطاتها مع التحالف الوطني ومحمود جبريل بخاصة، وهو معني مباشرةً بهذا القانون نظرًا لعمله في نظام القذّافي حتى بداية الثورة.

ثالثًا: أزمات المرحلة الانتقالية

منذ سقوط نظام القذّافي وبداية المرحلة الانتقالية شهدت ليبيا عددًا كبيرًا من الأزمات ظهرت من خلالها التركيبة الاجتماعية والسياسية المعقّدة للمجتمع الليبي. من الصعب أن نقوم بحصرٍ دقيقٍ لجميع هذه الأزمـات، ولكن نستطيع أن نتعرّض بالتحليل لعددٍ منها، وبخاصة الأخيرة منها، حتّى نتمكّن من إبراز العوامل الرئيسة في المعادلة السياسية الليبية.

---

1 Wolfram Larcher, "Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya," *SWP Research Paper*, German Institute for International and Security Affairs, Berlin (May 2013), pp. 9-10.

٢ لم يضع قانون الانتخابات الليبي حدودًا لعدد المرشحين المستقلين أو عدد القوائم على مستوى الدوائر الانتخابية، ولهذا تمّت المنافسة على عددٍ محدودٍ من المقاعد بين عددٍ كبيرٍ من المستقلين والقوائم.

أزمة مجلس برقة

لقد تأسّس مجلس برقة الانتقالي في ٦ آذار / مارس ٢٠١٢ في مدينة بنغازي من أجل المطالبة بتأسيس نظام فيدرالي في ليبيا يتمتّع فيه إقليم برقة بصلاحيّات واسعة في إطار الدولة الليبية. وعلى هذا الأساس، اختير أحمد بن الزبير بن أحمد الشريف السنوسي رئيسًا للمجلس وتمّ تعيين حكومة من أجل تسيير أمور المنطقة[٣].

بناءً عليه، قامت مجموعات مسلحة بزعامة إبراهيم الجضران ومؤيدة لمجلس برقة بالاستيلاء على ثلاثة موانئ لتصدير النفط من أجل المطالبة بزيادة حصة شرق ليبيا من عوائد النفط. تسيطر هذه المجموعات من خلال هذه الموانئ الثلاثة على قدرة تصدير ٦٠٠ ألف برميل من النفط في اليوم؛ أي ما يمثّل نصف إنتاج ليبيا من النفط، بما يقدّر بنحو ٦٠ مليون دولار يوميًّا، علمًا بأنّ هذه الموانئ فيها قدرات تخزين للنفط تصل إلى ١٧,٥ مليون برميل، وتقدَّر قيمتها بملياري دولار بناءً على سعر النفط الحالي في الأسواق[٤]. تعدّ القيمة الاقتصادية لهذه المنشآت النفطية سببًا من أسباب عجز حكومة علي زيدان عن التدخل عسكريًّا من أجل استرجاع السيطرة عليها.

> قامت مجموعات مسلحة بزعامة إبراهيم الجضران ومؤيدة لمجلس برقة بالاستيلاء على ثلاثة موانئ لتصدير النفط من أجل المطالبة بزيادة حصة شرق ليبيا من عوائد النفط

لقد استطاع إبراهيم الجضران مع مجموعته السيطرة على تلك المنشآت نظرًا لتاريخه وإخوته الأربعة المعارضين لنظام القذّافي منذ عام ٢٠٠٥؛ إذ تمّ اعتقالهم في عام ٢٠٠٥ بتهمة إنشاء مجموعة مسلحة من أجل إطاحة النظام. لقد قضى الجضران وإخوته ٦ سنوات في سجن أبو سليم، وأطلق سراحهم في شباط / فبراير ٢٠١١ قبل اندلاع الثورة في محاولة من القذّافي لكسب الوقت إثر الثورة التونسية التي أطاحت زين العابدين بن علي. فضلًا عن ذلك، أدّى الجضران وإخوته والمجموعة المسلحة التي ينتمون إليها دورًا رئيسًا في السيطرة على هذه الموانئ خلال الثورة الليبية، كما استفادوا من هذا الموقع من أجل تصدير النفط لحساب الثورة واستعمال جزء من هذه العوائد من أجل تسليح مجموعتهم، وتحويلها إلى جيش خاص. هذه القوة العسكرية التي يستند إليها مجلس برقة وعلى رأسها الجضران هي التي سمحت له بالسيطرة على موانئ تصدير النفط في شرق البلاد من أجل المطالبة بحصة أكبر من عوائد النفط في إطار المطالبة بإنشاء نظام سياسي فدرالي في ليبيا. لا شكّ في أنّ عملية السيطرة على هذه الموانئ هي حلقة من حلقات انهيار الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام القذّافي، وجولة أخرى في إطار الصراع السياسي حول مشروع الدستور المقبل وطبيعة الدولة المستقبلية في ليبيا وموقع المطلب الفيدرالي فيها.

من المستبعد أن تستعاد السيطرة على هذه الموانئ باستعمال القوة نظرًا للأهمية الاقتصادية التي تمثّلها. ومن المتوقع أن تدوم حالة الانسداد السياسي والحصار البرّي والبحري في انتظار تعيين رئيس وزراء جديد وحكومة جديدة يوافق عليها المؤتمر الوطني العام. يجب أن نضع عملية سيطرة مجلس برقة الانتقالي عسكريًّا على هذه الموانئ في إطار عملية التفاوض على الدستور الجديد علاوةً على ضعف الدولة الليبية الوليدة أمام كتائب الثوّار المسلحة وعدم قدرتها على السيطرة عليهم وعلى ظاهرة انتشار السلاح.

اللافت للنظر في هذه القضية أنّ مجلس برقة الانتقالي تعاقد في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣ مع شركة علاقات عامة وتسويق كندية lobbying company يترأّسها كندي من أصل إيراني - يهودي عمل في المخابرات العسكرية الإسرائيلية[٥]؛ من أجل مساعدته في تصدير النفط علاوةً على مساعدته في الحصول على اعتراف سياسي من روسيا، وتعزيز القدرات العسكرية للمجموعات المسلحة التابعة لمجلس برقة الانتقالي، وتعزيز دور القطاع الخاص في المناطق الخاضعة له. هذه المعلومة خطيرة للغاية، وتطرح عدة تساؤلات حول الارتباطات الخارجية لمجلس برقة الانتقالي، كما أنها مؤشر واضح على قابلية الوضع الليبي للتدخل الخارجي.

على الرغم من أنّ الحكومة تمكّنت من حظْر تصدير النفط بإغلاق المنافذ البحرية ومنْع أيّ سفينة من الرسوّ أو التحميل، فإنّ استمرار بقاء الموانئ خارج سيطرتها يشير إلى مدى الضعف الذي يعتري

3 “East Libya declares self-government,” *Al Jazeera*, November 3, 2013, at: http://www.aljazeera.com/news/africa/2013/11/east-libya-declares-self-government-201311131952596211122.html

4 Matthew Reed, “Federalism and Libya's Oil,” *Foreign Policy*, February 3 2014, at: http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2014/02/03/federalism_and_libyas_oil

5 “Libya's Cyrenaica hires Canada-based lobbyist to help sell oil,” *Reuters*, January 7, 2104, at: http://www.reuters.com/article/2014/01/07/libya-oil-canada-lobbyist-idUSL2N0KH19A20140107

الدولة الليبية نتيجة عدم التمكّن من بناء جيش وطني قادر على الحفاظ على وحدة البلاد وفرْض الأمن والاستقرار في أرجائها.

أزمة المحاولات الانقلابية

منذ أن أعلن المؤتمر الوطني العامّ في مطلع شباط / فبراير ٢٠١٤، تعديلاتٍ تُمدِّد مهمَّاته التي كان يُفترض أن تنتهي في السابع من الشهر نفسه، اندلعت موجة من الاحتجاجات التي طالبت برحيل المؤتمر؛ نظرًا لفشله في صوْغ دستور جديد في الآجال المحددة في الإعلان الدستوري الأوّل. وعبَّر المحتجّون في كلٍّ من طرابلس وبنغازي ومدن أخرى، عن رفضهم خريطة الطريق التي أقرّها المؤتمر في جزأيْن؛ أحدهما يمنح لجنة الستين فرصة إعداد الدستور، لتنهيَ أعمالها خلال ثلاثة أشهر، والآخر متعلِّق بالدعوة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في حال فشل اللجنة المذكورة في إعداد الدستور الجديد.

> المحاولة الانقلابية الأخيرة يجب وضعها في إطار الهزّات الارتدادية لقانون العزل السياسي ومحاولة القوى والرموز المستهدفة من هذا القانون من أجل البقاء وضمان وجودها في الخريطة السياسية المستقبلية لليبيا

على خلفية هذه الاحتجاجات، وفي يوم الجمعة ١٤ شباط / فبراير ٢٠١٤، ظهر شريط مصوّر وُزّع على وكالات الأنباء ونُشر على شبكة الإنترنت للّواء خليفة حفتر يعلن فيه تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري الصادر في آب / أغسطس ٢٠١١، وهي محاولة انقلاب فاشلة سُمّيت بالانقلاب التلفزيوني وتشبه إلى حدٍّ كبير الانقلاب العسكري في مصر؛ إذ أعلن اللواء حفتر عن خريطة طريق وتسليم السلطة للقضاء، مع فرقٍ في أنّ المؤسستين العسكرية والقضائية في ليبيا ضعيفتان وهما في طور التأسيس ولا يمكن الاستناد إليهما في قيادة انقلاب عسكري أو حكم ليبيا. هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة تعدّ دليلًا آخر على عمق الأزمة التي تعيشها ليبيا، وعلى حالة عدم الاستقرار المزمنة الناتجة من ضعف الدولة ومؤسساتها ومن سيطرة الكتائب المسلحة على الأرض. جدير بالذكر أنّ اللواء خليفة حفتر هو ضابط سابق في الجيش الليبي انشقّ عن نظام القذّافي في أواخر الثمانينيّات من القرن الماضي على خلفية الخلاف حول الحرب مع تشاد، وعاش في المنفى في الولايات المتحدة الأميركية، وكان من المؤسسين للجناح العسكري للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا في عام ١٩٨٧. جدير بالذكر أنه من الصعب حاليًّا على أيّ مجموعة عسكرية الاستيلاء على الحكم عسكريًّا نظرًا لصعوبة السيطرة على المجموعات المسلحة المنتشرة في كلّ أرجاء ليبيا، وبسبب ضعف المؤسسة العسكرية التي لا تزال في طور التشكّل.

على الرغم من تراجع المؤتمر الوطني العامّ عن قرار التمديد لنفسه، ودعوته إلى انتخابات مبكرة في "أسرع وقت"، فضلًا عن دعوة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الليبيين إلى الإدلاء بأصواتهم يوم ٢٠ شباط / فبراير لاختيار لجنة الستين المنوط بها صوْغ الدستور، فإنّ بعض الأطراف أصرّت على التصعيد بعد هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة مباشرةً؛ من ذلك مثلًا، أنّ اثنتين من كتائب الزنتان الكبيرة، لواء القعقاع ولواء الصاعقة، وجّهتا يوم ١٨ شباط / فبراير إنذارًا طالبتا فيه المؤتمر الوطني العامّ بحلِّ نفسه، وإخلاء مقارِّه، خلال خمس ساعات. وعلى الرغم من فشل الإنذار في ما اصطُلح على تسميته بالمحاولة الانقلابية الثانية؛ بسبب تمسُّك المؤتمر الوطني برفضه إدخال البلاد في حالة فراغ دستوري، والتفاف قوى عديدة حوله، بوصفه المؤسسة الوحيدة المنتخبة، بدا من الواضح إصرار قوى محسوبة على "تحالف القوى الوطنية" الذي أسّسه محمود جبريل (الذي كثَّف ظهوره الإعلامي قبل المحاولات الانقلابية) على إطاحة المسار الديمقراطي؛ لاعتقادها أنه لا توجد فُرص كبيرة لها في الانتخابات العامة المقررة في وقت لاحق من هذا العام، أو لأنها غير قادرة أصلًا على الترشح للانتخابات بموجب قانون العزل السياسي. وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ آمر لواء القعقاع هو عثمان مليقطة، وهو شقيق عبد المجيد مليقطة القيادي وعضو المكتب السياسي في "تحالف القوى الوطنية"، وهما مستهدفان مباشرةً بقانون العزل السياسي، ولهذا السبب فإنّ هذه المحاولة الانقلابية الأخيرة يجب وضعها في إطار الهزّات الارتدادية لقانون العزل السياسي ومحاولة القوى والرموز المستهدفة من هذا القانون من أجل البقاء وضمان وجودها في الخريطة السياسية المستقبلية لليبيا. الجدير بالذكر في هذا المجال أنّ لواء القعقاع سمح لأعضاء سابقين في كتائب القذّافي بالانضمام إليه بعد سقوط القذّافي؛ من أجل أن يستفيد من خبراتهم العسكرية ويعزّز عدد أفراده.

جاءت هذه المحاولات الانقلابية الفاشلة في سياق سعي بعض القوى غير الراضية عن تطوّر المسار الانتقالي في البلاد لاستغلال الاستياء الشعبي الناجم عن تردّي الحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية

التي غالبًا ما تصاحب المراحل الانتقالية؛ من أجل تعزيز نفوذها والانقضاض على السلطة، علمًا أنّ هذه القوى لا تملك برامج سياسيةً بديلةً، أو حلولًا عمليةً لمشكلات ليبيا، بل يطغى على تحرّك رموزها الطموح الشخصي المعتمد على تحالفات مع جهات خارجية ترعى قوى الثورة المضادة في أكثر من دولة، وتعارض مسار التحوّل الديمقراطي في أنحاء المنطقة.

خلاصة: التحدّيات المستقبلية

لقد أبرزت التطوّرات الأخيرة مدى ضعف المجتمع المدني والسياسي الليبي (بما فيه الأحزاب) بسبب استبداد فريد من نوعه في عهد نظام القذافي، وما زاد الأمور سوءًا تبلور خريطة سياسية جديدة في مرحلة ما بعد الثورة جعلت من القوى المحلية والجهوية لاعبًا أساسيًّا في المعادلة السياسية الجديدة التي تمكّنت من زيادة نفوذها، ومن التأثير في الحياة السياسية الليبية، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصًا في قطاعَي الأمن والجيش.

علاوةً على ذلك، أدّت النزعات الفردية دورًا لا يستهان به في الوضع السياسي المتأزم الحالي؛ إذ يلاحظ أنّ بعض هؤلاء المبعدين من رموز العمل السياسي في المرحلة السابقة - بدلًا من أن يساهموا في دعْم عمل المؤسسة الوطنية الوحيدة القائمة مساهمةً تضمن انتهاء المرحلة الانتقالية انتهاءً سلسًا وتصل بالبلاد إلى برّ الأمان - اعتمدوا خطابًا إعلاميًّا تحريضيًّا يُظهر مرارةً وإحباطًا ناتجين من الإقصاء عن العمل السياسي، نتيجة عملهم في إطار النظام السابق وبموجب قانون العزل السياسي. إلا أنّ التحدّيات والمشكلات المعقّدة التي تواجهها ليبيا حاليًّا غير مرتبطة بالنقاشات التي خاضها هؤلاء، بل بسعيهم للتخلّص من تأثير الثوّار في عملية صُنع القرار منذ بداية الثورة، حتى إنهم اتّهموا دولًا عربية، ولا سيّما قطر، بأنّها تدعم التيارات الإسلامية، لأنها رفضت دعْم هذا المسعى، على الرغم من أنّ الدوحة كانت عمليًّا، عاصمتهم التي عملوا منها خلال الثورة، وأنّ محطة التلفزيون القريبة من خطّهم "قناة ليبيا لكلّ الأحرار" التي تبثّ منها، ما زالت شاهدًا حيًّا على ذلك.

بعد ثلاث سنوات على سقوط نظام القذّافي، وفي ضوء التحليل أعلاه للأزمات التي شهدتها الساحة السياسية الليبية، نستطيع أن نستنتج أنّ هناك تحدّيات كبيرة تواجه الثورة الليبية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

يتمثّل التحدّي الأوّل في ملء الفراغ الدستوري السائد حاليًّا وصوغ الدستور؛ ممّا سيساهم في بناء المؤسسات وبخاصة مؤسسة الجيش حتّى تكون قادرة على فرض إرادة الدولة على الأرض واستيعاب كتائب الثوّار المسلّحة التي ساهمت في إسقاط حكم القذّافي. في هذا الإطار، هناك عدد من المسائل التي سوف تعوق عملية صوغ الدستور من أهمّها القضية الجهوية والقبلية والنظام الفيدرالي الذي يطالب به مجلس برقة الانتقالي وقضية حدود الأقاليم والدوائر الانتخابية، والمطالب الثقافية واللغوية للأقلية الأمازيغية.

> "يتمثــل التحدّي الأوّل فــي ملء الفراغ الدســتوري السائد حاليًّا وصوغ الدستور؛ ممّا سيساهم في بناء المؤسسات وبخاصة مؤسســة الجيش حتّى تكون قادرة على فرض إرادة الدولة على الأرض واستيعاب كتائب الثوّار المســلّحة التي ساهمت في إسقاط حكم القذّافي"

أمّا التحدّي الثاني، فيتمثّل في السيطرة على الأمن والكتائب المسلّحة؛ إذ فشلت الحكومات المتتالية في ليبيا في استيعاب هذه الكتائب والثوّار في مؤسسات الدولة، كما فشلت في فرض إرادتها عليهم ممّا نتج منه حالة من الفلتان الأمني ظهرت بكلّ جلاء في عملية اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان من فندق في وسط طرابلس لمدة عدة ساعات قبل إطلاق سراحه. يفاقم الفراغ الدستوري السائد حاليًّا في ليبيا القضية الأمنيّة ويجعل سيطرة الحكومة على المليشيات المسلحة أكثر صعوبة. وعلى الرغم من أنّ عددًا كبيرًا من هذه المليشيات يقع تحت سيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، فإنها تدافع عن مصالح ذاتية لأنها ما زالت تحتفظ بهيكليتها الخاصة وتتّخذ قراراتها بمعزلٍ عن الوزارات الوصية. هذه الوضعية الأمنية غير المستقرة تحدُّ من صلاحيات الحكومة في جميع المجالات، ولا سيّما في النظام القضائي الذي لا يملك القدرة على تنفيذ قراراته لأنه لا يستطيع أن يستند إلى قوى أمنية مهنية ومحايدة. ولهذا السبب، فإنّ ملء الفراغ الدستوري الحالي في أقرب وقت ممكن وبناء مؤسسة الجيش، هما من أهمّ تحدّيات المرحلة الانتقالية حتّى تتمكّن الدولة من خلال المؤسسة العسكرية السيطرة على المليشيات المسلّحة وبسط سيطرتها على التراب الوطني كافة.

أمّا التحدّي الثالث الذي يواجه الثورة الليبية، فهو المصالحة الوطنية وإعادة الثقة واللحمة بين المكوّنات المختلفة من المجتمع الليبي الذي يعاني انقسامًا حادًّا بين عدد من القبائل والمناطق كنتيجة لسياسات النظام السابق وتداعيات الحرب الأهلية التي شهدتها الثورة الليبية. في هذا السياق، يخشى أنّ التطبيق الواسع والصارم لقانون العزل السياسي لن يساهم إيجابيًّا في مسعى المصالحة الوطنية الضرورية من أجل بناء مجتمع ليبي جديد يتّجه نحو المستقبل بأمان.

> التحـدّي الثالـث الـذي يواجـه الثـورة الليبية هو المصالحـة الوطنية وإعـادة الثقـة واللحمة بين المكوّنـات المختلفة مـن المجتمـع الليبي الذي يعاني انقسامًا حادًا بين عدد من القبائل والمناطق

يتمثل التحدّي الرابع في الملفّ الاقتصادي وتوفير الخدمات المعيشية للشعب الليبي، والتي لن يكون بإمكان أيّ حكومة توفيرها إلاّ إذا جرى التصدّي بنجاح للتحدّي الدستوري والمؤسساتي. وكما هو معروف، فالاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد بالأساس على عوائد تصدير النفط في الأسواق العالمية، والسوق الأوروبية بخاصة، ولن تستطيع الدولة الليبية أن تواجه التحدّيات الاقتصادية وتوفير الخدمات لمواطنيها إذا لم تكن قادرة على السيطرة بشكل كامل على المنشآت النفطية وعلى موانئ تصدير النفط؛ من أجل الاستفادة المالية من تلك العوائد، ومعالجة الوضع الاقتصادي، وتوفير الخدمات الضرورية. وكما أشرنا من قبل، فقد خسرت الدولة الليبية نصف إنتاج النفط بعد سيطرة قوّات مجلس برقة على ثلاثة موانئ لتصدير النفط؛ ممّا أثّر سلبيًّا في أداء الاقتصاد الليبي الذي شهد انكماشًا بنسبة ٦٠٪ في الناتج المحلي العام منذ عام ٢٠١١ بحسب إحصائيّات البنك الدولي[٦].

نظرًا إلى هذه التحدّيات وإلى الأزمات الأخيرة التي أدّت إلى عدم التمديد للمؤتمر الوطني العام، من الضروري أن تسارع النخب الليبية إلى التوافق، وإلى وَأد خلافاتها والتضحية بجزء من تطلعاتها الفئوية؛ من أجل إعادة بناء الدولة التي غيَّبها نظام القذافي طوال أكثر من أربعة عقود، لأنّ الفشل أو التأخّر في التوافق سوف يؤديان إلى أن تتحوَّل ليبيا إلى دولة فاشلة، أو دول فاشلة عديدة، تحكمها ميليشيات تفرض شرعيتها بقوّة السلاح. وهذا الأمر يصحُّ في شأن التيارات الإسلامية وغير الإسلامية، والقبائل، والنخب المدنيّة أيضًا.

لا يمكن إدارة ليبيا، تمهيدًا لإعادة بناء الدولة، من دون تنازلات تقدّمها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة. وتاريخيًّا عُرفت القبائل الليبية برفضها لغة العنف فيما بينها، وكُوِّنت في المدن الليبية والمنافي نخبٌ مدنيةٌ، قادرة على التوصُّل إلى تسويات وحلول وسطى. وبناءً على ذلك، فإنّ ما يجب أن يحكم سلوك النخب السياسية والأمنيّة الليبية، في مثل هذه الأحـوال، الحرص على المؤسسات الوطنية، والمصلحة العامة، ووحدة الدولة قبل أيِّ شيء آخر، وعدم السماح لأيِّ جهة - مهما كان توجُّهها - بفرْض نفسها بالقوة؛ لأنّ ذلك سوف يُدخل البلاد في أتون صراعٍ أهليٍّ مُدمِّرٍ، وبخاصة أنّ السلاح في المجتمع الذي تحكمه الروابط التقليدية القَبَلية أو الجهوية، أمرٌ متاح.

---

6 http://www.worldbank.org/en/country/libya/overview

محمد يوسف علوان*

التمييز المحظور في القانون الدولي

تناقش هذه الورقة مسألة الحقّ في المساواة وعدم التمييز في القانون الدولي. ويستهلّ الباحث مقاربته بمبحث تمهيدي يحاول رصد التطوّر التاريخي للاعتراف بالمبدأ في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان العالمية منها والإقليمية، وتعريف الحقّ في هذه الصكوك. ويتناول المبحث الأوّل من هذه الورقة مسألة التفرقة أو الاستبعاد أو التقييد أو التفضيل التي يقوم عليها التمييز. أمّا المبحث الثاني، فيختصّ بمعيار التفرقة بين التمييز المشروع والتمييز غير المشروع أو المحظور. وفي المبحث الثالث والأخير يستكمل الباحث المعايير الدولية لتحديد المقصود بالمساواة وعدم التمييز؛ إذ يتناول أسس التمييز المحظور أو المجموعات المستهدفة من التمييز. ويختتم البحث بمحاولة لاستكشاف الحاجة في الدول العربية إلى قانون عصري للمساواة وعدم التمييز؛ وذلك أسوة بعدّة دول قامت بسنّ قانون لهذه الغاية.

* أستاذ القانون الدولي في كلية الحقوق في جامعة البترا، عمان - الأردن.

المقدمة

الدولة الحديثة هي دولة قانون يكون فيها الجميع متساوين أمام القانون ولا تمييز بينهم. وهي دولة لجميع مكوّنات المجتمع. وتقوم هذه الدولة على قيم المواطنة والمساواة الكاملة، وعلى غرس هذه القيم في الممارسات الحكومية، وفي مناهج التعليم، ووسائل الإعلام. وهي تتيح الأطر الدستورية والقانونية الملائمة لتعزيز الحقّ في المساواة وعدم التمييز؛ بما في ذلك إنشاء مؤسسات حكومية وغير حكومية لمراقبة جميع أشكال التمييز وكشفها، والعمل على القضاء عليها ومحاسبة المتورّطين فيها، ومنع أيّ شخص من الإساءة إلى آخر انطلاقًا من دينه أو عرقه أو أصله، أو لأيّ سبب تمييزي آخر.

وهذا الحقّ من أهمّ حقوق الإنسان، إن لم يكن أهمّها على الإطلاق. إنّه مبدأ أساسي في الدول والنظم الديمقراطية في العالم أجمع، وحجر الزاوية فيها. وهو أساس تمتّع الفرد بجميع الحقوق والحريات الأخرى على قدم المساواة مع غيره من الأفراد؛ فالتمتع بحقوق الإنسان مشروط ابتداءً بالمساواة وعدم التمييز.

ولا معنى للمواطنة من دون المساواة؛ فهي شرط مسبق للديمقراطية وللمزيد منها، وهي شرط لا غنى عنه للحفاظ على السلم الأهلي والعيش المشترك، ولا سيّما في بعض البلاد العربية التي ابتُليت بغياب ثقافة قبول الآخر، والتي تعصف بها الصراعات والانقسامات من كلّ حدبٍ وصوب.

ولا يعدو أن يكون إقرار القوانين الداخلية والقانون الدولي بهذا الحقّ، الخطوة الأولى في الطريق الطويل نحو وضعه موضع التنفيذ؛ إذ لا يزال التمييز عملةً شائعة في العالم أجمع. وهذا ما يبرّر دراسة هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمعات كافّة من بعض زواياها القانونية المتعدّدة.

مبحث تمهيدي: الاعتراف بالحقّ في المساواة وعدم التمييز والمقصود به في القانون الدولي

الحقّ في المساواة وعدم التمييز هو بمنزلة حقّ عامّ تتفرّع منه حقوق الإنسان الأخرى، أو هو نقطة الانطلاق للحقوق والحريات الأخرى كافّة[1]. إنّه ليس حقًّا من حقوق الإنسان فقط، بل هو أحد المبادئ الأساسية التي تهيمن على سائر حقوق الإنسان المدنيّة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي ما لم تطبّق بالمساواة على الجميع فإنّه لا يصدق عليها اسم حقوق الإنسان، بل تغدو امتيازات للبعض دون البعض الآخر.

يتقاطع الحقّ في المساواة وعدم التمييز مع الحقوق الأخرى؛ فهذا الحقّ له صلة وثيقة بحقّ الكرامة، لأنّ كلا المصطلحين يقوم على فكرة أنّ الناس متساوون في الكرامة وفي حقوق الإنسان. ولا يعدو القضاء على التمييز أن يكون عملية الغاية منها أنسنة المجتمع بأسره. إنّه يعني الاحترام المطلق لحرمة الكرامة الإنسانية لكلّ إنسان. ويمثّل مبدأ احترام الكرامة الإنسانية ركيزة أخلاقية فلسفية لحقوق الإنسان كافّة بما في ذلك الحقّ في المساواة الذي يرتبط ارتباطًا مباشرًا بمفهوم الكرامة الإنسانية؛ لأنّه لا كرامة من دونه[٢].

وهناك صلة وثيقة بين التمييز والفقر؛ وكما ذهبت خبيرة الأمم المتحدة في تقريرها عن مسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان الذي رفعته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨، فإنّ "التمييز في كافّة أشكاله يبقي على الناس في حالة من الفقر، وهذا الأخير يؤدّي بدوره إلى استمرار المواقف والممارسات التمييزية ضدّهم، فالتمييز والفقر يؤدّي أحدهما إلى الآخر، وتعزيز المساواة وعدم التمييز أساسي بالتالي للتخفيف من الفقر"[٣].

ونظرًا للأهمية القصوى التي يحظى بها الحقّ في المساواة وعدم التمييز، فقد كان من الطبيعي أن تسعى كلّ من القوانين الداخلية والقانون الدولي إلى حمايته؛ فهو يحتلّ الصدارة في كلّ من إعلانات حقوق الإنسان الشهيرة، وفي مقدّمتها إعلانات حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا في عام ١٧٨٩، وفي دساتير الدول في أنحاء العالم كافّة، وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان العالمية منها أو الإقليمية[٤]. وقد غدا هذا الحقّ مع مرور الزمن جزءًا من القانون الدولي العرفي، وهو ملزم بهذه الصفة جميع الدول[٥].

1 H. Lauterpacht, *An international Bill of the rights of men* (New York: Columbia Univ. press, 1945), p.115.

٢ ذهبت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة إلى أنّ المبدأ العام لاحترام كرامة الإنسان هو جوهر قواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وركيزتها. انظر:

Tipy. Ch. Perm., *Furundzija* (1998), p. 183.

وانظر في الوضع القانوني للكرامة:

B. Edelman, *la dignité de la personne humaine, un concept nouveau*, (Dalloz, Chronique, 1997), p. 185.

3 *Report of the UN independent expert on the question of exterme poverty and human rights*, UNGA 63rd session,(2008), paras. 29-36.

4 Richard B. Lilich, "Civil Rights" in Treodor Meron (ed.), *human rights in international law: legal policy issues*, (1984), p. 101; Warwick Mckean, *Equality and Discrimination Under International Law*, (1983), p. 63.

5 J. P. Humphrey, *Implementation of international human rights law*, (New York: New York law review, 1978), p. 32.

الاعتراف بالحقّ في المساواة وعدم التمييز في القانون الدولي

بدأ اهتمام القانون الدولي بمبدأ المساواة وعدم التمييز تاريخيًّا بمناسبة البحث في مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تتسبّب فيها للأجانب[٦]. وقد تقرّر المبدأ صراحةً على الصعيد الدولي ولأوّل مرة في المعاهدات المعروفة باسم معاهدات الأقلّيات، وهي معاهدات محدودة سواء من حيث نطاقها الجغرافي أو الشخصي، لأنّها لم تكن معنيّة سوى بأفراد الأقليات (وليس للأقليات بهذه الصفة) التي تعيش في بعض الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى، أو التي قامت على أنقاض الدول المهزومة (النمسا، وبلغاريا، والمجر، وتركيا)، أو في الدول الجديدة (بولندا، وتشيكوسلوفاكيا السابقة)، أو تلك التي توسّعت بضمّ أقاليم جديدة إليها (يوغسلافيا، ورومانيا، واليونان). وقد كفلت هذه المعاهدات المساواة بين أفراد الأقلّيات وغيرهم، ولكنّها حرصت أيضًا على الاعتراف للأقليات بصفتها تلك أو للأشخاص المنتمين إليها بالحقّ في ممارسة الشعائر الدينية، وحرية استخدام اللغة القومية، وإمكانية إنشاء مدارس خاصة بها[٧].

وكانت اليابان قد سعت في مؤتمر باريس عام ١٩١٩ إلى إدراج مبدأ المساواة العرقيّة في عهد عصبة الأمم، وحظي الاقتراح الياباني بموافقة ١١ دولة من بين ١٧ دولة عضوًا في لجنة المؤتمر. إلا أنّ الرئيس الأميركي وقتذاك وودرو ويلسون أعلن عدم حصول الاقتراح على الأغلبية المطلوبة[٨]. وقوبل اقتراحه بتضمين العهد نصًّا بشأن الحرية الدينية بالرفض كذلك[٩]. وبالنتيجة لم يأت عهد العصبة على ذكر حقوق الإنسان عامّة أو على الحقّ في المساواة وعدم التمييز خاصة، والأنكى من ذلك أنّ العهد لم يقم بذكر مبدأ المساواة بين الدول[١٠].

وجاء ميثاق الأمم المتحدة الذي جرى اعتماده في سان فرنسيسكو في عام ١٩٤٥ ليجعل في الفقرة الثالثة من المادّة الأولى منه، من بين مقاصد الأمم المتحدة "تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك إطلاقًا بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين". كما أنّ مبدأ المساواة وعدم التمييز لهذه الأسباب قد ورد بصورة لا لبس فيها في نصّ آخر خاصّ بمهامّ الجمعية العامة للأمم المتحدة[١١]. وهذا ما جعل أحد أعضاء اللجنة الثالثة التابعة للأمم المتحدة يذهب إلى حدّ القول إنّ "إنشاء الأمم المتحدة قد تمّ أساسًا لمكافحة التمييز في العالم"[١٢]. غير أنّه لا ينكر أنّ ثلاثين دولة فقط من بين إحدى وخمسين دولة عضو في الأمم المتحدة كانت تقرّ في ذلك الوقت للمرأة بالحقّ في التصويت، كما أنّ أربع نساء فقط ساهمن في صوغ الميثاق أو توقيعه[١٣].

وقد ذهبت محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري لها بشأن ناميبيا إلى أنّ جنوب أفريقيا تعهّدت بمراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع واحترامها من دون تمييز على أساس العرق في إقليم ناميبيا الذي كان يتمتع بوضع دولي. ووجدت المحكمة أنّ ممارسات جنوب أفريقيا في الإقليم المذكور تمثّل "إنكارًا للحقوق الأساسية وانتهاكًا صارخًا لأهداف الميثاق ومبادئه، "وخلصت بالنتيجة إلى أنّ "الوجود المستمرّ لجنوب أفريقيا في ناميبيا غير قانوني"، وطلبت منها سحب إداراتها من ناميبيا حالًا ووضع نهاية لاحتلالها هذا الإقليم[١٤].

واليوم نجد أنّ مبدأ المساواة وعدم التمييز هو محلّ نصوص صريحة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، العالمية منها والإقليمية؛ فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأوّل / ديسمبر يحتوي على عدد من الموادّ التي تُعنى صراحةً بمبدأ المساواة وعدم التمييز. أمّا بقية الموادّ، فتشير إلى المبدأ ضمنيًّا؛ لأنّها تنسب الحقوق الواردة فيها إلى "كلّ إنسان"، أو "كلّ فرد"، أو "كلّ شخص". والنصوص الأكثر صلةً بالمساواة وعدم التمييز في الإعلان، هي نصوص الموادّ الأولى والثانية والسابعة منه.

---

6 Sonny Friedman, *Expropriation in international Law* (London: stevens and sons, 1958), pp. 189- 193.

٧ انظر: محمد علوان ومحمد الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة** (عمان: دار الثقافة، ٢٠٠٥)، ج١، ص ٣٤؛

Warwick A. Mckean, *The meaning of discrimination in international and municipal law* (British Yearbook of Internaional Law, 1970), pp.14-26.

8 Paul Gordon Lauren, *Power and prejudice: the politics and diplomacy of racial discrimination* (Boulder, Oxford West view Press, 1996), pp.99-100.

9 A. Zimmern, “The League of Nations and the Rule of Law”, (London: Macmillan, 1936), pp. 257-263;.Antonio Cassese, “La valeur actuelle des droits de l'homme,” in: *Humanité et Droit International Mélanges René-Jean Dupuy* (Paris: Pédone, 1991), p. 68.

وفي تاريخ صوغ عهد عصبة الأمم ومحاولات تضمينه الأحكام الخاصة بالمساواة العرقية والدينية، انظر:

Warwick A. Mckean, *Equality and discrimination under international law* (oxford: clarendon press, 1983).

10 Jean Pierre and Allain Pellet (ed.), *Charte des nations unies, commentaire par article*, 2nd edition (Paris: Economia, 1991), p. 83.

11 UN. Doc. A./C 3/S. R 100, 7, in Warwick A. Mckean, *Equality and discrimination…*, p. 59.

12 Thomas Buergenthal, *the normative and institutional evolution of international human rights*, (19 Human Rights Quarterly, 1997), p. 77.

13 David Weissbrodt & Connie de la Vega, *international human rights law* (Philadelphia: an introduction, university of pennsylvania, 2007), p. 34.

14 CIJ, *Report, 1971*, paragraphs 131, 133.

وتؤكّد المادة الأولى أنّ جميع الناس يولدون "أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق". ولا تكتفي المادة كما هو واضح بذكر الحرية التي كانت محور اهتمام جان جاك روسو، بل تضيف إليها المساواة. ولا تختصّ المادة بمجموعة من الناس كما ذهب إعلان الاستقلال الأميركي في عام ١٧٧٦ الذي حصر الحقوق فعليًّا في البيض فقط، بل تنصرف إلى جميع الناس[١٥]. كما أنّها لا تختصّ بالمساواة بين الرجال فقط كما كان يدور في ذهن واضعي إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا في عام ١٧٨٩[١٦]. وتحظر المادة الثانية التمييز على الوجه التالي: "لكلّ إنسان حقّ التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دون تمييز من أيّ نوع، ولا سيّما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيّ وضع آخر". وأخيرًا تنصّ المادّة السابعة من الإعلان على ما يلي: "الناس جميعًا سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حقّ التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقّ التمتع بالحماية من أيّ تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أيّ تحريض على مثل هذا التمييز".

والحقّ في المساواة وعدم التمييز حقّ محميّ في كلٍّ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللذيْن اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، وهما يردّدان الأسباب ذاتها التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وترتّب ثلاث اتفاقيات دولية أخرى التزامات محدّدة على الدول الأطراف في ما يتعلق بالتمييز على أساس كلٍّ من العرق والجنس والإعاقة، وهي على التوالي: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (١٩٨٩)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦).

ويرد هذا الحقّ كذلك في اتفاقية حقوق الطفل (١٩٧٩)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠).

وقد اعتمدت بعض الوكالات المتخصّصة التابعة للأمم المتحدة اتفاقيات دولية، لعلّ أبرزها في موضوع البحث اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم المعتمدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٦٠، واتفاقية المساواة في الأجور ١٩٥١ (الاتفاقية رقم ١٠٠)، واتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة (الاتفاقية رقم ١١١) في عام ١٩٥٨، والاتفاقية الخاصة بالعمل الملائم لعمّال المنازل لعام ٢٠١١. وهي اتفاقيات معتمدة في إطار منظمة العمل الدولية[١٧].

هذا على الصعيد العالمي، أمّا على الصعيد الإقليمي فقد ورد النصّ على الحق محلّ النظر في كلٍّ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ١٩٥٠، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ٢٠٠٠، والاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان ١٩٦٩، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١، والميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٠٠٤.

المقصود بالتمييز في القانون الدولي

على الرغم من النصّ على مبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، الاتفاقية منها أو التوصوية، والعالمية منها أو الإقليمية، فلا يوجد تعريف موحّد ومقبول عالميًّا لهذين المصطلحين.

ولكن بعض الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان حرصت على تعريف مصطلح التمييز "لغاية الاتفاقية المعنيّة"، وهذا ما نجده في ثلاث اتفاقيات معدّة في إطار الأمم المتحدة؛ وهي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي تعرّف "التمييز العنصري" في المادة الأولى منها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة التي تعرف "التمييز ضدّ المرأة" في المادة الأولى منها، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعرف "التمييز على أساس الإعاقة" في المادّة الثانية منها[١٨].

ويعني التمييز في هذه الاتفاقيات "أيّ تفرقة أو استبعاد أو تقييد (تضيف الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كلمة "تفضيل") يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين في الميادين السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو أيّ ميدان آخر (تضيف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كلمة "والمدنية" بعد كلمة "والثقافية"، وتضيف الاتفاقية

15 Rabinder Singh, *Equality: The neglected virtue*, (2 EHLR, 2004), p. 14.

16 Heiner Bielefeldt, "Anti-Discrimination and human rights", in Stiftung EVZ: *human rights and history: A challenge for education*, p. 85.

١٧ نصوص جميع هذه الاتفاقيات في مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيسوتا، على الموقع الإلكتروني للجامعة:

http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/.

ولمعرفة الدول الأطراف فيها، انظر:

Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General, https://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx

١٨ وبالمثل تعرف الاتفاقية الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨، واتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم لعام ١٩٦٠، مصطلح التمييز في الفقرة الأولى من المادة الأولى من كلٍّ منهما.

الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عبارة "من ميادين الحياة العامّة" بعد عبارة "أيّ ميدان آخر").

ولا يعرف العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مصطلح "التمييز". ولا يشير إلى الأفعال التي تمثّل تمييزًا. ولكن اللجنة المعنيّة بحقوق الإنسان المشرفة على تطبيق العهد رأت في تعليقها العام الثامن عشر (١٩٨٩) أنّ "عبارة التمييز المستخدمة في العهد ينبغي أن تفهم على أنّها تتضمّن أيّ تفرقه أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم لأيّ سبب كالعرق أو الدين أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك ممّا يستهدف ويستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف لجميع الأشخاص على قدم المساواة، بجميع الحقوق أو الحريات أو التمتع بها أو ممارستها"[١٩].

ويمكن القول إنّ التمييز المحظور في القانون الدولي يقوم على التفرقة أو الاستبعاد أو التقييد أو التفضيل، وهو يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان لجماعات أو فئات معيّنة وبسبب خصائصها الذاتية. وهذا ما سنتناوله في المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأوّل: التفرقة أو الاستبعاد أو التقييد أو التفضيل

التمييز لغةً يعني التفرقة أو الاختلاف في المعاملة. أمّا التمييز قانونًا، فيقصد به التفرقة في المعاملة بين الأفراد من ذوي المراكز القانونية المتماثلة سواء كان ذلك عن طريق إعطاء مزايا أو فرض أعباء، والتي لا يبرّرها سبب مشروع. فالتمييز المحظور قانونًا، هو تفرقه ولكنها تفرقة تعسفية أو غير عادلة أو غير مشروعة؛ لأنها تفتقر إلى أيّ أساس موضوعي أو معقول.

وهناك صلة وثيقة واعتماد متبادل بين فكرتَي المساواة وعدم التمييز. ويمكن أن ينظر إليهما بوصفهما عبارتَي إثبات ونفي للمبدأ عينه كوجهين لعملة واحـدة[٢٠]. ويقوم كلّ من مصطلحي "المساواة" و"التمييز"، على افتراض النسبية؛ أي أنّ المساواة أو المعاملة التمييزية يجب أن تقاس بالمقارنة بين معاملة شخص وآخر في وضعٍ مشابه أو ظـروف مشابهة (يسمّى الشخص الـذي تجري المقارنة معه comparator). ولا يعني التمتع بالحقوق والحريات على قدم المساواة المعاملة المتماثلة في كلّ حالة من الحالات؛ بمعنى آخر تقوم المساواة على التشابه وليس على التطابق أو التماثل[٢١]. وأثناء إعداد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، جرى التأكيد على أنّ المساواة لا تتطلّب التطابق أو التماثل في المعاملة، وهي على العكس تسمح "بتفرقة معقولة بين الأفراد أو جماعات الأفراد بناءً على أسس ذات صلة وملموسة"[٢٢].

وقد يقع التمييز في القانون وفي السياسات؛ فنكون بصدد التمييز في القانون de jure or legal discrimination وقد يقع في العمل أو في الممارسة، فتكون بصدد التمييز في الواقع de facto discrimination وتجري التفرقة كذلك بين المساواة في القانون والمساواة أمام القانون. ويتعلق النوع الأوّل من المساواة بعملية تكوين القانون، ويقع على كاهل المشرّع تحقيقها عند صوغ القانون، كما يحدث عند تضمين مبدأ المساواة بين الرجال والنساء مثلًا، في الدساتير الوطنية وفي القوانين العاديّة. أمّا النوع الثاني من المساواة، فيتعلّق بعملية تطبيق القانون، أي عندما تمارس الإدارة نشاطها في تنفيذ القانون؛ وبمعنى آخر، فهي تُعنى بضمان التطبيق الفعلي لمبدأ المساواة الدستوري في جميع الميادين[٢٣]. ولا يكفي أن تقوم الدولة بتطبيق القانون فقط؛ إذ توجد قوانين في الدول البوليسية أيضًا. والأهمّ هو مضمون القانون الذي يجب أن يحمي الحقوق والحريات في مواجهة السلطة. ونعرض في المطلبين التاليين لكلٍّ من معيار التفرقة بين التمييز المشروع والتمييز المحظور وللتدابير الخاصّة.

المطلب الأوّل: معيار التفرقة بين التمييز المشروع والتمييز المحظور

يتطلّب الحقّ في المساواة معاملة جميع الأشخاص الذين هم في ظروف أو أوضاع متشابهة أو متماثلة على قدم المساواة ودون تمييز، سواء في القانون أو في الممارسة. ولكن هذا الحقّ لا يستبعد أيّ تفرقة أو أيّ تباين في المعاملة؛ إذ لا تعدّ معاملة الأوضاع أو الحالات أو المراكز المتشابهة أو المتماثلة نسبيًّا analogue or relatively similar بطريقة مختلفة من قبيل التمييز المحظور دائمًا وفي جميع

١٩ انظر التعليقات والتوصيات العامة التي اعتمدتها: هيئات معاهدات حقوق الإنسان UN Treaty bodies (في جزأين)، الأمم المتحدة؛ مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، الوثيقة٩، ٢٠٠٨، ص ١٩٩ (HRI/GEN/1/Rev.9)؛ وانظر بالمعنى ذاته التعليق العام العشرين للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، E/C.2/GC/20, 2 July 2007, para. 7.

20 Anne F. Bayefsky, "The principle of equality or non-discrimination in International Law", *Human Rights Quarterly*, 1990, p. 5.

21 Westen, P., *speaking equality* (Princeton univ. press, 1990), p.39,120.

22 UN, doc. (A/2929 (1955), para. 34.

٢٣ أمين العضايلة، "مبدأ المساواة وعدم التمييز في التشريع الأردني، دراسة مقارنة"، مجلة **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد ١٨، العدد ٧، (٢٠٠٣)، ص ٤٣.

الأحوال. والتمييز المحظور في القانون الدولي يعني التفرقة في المعاملة التي لا تقوم على أساس موضوعي أو معقول، والتي لا يكون الهدف منها مشروعًا. وبمعنى آخر لا يقوم التمييز إلّا في حال وجود تفرقة في المعاملة بين حالات متماثلةComparability test ودون مبرّر معقول وموضوعي Justification test ودون وجود تلاؤم بين الهدف المقصود والوسائل المستخدَمة [٢٤] Proportionality test.

المقصود بالتمييز المشروع

تطول قائمة الحالات التي يمكن إدراجها ضمن التمييز المشروع المستند إلى أسباب معقولة وموضوعية. ومن الأمثلة على التفرقة المشروعة، التفرقة بسبب طبيعة العمل المطلوب شغله أو متطلباته Genuine and determining occupational requirements كاشتراط منتج للأفلام أن يكون الممثّل الذي يقوم بدور شخصية داعية حقوق الإنسان مارتن لوثر كنج أو الرئيس الأميركي أوباما، وكلاهما من أصول أفريقية، من ذوي البشرة السوداء؛ فمثل هذا الشرط لا يعدّ تمييزًا، لأنّ طبيعة العمل المطلوب شغله تتطلّب ذلك. ومن المعقول اشتراط الديانة الكاثوليكية في المرشّح لشغل وظيفة مدير مدرسة كاثوليكية. ولكن مثل هذا الشرط يغدو من قبيل التمييز إذا امتدّ ليشمل أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين في المدرسة[٢٥]. ولا يعدّ من قبيل التمييز توظيف النساء فقط في مركز صحي خاص بالمسلمات، ولا قصر القبول في المدارس الكاثوليكية على اتّباع هذه الديانة. ومثاله كذلك اشتراط أن يكون المتقدّم لشغل وظيفة إمام مسجد مسلمًا؛ فهذا الشرط هو الآخر ممّا تتطلبه طبيعة العمل. وتفضيل شخصٍ معافى وقويّ وظيفة رجل إطفاء الحرائق، هو تمييز موضوعي وجائز بالتأكيد لأنّ من الواضح أنّ الجسم السليم أمر لا غنى عنه للعمل في هذا المجال؛ أمّا تفضيل رجل على امرأة أو امرأة على رجل لشغل وظيفة إدارية، فهو تمييز غير موضوعي؛ لأنّه لا علاقة للجنس بهذا العمل.

ومن المنطقي حرمان الأطفال من قيادة الحافلات. ولكن من غير المنطقي ولا المعقول حرمان المرأة من الحقّ في ذلك. ولا يخلّ بمبدأ حظر التمييز كذلك التفرقة في المعاملة بين مرتكب الجريمة وحسن السيرة والسلوك، والشيء ذاته يقال كذلك بالنسبة إلى التمييز بين مختلف الفئات العمرية في ما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية وحقّ تولّي الوظائف العامّة.

ولا يملك أيّ شخص الحقّ في الحصول على وظيفة أو على مقعد في الجامعة. ولكن لكلّ إنسان الحقّ في التنافس على قدم المساواة مع الآخرين على المقعد الجامعي أو على الوظيفة على أساس الجدارة والكفاءة. فلكلّ إنسان الحقّ في المساواة في الفرص مع الآخرين، وليس الحقّ في المساواة في النتائج.

ولا يتعارض مع الحقّ المذكور كذلك قصر الزواج على من يدرك سنّ البلوغ (المادة ١/١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، أوعلى من يبلغ سنّ الزواج (المادة ٢/٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، ولا حظر توقيع حكم الإعدام على أشخاص تقلّ أعمارهم عن ١٨ عامًا أوحظر تنفيذ هذا الحكم على الحوامل (الفقرة ٥ من المادة ٦ من العهد)، أو قصر بعض الحقوق على المواطنين دون سواهم (م/٢٥ من العهد)[٢٦]. ولا يعدّ من قبيل التمييز كذلك فصل المجرمين من الأحداث عن البالغين (الفقرة ٣ من المادة ١٠ من العهد)، أو قصر الحقوق السياسية على مواطني الدولة (م/٢٥ من العهد)، ولا تنطوي الحصانة البرلمانية التي تحول دون إقامة أيّ دعوى جزائية على النائب في البرلمان بمناسبة قيامه بوظيفته النيابية، على مساس بمبدأ المساواة أمام القانون بين النائب والمواطن العادي[٢٧]. وتخصيص مقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة أو لكبار السنّ في الحافلات وفي مواقف السيارات، لا يعدّ من قبيل التمييز المحظور[٢٨].

الاجتهاد القضائي وشبه القضائي

استقرّت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على اشتراط وجود المبرّر الموضوعي والمعقول للتفرقة المشروعة في المعاملة، إضافةً إلى شرط التلاؤم مع الغاية المنشودة. وهذا ما ذهبت إليه المحكمة في قضايا عدة؛ أبرزها قضية عبد العزيز وكابالي وبالكاندالي ضدّ المملكة المتحدة[٢٩]، والقضية اللغوية البلجيكية[٣٠]. وفي حكمها الصادر في قضية Thilmmenos ضدّ اليونان، خلصت المحكمة إلى أنّ الحقّ

24 Dinah L. Shelton, "Prohibited discrimination in international law" in the Diversity of international law: *Essays in honour of professor Kalliopi K. Koufa* (Aristotile Constantinides and Nikkos Zaikos, eds. 2009), p. 261.

25 Non-discrimination in international law, a handbook for practitioners, *Interights*, (2011), p.91, at: http://www.interights.org/handbook/index.html

٢٦ انظر: محمد علوان ومحمد الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان: الحقوق المحميّة**، ج ٢ (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ١٤٢.

٢٧ انظر: عقل يوسف مقابلة، "الحصانات القانونية في المسائل الجنائية"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٧، ص١٧٠؛ فتوح الشاذلي، **المساواة في الإجراءات الجنائية** (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠)، ص٤؛ أحمد شوقي عمر أبو خطوة، **المساواة في القانون الجنائي، دراسة مقارنة**، ط٤ (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، ص١٩٥.

28 Bob Hepple, “The New Single equality Act in Britain”, *The Equal Rights Trust Review*, Vol. 5, (2010), p. 17.

29 Cour EDH, Abdulaziz, Cabales and Balkandali, 28/5/1983; A. 94, par al. 82.

30 Joe Verhoeven, "Jurisprudence Internationale Interessant La Belgique, Affaire Linguistique Belge, Arrêt du 23 Juillet 1968”, *Revue Belge du Droit International*, p. 553.

في عدم الخضوع للتمييز يكون محلّ إنكار، عندما تقوم الدولة دون مبرّر موضوعي ومعقول بمعاملة جميع الأشخاص الذين يتمتعون بمراكز قانونية أو فعلية مختلفة معاملة متساوية[٣١]. وفي قضية أخرى ذهبت المحكمة إلى أنّ رفض السلطات النمساوية تقديم مساعدة عاجلة لعاطل عن العمل كونه أجنبيًّا ليس مبرّرًا معقولًا وموضوعيًّا. وفي المقابل، وجدت المحكمة أنّ معاملة القاصرين معاملة خاصة في إجراءات التوقيف الاحتياطي هي تفرقة معقولة وموضوعية؛ لأنّ الغاية منها ضمان إجراءات حمائية لمصلحة الأحداث[٣٢].

وذهبت لجنة حقوق الإنسان المشرفة على تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تعليقها العامّ رقم ١٨ (١٩٨٩) الخاص بعدم التمييز إلى أنّ: "ليست كلّ تفرقة في المعاملة تعدّ تمييزًا؛ فالتفرقة التي تستند إلى معايير معقولة وموضوعية، والتي تهدف إلى تحقيق غرض مشروع بموجب العهد ليست مشمولة بمبدأ حظر التمييز" (الفقرة ١٣). وبيّنت اللجنة في فقرة أخرى من التعليق (الفقرة ٨) أنّ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية صريحة في أنّ التمتع بالحقوق والحريات على قدم المساواة لا يعني المعاملة المماثلة في كلّ حالة من الحالات[٣٣].

"وينبغي أن تكون أيّ تقييدات تفرض على حقّ الترشيح للانتخاب مثل تعيين حدٍّ أدنى للسنّ، تقييدات مبرّرة قائمة على معايير موضوعية ومعقولة. وينبغي ألّا يستثنى أيّ شخص مؤهّل من ترشيح نفسه للانتخاب لأسباب غير مقبولة أو لأسباب تمييزية؛ من قبيل مستوى التعليم، أو مكان الإقامة، أو النسب، أو الانتماء السياسي"[٣٤].

وطبّقت لجنة حقوق الإنسان اختبار المعقولية والموضوعية في عددٍ كبير من القضايا[٣٥].

المطلب الثاني: التدابير الخاصة

لا تؤدّي المساواة القانونية أو الشكلية إلى المساواة الفعلية، ولا بدّ لهذه الغاية من معاملة الناس في بعض الأحوال معاملة مختلفة تراعي ظروفهم الخاصة؛ وذلك عن طريق اتّخاذ تدابير خاصة أو إيجابية لمصلحة الفئات التي تعاني من التمييز. وبمعنى آخر لا يمنع حظر التمييز اتّخاذ تدابير خاصة أو إيجابية لمصلحة الجماعات المحرومة. ويمكن في بعض الحالات أن يتطلّب مبدأ المساواة من الدولة أن تتّخذ تدابير خاصة[٣٦] special or specific measures وموقّتة الغاية منها تفضيل الجماعات التي تعاني من التمييز والحدّ من الأوضاع التي يمكن أن تتسبّب في إدامة التمييز أو تساعد عليه، أو إنهاء هذه الأوضاع، ودون أن تعدّ هذه الحالات خروجًا على مبدأ المساواة في المعاملة.

ومثال ذلك التدابير الخاصة لضمان التمثيل الملائم للمجموعات المحرومة أو التمثيل المتوازن للمجموعات المختلفة من السكّان. ومثله كذلك توفير فرص العمل أو فرص تعليمية مميّزة خاصة للجماعات التي كانت ضحيّة التمييز في الماضي، وتخصيص نسبة معيّنة من مقاعد المجالس المنتخبة للمرأة وإعطاؤها الأولوية في تولّي المناصب القيادية (الكوتا) أو منحها الأفضلية حين يتعلق الأمر بالالتحاق بالمدارس أو الجامعات، وهذه حالات لا يراعى فيها عوامل الشعبية في صناديق الاقتراع، ولا عوامل الخبرة والكفاءة. وهي تعدّ نوعًا من التفرقة. ولكنّها تفرقة مشروعة.

ومن هذا القبيل كذلك تخصيص مقاعد معيّنة لكبار السنّ أو للأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل النقل العام. وقد يقع التمييز لعوامل وطنية أو إنسانية؛ وذلك حينما يكون المستهدف منه فئات معيّنة مثل ذوي الشهداء والأسرى والجرحى في الحروب، ومن يقدّم خدمات جليلة للوطن. ولكن مثل هذه الحالات من المعاملة التفضيلية محلّ خلاف، وقد لا تدخل في صميم التمييز المعكوس أو الإيجابي. وهناك حالات من المعاملة التفضيلية يمكن أن تكون محلّ جدال هي الأخرى؛ مثل تمييز العاطلين عن العمل مدة طويلة بتقديمهم على

---

31 Cour EDH, 6/4/2000, par. 44.

32 Frédéric Sudre, *Droit européen et international des droits de l'homme*, 6éme édition,(Paris: PUF, 1989), p.256.

٣٣ **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص٢٠١.

٣٤ التعليق العام للجنة رقم ٢٥ (١٩٩٦)، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص ٢٢٢.

٣٥ ففي قضية Blinder Singh ضدّ كندا، رقم ١٩٨٦/٢٠٨، طعن المدّعي وهو من السيخ، في قانونية اشتراط صاحب العمل وضع الخوذة على الرأس؛ وذلك على أساس أنّ هذا الإجراء يعدّ شكلًا من أشكال التمييز بسبب الدين. وكانت حجّته أنّ التقيّد بهذا الإجراء من جانبه يحول دون قيامه بالشعائر الدينية التي توجب عليه وضع العمامة على الرأس. غير أنّ اللجنة وجدت أنّ تبرير سلامة العمّال تبرير موضوعي ومعقول، ولا تغدو الحالة مشمولة بمبدأ تحريم التمييز. انظر:
“Non-discrimination in international law”, Ibid, p 131
وانظر بالمعنى ذاته التوصية العامة رقم ١٤ (١٩٩٣) للجنة القضاء على التمييز العنصري، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص ٢٨٠.

٣٦ تسمّى هذه التدابير كذلك "العمل الإيجابي" positive or affirmative action أو "التدابير التعويضية" أو "التصحيحية" restitutionary أو التمييز العادل أو الإيجابي، أو المعاملة التفضيلية، أو المساواة الشاملة comprehensive أو التحويلية transformative. ويستخدم مصطلح "العمل الإيجابي" في الولايات المتحدة، وفي عدد من وثائق الأمم المتحدة. في حين يستخدم مصطلح "الإجراءات الإيجابية" حاليًّا على نطاق واسع في أوروبا، وفي الكثير من وثائق الأمم المتحدة. انظر التوصية العامة رقم ٥ (١٩٧٧) للجنة القضاء على التمييز العنصري الخاصة بالتدابير الخاصة الموقّتة، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص٣٨٠؛ وانظر في هذا الموضوع التقرير الذي قدّمه المقرّر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان عام ٢٠٠٢:
UN, Marc Bossuyt, *Prevention of Discrimination, The Concept and Practice of Affirmative Action*, (17 June 2002).

سواهم من طالبي الوظيفة. وفي المقابل، تعدّ إعادة تعيين الموظفين العاملين السابقين الذين فُصلوا عن العمل ظلمًا لأسبابٍ سياسية، من قبيل التمييز المشروع؛ وذلك لأنّ هؤلاء لهم الحقّ في سبل انتصاف فعّالة وفقًا للمادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعادة التعيين هي واحدة من سبل الانتصاف. وتقرّ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بقانونية التدابير الخاصة بشروط معيّنة، ولكن هذه التدابير لا تخلو من النقد.

التدابير الخاصة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

تجيز الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التمييز الإيجابي لمصلحة كلٍّ من الأقلّيات أو الجماعات العرقية والإثنية والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة[٣٧]. فوفقًا للمادّة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة رقم ١١١ المعتمدة في إطار منظمة العمل الدولية في عام ١٩٥٨، لا يعدّ من قبيل التمييز المحظور، تدابير الحماية الخاصة لأشخاص يعدّون عمومًا بسبب جنسهم أو سنّهم أو عجزهم أو مسؤولياتهم العائلية أو وضعهم الاجتماعي أو الثقافي أو ما إلى ذلك، في حاجة إلى حماية أو مساعدة خاصة. ولا تعدّ الاتفاقية أيّ تفرقة أو استثناء أو تفضيلًا بصدد عمل معيّن تمييزًا إذا كان مبنيًّا على أساس المؤهّلات التي تقتضيها طبيعة العمل. كما لا يعدّ من هذا القبيل التدابير الإيجابية لتعجيل المساواة في مجال التعليم[٣٨].

وتوجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على الدول الأطراف عند الاقتضاء، اتّخاذ تدابير خاصة وملموسة لفائدة "بعض الجماعات العرقيّة أو للأفراد المنتمين إليها"، ولكنّها تشترط أن يكون الغرض الوحيد من هذه التدابير تأمين تقدّم تلك الجماعات وهؤلاء الأفراد، وأن تكون لازمة لهم من أجل تمتّعهم وممارستهم بالتساوي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأن لا تؤدّي إلى الاحتفاظ بحقوق منفصلة تختلف باختلاف الجماعات العرقيّة. وأن تستمرّ بعد بلوغ الأهداف التي اتُّخذت من أجلها" (الفقرة الثانية من المادة الثانية).

من الواضح أنّ التدابير الخاصة التي يكون الهدف منها تطوير جماعات محرومة أو ضعيفة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وتعليميًّا، لا تعدّ تمييزًا ضدّ الجماعات الأخرى في المجتمع، إذا كانت لفترة انتقالية؛ بحيث لا تؤدّي إلى فقدان المجموعة ذاتيتها الخاصة[٣٩].

وتسمح اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضدّ المرأة باتّخاذ تدابير خاصة موقّتة، تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، ولكن شريطة وقف العمل بهذه التدابير متى تحقّقت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة. كما أنّ التدابير الخاصة التي تستهدف حماية الأمومة لا تعدّ من قبيل التمييز (المادة الرابعة). وكثيرًا ما دعت لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة الدول إلى اتّخاذ تدابير خاصة لزيادة إدماج المرأة في مجالات التعليم والاقتصاد والسياسة والعمل[٤٠].

وخلافًا لما عليه الحال في الاتفاقيتين الدوليتين المذكورتين سابقًا، لا تضع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حدًّا زمنيًّا لاستخدام التدابير الإيجابية لمصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا توجب توقيتها بزمن معيّن؛ وذلك لأنّ هناك حاجة لاستخدام هذه التدابير إلى ما لا نهاية، بحيث يمكن لهؤلاء التمتع مع الزمن بالمساواة الفعلية. ولم يتح بعد للجنة المعنيّة بالأشخاص ذوي الإعاقة إصدار تعليقات عامّة على الاتفاقية. غير أنّ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذهبت في أحد تعليقاتها العامّة إلى أنّ عدم توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، هو شكل من أشكال التمييز المحظور في القانون الدولي ضدّ هذه الفئة من الناس[٤١].

٣٧ من الصعب الخوض في التدابير الخاصة في الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان، ونكتفي بالقول إنّ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لا تتضمّن نصًّا صريحًا بهذا الشأن، ولكن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فسّرت أحكام الاتفاقية بما يسمح باتّخاذ مثل هذه التدابير، بل بوجوب اتّخاذها في بعض الأحوال. ويجيز البروتوكول الثاني عشر المضاف للاتفاقية لعام ٢٠٠٠ (دخل في النفاذ في عام ٢٠٠٥) وتوجيه المساواة العرقية وتوجيه المساواة في الوظيفة، للأوروبيين اتّخاذ التدابير الخاصة والتيسيرات المعقولة في حالة الإعاقة دون أن يعدّ ذلك خروجًا على مبدأ المساواة. وتوجب الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان اتّخاذ التدابير الخاصة لتحقيق المساواة، ولا تكتفي بإجازة هذه التدابير. ووردت عبارة "المساواة الفعلية"، وعبارة "التمييز الإيجابي" في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته القمة العربية في تونس في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولكن دون قدرٍ كافٍ من التوضيح (المادة الثالثة من الميثاق). انظر في هذا الموضوع:
Interights, Ibid, p 111; Isabelle Chopin & Eirini Maria Gounari, “Developing Anti Discrimination Law in Europe”, *European Commission*,(2009), p.279.

٣٨ المادة الثانية من اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم.

٣٩ تطرّقت لجنة مناهضة التمييز العنصري لهذه الشروط مرارًا في تعليقاتها العامة وملاحظاتها الختامية على تقارير الدول الأطراف. انظر على سبيل المثال التوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٠) للجنة بخصوص التمييز لمصلحة المرأة والتوصية العامة لها رقم ٢٧ (٢٠٠٠) بشأن التمييز ضدّ الغجر. وهما منشورتان في **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، ص ٢٩١ و ٢٩٢. وكثيرًا ما ترحّب اللجنة بالتدابير التي تتّخذها الدول لفائدة المجموعات الأقلّ نموًّا.

٤٠ انظر التوصيات العامة رقم ٥ (١٩٨٨)، ورقم ٢٣ (١٩٩٧)، ورقم ٢٥ (٢٠٠٤)، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، ص ٣٢٥، ٣٥٢، ٣٧٤.

٤١ التعليق العام للجنة رقم ٥ (١٩٩٤)، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص ٢٣. ولا يتطرّق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لمسألة التيسيرات المعقولة. ولكن اللجنة المعنيّة بحقوق الإنسان طبّقت المادة العاشرة من العهد الخاصة بمعاملة الأشخاص المحتجزين بإنسانية على الأشخاص المعوقين (قضية هاملتون ضدّ جامايكا عام ١٩٨٨). وبالمثل لا تتطرّق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان للتيسيرات المعقولة. ولكن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وجدت في قضية price ضدّ المملكة المتحدة (٢٠٠١)، أنّ احتجاز شخص معوق إعاقة شديدة في أوضاع سيّئة يمثّل معاملة مهينة تنهى عنها المادة (٣) من الاتفاقية الأوروبية. وخلصت المحكمة إلى أنّ: "المدّعية مختلفة عن الناس الآخرين ومعاملتها مثلهم لا يعدّ فقط من قبيل التمييز المحظور بل هو خرق أيضًا للمادة (٣) من الاتفاقية".

وجاء العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان المدنية والسياسية خلوًا من النصّ على التدابير الخاصة؛ وذلك بعد أن أخفق اقتراح هندي بتضمين العهد نصًّا بهذا الشأن. ولكن اللجنة المعنيّة بحقوق الإنسان التي تقوم بالإشراف على تطبيق العهد، كثيرًا ما دعت في تعليقاتها العامة إلى اتّخاذ مثل هذه التدابير لمصلحة المرأة وأجزاء معيّنة من السكّان والأقليات، وشريطة أن تكون مستندة إلى معايير معقولة وموضوعية"[٤٢].

وبالمثل جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خلوًا من النصّ على التدابير الخاصة، ولكن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشرف على تطبيق الدول الأطراف للعهد، دعت الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة موقّتة بغية التعجيل بالوصول إلى المساواة، كما ذهبت إلى أنّ "الدول الأطراف، قد تلزم، بل أنّ عليها التزامًا في بعض الحالات، بأن تعتمد تدابير خاصة لتخفيف أو كبح الظروف التي تديم التمييز". وأضافت اللجنة "وتكون تلك التدابير مشروعة ما دامت تمثّل وسائل معقولة موضوعية ومتناسبة للتصدي للتمييز بحكم الواقع ويتم التخلي عنها عندما تتحقّق المساواة، ويجري التخلّي عنها عندما تتحقّق مساواة موضوعية قابلة للدوام. غير أنّ تلك التدابير الإيجابية قد تحتاج في حالات استثنائية، إلى أن تكون دائمة؛ كتوفير خدمات الترجمة الفورية للأقليات اللغوية وترتيبات معقولة تيسّر للأشخاص ذوي الإعاقات الحسّية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحّية"[٤٣].

تقييم التدابير الخاصة

لا تعدّ التدابير الخاصة استثناء أو خروجًا على الحقّ في المساواة. وهي ليست من قبيل التمييز أو من قبيل منح مزايا للبعض وحرمان البعض الآخر منها. بل هي بمنزلة تعويض للجماعات المستهدفة عن معاناتها من التمييز، أو هي بمنزلة تصحيح لأوضاع ظالمة سابقة ناجمة عن اللامساواة، أو تصويبها. ولا غنى عن هذه التدابير لتحقيق المساواة الموضوعية التامّة والفعّالة[٤٤] وليس المساواة الشكلية أو الرسمية التي ينبغي أن يحرص كلّ من القانون الداخلي والقانون الدولي على عدم الاكتفاء بها[٤٥]؛ فالمساواة القانونية بين الرجل والمرأة لا تؤدّي في النتيجة إلى مشاركة المرأة في مختلف الميادين بأعداد مساوية لأعداد الرجال[٤٦]. ومن هنا تتأتّى أهمية التدابير الخاصة التي ترمي إلى التعجيل في تحقيق المساواة الفعلية أو الموضوعية فيما بينها. وكما ذهبت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم (١٦) بشأن المساواة بين الرجل والمرأة في حقّ التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنّ كلًا من مفهوم "المساواة بحكم القانون (أو المساواة الشكلية) والمساواة بحكم الأمر الواقع (أو الجوهرية) الفعلية، هما مفهومان مختلفان ومترابطان مع ذلك. وتتحقّق المساواة الأولى إذا تعامل القانون أو السياسة مع الرجل والمرأة مثلًا بطريقة محايدة. أمّا المساواة الجوهرية، فتهتمّ علاوةً على ذلك، بتأثير القانون والسياسات والممارسات العملية، وضمان عدم إدامتها للمساوئ التي تعاني منها أصلًا فئات معيّنة من الناس، بل تخفيفها بالأحرى[٤٧].

ويمكن القول إنّ الحقّ في المساواة حقّ فردي. أمّا المعاملة التفضيلية، فتتعلّق بحقوق الجماعة. ويتوارى حقّ الفرد في عدم التعرّض للتمييز أمام حقوق الجماعة في أن تعوّض عن التمييز الذي عانت أو تعاني منه، وحقّها في تصحيح الأوضاع الظالمة التي عاشت أو تعيش فيها.

غير أنّ هناك من ينتقد التدابير الخاصة؛ إذ لا شكّ في أنّها تفرض أعباء جدّية على الدولة بخاصّة إذا كانت واسعة الانتشار. يضاف إلى ذلك أنّ نظرة باقي فئات المجتمع إلى الجماعات المستفيدة منها نظرة سلبية عمومًا. ويؤثّر نظام الكوتا سلبيًّا في سوق العمل الذي يضطرّ لقبول أشخاصٍ أقلّ قدرةً على المنافسة، وفي المؤسسات التعليمية التي تضطرّ هي الأخرى لقبول طلبة غير مؤهّلين بما يكفي للدراسة. ولا تسمح هذه التدابير بالضرورة بتطوير الجماعات المستفيدة منها، ولا بعودة العدالة والمساواة المفقودة. وليس هناك ما يدلّ على أنّ النتائج المتحصّل عليها في هذا الإطار، هي على مستوى الغايات المرجوّة والأموال المهدورة والجهود المبذولة[٤٨].

وتعود التدابير الخاصة بالنفع موقّتًا على الناس الأكثر حظًّا ضمن المجموعات المستفيدة؛ وذلك على حساب الأقلّ حظًّا في داخل المجموعات الأخرى. والنتيجة هي أنّ كلّ مجموعة تنظر إلى نفسها منفصلةً عن الأخرى.

---

٤٢ التعليقات العامة للجنة رقم: ٤(١٩٨١)، ١٨ (١٩٨٩)، ٢٣ (١٩٩٤)، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، ص ١٧٩، ٢٠٠، ٢١٢؛ وانظر:
Interights, Ibid, p 111.

٤٣ التعليق العام للجنة رقم ٢٠ (٢٠٠٩)، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة.**

٤٤ التعليقات العامة للجنة، رقم: ٤ (١٩٨١)، ١٨ (١٩٨٩)، ٢٣ (١٩٩٤)، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، ص ١٧٩، ٢٠٠، ٢١٢.

٤٥ انظر بهذا المعنى: التوصية العامة للجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة رقم ٢٥ (٢٠٠٤)، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، ص٣٧٤.

٤٦ التوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٤) للجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة بشأن التدابير الخاصة الموقّتة، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، ص٣٧٩.

٤٧ **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص١١٩.

٤٨ محمد عرفان الخطيب، "مبدأ عدم التمييز في تشريع العمل المقارن"، **مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٢٤، العدد الثاني (٢٠٠٨)، ص٧٧-٧٨.

ومع هذه السياسة لا يعود هناك ثمّة دافعية إلى العمل والإنجاز لدى المستفيدين منها؛ مثل طلبة الجامعات الذين يقبلون استثناءً بصرف النظر عن الكفاءة والجدارة، وهم بالتالي يشعرون ويتوقّعون أنّه يمكنهم الحصول على الشهادة الجامعية والانخراط في سوق العمل بالسهولة ذاتها. وفي المقابل، يشعر الذين جرى التمييز ضدّهم أنّه لا طائل من الاجتهاد والجهد؛ لأنّ الآخرين وصلوا إلى ما وصلوا إليه دون وجود حاجة إلى ذلك. والنتيجة في الحالتين، هي انحدار المعايير الوظيفية والمهنية. والمجتمع ككلّ هو الخاسر من تدنّي المستوى، ومن إهمال الجدارة والكفاءة التي ينبغي أن تكون الأساس الوحيد للتميّز في المجتمع.

ويسهل على الدولة تطبيق سياسةٍ تقوم على التمييز الإيجابي. ولكنّه قد يصعب وضع حدٍّ لهذه السياسة؛ وذلك لأنّ أيّ محاولة في هذا السبيل ستتّهم بأنّها لا تأخذ في الحسبان الحقوق المكتسبة(٤٩).

ومهما يكن من أمر، فإنّ اللجوء إلى التدابير الخاصة يبقى جوازيًّا. وهو محاط بمجموعة من الشروط الصارمة؛ لأنّه وإن كان عادلًا أحيانًا، إلا أنّه يستهدف أو يستتبع دائمًا تعطيل الاعتراف بالحقّ في المساواة وعدم التمييز، أو عرقلته. وتتعلّق هذه الشروط بالجهة أو الجهات المستفيدة من هذه التدابير والغايات التي شرعت هذه التدابير من أجلها ومدّتها الموقّتة (وليس المطلقة أو المفتوحة أو غير المحدّدة) التي يجب ألّا تتجاوزها.

المبحث الثاني: استهداف تعطيل الاعتراف بحقوق الإنسان أو استتباعه أو عرقلته

تحظر الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أساسًا التمييز المباشر وغير المباشر. ولكن التمييز قد يتّخذ أشكالًا أخرى.

المطلب الأوّل: التمييز المباشر وغير المباشر

في معرض تعريف التمييز، تشترط الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أن تستهدف تدابير التفرقة، أو الاستبعاد، أو التقييد، أو التفضيل، أو تستتبع تعطيل الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها أو ممارستها من جميع الأشخاص على قدم المساواة، أو عرقلتها؛ فالتمييز يكون مباشرًا حين يكون من أغراضه purpose تعطيل الاعتراف بحقوق الإنسان أو عرقلته. أمّا التمييز غير المباشر، فيكون من آثاره effect ذلك.

التمييز المباشر

يقصد بالتمييز المباشر direct discrimination (يسمّى كذلك التمييز العلني أو الظاهر أو الواضح أو الصريح) "معاملة فرد أو مجموعة من الأفراد معاملة أقلّ حظوةً أو أفضلية less favourable أو مواتاة من معاملة فردٍ آخر أو مجموعة أخرى من الأفراد في ظروف مماثلة أو مشابهة similar.or.analogues ولسبب أو أكثر من الأسباب المحظورة للتمييز؛ مثل العرق، أو الجنس، أو الإعاقة وغير ذلك"(٥٠).

ومثال هذا النوع من التمييز استبعاد القواعد والممارسات والسياسات بعض الأفراد، أو منحهم الأفضلية لانتمائهم إلى مجموعة معيّنة لا غير؛ كإعلانات الوظائف التي تسمح للرجال وحدهم بالتقدّم إلى الوظائف، أو تلك المقتصرة على خرّيجي جامعات معيّنة، أو التي تستبعد ذوي البشرة السوداء من التقدّم لشغل الوظيفة. ويدخل في هذا النوع من التمييز كذلك عدم تعيين امرأة في وظيفةٍ ما، أو فصلها عن العمل لكونها امرأة، أو بسبب الزواج أو الحمل، وحظر كلّ من خدم في وظائف معيّنة في نظام سياسي سابق من شغل الوظيفة، وعدم التعيين في وظيفة أو الفصل منها لأسباب سياسية، والتمييز في الأجر بين الرجل والمرأة، وحظر تولّي الوزارة وما في حكمها على من يتمتّع بجنسية أجنبية. ومثاله كذلك قصر العمل في مؤسسات الدولة على مجموعات معيّنة من المواطنين أو على ذوي آراء معيّنة؛ ففي كلّ هذه الأمثلة هناك معاملة أقلّ تفضيلًا لشخص من الآخر بسبب الجنس أو العرق أو الجنسية، أو الرأي السياسي. وهي معاملة تجعل الأوّل في مركز قانوني أدنى من مثيله للثاني.

ولا يشترط في التمييز المباشر، مثله مثل بقية أشكال التمييز سوء النيّة أو نية التمييز لثبوته؛ ففي قضية جنوب غرب أفريقيا (المرحلة الثانية: ١٩٦٦) أمام محكمة العدل الدولية، ردّ القاضي تاناكا، في رأيه المخالف، على ما زعمته جنوب أفريقيا من أنّ الغرض من سياسة الفصل العنصري في الإقليم هو تعزيز رفاهية سكّان الإقليم وتقدّمهم الاجتماعي. وقال إنّ سياسة الفصل العنصري سياسة جائرة بصرف

49 Baptiste Villenave, “la discrimination positive: une presentation”, *Vie sociale*, n° 3 (juillet-septembre, 2006), available.25/4/2012, http://www.pleves.ens.fr/pollers/seminaires/seances/discrimination; Allain Renault, *égalité et discrimination, un éssai de philosophie politique appliquée* (Paris: Seuil, 1, 2007), p. 213.

50 Oran Dyle, ”Direct Discrimination, Indirect Discrimination and Autonomy”, *Oxford Journal of Legal Studies*, 27, (2007), pp. 537-538.

النظر عن الدافع وراءها لدى الدولة المنتدبة[٥١]. إذ ليس المهمّ إثبات سوء نية من يلجأ للتمييز، وإنّما الأثر السلبي الذي يحدثه التمييز في ضحاياه.

ويحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادتين (٢) و(٢٦) منه التمييز المباشر والتمييز غير المباشر على حدٍّ سواء[٥٢]. وقد وجدت اللجنة المعنيّة بحقوق الإنسان المشرفة على تطبيق العهد عدّة حالات من التمييز على أساس الجنس، والتي لم يكن لها مبرّرات موضوعية ومعقولة[٥٣]. وبالمثل نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مرارًا في حالات من التمييز المباشر على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية[٥٤].

التمييز غير المباشر

يُقصد بالتمييز غير المباشر Indirect discrimination (يسمّى كذلك التمييز الخفيّ أو المضمر أو المستتر) القوانين أو السياسات أو البرامج أو الممارسات التي تبدو محايدة أو عادلة في ظاهرها أو للوهلة الأولى، ولكنّها تمييزية في مضمونها practices that are fair in form but discriminatory in operation لما لها من تأثير تمييزي عند تنفيذها.

ومن قبيل التمييز غير المباشر القوانين التي تفرض عقوبات أشدّ على المرأة من تلك التي تفرض على الرجل بسبب الزنا أو غيره من الجرائم، واستبعاد نسبة كبيرة من النساء العاملات بصورة خاصة، من نطاق تطبيق قانون العمل[٥٥]. ومثاله كذلك اشتراط سنّ معيّنة لشغل الوظيفة، يحول دون تمكين النساء اللواتي يتولّين العناية بأطفالهنّ من الترشّح للوظيفة؛ واشتراط التفرّغ التام للوظيفة الذي يؤدّي بالضرورة إلى عدم تمكّن نسبة كبيرة من النساء إلى الترشّح لها[٥٦]. ويدخل في هذا النوع من التمييز كذلك اشتراط الموافقة الأمنيّة لتولّي الوظائف؛ واشتراط ذكر الدين أو مكان الولادة في الهويّة أو في جواز السفر، والذي قد يمهّد بدوره للتمييز.

وتقوم الحالات السابقة من التمييز غير المباشر وهي أكثر تعقيدًا من التمييز المباشر على المواربة في الإفصاح عن الدافع التمييزي للقوانين والممارسات والسياسات التمييزية. وهي تعدّ من قبيل التمييز المحظور، إذا لم يكن الغرض المنشود منها مشروعًا، وليس لها ما يبرّرها، ولم تكن الوسائل المستخدمة متلائمة وضرورية لتحقيق هذا الغرض.

ولا تشير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان صراحةً إلى التمييز غير المباشر. ولكن هذا النوع من التمييز مشمول ضمنًا في الاتفاقية[٥٧]. وهذا ما أيّده كذلك قضاء المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب[٥٨].

ومثله مثل التمييز المباشر، يقع التمييز غير المباشر بصرف النظر عن النيّة أو القصد؛ فالنيّة المبيّتة للتمييز لا تشترط لثبوته. ولكن استثناء، فإنّ كلًّا من الدستور وقانون الحقوق المدنية الأميركيّين يشترطان إثبات قصد التمييز، في التدابير التي ظاهرها غير تمييزي ولكن آثارها تمييزية، لوجود التمييز غير المباشر[٥٩].

المطلب الثاني: صور التمييز الأخرى

من الممكن أن يقع التمييز لأكثر من سبب. وهناك حالات يدقّ فيها الأمر:

التمييز المتعدّد

يقصد بالتمييز المتعدّد Multiple discrimination (يسمّى كذلك المضاعف أو المركّب، أو التراكمي، أو المشدّد، أو المتقاطع Intersectional) خضوع الشخص لتمييز متعدّد الأشكال يقوم على أكثر من سبب من أسباب التمييز المحظور. كما أنّ الحقّ في المساواة وعدم التمييز يتقاطع مع الحقوق الأخرى.

ويتّخذ التمييز المتعدّد عدة صور؛ فنحن نصادف هذا النوع من التمييز، كما ذهبت لجنة القضاء على التمييز العنصري في توصيتها العامة رقم (٢٥)، في فئات "النساء اللاتي قد يعانين، إضافةً إلى معاناتهن من التمييز الموجّه ضدّهن بسبب كونهنّ نساء، من التمييز

٥١ "South West Africa Cases, second phase", *ICJ Report* (١٨ July, ١٩٦٦). وهذا ما ذهبت إليه كذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ECHR,ser. A/NO.6, para. 10.

٥٢ التعليق العام للجنة حقوق الإنسان رقم ١٨ (١٩٨٩)، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص ٢٠٠؛ انظر أيضًا التوصية العامة رقم ١٤ (١٩٩٣)، للجنة القضاء على التمييز العنصري، المرجع نفسه، ص ٢٨٠؛ والتعليق العام رقم ٢٠ (٢٠٠٩)، التعليق العام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وثيقة الأمم المتحدة، E/C. 12/GC/20.

53 Interights, Ibid, p. 73.

54 Ibid, p. 77.

٥٥ التعليق العام للجنة حقوق الإنسان رقم ٢٨ (٢٠٠٠) بشأن المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص٢٣٧.

56 *Eurofound.discrimination*, http://www.eurofound.europa.eu/emire/IRELAND/DISCRIMINATION-IR.htm.

57 Interights, Ibid, p 47.

58 Shelton,Ibid, p. 280.

59 Ibid., p. 83.

بسبب الانتماء إلى أقلّية عرقية أو دينية أو بسبب الإعاقة أو السنّ أو الطبقة أو الطائفة الاجتماعية أو غير ذلك من العوامل"[٦٠].

وتولي الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عنايةً خاصة بهذا النوع من التمييز؛ فديباجة الاتفاقية تلفت النظر إلى "الظروف الصعبة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يتعرضون لأشكال متعددة أو مشدّدة من التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغيره من الآراء أو الأصل الوطني أو العرقي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو السنّ أو أيّ مركز آخر". كما أنّها "تعترف بأنّ النساء والفتيات ذوات الإعاقة غالبًا ما يواجهن خطرًا أكبر في التعرّض، سواء داخل المنزل أو خارجه، للعنف أو الإصابة أو الاعتداء، والإهمال أو المعاملة غير اللائقة، وسوء المعاملة أو الاستغلال"[٦١]. وتقرّ الموادّ (٦) و(٧) و(٢٤) صراحةً، بالتمييز المتعدد الذي تواجهه النساء والفتيات المعوقات وبالاحتياجات الخاصة للأطفال المعوقين، ولا سيّما في ما يتعلق بالتعليم.

ويدعو إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٧ في المادة (٢١) (١) الدول إلى إيلاء اهتمام خاصّ بالحقوق والاحتياجات الخاصة للمسنّين والنساء والشبان والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصليّة[٦٢].

وكثيرًا ما تنظر المحاكم الدولية وهيئات معاهدات حقوق الإنسان في قضايا تتعلق بخرق أكثر من حقّ من حقوق الإنسان؛ فقد أتيح للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، أن تنظر في قضايا تمييز على أساس كلٍّ من العرق والجنس[٦٣].

وما انفكّ النهج السائد في المحاكم الوطنية يركّز على الأسباب الفردية للتمييز، حتى ولو كان القانون يشمل الحماية من التمييز لعدة أسباب[٦٤]؛ ففي بريطانيا مثلًا لا يجيز قانون المساواة البريطاني لعام ٢٠١٠ الادّعاء بالتمييز القائم على أكثر من أساس. ولا يجيز القانون الجمع بين التمييز المباشر وغير المباشر في دعوى واحدة. وعلى سبيل المثال لا يجوز لامرأة معاقة أن تدّعي أنّها ضحية تمييز مباشر على أساس الإعاقة وضحية تمييز غير مباشر بسبب الجنس في دعوى واحدة؛ وذلك لأنّه لا يكون من الواضح أيّ من الأساسين كان وراء المعاملة التمييزية[٦٥].

التحرّش

ظاهرة العنف ظاهرة متفشّية، ولها أثر لا ينكر على مبدأ المساواة وعدم التمييز. والعنف القائم على أساس نوع الجنس هو شكل من أشكال التمييز يكبح قدرة المرأة على التمتع بحقوقها وحرياتها على قدم المساواة مع الرجل. وهذا ما ذهبت إليه لجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة في التوصية العامة رقم ٢٩ (١٩٩٢)؛ إذ قالت "إنّ تعريف المادة الأولى من اتفاقية التمييز ضدّ المرأة يشمل"العنف القائم على أساس نوع الجنس، أي العنف الموجّه ضدّ المرأة بسبب كونها امرأة أو العنف الذي يمسّ المرأة على نحو جائر. ويشمل الأعمال التي تلحق بها ضررًا أو ألمًا جسديًّا أو عقليًّا أو جنسيًّا، والتهديد بهذه الأعمال والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية"[٦٦].

ويشمل العنف المبنيّ على أساس الجنس الاعتداء الجنسي والاستغلال التجاري للمرأة في الجنس والاتّجار بالإنسان. وربّما تكون أكثر أشكال العنف القائم على أساس الجنس انتشارًا تلك المرتكبة في الممارسات والمواقف التقليدية، بما في ذلك الممارسات الثقافية؛ مثل ختان المرأة والإجبار على الزواج، وإصابتها بالعقم والاجهاض القسريَّين، والعنف الأسري الذي يشمل الضرب والاغتصاب وغيرهما من أشكال الاعتداء الجنسي والعنف النفسي.

ويقصد بالتحرش Harassment كلّ سلوك غير مرغوب فيه يهدف إلى الحطّ من كرامة شخصٍ ما وخلق بيئة من الخوف أو العداء أو الإهانة أو التحقير أو الكراهية له؛ وذلك لسببٍ من أسباب التمييز المعروفة أو يستتبع ذلك[٦٧]. وتشمل المضايقة الجنسية أيّ سلوك مقيت ومتعمّد أساسه الجنس؛ مثل الملامسات البدنية والعروض المادية، والملاحظات ذات الطابع الجنسي وعرض الموادّ الإباحية والمطالب الحسّية سواء بالقول أو بالفعل. ويمكن أن يكون هذا السلوك مهينًا ويتسبّب في مشكلات للصحّة والسلامة؛ وهو تمييزي عندما تعتقد المرأة لأسباب معقولة أنّ اعتراضها أو احتجاجها عليه

٦٠ التوصية العامة رقم ٢٥ (٢٠٠٠) للجنة مناهضة التمييز العنصري، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، ص٣٧٤؛ وانظر أيضًا التعليق العام رقم ٢٠ (٢٠٠٩) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفقرة ١٧.

٦١ الفقرتان (ع) و (ف) على التوالي.

٦٢ منظمة العمل الدولية، "المساواة في العمل: التحدّي المستمر"، **تقرير المدير العام**، جنيف، ٢٠١١، ص١٦.

٦٣ قضية عبد العزيز كبالي ضدّ المملكة المتحدة، وقضية لوفيلاس Lovelace ضدّ كندا، انظر:

Interights, Ibid, p. 242

٦٤ منظمة العمل الدولية، **تقرير المدير العام**، المرجع نفسه، ص١٦.

65 *The Human Rights Trust*, Review, vol. 5, (2010), p. 16.

٦٦ **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص ٣٣٦.

٦٧ انظر: المادة ٢ (٣) من كلّ من التوجيه الأوروبي الخاص بالمساواة في المعاملة بين الأشخاص بصرف النظر عن الأصل العرقي أو الإثني، والتوجيه الأوروبي الخاصّ بالمساواة في المعاملة في الوظيفة والمهنة لعام ٢٠٠٠. وتأخذ أغلبية الدول الأوروبية بهذا التعريف.

يسيء إلى وضعها في العمل بما في ذلك توظيفها أو ترقيتها، أو عندما يخلق بيئة عمل معادية[٦٨].

وتنشأ قضايا التحرّش بما في ذلك التحرش الجنسي أساسًا في مكان العمل، ولكنه قد يقع خارجه. والنساء الأكثر عرضةً له هنّ من الشابات غير المستقلات ماديًا وغير المتزوجات أو المطلّقات والمهاجرات. ويقع التحرش عادةً من أشخاص تخولهم مراكزهم قدرًا من السلطة؛ مثل المدرّس في علاقاته بالطلبة، أو الطبيب في علاقاته بالمرضى، أو الموظّف أو رجل الشرطة في علاقاتهما بالجمهور. وتثار في هذا الصدد مسؤولية صاحب العمل عن أفعال التحرّش التي يرتكبها عامل لديه ضدّ العمّال الآخرين أو ضدّ العملاء[٦٩].

التمييز المفترض والتمييز بسبب الرابطة أو الصلة

ومثال التمييز المفترض أو المتصوّر assumed, perceived تمييز شخص ما ضدّ شخص آخر اعتقادًا منه أنّه يعاني من إعاقة مع أنّه ليس كذلك، ورفض صاحب عمل تعيين شخص اعتقادًا منه أنّه أسود في حين أنّه ليس كذلك؛ فهذان نوعان من التمييز المباشر أوّلهما على أساس الإعاقة، وثانيهما على أساس العرق. ويقوم التمييز بسبب الرابطة أو الصلة associated على أساس الرابطة أو الصلة الفعلية أو المفترضة بين الشخص المميّز ضدّه وشخص آخر هو المقصود بالتمييز؛ ومثاله حرمان شخص من غير الغجر Roma يرافق شخصًا من الغجر من الدخول إلى محلّ عام، ورفض تأجير زوج وزوجة لأنّ أحدهما أسود أو سوداء، والتمييز ضدّ أب طفل ذي إعاقة[٧٠].

وعلى صعيد القوانين الداخلية، تحظر القوانين الإنكليزية والأيرلندية والبلغارية هذين النوعين من التمييز. وفي فرنسا يستخدم القانون الفرنسي مصطلح التمييز على أساس العرق "الحقيقي أو المتخيّل". وفي هولندا يحظر القانون التمييز بسبب الإعاقة السابقة أو التي قد توجد في المستقبل. ويوسع القانون النمساوي الحماية لتشمل الأقارب الذين يتولّون العناية بالأشخاص ذوي الإعاقة[٧١].

المبحث الثالث: أسس التمييز المحظور (المجموعات المستهدفة من التمييز)

ليست كلّ تفرقة في المعاملة بين الأفراد والجماعات هي من قبيل التمييز المحظور في القانون الدولي؛ فلا بدّ للتمييز من أن ينبني على أسباب غير مشروعة، وأن لا يكون له أسباب غير موضوعية ولامعقولة. ولا تكتفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية[٧٢] بالنصّ على مبدأ المساواة وعدم التمييز، وإنّما تردف ذلك بذكر أسباب معيّنة للتمييز المحظور التي لا يقوم التمييز من دونها؛ فالتمييز يؤدّي إلى إنكار المساواة في المعاملة بين فردٍ أو آخر، أو بين مجموعة أفراد ومجموعة أخرى منهم، لأنّه أو لأنّهم ينتمون إلى جماعة أو فئة معيّنة في المجتمع. وبمعنى آخر يجب أن تعزى التفرقة المحظورة في المعاملة إلى الوضع الخاص للفرد المميّز ضدّه بوصفه عضوًا في مجموعة يمكن التعرّف إليها مختلفة عن المجموعة المميّز لمصلحتها. وعلى سبيل المثال، فقد خلصت اللجنة المعنيّة بحقوق الإنسان في قضية B.D.B. ضدّ هولندا إلى أنّ قيام الجهة الإدارية الحكومية بإبلاغ بعض أطباء العلاج الطبيعي بالالتزام بالتأمين دون البعض الآخر منهم، لا يعدّ من قبيل التمييز المحظور؛ وذلك لأنّ الأطباء البيطريين المميّز ضدّهم ليسوا فئة مختلفة عن أقرانهم المميّز لمصلحتهم، ولا ينتمون إلى أيٍّ من المجموعات التي يحظر التمييز ضدّها صراحةً أو ضمنًا بموجب العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية[٧٣]. وقد أدّى تنوّع دوافع التمييز أو بواعثه إلى ظهور صكوك دولية عديدة تختلف في تناولها هذه المسألة. وهذا ما سنقف عليه قبل أن نقف على مسألة التدرّج بين الأسس التي يقوم عليها التمييز، والتي ينبغي دراستها بصورة مستقلّة.

المطلب الأوّل: تنوّع دوافع التمييز أو بواعثه

تختلف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في تناولها دوافع التمييز أو بواعثه. وتكتفي بعض هذه الاتفاقيات بأساس أو باعثٍ واحد أو أكثر للتمييز. وهذا ما نجده في كلٍّ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥ التي تحظر التمييز على أساس العرق واللون والنَّسب والأصل الوطني أو الإثني، واتفاقية

---

٦٨ "التوصية العامة للجنة القضاء على التمييز ضدّ المرأة رقم ١٩ (١٩٩٢) المتعلقة بالعنف ضد المرأة"، الفقرة ١٨، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص٣٣٨.

69 Chopin & Gounari, Ibid., p. 28-29.

٧٠ "التعليق العام رقم ٢٠ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الفقرة ١٦، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه.

71 Chopin & Gounari, Ibid., p. 24.

٧٢ يكتفي التعديل الرابع عشر للدستور الأميركي بالنصّ على عدم جواز حرمان أيّ دولة – المقصود ولاية - لأيّ شخص يخضع لولايتها من المساواة في التمتع بحماية القانون. كما أنّ المادة ٣٣ من الدستور المصري لعام ٢٠١٢ اكتفت بالنصّ على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك، دون بيان أسباب التمييز المحظور.

73 Shelton, Ibid., p. 281

القضاء على أشكال التمييز كافّة ضدّ المرأة لعام ١٩٧٩، والتي تولي عنايتها بالتمييز القائم على الجنس فقط، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي اعتمدتها الجمعية العامّة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ التي تنصرف إلى التمييز على أساس الإعاقة، والاتفاقية الخاصّة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ التي تحظر التمييز بسبب العرق والدين وبلد المنشأ؛ واتفاقية التمييز في مجال الاستخدام والمهنة لعام ١٩٥٨ التي تحظر التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو المنشأ الاجتماعي، واتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم لعام ١٩٦٠ التي تحظر التمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيًا وغير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الحالة الاقتصادية أو المولد.

ويقصر ميثاق الأمم المتحدة أسس التمييز المحظور على أربعة أسس، هي: الجنس، والعرق، واللغة، والدين (المادة ١ فقرة ٣، والمادة ٥٥). ولكنه قيل أثناء صوغ الميثاق إنّه ليس من الحكمة قصر أسس التمييز على هذه الأسس الأربعة، وإنّ التمييز سواء كان صريحًا أو مقنعًا، يمكن أن ينبني على أسسٍ أخرى مثل الرأي، وبلد الأصل، والجنسية، والوضع الاجتماعي، وغير ذلك.

ويتبع عدد آخر من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية منهجًا ثانيًا يقوم على القائمة غير الحصرية بالأسس التي يقوم عليها التمييز المحظور؛ إذ يجري وضع قائمة بالأسس التي يقوم عليها التمييز، ولكن هذه القائمة تنتهي بعبارة "أو أيّ وضع آخر"، أو عبارة "أو غير ذلك من الأسباب". وهذا النهج هو ما يسير عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١، واتفاقية الدول الأميركية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩. أمّا على صعيد القوانين الوطنية، فنجد أمثلة على هذه العيّنة في كلٍّ من الميثاق الكندي لحقوق الإنسان ودستور جنوب أفريقيا. وفي جميع هذه الحالات يمكن لكلٍّ من القضاء الوطني في حالة القوانين الوطنية أو للقضاء الدولي أو لأجهزة الرقابة التي تتولّى الإشراف على تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان توسيع القائمة المذكورة، بحيث تشمل أسسًا جديدة للتمييز المحظور[٧٤].

وقد افتتح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا التقليد بحظره التمييز القائم على عددٍ من الأسس التي يمكن الإضافة إليها؛ إذ تنصّ المادة الثانية منه على أنّ: "لكلّ إنسان حقّ التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أيّ تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أيّ رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أيّ وضع آخر".

وبدورهما، يحظر كلّ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التمييز في التمتع بحقوق الإنسان المعترف بها فيه؛ للأسباب ذاتها التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهما مثله كذلك يضيفان إلى هذه الأسباب عبارة "أو غير ذلك من الأسباب" (الفقرة الأولى من المادة الثانية في العهد الأوّل، والفقرة الثانية من المادة الثانية في العهد الثاني).

ومن الواضح أنّ الأسباب اللامشروعة التي يقوم عليها التمييز - وعددها عشرة - لم ترد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين لحقوق الإنسان على سبيل الحصر والتعيين بل على سبيل المثال والتبيين. ومن الممكن حظر التمييز القائم على أسسٍ أخرى خلاف الأسس المذكورة صراحةً. وقد أخذت اللجنة المعنيّة بحقوق الإنسان التي تشرف على تطبيق العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالمعنى الواسع لأسباب التمييز؛ فقد ذهبت اللجنة الأخيرة في التعليق العام رقم (٢٠) لها إلى أنّ عبارة "الأسباب الأخرى" الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثانية في العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشمل "الإعاقة"، و"العمر" (مثلًا إمكانية تدريب وتوظيف الشباب وتقاعد كبار السن"، و"الميول الجنسية ونوع الجنس"، و"محلّ الإقامة" (التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية، ووضع الرحّل والنازحين). وأقـرّت اللجنة في تعليقاتها العامة وملاحظاتها الختامية بوجود أسباب أخرى مختلفة (...). غير أنّ هذه القائمة قابلة للاستكمال. "ويمكن أن يكون من بين الأسباب المحظورة الأخرى المحتملة حرمان شخص من الأهليّة القانونية بسبب وجوده في السجن أو احتجازه كرهًا في مؤسسة نفسانية، أو اجتماع سببين من الأسباب المحظورة للتمييز، مثلًا عندما يحرم شخص من خدمة اجتماعية بسبب نوع جنس أو إعاقة". وكما ذهبت اللجنة، "ينبغي ألّا تشكّل الجنسية سببًا في الحرمان من التمتع بالحقوق المنصوص عليها في العهد"[٧٥].

وتحظر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام ١٩٥٠ في المادة (١٤) منها التمييز على أسس مماثلة لتلك الواردة في كلٍّ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق

---

74 Sandra Fredman, *Discrimination law* (Oxford University pressm 2011), p. 68; David Weissbrodt & Connie de La Vega, *International human rights law an introduction* (university of pennsylvania press, 2007), p.35.

٧٥ انظر وثيقة الأمم المتحدة (ولا سيّما الفقرات ٢٨-٣٠ من التعليق): E/C.12/GC/20, 2 July 2009

الإنسان لعام ١٩٦٦. ولئن كانت الاتفاقية قد أضافت أساسًا أو سببًا آخر غير مشروع هو الانتماء إلى أقلّية وطنية، فالواقع أنّه لا يوجد فرق حقيقي بين هذا الأساس والأساس السابع الوارد في الإعلان والخاصّ بالأصل الوطني. وهي مثلهما تضيف عبارة "مثل" "such as" أو" أيّ وضع آخر" إلى قائمة الأسس المذكورة؛ وبهذا تكون أسس التمييز المحظور في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مفتوحة أو لا نهاية لها open ended. وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإمكانية قيام التمييز لأسباب أخرى غير تلك المذكورة صراحةً للتمييز المحظور؛ وذلك مثل انعدام جنسية ضحيّة التمييز، أو كونه عاملًا مهاجرًا، أو لاجئًا، أو أبًا أو أمًّا غير متزوّجين، أو مريضًا بمرض نقص المناعة، أو مثليًّا، أو شخصًا معاقًا أو كبير السنّ. ولكن المحكمة اشترطت أن لا يكون هناك مبرّرات غير معقولة وغير موضوعية للتمييز المبنيّ على هذه الأسباب[٧٦].

المطلب الثاني: مسألة التدرّج بين الأسس التي يقوم عليها التمييز

يثار التساؤل عمّا إذا كان هناك تدرّج بين الأسس التي يقوم عليها التمييز المحظور، والتي تتباين من اتفاقية دولية إلى أخرى، ومن قانون وطني إلى آخر[٧٧].

والواقع أنّ الأسباب الأكثر شيوعًا التي يقوم عليها التمييز المحظور، هي العرق والجنس واللغة والدين التي يكتفي ميثاق الأمم المتحدة بذكرها. وهذا ما حدا بمحكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٧١ بشأن الوجود المستمرّ لجنوب أفريقيا في جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا الآن)، إلى وصف التمييز العنصري بأنّه ينطوي على إنكار الحقوق الأساسية للكائن البشري، وأنّه يمثّل خرقًا جسيمًا واضحًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة[٧٨].

وما يؤكّد أهمية هذه الأسباب أيضًا أنّ جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ (م/٤) والاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان (م/٢٧)، تجيز للدول الأطراف في حالة الطوارئ الاستثنائية التي تهدّد حياة الأمّة، والمعلن قيامها رسميًّا، أن تتّخذ في أضيق الحدود التي يتطلّبها الوضع، تدابير لا تتقيّد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد. بيد أنّ العهد يشترط عدم منافاة هذه التدابير الالتزامات الأخرى المترتّبة على هذه الدول بمقتضى القانون الدولي وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرّره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي[٧٩]. وهذا يعني أنّ العهد يعطي أهمية أكبر للتمييز القائم على هذه الأسباب، ما يستدعي التشدّد في تقدير مبررات التفرقة المبنيّة عليها.

ولا تملك الدولة التي تريد أن تصبح طرفًا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إبداء تحفّظات على الحقّ في عدم التمييز المنصوص عليه في المادة الثانية من العهد؛ فمثل هذه التحفّظات "تعتبر متناقضة مع العهد عندما ينظر إليها في ضوء أغراض العهد ومقاصده"[٨٠]. وتجيز اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ في المادة ٤٢ منها إبداء التحفّظات على أحكام الاتفاقية، ولكنّها تحظر التحفّظ على بعض الموادّ، ومن بينها المادة الثالثة الخاصة بمبدأ عدم التمييز، والمادة الرابعة الخاصة بحرّية العبادة.

وينظر إلى التمييز العنصري الذي يستند إلى العرق عادةً على أنّه الأكثر خطورةً من بين أشكال التمييز الأخرى. وهذا ما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية في قضية شركة برشلونة تراكشن للجرّ والإنارة؛ إذ وصفت المحكمة حقوق الإنسان الأساسية للكائن البشري، بما في ذلك الحماية من العبودية والتمييز العنصري، بأنّها حقوق في مواجهة الكافة erga omnes أي أنّها ملزمة لجميع الدول. وقد أقامت المحكمة، في قرارها في هذه القضية تفرقة أساسية "بين الالتزامات الواجبة تجاه دول معيّنة والالتزامات الواجبة تجاه المجتمع الدولي ككلّ". وفي ما يتعلّق بالالتزام الأخير، خلصت المحكمة إلى أنّه "نظرًا لأهمية الحقوق التي ينطوي عليها الأمر، يمكن القول إنّ لجميع الدول مصلحة قانونية في حمايتها؛ وهي التزامات تجاه الكافّة". وقد

٧٦ على سبيل المثال قضية Engel (١٩٧٦) انظر:
Frédéric Sudre, Ibid., p. 253

٧٧ تشمل القوانين بشأن المساواة وعدم التمييز مجموعة آخذة في التوسّع من الأسباب التي يقوم عليها التمييز؛ وذلك مثل: الحالة الزوجية، والحالة الصحّية، والروابط العائلية، والأنشطة النقابية، والحمل، والأمومة، والولادة، والمنبت، والأصل القومي أو الاجتماعي، والحالة الاقتصادية أو الاجتماعية (الثروة)؛ ومكان الإقامة (العيش في منطقة حضرية أو ريفية)، والخصائص الجينية أو السمات الوراثية، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز؛ ونمط العيش (بما في ذلك التمييز القائم على التدخين والسمنة)، والانتماء إلى أقلّية. ومن بين الأسباب الأخرى للتمييز كذلك حرمان شخص من الأهلية القانونية بسبب وجوده في السجن أو احتجازه كرهًا في مؤسسة نفسانية. كما تشمل هذه الأسباب في بعض الدول، الميول الجنسية، والهويّة الجنسانية (المثليون والمثليات، ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الجنس). غير أنّ قلّة من الدول تحظر التمييز على هذا الأساس الأخير ولا تمثّل الحالة في بعض الدول الغربية على الإطلاق الحالة العامّة. فالمثلية الجنسية لا تزال محلّ تجريم في عدة دول، كما أنّ زواج المثليين غير معترف به في معظم أنحاء العالم. هذا وتصل قائمة أسباب التمييز المحظور في قانون الحماية من التمييز في ألبانيا مثلًا، إلى ٢٤ سببًا. انظر: **تقرير المدير العام لمنظّمة العمل الدولية**، المرجع نفسه، ص١٤.

78 CIJ, Rec. 1971, Para 131.

٧٩ يقابل هذا النصّ في العهد المادة ١٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادة ٢٧ من الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان، والمادة الرابعة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٨٠ "التعليق العام رقم ٣١" (٢٠٠٤)، الفقرة الخامسة، **مجموعة التعليقات والتوصيات العامة**، المرجع نفسه، ص ٢٤٧.

أشارت المحكمة على سبيل المثال، إلى "تحريم الأعمال العدوانية والإبادة الجماعية"، وإلى "المبادئ والقواعد المتعلّقة بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحماية من العبودية والتمييز العنصري"[٨١].

ويقدّم مستوى الالتزامات التعاهدية الخاصة بعدم التمييز وبالحقوق المتساوية وبالمساواة أمام القانون مقرونة بالنصوص القانونية الداخلية المماثلة، دليلًا واضحًا على أنّ مبدأ عدم التمييز قد أصبح جزءًا من القانون الدولي العرفي[٨٢]. ويحظى حظر التمييز العنصري بقبولٍ واسع في العالم أجمع، بحيث يمكن القول إنّه غدا قاعدة آمرة Jus cogens لا يجوز الاتّفاق على مخالفتها[٨٣].

وعلى الرغم من أنّ التمييز على أساس نوع الجنس قد خصّص له اتفاقية دولية هي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة التي بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٨٧ دولة، كثيرًا ما يُنظر إلى هذه الاتفاقية على أنّها أقلّ أهمية من الاتفاقيات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان[٨٤]؛ وهذا ما يفسّر العدد الكبير من الدول الأطراف التي أبدت تحفّظات عديدة على الاتفاقية، والتي يقوّض بعضها الأساس الذي تقوم عليه[٨٥]. والواقع أنّ التمييز بسببٍ يعود إلى العرق أو الدين أو الجنس، هو الأخطر من بين أنواع التمييز. وعليه، نجد أنّ تشريعات المساواة وعدم التمييز في جميع البلدان تقريبًا تنصّ صراحةً على حظر التمييز لهذه الأسباب.

81 Barcelona Traction, light and power company, limited, second phase, *Judgement, I.C.J. Reports*, 1970, p. 32, 33-34;
وانظر بالمعنى ذاته كذلك ما ذهبت إليه المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان في رأيها الاستشاري رقم ١٨ (٢٠٠٣) حول "حقوق المهاجرين دون وثائق والمركز القانوني لهم". وقد خلصت المحكمة إلى أنّ على الدول أن لا تميّز أو أن تتغاضى عن التمييز أو أن تسمح به ضدّ المهاجرين، وأن تكفل الحقّ في المحاكمة العادلة لأيّ شخص بصرف النظر عن كونه مهاجرًا أم لا،(٢٠٠٣/٩/١٧).

82 Theodor Meron, "The Meaning and Reach of the International Convention on the Elimination of all forms of Racial Discrimination", *American Journal of International Law*, (1985), 79-2, p. 283.

83 انظر على سبيل المثال الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية جنوب غرب أفريقيا (ناميبا) 1971، فقرة 17، والرأي المخالف للقاضي تاناكا في القضايا ذاتها (I.C.J. reports 1966, par. 298)، وحكم محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية في الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية أوغندا (I.C.J. reports 2006, par. 46)، والرأي الاستشاري للمحكمة الأميركية لحقوق الإنسان رقم 18 لسنة 2003 الخاص بالوضع القانوني للمهاجرين من دون وثائق وبحقوقهم. وفي هذا الرأي الآخر، انظر:
Ludovic Hennebel, "l'humanisation du droit international des droits de l'homme", *Revue trimistrielle des droits de l'homme*, (2004), p. 59

84 Malcolm N. Shaw, *International Law*, Sixth Edition (Cambridge University Press, 2008), p.287.

85 http://legal.un.org/ola/

الخاتمة والتوصيات

تعاني الدول وبدرجات متفاوته، من آفة التمييز. وتفتقر في كثير من الأحيان إلى نصوصٍ كافية خاصّة بهذا الشأن. وتكتفي غالبية الدول بتضمين الحقّ في المساواة وعدم التمييز في دساتيرها الوطنية، دون أن توجد لها قوانين خاصة بهذا الشأن. وفي المقابل توجد قوانين لمناهضة التمييز الآن في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة بعد انضمام كرواتيا مؤخرًا إلى الاتحاد) دون استثناء، وفي عدد متزايد من الدول في أنحاء العالم كافّة.

ويتطلّب حظر التمييز كذلك مراجعة القوانين التمييزية النافذة لتعديلها أو إلغائها فضلًا عن وضع الإستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الوطنية الرامية للقضاء على هذه الآفة.

ويمكن القول إنّ أيّ قانون داخلي خاصّ بالحقّ في المساواة وعدم التمييز، يفي بالمعايير الدولية لهذا الحقّ، لا بدّ أن يتضمن النص بوضوح حظر أنواع التمييز كافّة، وأن يعتمد تعريفاته المقبولة في القانون الدولي، والتي عرضنا لها أثناء الدراسة. ولا بدّ له من أن يتضمّن أكبر عددٍ ممكن من الأسس التي يقوم عليها التمييز المحظور في القانون الدولي بما في ذلك وبوجه خاصّ التمييز المبنيّ على نوع الجنس. وينبغي أن تكون قائمة الأسس التي يقوم عليها التمييز مفتوحة وليست حصرية أو مغلقة، وبما يمكن معه للقضاء وغيره من سبل الانتصاف إضافة أسس جديدة للتمييز المحظور، وتوسيع قاعدة الجماعات المحميّة من التمييز.

وينبغي النصّ على تدابير الغاية منها الانتقال من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعليّة، وعدّ التدابير الخاصة بالمفهوم المحدّد لها في القانون الدولي واجبًا في مجالات معيّنة، ولا سيّما لمصلحة المرأة، فضلًا عن تشجيع اللجوء إلى التيسيرات أو التسهيلات المعقولة للأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي تجريم بعض أشكال التمييز ولا سيّما منها الحضّ على الكراهية وتحديد العقوبات الملائمة والفعّالة والرادعة لها.

غير أنّه لا يمكن لأيّ قانون أن ينظّم كلّ شيء. ولا يجدر الاكتفاء بالنصوص القانونية لتغيير الواقع، أو لمقاومة ظاهرةٍ ما، أو لتبديل ثقافة أو سلوك اجتماعي يترسّخ عبر الزمن وتتوارثه الأجيال لأسبابٍ عديدة. ومن الأهمّ نشر ثقافة قبول الآخر، وتعميق الوعي المجتمعي بأهمية الحقّ في المساواة، وعدم التمييز بين مكوّنات المجتمع الواحد.

وحدة تحليل السياسات*

جنيف ٢: مسار تفاوضيّ من دون نتائج

لم يسفر مؤتمر جنيف ٢ في جولتيه الأولى (٢٢-٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤) والثانية (١٠-١٥ شباط/ فبراير)، عن نتائج مهمّة على الصعيد السياسيّ أو الإنساني. تستعرض هذه الورقة فرص نجاح المحاولة الجديدة لحل الأزمة السوريّة المتمثّلة في "جنيف ٢". وذلك بعد أن تتناول أهداف كلّ طرف وحساباته قبل انعقاد المؤتمر وخلال جلساته، ونقاط قوّته وضعفه في ضوء الأوضاع السائدة إقليميًا ودوليًا.

* وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دعت الأمم المتحدة طرفَي النزاع في سورية إضافةً إلى الدول المعنيّة بالشأن السوري لحضور مؤتمر "جنيف٢"؛ وذلك بناءً على مقرّرات "جنيف ١"، والتي تنصّ على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات كاملة لقيادة المرحلة الانتقالية في سورية. بيد أنّ المؤتمر الذي تأخّرت الدعوة لانعقاده شهورًا عديدة بسبب الخلاف على مصير الرئيس بشار الأسد ومستقبله، وكيفية تمثيل المعارضة، لم يسفر في جولتيه الأولى (٢٢-٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤) والثانية (١٠-١٥ شباط/ فبراير)، عن نتائج مهمّة على الصعيد السياسيّ أو الإنساني باستثناء الاتفاق الذي جرى في حمص بين النظام والمعارضة برعاية الأمم المتحدة لإخراج المحاصرين في أحياء حمص القديمة وإدخال المساعدات الإنسانية إليها. وقد أعلن مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية الأخضر الإبراهيميّ عن جلسة ثالثة من المتوقع حصولها في النصف الثانيّ من آذار/ مارس ٢٠١٤.

تستعرض هذه الورقة فرص نجاح المحاولة الجديدة لحل الأزمة السوريّة المتمثّلة في "جنيف ٢"، وذلك بعد أن تتناول أهداف كلّ طرف وحساباته قبل انعقاد المؤتمر وخلال جلساته، ونقاط قوّته وضعفه في ضوء الأوضاع السائدة إقليميًا ودوليًا.

مواقف الأطراف المحلية والخارجيّة من "جنيف ٢" قبل انعقاده

أولًا: الأطراف المحليّة

تتكوّن الأطراف المحلية في الصراع السوري من ثلاث مجموعات رئيسة؛ هي النظام الحاكم، والمعارضة السوريّة، والجماعات الجهادية. وتحت كلّ مظلّة منها هناك تفرّعات وانقسامات تصل أحيانًا حدّ التناقض.

١. النظام: تتّسم الأنظمة الاستبدادية، **و**بخاصة ذات الطبيعة الأوليغاركية، بالانسجام والتماسك وحصر أيّ خلافات يمكن أن تبرز في ما بينها في دوائرها الضيّقة، كونها تدرك أنّ أيّ خلل يصيب أحد مكوّناتها سوف يؤثّر في بنية النظام برمّته. ويزداد هذا التماسك والتصلّب في أوقات الأزمات.

وعلى الرغم من أنّ النظام السوري واجه الاعتصامات والتظاهرات السلمية بمنتهى العنف، وقصف المدن بمختلف أنواع الأسلحة عندما انتقلت الثورة إلى العمل المسلّح، فقد ظلّ متماسكًا. ولم يفتّ كثيرًا في عضده بعض الهزّات الداخلية التي تعرّض لها، وتمثّلت بانشقاق عددٍ كبيرٍ من الضباط والمجندين إضافة إلى بعض المسؤولين فيه وانضمامهم للمعارضة.

بناءً عليه، كان قرار المشاركة في "جنيف ٢" قرارًا مركزيًا في نظام متماسك يجري فيه اتّخاذ القرارات في دائرةٍ ضيّقة وسلطاتها مطلقة، ويقف على رأسها الرئيس. وبهذا، فأي اتفاقٍ يتمخّض عن المؤتمر لا بدّ من أن يكون جوهره بالنسبة إلى النظام ضمان استقرار هذا التحالف الأمني والاقتصادي والاجتماعي، ويتعين أن يصون دور الرئيس السوري بشار الأسد فيه.

> على الرغم من موافقته، لم يكن النظام متحمسًا لانعقاد مؤتمر "جنيف ٢" وبخاصة أنّ غرضه "تشكيل هيئة حكم انتقاليّة كاملة الصلاحيات"

ولذلك، على الرغم من موافقته، لم يكن النظام متحمسًا لانعقاد مؤتمر "جنيف ٢" وبخاصة أنّ غرضه "تشكيل هيئة حكم انتقاليّة كاملة الصلاحيات". ويبدو أنّ ترحيبه في وقت سابق ببيان "جنيف ١" وموافقته على حضور "جنيف ٢" من دون شروط، كان لتجنّب إحراج حلفائه الروس، وإظهار المعارضة وداعميها بوصفهم "عائقًا" أمام التسوية السياسيّة. انطلاقًا من ذلك، استبق النظام السوري انعقاد المؤتمر بإعلان تحفّظه عن نص الدعوة الرسميّة بذريعة أنها لا تلبي "تطلعات" الشعب السوريّ، داعيًا إلى التركيز على "محاربة الإرهاب". فضلًا عن ذلك، يرى النظام أنّ موازين القوى عامةً تميل لمصلحته؛ فهو يسيّطر على مراكز المدن الرئيسة في مختلف أنحاء البلاد، في حين تسيطر المعارضة على أغلب الأرياف، إضافةً إلى الجزء الأكبر من مدن الأرياف الكبرى (مثل دوما في ريف دمشق)، وبعض الأحياء في المدن المتوسّطة الحجم (مدينة حمص ودير الزور). وبناء عليه، فإنّ وضع النظام لم يكن سيّئًا لدرجة تجعله يتنازل عن تفسيره اتّفاق "جنيف ١"؛ بمعنى أن يخوّل الأسد كامل صلاحياته لهيئة حكم انتقالية والقبول بعدم ترشّحه للرئاسة؛ إذ إنّ وضعه الميداني منذ منتصف عام ٢٠١٣ بدا أفضل نسبيًّا ممّا كان عليه في نهاية عام ٢٠١٢[1].

---

١ "سوريا: تقرير إنترفاكس حول عدم اعتزام الأسد ترك السلطة غير دقيق"، **رويترز**، ٢٠١٤/١/١٩، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA0I03L20140119

٢. المعارضة: على الرغم من النقاشات الطويلة داخل هيئات المعارضة السوريّة في الأشهر الثلاثة الماضية، فإنّ قرار المشاركة في "جنيف ٢" لم يحظَ بالإجماع لأسبابٍ وصعوبات عدة جرى تذليلها أو "تجاوزها"؛ ومنها[٢]:

- الخلاف مع هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني، وكذلك مع المجلس الوطني السوري الذي يعدّ أحد المكوّنات الرئيسة للائتلاف؛ إذ رفضت هيئة التنسيق حضور المؤتمر بسبب عدم توجيه الأمم المتحدة دعوة رسمية لها، و"قصر" الدعوة على الائتلاف والإقرار بأحقّيته في تشكيل وفد المعارضة. أمّا المجلس الوطني، فقد صوّتت أمانته العامّة في ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ على "مقاطعة" المؤتمر، وانسحب المجلس من الائتلاف بعد إعلان الأخير المشاركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذا القرار لم يجد له صدى نتيجة اندفاع مكوّنات رئيسة في المجلس الوطني مثل "الإخوان المسلمين" للمشاركة في المؤتمر. وبناء عليه، بقي رفض المجلس الوطني "شكليًّا" عبّر عنه رئيسه جورج صبرة في بيان في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ عندما أعلن فيه انسحاب المجلس الوطني من الائتلاف(٣).
- مثّل رفض بعض فصائل المعارضة العسكرية مؤتمر "جنيف ٢"، أثناء فترة التحضير له، تحدّيًا كبيرًا كان لا بدّ من تجاوزه؛ إذ رأت فيه الفصائل الإسلامية محاولة للالتفاف على الثورة، وهدّدت بنزع الاعتراف عن أيّ هيئة سياسية تقرّر المشاركة فيه. ووصل الأمر ببعض قادة الجبهة الإسلامية إلى "تهديد" من يشارك، والتلويح بوضعه على قائمة المطلوبين. لقد ساهم هذا الموقف في تأخير اتّخاذ قرارٍ واضحٍ من "جنيف ٢"، إلى أن جرى تجاوز هذه الاعتراضات بعد اجتماع عُقد في أنقرة بالتزامن مع اجتماع الهيئة العامّة للائتلاف وضمّ الفصائل الكبرى (الجبهة الإسلامية، وجبهة ثوّار سورية، وأجناد الشام، وجيش المجاهدين، وهيئة أركان الجيش السوري الحر). وانتهى بـ "تأييد" بعضها المشاركة مثل هيئة الأركان والقوى التابعة لها، في حين التزم الآخرون عدم الاعتراض أو الصمت (الفصائل الإسلامية).
- الخلافات داخل الائتلاف: جاء قرار المشاركة في "جنيف ٢" بعد اجتماع الهيئة العامة للائتلاف، والذي التأم بغياب ٤٤ عضوًا كانوا قد اعترضوا على "أداء" القيادة الحاليّة وما وصفوه بـ "التجاوزات وعدم النزاهة" في الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، وأسفرت عن فوز أحمد عاصي الجربا "المتحمّس" للمشاركة في "جنيف ٢". لقد أفرز غياب المنسحبين إشكاليات قانونية كون قرار المشاركة يتعارض مع النظام الأساسي للائتلاف، والذي يحظر التفاوض مع النظام، ويتطلّب تعديله موافقة ثلثَي أعضاء الائتلاف، وهو ما لم يتوافر في الاجتماع الأخير. وقد جرى تجاوز هذه الإشكالية في فتوى قانونية عدّت المنسحبين بمنزلة "المستقيلين"، ما سمح بانعقاد الاجتماع بحضور ٧٥ عضوًا، وتمرير القرار بالأغلبية البسيطة (النصف + ١). وانتهى الاجتماع بالموافقة على المشاركة بأغلبية ٥٨ عضوًا، مقابل ١٤ آخرين صوّتوا ضدّ المشاركة. وقد رأى هؤلاء أنّ قرارهم المشاركة في المؤتمر جاء لأسباب عدة منها: عدم إتاحة الفرصة للنظام وحلفائه للانفراد باستخدام المؤتمر لأغراض دعائية، وإظهار المعارضة بمظهر الرافض للحلّ السياسي، وفتح مسار للحلّ السياسي حتى لا تبقى الثورة صراعًا مسلّحًا قد يطول في ظلّ عدم القدرة على الحسم العسكري وإجماع أغلبية القوى الدولية والإقليمية على الحلّ التفاوضي، والمساهمة في تخفيف المعاناة الإنسانية عن شرائح واسعة من السوريين تتعرّض للقتل والتشريد والتجويع(٤).

فضلًا عن ذلك، يمكن أن تكرّس المشاركة في المؤتمر الوجه "المدني" للثورة السوريّة، وتحول دون خلق فراغٍ سياسي قد تقوم بملئه قوى متطرّفة يدفع صعودها القوى الدولية والإقليمية إلى تفضيل بقاء النظام.

٣. الجماعات الجهادية: تتمثّل الجماعات الجهادية في سورية في جبهة النصرة لأهل الشام التي تأسّست رسميًّا في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، على الرغم من أنّها بدأت نشاطها فعليًّا في آب/ أغسطس ٢٠١١، ويعدّ معظم منتسبيها من السوريين[٥]، وكذلك الدولة

---

٢ أعلن رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريّة أحمد الجربا في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ قرار الهيئة العامة للائتلاف بالموافقة على المشاركة في مؤتمر "جنيف ٢". ورحّبت الدول الغربية وروسيا وجامعة الدول العربية وتركيا بهذا القرار الذي كان "العقبة الأخيرة" التي قد تمنع انعقاد المؤتمر في موعده المحدّد في ٢٢ كانون الثاني/ يناير في مدينة مونترو السويسريّة، أو تؤجّله. ثمّ علّق الائتلاف مشاركته إثر قيام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتوجيه دعوة إلى إيران لحضور المؤتمر، وهو ما رفضه الائتلاف، واشترط موافقة إيران على بيان "جنيف ١" وسحب مقاتليها وخبرائها من سورية كي تحضر "جنيف ٢".

٣ "المجلس الوطني السوري ينسحب من الائتلاف"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/١/٢١، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/f93e44ce-2f62-40cd-993a-a442d5ac4ab7

٤ مقابلة مع برهان غليون، ٢٠١٤/١/١٩.

٥ "أبو محمد الجولاني .. النصرة ومستقبل سوريا"، برنامج "لقاء اليوم"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/١٢/١٩، انظر:
http://www.aljazeera.net/File/Get/e453ed19-b642-46c6-ba7e-dd997656de02

الإسلامية في العراق والشام "داعش" التي نشطت بصورة فاعلة بعد الإعلان عن نشأتها في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، وأغلب مقاتليها من العرب والأجانب. وقد دخلت كتائب المعارضة المسلّحة في مواجهة عسكرية مع تنظيم "داعش" منذ ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، بعد أن تزايد سلوكه المسيء للثورة ومطالبها، واستطاعت إخراجه من كثير من المناطق التي كان قد استولى عليها. لكن "داعش" سرعان ما ردّ بالسيطرة على كامل محافظة الرقّة ومناطق منبج والباب وجرابلس في ريف حلب. وحاولت "جبهة النصرة" أن تظهر بدور الوسيط من خلال دعوتها إلى وقف القتال، لكنّها في حقيقة الأمر انحازت إلى كتائب المعارضة المسلّحة في المعركة ضدّ "داعش"[٦].

> "ترى الجماعات الجهادية في مؤتمر "جنيف ٢" مؤامرة غربية على مشروع قيام الدولة الإسلامية في المنطقة. وتعدّ الطرفين المتفاوضيْن "عملاء للغرب""

ترى الجماعات الجهادية في مؤتمر "جنيف ٢" مؤامرة غربية على مشروع قيام الدولة الإسلامية في المنطقة. وتعدّ الطرفين المتفاوضيْن "عملاء للغرب"؛ فهذه الجماعات غير معنيّة بما سيفضي إليه المؤتمر، ولها حساباتها الأيديولوجية الخاصة المختلفة عن مطالب الثورة السوريّة. لذلك، سوف تكون عائقًا في أيّ عملية سياسية مهما كان شكلها ونتائجها وزمانها.

ثانيًا: الأطراف الإقليمية والدوليّة

منذ المرحلة السلمية للثورة السورية، انقسم المحيط الإقليمي بصورة واضحة؛ إذ دعمت دول الخليج العربية وتركيا المعارضة، في حين دعمت إيران النظام. وتضمّن الدعم في كلتا الحالتين مختلف أنواع المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي ما يبدو أنّ المعسكر الذي يدعم النظام، وتقوده إيران ويضمّ حكومة المالكي في العراق وحزب الله في لبنان، منسجم ومتماسك، فإنّ التكتّل الداعم للمعارضة السوريّة ينقسم إلى محوريْن متعارضين في قراءتهما لمجمل الوضع الإقليمي. توافقت أهداف إيران من مؤتمر "جنيف ٢" مع أهداف النظام في السعي لقبولٍ دولي وإقليمي ببقاء الرئيس الأسد في السلطة بوصفه شريكًا في "مكافحة الإرهاب"، وتشكيل حكومة موسّعة تكفل دمج المعارضة في النظام السياسي، مع احتفاظ الرئيس الأسد بالسيطرة المطلقة على أجهزة الأمن والجيش وتقرير السياستين الخارجية والأمنيّة لسورية. تأسيسًا على ذلك، رفضت إيران الاعتراف ببيان "جنيف ١" باعتباره لا يتطابق مع مبادراتها لحل الأزمة السوريّة والتي أعلنت عنها نهاية عام ٢٠١٢.

وفي المقابل، لم تكن الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة مندفعة لانعقاد جنيف ٢ بدايّة، ولكن نتيجة الإجماع الدولي عليه، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة الأميركيّة وروسيا، ولاقتناعها بعدم إمكانية انتصار المعارضة عسكريًا وافقت عليه شريطة أن يفضي المؤتمر إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة بما فيها الجيش وأجهزة الأمن، وبما يؤدّي إلى خروج الرئيس الأسد من المشهد السياسي السوري.

أمّا روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فتتشاركان بعض المخاوف والمصالح في سورية؛ منها القلق من تنامي قوّة الحركات الجهادية العابرة للحدود وتأثيرها في مجمل الوضع الإقليمي وأمن إسرائيل. ولذلك توافقتا على ضرورة حلّ المسألة السوريّة بالطرق السلمية عبر تطبيق بيان "جنيف ١". ولقد أفضت مبادرة التخلّص من الأسلحة الكيماوية السورية في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ إلى مزيد من التقارب الروسي الأميركي في الملفّ السوري، لكن مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره ظلّت محلّ خلاف بين الدولتين؛ إذ ترى واشنطن أنّ بقاء الأسد يمثّل عائقًا في وجه الحلّ. أمّا روسيا، فتصرّ على أنّ بقاءه يفيد في محاربة "الإرهاب"، وأنّ مستقبله تقرّره الانتخابات.

> "لكن مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره ظلّت محلّ خلاف بين الولايات المتحدة وروسيا"

من هنا يمكن القول إنّ البيئة الدولية متقاربة في رؤيتها للمسألة السورية وفي طروحاتها للحلّ، على الرغم من بعض الخلافات، في حين تبدو البيئة الإقليمية معقّدة ومتعارضة على خلفية تناقضات أيديولوجية ومصالح سياسية وإستراتيجية طابعها العام استقطاب سعودي – إيراني.

---

٦ "النصرة ترحّب بـ 'مبادرة الأمة' لوقف القتال مع 'داعش'"، **دي برس**، ٢٠١٤/١/٢٦، انظر: http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=158986

سلوك الأطراف وحساباتها أثناء المؤتمر

في ظلّ الاستقطاب والفجوة العميقة التي تفصل بين النظام السوري والمعارضة وانعدام أي نقطة لقاء بينهما، لم يكن لدى أي من الأطراف التي حضرت مؤتمر "جنيف ٢" أي أوهام بشأن ما يمكن أن يتحقق خلال المؤتمر لجهة إنجاز تسوية سياسيّة. لذلك حاول طرفا الصراع تحقيق مكاسب إعلامية ودبلوماسية وبعض الاختراقات في القضايا الإنسانية.

أولًا: موقف النظام

سعى النظام خلال جلستي المؤتمر لحرفه عن مساره مستفيدًا من الدعم الروسي، ومن تحسّن وضعه الميداني، وكذلك من رفض إيران الاعتراف ببيان "جنيف ١". كما وظّف النظام قبول الدول الداعمة للمعارضة بفصل المسار السياسيّ عن العسكريّ الميدانيّ خلال المفاوضات لمصلحته، فاستمر في قصف حلب، وحاول التقدّم في المدينة وفي محيط مطارها، مستفيدًا من انسحاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" من بعض الجبهات، وتفرغه لقتال كتائب المعارضة. كما حاول الانتقام من مدينة داريا لرفضها شروط الهدنة التي اقترحها (على غرار ما جرى في المعضمية وبرزة) وبسبب صمود مقاتليها، ولا سيما بعد إسقاطهم مروحيّة حربيّة، وإفشالهم الحملة العسكريّة التي بدأها النظام ضدها مؤخرًا. أما حمص القديمة، فعلى الرغم من موافقة النظام على مبادرة الأمم المتحدة لإخراج المدنيين المحاصرين من المدينة وإدخال المساعدات الإنسانية إليها، فإنه جدّد قصف أحيائها، واعتقل مئات الشباب الخارجين منها بذريعة أنهم يناصرون المسلحيّن داخلها. وقد بلغ عدد القتلى منذ انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ وحتى انتهاء الجلسة الثانية في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٤ أكثر من ٢٠٠٠ شخص، وذلك بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ما يؤكد على أنّ هناك فصلًا بين ما يجري على الأرض وبين مجريات العملية التفاوضية، وكأنّ المفاوضات تقع خارج الزمن الذي يعيشه السوريون تحت القصف.

وانطلاقًا من حرية العمل ميدانيًا التي تَحَصَّلَ عليها كأمر واقع في ظل اللامبالاة الدولية الفعلية، سعى النظام لقلب أولويات المؤتمر خلال الجلسة الأولى؛ فرفض الاعتراف بمرجعيته، وقدّم ورقة أخرى كي تشكّل مرجعيّة بديلة[٧]. لكنه عاد - تحت ضغط روسي - فقَبِلَ بيان "جنيف ١"، على الرغم من أنه اشترط مناقشته بالترتيب، قبل الانتقال إلى البند التاسع المتعلق بهيئة الحكم الانتقالي، وقد بقي هذا الخلاف حاضرًا خلال جلسات الجلسة الثانيّة، ولم يرضَ النظام بالحلول الوسطى التي قدّمها الأخضر الأبراهيمي خلال الجلسة الثانيّة، والتي تتضمن مناقشة وقف العنف والهيئة الانتقاليّة بالتوازيّ. كان هدف النظام واضحًا وهو إطالة أمد التفاوض، وحرف مساره نحو ما يسمى "مكافحة الإرهاب" وإغراقه بالتفاصيل، وهو نهج نجح فيه خلال تعامله مع المبادرات السابقة، وذلك في تقليدٍ لأسلوب التفاوض الإسرائيلي في تجزئة الملفات والفصل بينها، مع فارق جوهري يتمثل في التجاهل الدولي الكامل لوحشيته وتدميره المدن بالبراميل المتفجّرة[٨]. ومن المعروف أنّ إسرائيل تعتبر "الإرهاب" قضية قائمة بذاتها وترفض ربطها بمسبباتها، وتشترط أولًا وقفه ومكافحته قبل الحديث في أي شأن سياسي. هكذا تسمي إسرائيل مقاومة الاحتلال "إرهابًا" لا علاقة له بالاحتلال، وهكذا يسمّي النظام السوري العمل المسلّح المشتّت ضده "إرهابًا"، علمًا بأنّ السلاح لم يُرفع في وجهه إلا بعد ثورة سلمية دامت أكثر من عام، وتعرّضت لكل أشكال القمع وأعلى درجات العنف.

> كان هدف النظـــام واضحًا وهو إطالة أمد التفاوض، وحرف مســاره نحو ما يســمى "مكافحـــة الإرهاب" وإغراقه بالتفاصيل

وفي جانب آخر، اعتبر النظام المؤتمر احتفاليّة إعلاميّة توفّر له فرصة التواصل مع وسائل الإعلام والرأي العام الغربي. واهتم وفده بعقد المؤتمرات الصحفية (٣ إلى ٤ مؤتمرات يوميًا) أكثر من اهتمامه بحضور جلسات التفاوض. كما اصطحب وفدًا ضخمًا ضمّ نحو ٥٠ إعلاميًا،

---

٧ تضمنت ورقة النظام خمس نقاط: ١) احترام سيادة سورية، ٢) عدم جواز التنازل عن أي جزء منها والعمل على استعادة أراضيها المغتصبة كافة، ٣) رفض أي شكل من أشكال التدخل والإملاء الخارجي وأن يقرر السوريون بأنفسهم مستقبل بلادهم، ٤) رفض الإرهاب، ٥) وقف التحريض الإعلامي. انظر: "النظام يقدم ورقة لقلب أولويات «جنيف ٢»"، **الحياة**، ٢٠١٤/١/٢٨:

http://alhayat.com/Details/597250

٨ لمعرفة شكل البرميل المتفجّر، وطريقة صنعه، وأثره التدميريّ، انظر: "سيرة ذاتية لبراميل بشار الأسد"، **زمان الوصل**، ٢٠١٣/١٢/٢٥، في:

http://www.zamanalwsl.net/news/44714.html

ملؤوا قاعات المؤتمر الصحفية حتى يبدو الأمر بأنهم طرف ثالث يسألون أسئلة ودودة، وهم في الواقع لم يكونوا غير صحافيي النظام الذين لا يختلفون كثيرًا في التعاطي مع الأزمة عن موظفي مخابراته.

ثانيًا: موقف المعارضة

بخلاف التوقعات، وعلى الرغم من قلة التحضير والخبرة، كان أداء وفد المعارضة السياسي والتقني خلال جلستي المؤتمر مقبولًا قياسًا بالتجارب السابقة، ما أكسبه تأييدًا شعبيًا وزخمًا دوليًا. وفي العموم، يمكن القول إنّ المعارضة نجحت في أمور وأخفقت في أخرى؛ فقد نجح وفد المعارضة في منع تشتيت المفاوضات، والتأكيد على مرجعية التفاوض وإجبار النظام على الاعتراف بـ "جنيف ١"، ونجح وفد المعارضة في إحراج النظام لا سيما بعد موافقته على جدول الأعمال الذي قدّمه الإبراهيمي؛ ما أظهر النظام بموقف المعطّل للمفاوضات وإمكانية الحلّ. لكنه، من جهة أخرى، وبخلاف وفد النظام، لم يعر اهتمامًا كبيرًا للتواصل مع وسائل الإعلام الغربية، بل ركّز على وسائل الإعلام العربية، في حين كان يتعين عليه أن يستثمر وجوده في جنيف لمخاطبة الرأي العام الغربي بشكل مدروس. وعلى الرغم من التحسّن في الأداء وعدم تسجيل إشكالات حقيقية، فإنّ أداء المتحدثين باسمه اتسم بالارتجالية والافتقار إلى الخبرة في مخاطبة الرأي العام؛ إذ أصرّ السياسيون أن يؤدوا أيضًا دور الناطقين الإعلاميين، في حين غاب الناطقون المهنيون عن الوفد.

ثالثًا: الأطراف الراعية

كان عقد المؤتمر في موعده المحدَّد بحضورٍ دولي واسعٍ يشكّل هدفًا بحد ذاته للدول الراعية (أميركا وروسيا) وكذلك الأمم المتحدة؛ فقد كان اقتناع هذه الأطراف يتمثّل في أنّ الأزمة السوريّة بتعقيداتها وتشعباتها لا يمكن "حلها" أو تحقيق اختراق كبير في تسويتها من الجولة الأولى. لذلك، غادر الوفدان الروسي والأميركي مكان انعقاد المؤتمر، ولم يتدخلا في مسار التفاوض وجلساته إلا عندما تعقّدت الأمور خلال الجولة الأولى برفض النظام بيان "جنيف ١"، وتزايد احتمال انسحاب أحد الطرفين أو كليهما من المؤتمر، فاضطر الوفد الروسي إلى العودة من موسكو، والتدخل لإقناع وفد النظام بقبول "جنيف ١" والموافقة على مناقشة الهيئة الانتقاليّة. أما خلال الجولة الثانيّة، وبعد أن وصلت المفاوضات إلى طريقٍ مسدودٍ تداعت الأطراف الراعية إلى عقد اجتماع في جنيف لحلحلة الأمور، لكنها لم تنجح في تحقيق اختراقات نتيجة الموقف الروسيّ الصلب والذي تبنّى وجهة نظر النظام بضرورة بحث بند العنف والإرهاب قبل الهيئة الانتقاليّة من خلال مسارات متوازيّة ومنفصلة.

أين تمضي الأزمة

على الرغم من تعثّر المفاوضات واعتراف الإبراهيمي في نهاية الجلسة الثانية بعدم إحراز نتائج جديّة، فلم تعلن الأطراف المعنيّة صراحةً عن فشل المؤتمر؛ فالمسار التفاوضيّ لا يزال يمثل "الطريق الوحيد" المتفق عليه حتى الآن لحل الأزمة السوريّة نظرًا لعدم وجود بدائل أخرى مطروحة كالتدخل العسكريّ أو تفكّك النظام أو هزيمة المعارضة. لذلك، من المتوقع أن تصرّ القوى الدوليّة على استمراره حتى لو لم يحقق نتائج سريعة، لأنّ توقفه والاعتراف بفشله يعني اتخاذ قرارات لا أحد يريد اتخاذها حاليًا. في هذا الإطار نفهم الإعلان عن جولة ثالثة من المؤتمر من دون تحديد موعدٍ لها، وإعطاء الفرصة لإعادة إطلاق المفاوضات من جديد. كما أعلن وزير الخارجيّة السوريّ وليد المعلم في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤ أنّ الجولة الثانية من مفاوضات جنيف ٢ "لم تفشل وأحرزت تقدمًا هامًا"؛ وذلك لقطع الطريق على خطوات تصعيديّة محتملة. كما أعلن المعلم عن موافقة النظام على "جدول الأعمال الذي اقترحه الإبراهيمي"؛ وذلك بخلاف موقف وفد النظام خلال الجلسة الأخيرة من التفاوض[٩]؛ وهو ما فسرٍّ على أنه ضغط روسيّ على النظام لعدم سدّ الطريق أمام انعقاد الجولة الثالثة.

وبناء على ذلك، يمكن أن يفيد "جنيف ٢" بحسب مواقف الدول الراعية للمؤتمر ونظرتها إليه في تحقيق إحدى الغايتين:

حلّ الأزمة: يمثل حلّ الأزمة السوريّة هدفَ عددٍ كبيرٍ من الأطراف حتى لو كانت فرص تحقيقه ضئيلة؛ فثمة قوى دولية وإقليمية جادة في رغبتها في إنهاء النزاع، لأنّ تداعياته لا تقتصر على الجانب الإنسانيّ داخليًا، بل أصبح نزاعًا إقليميًا تتصارع فيه قوى عدة لتعزيز نفوذها وحماية مصالحها. ونتيجة للتنوع الإثنيّ والدينيّ في المشرق العربيّ، فقد تلبّس الصراع السوريّ بلبوس طائفيّ، وصار يظهر في بعض صوره - بحكم الاصطفافات الإقليمية - كأنه صراع سنيّ - شيعي. إنّ استمرار الصراع قد يؤدي إلى انفجار إقليميّ ذي انعكاسات على النظام الدولي؛ فقد يؤدي إلى تفتيت المنطقة، وإعادة رسم خرائطها.

---

٩ "وليد المعلم: الجولة الثانية من جنيف-٢ لم تفشل وأنجزت تقدمًا هامًا"، **الحياة**، ٢٠١٤/٢/١٦، انظر:

http://alhayat.com/Details/604136

وانطلاقًا من ذلك، قد تجد القوى الدوليّة في "جنيف ٢" فرصةً لإنهاء الصراع، وتجنّب احتمالات تصعيد غير محسوبة. ولعل توجّه دول إقليميّة كالسعوديّة إلى تقديم "سلاحٍ نوعي" للمعارضة السوريّة، واضطرار الإدارة الأميركيّة الحاليّة إلى دعم هذا التوجه، قد يجبر روسيا على إعادة النظر في دعمها المطلق للنظام وتبنيها وجهة نظره، والاتجاه نحو حلول توافقيّة تراعي التفاهمات المشتركة مع الولايات المتحدة.

> قد يشــكّل "جنيــف ٢" مدخلًا لحل الأزمــة، لكنه قد يشــكّل أيضًا أحد أدوات "إدارتها" إذا تعذّر الحل. وهنا مكمن الخطر؛ فإدارة الأزمة تعني استمراريّة الصراع، ولكن مع "حصره" في نطاقه الجغرافيّ

إدارة الأزمة: قد يشكّل "جنيف ٢" مدخلًا لحل الأزمة، لكنه قد يشكّل أيضًا أحد أدوات "إدارتها" إذا تعذّر الحل. وهنا مكمن الخطر؛ فإدارة الأزمة تعني استمراريّة الصراع، ولكن مع "حصره" في نطاقه الجغرافيّ، لتبقى المصالح الحيويّة للقوى الكبرى أو حلفائها بمنأى عنه، كما يساعدها ذلك في عدم تحمّل أعبائه؛ متذرعة بوجود مسار سياسي تفاوضيّ يجمع أطراف الأزمة. ومن ثمّ، يكون دور هذه القوى حثّ الأطراف على التفاوض، وتقديم المبادرات، وعقد الاجتماعات الدوريّة من دون "حسم"، في مشهدٍ يكرر سيناريو المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية. إنّ هذا الاحتمال له فرصه ومبرراته في ظل سياسة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الخارجية القائمة على الانكفاء عن التدخل المباشر طالما لا يشكّل الصراع تهديدًا مباشرًا للأمن القومي للولايات المتحدة، وما تصريحات مسؤوليها، كالسفير روبرت فورد الذي أبلغ وفد الائتلاف بأنّ "مسار جنيف ٢ شاق وطويل وقد يستغرق عامًا لتحقيق نتائج جدية"[١٠]، إلا مؤشر على أنّ الأمور قد تذهب إلى هذا الاتجاه، كما أنّ الخيارات الأميركيّة لمواجهة تعثّر المفاوضات كتقديم أسلحة خفيفة للمعارضة المعتدلة، والعمل في مجلس الأمن على المسار الإنساني لا تعدو كونها أدوات ضغطٍ على النظام وحلفائه لإجباره على العودة إلى المفاوضات وتقديم تنازلات. من جهة أخرى، يتوافق هذا الاحتمال مع رؤية إسرائيل للصراع السوريّ، ورغبتها في استدامته لتدمير قدرات سوريّة. أما إيران، فترى في سوريّة "معركة وجوديّة" لا يمكن أن تخسرها. وتعتقد روسيا أنّ لديها القدرة على التعامل مع تطورات الصراع السوري واحتمالاته ما دام محصورًا في الداخل عبر مداخل مختلفة مثل "حماية الأقليات". بناء على ذلك، يبدو أنّ روسيا متجهة نحو خلق مزيد من الإرباك بتوجيه دعوات منفصلة لهيئات وشخصيات من المعارضة، للإيحاء بأنها تتواصل مع مختلف الأطراف، تزامنًا مع دعواتها الأخيرة إلى إعادة تشكيل وفد المعارضة إلى مفاوضات جنيف ليشمل شخصيات من معارضة الداخل.

خاتمة

ليس بالضرورة أن تصرّ الأطراف المتنازعة في سورية على مطالبها التي أعلنتها خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، لأنّ الأطراف المتفاوضة عادةً ما ترفع سقف مطالبها قبل جلسات التفاوض حتى تعظّم مطالبها إلى أكبر قدرٍ ممكن. لكن هذا ليس معناه أن تؤدي تلك المفاوضات إلى حلٍ سياسي ينهي العنف في سورية، وذلك بسبب اختلال موازين القوى على الأرض. وبما أنّ الهوة شاسعة بين طرفيّ التفاوض، فإنّ الحل السياسي يحتاج إلى توافقٍ إقليمي ودولي لتقليص تلك الهوة، وهذا غائب كليًا على الصعيد الإقليمي، وجزئيًا على الصعيد الدولي.

من المرجّح أن يؤدي الضغط الدولي على كلا الطرفين إلى الالتزام بالبحث عن حلول سياسية عبر المفاوضات التي تبقى مآلاتها مرتبطة بالتطورات الميدانية وتماسك كل طرف سياسي ووحدته؛ مما يعني أنّ مؤتمر "جنيف ٢" سوف يكون مسارًا تفاوضيًا طويلًا، وسوف يبقى مرتبطًا بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

---

١٠ مقابلة مع أحد أعضاء الوفد المفاوض، وقد ذكر هذا الأمر ميشيل كيلو في مقابلته مع قناة **الجزيرة** في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، في برنامج لقاء اليوم.

حمزة المصطفى*

المواجهة مع داعش: أسبابها ومآلاتها المحتملة

تستعرض هذه الورقة التحليلية سيرورة المواجهات التي بدأت مطلع عام ٢٠١٤ بين فصائل من المعارضة السوريّة المسلحة وتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، المسمى "داعش"، وتناقش الأسباب والظروف الذاتية والموضوعيّة التي حتمت تلك المواجهة. تنظر الورقة في المآلات المحتملة لتلك المواجهة، بعد استعراضها حسابات جميع الأطراف المشاركة في الصراع؛ الجبهة الإسلاميّة، وجبهة النصرة، وجيش المجاهدين، وجبهة ثوار سورية. كما تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل موقف النظام ودوره في المواجهة، وأثر العوامل الخارجيّة. تحلل الورقة حجم تلاقي المصالح بين "داعش" والنظام، والإرباك الذي حدث للنظام نتيجةً لاجتماع فصائل المعارضة السوريّة على قتال تنظيم "داعش" وإخراجه من المعادلة، ما أضعف رواية النظام عن الثورة، بأنّها "مؤامرة سلفية إرهابية" تستهدف "علمانيته وتسامحه".

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

منذ بداية عام ٢٠١٤، بدأت مناطق عدّة من شمال سورية وشرقها تشهد مواجهاتٍ عنيفة بين فصائلَ إسلامية وكتائبَ من الجيش الحرّ من جهة، وتنظيم دولة الإسلام في العراق والشام "داعش" من جهةٍ أخرى. وقد بدأت المواجهات إثر تجهّز "داعش" لاقتحام مدينة الأتارب ومعبر باب الهوى في ريف حلب الغربي؛ وهما منطقتان تسيطر عليهما المعارضة منذ أكثر من عام، الأمر الذي دفع فصائل منضوية في جيش المجاهدين[١] إلى مهاجمة مقارّ داعش (٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤) في الأتارب، وفي الأحياء الغربية لمدينة حلب. ولم تلبث جبهة ثوّار سورية[٢] أن أعلنت مشاركتها؛ فاقتحمت غالبية مقارّ "داعش" في ريف إدلب. وطالبت الجبهة في بيانٍ أصدرته في ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ منتسبي التنظيم تسليم مقارّهم وأسلحتهم. وأمهلت المقاتلين العرب والأجانب في التنظيم (المهاجرين) ٢٤ ساعة للانشقاق والانضمام إلى كتائب الجيش الحرّ، أو مغادرة سورية نهائيًّا[٣]. كما شاركت فصائل من الجبهة الإسلامية؛ فحاصرت مقرّ "داعش" الرئيس في محافظة إدلب (بلدة الدانا). واشتبكت معه في ريف حلب الشمالي والغربي، والرقّة. وفي خطوة غير مسبوقة، أصدرت الجبهة الإسلاميّة بيانًا اتّهمت فيه "داعش" بشنّ حربٍ على الفصائل المقاتلة في الأتارب وغرب حلب. وطالبته بالانسحاب الفوري، والكفّ عن قتل "المجاهدين" بذرائعَ واهية، وإعادة الأسلحة والمقارّ المغتصبة[٤].

وكانت نتيجة المواجهات، انسحاب مقاتلي "داعش" من معظم مقارّهم في ريف حماة، وريف إدلب، ومدينة حلب وريفها، إلى الرقّة حيث أعادوا تجمّعهم، وطردوا جميع الكتائب المقاتلة فيها واستولوا على مقارّها. وقاموا بهجومٍ مضادّ استخدموا فيه السيارات المفخّخة والعمليات الانتحارية؛ لإعادة السيطرة على المناطق التي فقدوها ولا سيّما في ريف حلب الشرقي والشمالي. ونجحوا في إعادة السيطرة على مدن منبج، والباب، وجرابلس. وكان التنظيم أصدر بيانًا يوم ٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ أمهل فيه الفصائل التي تحاربه ٢٤ ساعة لإيقاف الهجمات ضدّه، ورفع الحواجز أمام حركة مقاتليه، وإطلاق جميع أسراه، وهدّد بالتصعيد والانسحاب من جبهات القتال مع النظام في حلب (الشيخ سعيد، والنقارين)،[٥] وهو ما حصل بالفعل.

المعركة المؤجّلة

لم تكن الحركات الجهادية مهتمّة بالثورة السوريّة في مرحلة الاحتجاجات السلمية، كونها تعتمد برأيهم "تقليد ومواءمة" الثورات العربية الأخرى في أسلوبها وأهدافها الديمقراطية. وهو ما لا يتوافق مع أفكار الجهاديين وأهدافهم. لكن انتقال الثورة إلى مرحلة العسكرة شجّع هذه الحركات على المشاركة في القتال تحت مبرّرات دينية وفقهية، مثل "دفع الصائل". وقد ساهم عنف النظام وميليشياته، وغياب إجراءات دولية رادعة ضدّه، في غضّ الطرف شعبيًّا عن مشروعه الخاص، والذي لا يتقاطع مع أهداف الثورة إلا في عداء النظام[٦]، فانتقلت هذه الحركات من طرفٍ غير مرغوب في مشاركته بداية الثورة، إلى فاعلٍ مرحّب به في قتال النظام.

> "لكن انتقال الثورة إلى مرحلة العسكرة شجّع هذه الحركات على المشاركة في القتال تحت مبرّرات دينية وفقهية، مثل "دفع الصائل""

تعود بداية الصدام بين الجهاديين وفصائل المعارضة إلى شهر نيسان / أبريل ٢٠١٣؛ فبعد أن أعلن زعيم تنظيم دولة العراق الإسلامية أبو بكر البغدادي في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ اندماج فصيله والنصرة في جسم واحد سمّاه "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، انضمّ غالبية المقاتلين الأجانب (المهاجرون) إلى التنظيم الجديد، و"بايعوه" أميرًا عليهم[٧]. وهاجموا مقارّ "جبهة النصرة" في حلب وإدلب والرقّة.

١ أعلن عن تأسيسه ٢٠١٤/١/٢، ويضمّ مجموعة من الفصائل الإسلامية الفاعلة في حلب وريفها؛ وهي: "كتائب نور الدين الزنكي الإسلامية"، و"لواء الأنصار"، و"تجمع فاستقم كما أمرت"، و"لواء الحرية الإسلامي"، و"لواء أمجاد الإسلام" (الفرقة ١٩)، و"لواء جند الحرمين"، و"حركة النور الإسلامية".

٢ وهو تجمّع يضمّ نحو ١٤ فصيلًا وكتيبة، يترأسه جمال معروف قائد تجمّع كتائب وألوية شهداء سوريا سابقًا، وينشط بصورة رئيسة في إدلب وحماة. وكان يتبع لهيئة الأركان العسكرية للجيش الحر برئاسة سليم إدريس.

٣ "ثوار سوريا: تمهل مقاتلي داعش ٢٤ساعة للانشقاق أو مغادرة البلاد"، **أورينت نت**، ٢٠١٤/١/٣، على الرابط:

http://www.orient-news.net/?page=news_show&id=7006

٤ صفحة الجبهة الإسلامية على الفيسبوك، تاريخ المشاهدة: ٢٠١٣/١/٤.

٥ "الدولة الإسلامية تهدّد بوقف قتالها للنظام السوري"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/١/٥، على الرابط:

http://aljazeera.net/news/pages/d21186fe-2756-4161-a849-8373260022f7

٦ عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**، ط١ (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص ٣٤٦-٣٤٨.

٧ رفض الجولاني في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الدمج، وأعلن بقاء جبهة النصرة، وطلب التحكيم من زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري الذي أصدر بيانًا في حزيران/يونيو ٢٠١٣

واستولوا عليها بالقوّة. ومنذ ذلك الحين، بدأ "داعش" الاستيلاء على المناطق "المحرّرة" بقوّة السلاح. وأجبر الكتائب الصغيرة والعشائر والأهالي في المناطق التي يحتلّها على بيعة أميره البغدادي. وفرض عليهم الاحتكام إلى محاكمه الشرعية، والتعلّم في كتاتيبه ومدارسه. وارتكب جرائم قتل وإعـدام كثيرة، بذرائع عدة. وقيّد مقاتلوه حياة المدنيين؛ فأجبروا النساء على ارتداء الحجاب والنقاب، ومنعوا الاختلاط، وأغلقوا المسارح والمعارض الفنية، وهاجموا الأديرة، وحوّلوا الكنائس إلى مقارّ لهم، ومنعوا رفع علم الثورة، وقتلوا النشطاء والإعلاميين واعتقلوهم بذريعة العمالة للائتلاف الوطني "العميل" بدوره لأميركا.

بعد هـدوء بعض الجبهات المفتوحة مع النظام مؤخّرًا، تفرّغ مقاتلو "داعش" تفرّغًا شبه كامل لمحاربة كتائب المعارضة بذريعة "الكفر"، و"الردّة"، و"تشكيل صحوات"، و"التعاون مع الأميركان"... وغير ذلك؛ فهاجموا الكثير من المقارّ؛ بينها أحفاد الرسول في الرقة (١٣ آب / أغسطس ٢٠١٣)، وأحرار الشمال في أعزاز (١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣)، ومقارّ الجيش الحرّ في حزانو (٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣)، ولواء التوحيد في برصايا (١٥ تشرين الثاني / أكتوبر ٢٠١٣)... وغيرها. واغتالوا الكثير من القيادات من أبرزهم؛ فادي القش قائد لواء "الحمزة أسد الله" في بلدة الدانا (٦ تموز / يوليو ٢٠١٣)، وكمال حمامي القيادي في هيئة الأركان وقائد "كتائب العزّ بن عبد السلام" في الساحل (١١ تموز / يوليو ٢٠١٣)، ويوسف العشاوي رئيس الهيئة الشرعية في أعزاز (٧ آب / أغسطس ٢٠١٣)، وفهمي نينال الملقّب بـ" أبو عبيدة البنشي" المسؤول الإغاثي في حركة "أحرار الشام" (١٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣)، وحسين السليمان القيادي في حركة "أحرار الشام" (٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣)[٨].

ساهم ذلك في زيادة حالة الاحتقان الشعبي ضدّ "داعش"، ما دفع الروابط والهيئات الإسلامية السوريّة إلى إصدار بيان في ٢٢ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣ اتّهمت فيه "داعش" بتعمّد افتعال الخلافات مع فصائل المعارضة، ودعته إلى عدم التدخّل في شؤون السوريين، والكفّ عمّا وصفته بالتصرّفات التي تدعو إلى الفتنة والشرّ[٩]. وفي بيانٍ أصدره في ١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، وصف الائتلاف الوطني المعارض تنظيم "داعش" بـ "الإرهابي". ولفت إلى أنّ علاقةً عضوية تربطه مع النظام السوري، وأنّ "سيل دماء السوريين على يد هذا التنظيم رفع الشكّ نهائيًّا عن طبيعته الإرهابية والمعادية للثورة"[١٠].

> لكـن الأمور أخذت منحـى الصدام المسـلّح عندما بدأ "داعــش" يتجهّز لاقتحام بلدة الأتــارب رئة الإمداد الوحيدة المتبقّيــة من تركيا عبر معبــر باب الهوى بالنسبة إلى فصائل المعارضة

على أهمّيتها، لم تمثّل المعطيات السابقة دافعًا رئيسًا للمواجهة المسلّحة مع "داعش"؛ فالكتائب الصغرى (الأكثر تعرّضًا لاعتداءات "داعش") لم تكن قادرة على ذلك بحكم اختلال موازين القوى، ونهج القتال الذي يتبعه التنظيم (المفخّخات، والعمليات الانتحاريّة)، ما جعلها لا تردّ على انتهاكاته. أمّا الفصائل الكبرى كالجبهة الإسلاميّة، فعلى الرغم من اعتداءات "داعش" المتكررة، فقد رفضت الصدام المسلّح، وفضّلت اللجوء إلى وسائلَ أخرى لحلّ الخلافات؛ كالتحكيم الشرعي. لكن الأمور أخذت منحى الصدام المسلّح عندما بدأ "داعش" يتجهّز لاقتحام بلدة الأتارب رئة الإمداد الوحيدة المتبقّية من تركيا عبر معبر باب الهوى بالنسبة إلى فصائل المعارضة؛ فسيطرةُ "داعش" على هاتين النقطتين (الأتـارب، ومعبر باب الهوى) تعني تحكّمه تحكّمًا كاملًا في جميع خطوط الإمداد في ريف حلب الغربي والشمالي والشرقي، بخاصة بعد أن فرض سيطرته على مدينة أعزاز الحدودية مع تركيا وعدد كبير من قرى ريف حلب الشمالي، وعلى مدينة الباب في ريف حلب الشرقي (انظر الخريطة). انطلاقًا من ذلك، سارعت الكتائب المتضرّرة (جيش المجاهدين) إلى الدخول في مواجهة مسلّحة ضدّ "داعش" ضمن بلدة الأتارب ومحيطها، سرعان ما توسّعت إلى باقي المناطق نتيجة تضافر جميع العوامل السابقة.

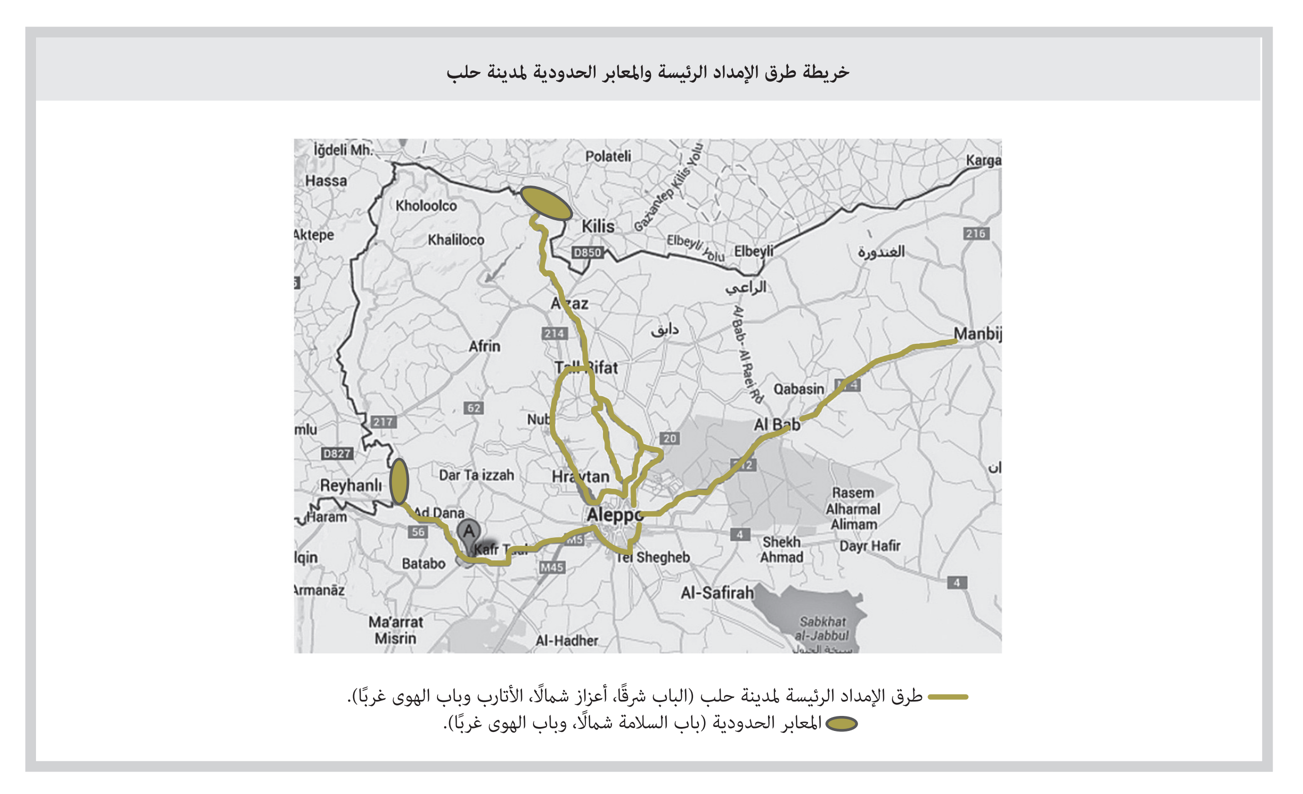
أعلن فيه فضّ الدمج. لكن، رفض أبو بكر البغدادي قرار الظواهري، وعدّه خاطئًا، وعليه مؤاخذات شرعية. وأعلن عن بقاء الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٨ للاطّلاع بالتفصيل على الانتهاكات التي قام بها داعش، راجع تقرير الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان بعنوان "تنظيم دولة العراق والشام: نشأته وتوثيق لأبرز الانتهاكات التي قام بها"، والذي صدر بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢.

٩ الهيئات والروابط التي وقّعت البيان: هيئة الشام الإسلامية، ورابطة العلماء السوريين، وعلماء ودعاة الثورة، والهيئة الشرعية في حلب، ورابطة خطباء الشام، وجمعية علماء الكرد في سوريا، والملتقى الإسلامي السوري، وهيئة العلماء الأحرار. انظر: "الهيئات الإسلامية بسوريا: سلوك 'داعش' يدعو للفتنة والشر"،**العربية نت**، ٢٠١٣/١٢/٢٢، على الرابط:
http://goo.gl/m9Ok4P

١٠ "الائتلاف يصف تنظيم 'داعش' بالإرهابي عقب مقتل مدير معبر حدودي.. ويدعو المقاتلين للانسحاب منه"، **سيريا نيوز**، ٢٠١٤/١/١، على الرابط:
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=166221

خريطة طرق الإمداد الرئيسة والمعابر الحدودية لمدينة حلب



طرق الإمداد الرئيسة لمدينة حلب (الباب شرقًا، أعزاز شمالًا، الأتارب وباب الهوى غربًا).
المعابر الحدودية (باب السلامة شمالًا، وباب الهوى غربًا).

مآلات الصراع المحتملة

تعدّ المواجهة مع "داعش" حدثًا مفصليًا ونقطة تحوّل مهمّة في مسار الصراع الجاري في سورية؛ إذ دحضت الادّعاءات التي تربط التنظيم بالثورة السوريّة وتعدّه مِن فصائل المعارضة، وتعاملت معه بوصفه عدوًّا مثلما تتعامل مع النظام، ومع حزب الله، والميليشيات العراقيّة والطائفية الأخرى. وعلى الرغم من أنّ المواجهة الحاصلة ستكون خطوة على طريق طويل لطرد "داعش" من سورية، فمن المبكر توقّع هزيمة التنظيم واندثاره في المدى المنظور لأسبابٍ عدّة منها:

قوّة التنظيم

تكمن قوّة التنظيم في أسلوبه القتالي ومستوى إجرامه؛ بمعنى أنّ عناصره المغيبة فكريًّا، والمعزولة اجتماعيًّا عن محيطها لا تتورّع عن أيّ فعلٍ في سبيل ما تراه حماية "الخلافة"، و"بيعة الأمير". وعليه، فإنّ كلّ "خروج" عنها يعدّ "كفرًا" يجب قتاله بالأسلوب المتّبع والمفضّل، وهو السيارات المفخّخة والعمليات الانتحاريّة؛ فمنذ بدء المواجهات مع مقاتلي المعارضة، نفّذ التنظيم أكثر من ٣٠ هجومًا انتحاريًّا أو مفخّخًا، وأعدم مئات الأسرى في حلب[١١]، وإدلب، والرقّة[١٢]، من ضمنهم ١٠٠ مقاتل من حركة "أحرار الشام الإسلامية" أُعدموا ودُفنوا في مقبرة جماعيّة. وقد وصل به الأمر حدّ إعدام أمير "جبهة النصرة" في الرقّة، "أبو سعد الحضرمي"، بتهمة الردّة[١٣]. هذه القسوة تجعل كثيرًا من الكتائب الصغرى تخشى الصدام مع التنظيم، وتتّخذ موقفًا محايدًا ممّا يجري. يضاف إلى ذلك أنّ مقارّ التنظيم تنتشر على رقعة جغرافية كبيرة تمتدّ من البوكمال شرقًا إلى ريف اللاذقية غربًا؛ ما يعني قدرته على إعادة تنظيم قواه المنسحبة من مناطق المواجهات، والاستيلاء على قرى جديدة لإقامة مقارّه فيها، ومن ثمّ التجهّز للهجمات المضادّة في المناطق التي خسرها.

---

١١ وجد مقاتلو المعارضة بعد سيطرتهم على مستشفى الأطفال المقرّ الرئيس لداعش في مدينة حلب، نحو ٥٠ جثة جرى إعدامها ميدانيًّا بأيدي مقاتلي التنظيم. انظر: "حلب «خالية من داعش» ومعارك في الرقة.. وأنباء عن مجازر"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/١/٩، على الرابط:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=756929&issueno=12826#.UtO6KJ6Swy4

١٢ بعد سيطرة مقاتلي الجبهة الإسلامية على قرية الدانا المقرّ الرئيس لداعش في محافظة إدلب، اكتشف نحو ٥ مقابر جماعية تضمّ عشرات الجثث لأشخاصٍ جرى إعدامهم على يد مقاتلي داعش بالقرب من مبنى المحكمة الشرعية التابع لها. انظر: " نشطاء: العثور على مقابر جماعية في مقرات لداعش بحلب وإدلب"، **سيريا نيوز**، ٢٠١٤/١/١٢، على الرابط:
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=166507

١٣ انظر بيان داعش في **تويتر**:
https://twitter.com/raqqa98/status/422302662940319744/photo/1

تباين حسابات الفصائل المشاركة

تختلف هذه الحسابات بحسب موقع كلّ فصيل وقوّته وتوجّهاته السياسية، والفكرية وفقًا لما يلي:

الجبهة الإسلاميّة: كان "لواء التوحيد" و"جيش الإسلام"، من الفصائل الأكثر حماسة ضمن الجبهة الإسلامية لمقاتلة "داعش" بوصفه خطرًا يجب استئصاله كونه يتمدّد ويتوسّع في المناطق الخاضعة لهما. وفضّلت فصائل أخرى في الجبهة ولا سيّما "حركة أحرار الشام" (وهي من أكثر الفصائل تضرّرًا وأذًى من "داعش")، و"لواء الحق"، و"ألوية صقور الشام" عدم الانجرار إلى مواجهة شاملة وطويلة مع "داعش"؛ إذ رأت أنّ القتال الجاري "فتنة"، المستفيد الأوّل منها هو نظام الأسد. وكانت هذه الفصائل تنظر إلى الخلافات مع "داعش" من منظور ضيّق، فقد كانت لا تمانع في وجوده ونشاطه، بل لديها تحفّظ على أسلوبه وسلوكه كونه لا يرى نفسه فصيلًا فحسب، بل يعلن نفسه "دولة" على الآخرين الانضمام إليها، ومبايعة أميرها، والاحتكام إلى محاكمها. تأسيسًا على ذلك، سعى بعض قادة "الجبهة الإسلامية" بالتنسيق مع الداعية السعودي السلفي عبد الله المحيسني إلى تقديم مبادرة للوساطة نصّت على: وقف إطلاق النار، ورفع الحواجز، وإطلاق الأسرى، وعدم الاعتداء على المقاتلين الأجانب (المهاجرون)، وإنشاء محكمة شرعية مستقلة وقضاة مستقلّين[١٤].

جبهة النصرة: لقد تباينت حساباتها بحسب مسار المواجهة وتطوّرها؛ ففي البداية، وعلى الرغم من مشاركتها بصورةٍ محدودة في قتال "داعش"، رفضت النصرة الإعلان عن ذلك صراحةً، واكتفت بانتقاد "داعش" وما عدّته "السياسة الخاطئة"، والتي ساهمت في إشعال الصراع وإذكائه. ويمكن ردّ ذلك إلى خشيتها من أن يرفع التنظيم العالمي لقاعدة الجهاد وزعيمه أيمن الظواهري، الغطاء عنها، ما يؤدّي إلى فقدان ما تعدّه "الحماية" و"الشرعية" أمام محاولات "داعش" "ابتلاعها"[١٥]، بخاصة أنّ عددًا من المنظّرين الجهاديين اصطفّ إلى جانب البغدادي غداة إعلانه "الدولة"[١٦]. لذلك سعت جبهة النصرة في بداية المواجهة إلى تحقيق مكاسبَ آنيّة، كاستعادة المقارّ التي خسرتها بعد إعلان الدولة ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٣، والحدّ من نفوذ "داعش"، ومساعيه الدائمة لإضعافها واجتذاب منتسبيها. لكن وبعد اتّساع المواجهة، وازدياد انتقادات المنظّرين الجهاديين لداعش[١٧]، ورفضه مبادرة الشيخ المحيسني إعلان التنظيم العالمي لقاعدة الجهاد "عدم صلته" بداعش[١٨]، صعّدت النصرة من حدّة خطابها ضدّ داعش؛ فأصدرت في ٧ شباط / فبراير ٢٠١٤ بيانًا بعنوان "وقد أعذر من أنذر" اتّهمت فيه "داعش" بـ"البغي" والاعتداء على مقارّها في المنطقة الشرقية، وحذّرته من أنّ الشريعة أحلّت "دفع الصائل"[١٩]. وبناءً على ذلك، بدأت النصرة بالاشتراك مع كتائب الجبهة الإسلاميّة في هجوم عسكري استهدف مقارّ "داعش" في دير الزور، والحسكة[٢٠]. يمكن الإشارة إلى تلك المواجهة بوصفها نقطة مفصلية في مسار الصدام بين "داعش" وجبهة النصرة؛ فقد ترسّخت قناعة لدى النصرة تتمثّل باستحالة بقاء "داعش" أو المصالحة معه. انطلاقًا من ذلك، بدأت لهجة النصرة تحتدّ تجاه التنظيم، وتصف أعضاءَه بالخوارج، والمضلّلين. ولا تقتصر أهمية هذه المواجهة على تباين الرؤى السياسية بين النصرة وداعش، بل في الصراع على النفوذ والموارد؛ فالسبب الجوهري للصراع بينهما هو آبار النفط، ورغبة كلٍّ منهما في السيطرة على هذا المورد الاقتصادي المهمّ[٢١]. وبنجاح الجيش الحر بالاشتراك

١٤ انظر حساب عبد الله المحيسني في **تويتر**، تاريخ المشاهدة ٢٠١٤/١/٦، على الرابط:
https://twitter.com/mhesne

١٥ نتيجة تردّد الظواهري في التعليق على القتال الدائر في سورية وعدم انتقاد "داعش"، وجّه القيادي في تنظيم القاعدة أبو خالد السوري في تسجيلٍ صوتي منسوب إليه نُشر على شبكة الإنترنت ٢٠١٤/١/١٤ نقدًا لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، مؤكّدًا أنّ ما حدث من "قتل للمسلمين على يد تنظيم الدولة" سببه تأخّر الظواهري في الإنكار عليهم والتبرّؤ منهم ومن أفعالهم، مضيفًا أنّ إسباغه الشرعية على تنظيم الدولة "أساء ويسيء إلى الجهاد وإلى التنظيم". للاطّلاع على كلمة "أبو خالد السوري" على موقع **يوتيوب**، ٢٠١٤/١/١٤، على الرابط:
http://www.youtube.com/watch?v=zdqkb4iHHc0

١٦ من أبرز من أيّد إعلان الدولة: أبو سعد العاملي، وأبو الحسن الأزدي، وأبو همام بكر الأثري، وأبو سفيان السلمي تركي البنعلي، وأبو المنذر الشنقيطي، وأبو محمد الأزدي، وأبو يوسف البشير، وغيرهم. للمزيد من التفاصيل، انظر: حسن أبو هنية، "الدولة الإسلامية في العراق والشام.. تتمرّد على القاعدة (٢)"، **عربي٢١**، ٢٠١٤/١/٥، على الرابط:
http://arabi21.com/a-2/a-299/717864-a

١٧ من أبرزهم: عصام البرقاوي، الشهير بـ"أبي محمد المقدسي"، وعمر محمود عثمان الملقّب بـ"أبو قتادة"، والدكتور إياد قنيبي، والداعية السعودي الشيخ سلمان العلوان.. وآخرون. انظر: "'داعش' يستنفر ضدّه الظواهري ودعاة 'الجهاد' في الخليج والأردن"، **الحياة**، ٢٠١٣/٢/٨، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/601252

١٨ "القاعدة تنفي صلتها بالدولة الإسلامية في العراق والشام"، **القدس العربي**، ٢٠١٤/٢/٣، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=129773

١٩ للاطّلاع على بيان جبهة النصرة بعنوان "وقد أعذر من أنذر"، على الرابط:
http://justpaste.it/ec4z

٢٠ "مقاتلو 'النصرة' و'الجبهة الإسلامية' يوسعون مواجهة 'داعش' شرقًا"، **الحياة**، ٢٠١٤/٢/٨، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/601364

٢١ انظر: حمزة المصطفى، "'النصرة' تحرم 'داعش' من الذهب الأسود: عن مصادر تمويل الحركات الجهادية"، **زمان الوصل**، ٢٠١٤/٢/١٤، على الرابط:
http://www.zamanalwsl.net/news/46571.html

مع جبهة النصرة، في طرد داعش من دير الزور، يكون التنظيم قد فقد أحد أهمّ موارده المالية التي تمكّنه من التوسّع والهيمنة، كما أنّه فقد جزءًا كبيرًا من قوّته نتيجة قطع طريق إمداده وتواصله مع العراق، ليبقى معزولًا في الرقّة وبعض قرى ريف حلب الشرقي.

إنّ قيام "داعش" باغتيال "أبو خالد السوري" (وهو أحد قيادات حركة أحرار الشام الإسلاميّة، وقريب من قيادات تنظيم قاعدة الجهاد، كلّفه أيمن الظواهري بالتحكيم بين النصرة والدولة)، سيعزّز القناعة السابقة لجهة انزياح النصرة بصورةٍ أكبر لقتال "داعش" وإخراجه نهائيًّا من سورية. كما أنّ هذا الاغتيال من شأنه أن يدفع حركات إسلاميّة كأحرار الشام، لرفع تحفّظاتها على ضرورة قتال تنظيم داعش حتى إخراجه من سورية.

> إنّ قيام "داعش" باغتيال "أبو خالد السوري"، سيعزّز القناعة السابقة لجهة انزياح النصرة بصورةٍ أكبر لقتال "داعش" وإخراجه نهائيًّا من سورية

جبهة ثوّار سورية: برزت الجبهة خلال المواجهات الأخيرة قوّةً عسكرية منظّمة توازي الفصائل الإسلامية الكبرى لجهة العدد والعتاد؛ فقد أخذت على عاتقها قتال "داعش" وطرده من معظم قرى ريف إدلب، وريف حماة الشمالي، والسيطرة على معظم مقارّه، على الرغم من الملاحظات على قائدها جمال معروف؛ ذلك أنّ مقاتليها (كتائب وألوية شهداء سورية سابقًا) الذين كان لهم دورٌ كبير في قتال النظام خلال عام ٢٠١٢، تراخَوا بعد خروج النظام من مناطقهم في ريف إدلب على الرغم من الدعم الكبير الذي يصلهم من الخارج، ما جعل بقية الفصائل - بخاصة الإسلامية - ترتاب في معروف ومقاتليه، وتعدّهم مشروع "صحوات" مدعومة سعوديًّا وغربيًّا، ولا سيّما أنّ الإعلان عن تأسيس "جبهة ثوّار سورية" (١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣) جاء بعد أسبوعين من تأسيس "الجبهة الإسلامية" (٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣).

بغضّ النظر عن مدى صحّة الادّعاءات السابقة، أصبحت "جبهة ثوّار سورية" من أهمّ الفاعلين في الشمال. وحرص قائدها على تحديد مهامّها بـ "قتال النظام والقاعدة" في رسالة إلى القوى المتوجّسة من نفوذ الجهاديّين في الشمال السوري؛ سعيًا وراء تلقّي الدعم والمساندة وملء الفراغ بعد خروج رئيس هيئة الأركان سليم إدريس من المنطقة، إثر مهاجمة "الجبهة الإسلامية" مقارّ الأركان المشتركة في منطقة باب الهوى في شهر كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣. وجدت هذه الرسالة استجابةً سريعة من الائتلاف الوطني والحكومة الموقّتة وداعميها الإقليميين؛ إذ كشف معروف أنّ جبهة ثوّار سورية والألوية التابعة لها "ستكون النواة الأولى لتشكيل الجيش الوطني الحرّ"، والذي تنحصر مهامّه في "قتال نظام بشار الأسد والتنظيمات الأصولية"[٢٢].

جيش المجاهدين: تشكّل في ٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤؛ أي قبل يومٍ واحد من بدء المواجهة مع "داعش". لكن، وعلى الرغم من التطابق الكبير في الطروحات والأهداف، وعلى الرغم من كونها تعمل في الحيّز الجغرافي نفسه وضمن غرفة عمليات مشتركة، لم تنضمّ الفصائل المشكّلة لجيش المجاهدين إلى "الجبهة الإسلامية"؛ ما يعني أنّه قد يكون جسمًا إسلاميًّا موازيًا ومنافسًا للجبهة في الشمال وبمهمّة محدّدة هي قتال "داعش". ضمن هذا الإطار، أعلن الجيش الحرب على "داعش" حتى "يحلّ هذا الأخير نفسه أو ينخرط في صفوف التشكيلات العسكرية الأخرى"[٢٣]. وتمكّن مقاتلو جيش المجاهدين من طرد "داعش" من معظم قرى ريف حلب الغربي، والأحياء الغربية في مدينة حلب بما فيها مستشفى العيون مقرّ "داعش" الرئيس في المدينة.

موقف النظام

عزّز ظهور "داعش" على هامش الثورة وتمدّده في شمال سورية وشرقها على حساب فصائل المعارضة الأخرى، موقف النظام الذي أخذ قبل انعقاد مؤتمر جنيف(٢) يؤكّد أكثر أنّ معركته هي في مواجهة تنظيمات جهادية متطرّفة، معظم منتسبيها من غير السوريين. ولأنّ حضور "داعش" وسلوكه يخدمان روايته ومواقفه داخل سورية وخارجها، تجنّب النظام الدخول في أيّ مواجهة قد تضعف التنظيم. بل على العكس، قام النظام بمساعدته في وجه فصائل المعارضة التي اجتمعت على قتاله وإخراجه من سورية. ومهّد له الطريق في بعض الحالات؛ إذ قام طيرانه بقصف الفصائل التي كانت تدافع عن مدينة

---

٢٢ "قائد جبهة 'ثوار سوريا': نحن نواة الجيش الوطني وستنضمّ إلينا نصف كتائب المعارضة"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/١/١٢، على الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=757370&issueno=12829#.UtTo-56Swy4

٢٣ "جيش المجاهدين في سوريا يعلن الحرب على الدولة الإسلامية في العراق والشام"، **إيلاف**، ٢٠١٤/١/٤، على الرابط:

http://www.elaph.com/Web/news/2014/1/864094.html

الباب الواقعة شمال حلب، والتي كان يحاصرها "داعش"، ما سهّل استيلاءَه عليها. وبناءً عليه، ثمّة قناعة بأنّ "داعش" وإن كان يعبّر عن مزاجٍ متطرّف مرَضي ومهووس، وعن عطب حقيقي خلّفه الاستبداد في المجتمعات العربية، قد تكون أجهزة مخابرات النظام وحلفائه اخترقته فعلًا. وبالنتيجة، إذا كان "داعش" يخدم أجندة النظام سواء بقصدٍ أو بغير قصد، فإنّ مصلحة النظام تقتضي استمراره وعدم انهياره أمام اجتماع فصائل المعارضة السوريّة على التخلّص منه ومن ممارساته.

> ولأنّ حضور "داعش" وسلوكه يخدمان روايته ومواقفه داخل سورية وخارجها، تجنّب النظام الدخول في أيّ مواجهة قد تضعف التنظيم. بل على العكس، قام النظام بمساعدته في وجه فصائل المعارضة

العامل الخارجي

كان للعامل الخارجي أثره في توسّع الجماعات الجهاديّة في سورية وانتشارها؛ فغياب إجراءاتٍ دوليّة رادعة ضدّ النظام، وازدياد المجازر والضحايا أدّيا إلى عدم "اعـتراض" شرائح من المحتجّين على نشاط الجماعات الجهاديّة بعد أن رفضت مشاركتها بداية الثورة، ولا سيّما أنّ هذه الحركات أخذت على عاتقها قتال قوّات النظام، والتصدّي لهجماته على المدن والقرى. وفي مرحلةٍ لاحقة، رفضت القوى الغربية تسليح كتائب الجيش الحرّ، وضيّقت على بعض الدول التي تقدّم السلاح للثوّار. الأمر الذي أدّى إلى إضعاف الجيش الحرّ، وهو ما أدّى بدوره إلى ازدياد نفوذ الجماعات الجهاديّة كونها تعتمد في تسليحها وتمويلها على مصادر غير تقليدية تأتي من التبرّعات والغنائم التي تكتسبها من مهاجمة الثكنات العسكرية الكبرى. ونتيجة لاستمرار هذا التوجّه، بدأ ميزان القوى يميل لفائدة الحركات الجهادية، الأمر الذي عزّز حضورها ونفوذها، لا سيّما بعد أن بدأت تفرض سيطرتها على طرق الإمداد الرئيسة والمعابر الحدودية؛ كما جرى مع "داعش" في معبر باب السلامة/ أعزاز، ومعبر تل أبيض/ الرقة. الأمر الذي حدا بالجيش التركي إلى استهداف "داعش" ولأوّل مرة في ٢٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، عندما سيطر التنظيم على بلدة الراعي المحاذية للحدود السوريّة التركيّة، ما أوقع عشرات القتلى من مقاتلي "داعش".

على الرغم من ذلك، فإنّ الموقف الغربي الرافض حتى الآن تسليح المعارضة السوريّة، وتزويدها بالمقوّمات اللازمة لقتال النظام والتصدّي لداعش في الوقت نفسه، سوف يعزّز فرص استمرار التنظيم وبقائه، أو على الأقلّ قد يطيل عمره.

خاتمة

يمكن القول إنّ المعركة مع "داعش" قد انطلقت، وسوف تتطوّر وتتّسع، حتى تستعيد الثورة السوريّة نفسها. لقد كشفت هذه المعركة - وإن كان متوقّعًا أن تكون طويلة وصعبة - حجم قوّة "داعش" العسكريّة المحدودة؛ بعكس ما كان يروج في أوساط الجهاديين، وفي دوائر الإعلام الغربي. وبدَا واضحًا أنّ قوّة "داعش" تكمن في مستوى إجرامه، وخوف المجتمع منه. وفي هذا قدّم "داعش" نموذجًا منفرًا لكثير من شرائح المجتمع السوري في ما يتعلّق بطروحاته عن الدولة الإسلامية، وتحكيم الشرع بالقوّة والإكراه.

وكشفت المواجهات من زاويةٍ أخرى حجم تلاقي المصالح بين "داعش" والنظام، بخاصة عندما هدّد "داعش" ونفّذ تهديداته بإخلاء مناطقه للنظام؛ كما حصل في حيّ النقارين في حلب. ولا يمكن لمراقبٍ أن تفوته ملاحظة حجم الإرباك الذي تسبّب فيه اجتماع فصائل المعارضة السوريّة على قتال "داعش" وإخراجه؛ فقد كان النظام مرتاحًا لتضاعف نفوذ الجهاديين، لأنّ ذلك يعزّز من جهة روايته عن الثورة منذ البداية بأنّها "مؤامرة سلفية إرهابية" تستهدف "علمانيته وتسامحه"، ومن جهةٍ أخرى أضعف ذلك قدرته على توظيف مسألة الجهاديين، لإعادة تأهيل نفسه دوليًّا بوصفه طرفًا معترفًا به في "مكافحة الإرهاب".

أمّا اجتماع فصائل المعارضة لأوّل مرة منذ عسكرة الثورة على قتال "داعش"، فيُعدّ فرصةً لبناء جسمٍ عسكري موحّد يكون نواةً لجيشٍ وطني يمثّل الثورة وأهدافها، ويضمّ الفصائل العسكرية الوطنيّة بمختلف توجّهاتها الفكرية والسياسية، بعد أن يكون هناك موقفٌ واضح وصريح جرى اتّخاذه من التنظيمات التي أضرّت بالثورة سياسيًّا وعسكريًّا.

سحيم آل ثاني*

الخطر الأخلاقي والمفاوضات الأميركية الإيرانية

دفع توقيع الاتفاق المرحلي بين إيران ومجموعة الخمسة + واحد، الذي جرى في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ بالبعض إلى التفاؤل بشأن إمكانية التوصّل إلى اتّفاق نهائي لحلّ الأزمة المستعصية. لكن نظرة أقرب إلى تفاصيل الاتّفاق تبيّن أنّه لا يغيّر كثيرًا في الوضع القائم؛ فأهمّ القضايا مازالت عالقة دون حلّ. إذ يبدو واضحًا أنّ الوصول إلى اتفاق نهائي لن يكون سهلًا؛ بسبب استشعار المتشدّدين في إيران بأنّ الطرف الأميركي لا يرغب في الدخول في مواجهة حتى لو فشلت المفاوضات، وأنّ حالة الضعف الأميركي تدفعهم إلى التمسّك أكثر بمواقفهم في المفاوضات للحصول على مكاسبَ أكبر، والاستمرار في سياسات بناء مشروع النفوذ الإقليمي الإيراني. وترى هذه المقالة التحليلية أن المقاربة التي تنتهجها إدارة أوباما مع طهران سوف تدفع هذه الأخيرة إلى المضيّ قدمًا في سياسات الهيمنة تجاه محيطها الإقليمي، بدليل تصاعد معارضة طهران الاتفاق الأمني بين أفغانستان والولايات المتحدة، حتى بعد التوصّل إلى الاتفاق النووي مع مجموعة الخمسة + واحد.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

بعد جولاتٍ من التفاوض بين إيران و"مجموعة ٥ + ١"، جرى في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ توقيع اتفاق مرحلي حول ملفّ إيران النووي، دفع البعض للتفاؤل بشأن إمكانية التوصّل إلى اتّفاق نهائي لحلّ الأزمة المستعصية. لكن نظرة أقرب إلى تفاصيل الاتّفاق تبيّن أنّه لا يغيّر كثيرًا في الوضع القائم؛ فأهمّ القضايا مازالت عالقة دون حلّ. وعلى الرغم من أنّ الاتفاق أقرّ بحقّ إيران في تخصيب اليورانيوم، فشكل التخصيب ومستواه الذي يمكن القبول به في الاتفاق النهائي مازالا محلّ خلاف. كما أنّ العقوبات الأقسى على إيران مازالت قائمة. وفي ظلّ غياب محفّزات اقتصادية مهمّة (مثل رفع أكبر للعقوبات، أو التلويح بقبول انضمام إيران لمنظّمة التجارة الدولية)، أو ممارسة ضغوط سلبية (بمعنى استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها)، يبرز سؤال مهمّ بخصوص كيفية إقناع إيران بالرضوخ للإرادة الدولية، ووقف برنامجها النووي. وفي ظلّ غياب مثل هذه الضغوط والمحفّزات، يبرز أيضًا سؤال عن مكمن الخطر الأخلاقي الذي تمثّله محاولة أميركا استرضاء إيران عبر استبعاد خيارات المواجهة.

ما هو الخطر الأخلاقي؟

الخطر الأخلاقي مفهوم اقتصادي غربي بحت مشتقّ من عبارة Moral Hazard معناها عدم التحفّز للحماية من المخاطر عندما يكون الطرف المعنيّ محميًّا من عواقبها[1]؛ بمعنى أنّ بعض الدول القويّة اقتصاديًّا قد لا تتّخذ التدابير الاقتصادية الملائمة تحسّبًا لأيّ زلازل أو هزّات اقتصادية، ظنًّا منها أنّها محميّة من تلك الزلازل أو الهزّات، نتيجة عدم التحفّز لاتّخاذ التدابير اللازمة لثقتها بقوّة اقتصادها. ومن الأمثلة الاقتصادية المعاصرة على ذلك، الأزمة الماليّة التي ضربت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، بسبب اتّباع سياسات مالية تتضمّن مخاطرَ ومجازفات غير محسوبة العواقب ومدفوعة ببسيطرة الشعور بأنّها محميّة من خطر الانهيار نتيجة سياساتها المالية[2].

أمّا في عالم السياسة، فيبرز المثال الأهمّ عن الخطر الأخلاقي في سياسة الاسترضاء appeasement التي اتّبعها نفيل تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا تجاه ألمانيا النازيّة؛ إذ إنّ تأكُّد هتلر من عدم رغبة تشمبرلين في دخول الحرب، شجّعه على أن يتّخذ خطوات جريئة بعد احتلاله السوديت (إقليم في تشيكوسلوفاكيا آنذاك) ما أدّى إلى احتلال بولندا ونشوب حرب عالمية ثانية. وعلى الرغم من الفرق الشاسع في الإمكانات الاقتصادية والعسكرية بين أميركا وإيران، فالمقاربة التي تنتهجها إدارة أوباما مع طهران سوف تدفع هذه الأخيرة إلى المضيّ قدمًا في سياسات الهيمنة تجاه محيطها الإقليمي، بدليل تصاعد معارضة طهران الاتفاق الأمني بين أفغانستان والولايات المتحدة، بعد التوصّل إلى الاتفاق النووي مع "مجموعة ٥ + ١"[3].

> الخطر الأخلاقي مفهوم اقتصادي غربي بحت مشتقّ من عبارة Moral Hazard معناها عدم التحفّز للحماية من المخاطر عندما يكون الطرف المعنيّ محميًّا من عواقبها

عوائق تنفيذ الاتفاق

يواجه التوصّل إلى اتفاق نهائي بين إيران و"مجموعة ٥ + ١" صعوبات عديدة، بعضها مرتبط بمواقف أطراف إقليمية تتوجّس من السياسات الإيرانية، وأهمّها له علاقة بالوضع الداخلي في كلٍّ من إيران والولايات المتحدة، الطرفين الرئيسين في العملية التفاوضية.

الداخل الإيراني

على الرغم من التوصّل إلى الاتفاق المرحلي، فيبدو واضحًا أنّ الوصول إلى اتفاق نهائي لن يكون سهلًا؛ بسبب استشعار المتشدّدين في إيران بأنّ الطرف الأميركي لا يرغب في الدخول في مواجهة حتى لو فشلت المفاوضات، وأنّ حالة الضعف الأميركي تدفعهم إلى التمسّك أكثر بمواقفهم في المفاوضات للحصول على مكاسبَ أكبر، والاستمرار في سياسات بناء مشروع النفوذ الإقليمي الإيراني؛ فقد صرّح المرشد

1 Oxford University Press, (2013), *Moral Hazard,* viewed 5/12/2013, at: http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/moral-hazard.

2 Economics Onlilne. (2014). *Moral hazard*, viewed 5/12/2013, at: http://www.economicsonline.co.uk/Market_failures/Moral_hazard.html.

3 Cheryl K. Chumley, “Iran to Afghanistan: Don't sign the security deal with the U.S”, *The Washington Times*, 3/12/2013, viewed 6/12/213, at: http://www.washingtontimes.com/news/2013/dec/3/iran-afghanistan-dont-sign-security-deal-us/

الأعلى في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ بقوله: "لن تتراجع إيران ذرّة واحدة عن حقوقها النوويّة"، كما وضع "خطوطًا حمراء" لمُمثّلي إيران في المفاوضات[٤]، وهذا يدلّ على إصرار واضح على تحديد مسار المفاوضات؛ فالرئيس الإيراني لن يكون بمقدوره تجاهل رغبة المتشددين ومواقفهم، على الرغم من أنّه متحمّس لإبرام صفقة تحقّق مطالب إيران في رفع العقوبات، وإحياء الاقتصاد المتهالك، والقيام بدورٍ مهمٍّ في سوق النفط العالمية، والمُشاركة مجدّدًا في النظام المالي العالمي[٥] .

الداخل الأميركي

ظهرت معارضة الاتفاق في الداخل الأميركي في صفوف الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومن اللوبي الإسرائيلي؛ إذ قدّم ستّة من معارضي الاتفاقية مع إيران من الحزب الجمهوري إلى ميتش ماكونيل الذي يترأّس الجمهوريين في مجلس الشيوخ، طلبًا بإضافة عقوبات جديدة على إيران[٦]. وهناك معارضة أيضًا في صفوف الحزب الديمقراطي من بعض الممثّلين في مجلس الشيوخ؛ أبرزهم روبرت مننذز رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ الأميركي[٧]. ومحاولة عرقلة المفاوضات هذه أدّت بالرئيس الأميركي إلى مطالبة الكونغرس بعدم إضافة أيّ عقوبات جديدة على إيران[٨]. وعلى الرغم من تعاون أعضاء الكونغرس مع مطالبات أوباما، فإنّ اللوبي الإسرائيلي مازال يعمل على إفشال المفاوضات؛ إذ صرحّ زعيم اللوبي الإسرائيلي مايكل كاسن أنّه "لن يكون هناك أيّ توقيف أو تعطيل لجهودنا"[٩] .

على الرغم من وجود معارضة قويّة للاتفاق في الداخل الأميركي، فالكفّة مازالت ترجح لفائدة إدارة الرئيس أوباما الذي كلّف جون كيري بمهمّة التفاوض مع أعضاء الكونغرس؛ لتفادي حدوث عقوبات جديدة[١٠]. والجدير بالذكر أنّه حتى نهاية شهر شباط / فبراير لم يتمكّن معارضو الاتفاق من التقدّم بأيّ قرار في الكونغرس أو مجلس الشيوخ يعرقل الاتفاق، في حين وعد الرئيس أوباما بأنّه سيستخدم حقّ الفيتو ضدّ أيّ قرار يعرقل المفاوضات، سواء من مجلس الشيوخ أو من الكونغرس[١١].

مسار المفاوضات

أدّى انتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى إعطاء زخم للمفاوضات بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، والتي كانت بدأت سرًّا في عُمان في شهر آذار / مارس ٢٠١٣ وانتهت في آب / أغسطس[١٢]. وبعد استلامه مقاليد السلطة، صرّح حسن روحاني بتاريخ ٦ آب / أغسطس ٢٠١٣[١٣] أنّ إيران مستعدّة لـ "مفاوضات جدِّية دون تضييع للوقت". وفي ٢٧ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ حصل أوّل اتصال هاتفي على مستوى القيادة منذ ١٩٧٩ بين الرئيسين الأميركي والإيراني، تلاه اجتماع وزاري في نيويورك أدّى إلى فتح باب المفاوضات العلنية التي بدأت في جنيف في ١٥-١٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣، ورجع المفاوضون إلى جنيف في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر [١٤]٢٠١٣.

---

4 Amir Paivar, “Iran nuclear talks: Tehran 'will not step back one iota'”, *BBC*, 20/11/2013, viewed 6/12/2013, at: http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-25007901

5 John Irish, Parisa Hafezi & Justyna Pawlak, “Iran nuclear talks make some progress, but still differences”, *Reuters*, 21/11/213, viewed 9/12/2013, at: http://www.reuters.com/article/2013/11/21/us-iran-nuclear-idUSBRE9AI0CV20131121

6 Geoff Dyer, “Obama in plea to postpone new Iran sanctions”, *The Financial Times*, 20/11/2013, viewed 9/12/2013, at: http://www.ft.com/intl/cms/s/0/585195a2-516f-11e3-9651-00144feabdc0.html#axzz2unZvnDWE

7 John Hudson, “White House Blasts New Iran Sanctions as "March to War", *Foreign Policy,* 12/11/2013, viewed 10/12/2013, at: http://thecable.foreignpolicy.com/posts/2013/11/12/white_house_blasts_new_iran_sanctions_as_march_to_war

8 Geoff Dyer, “Obama in plea to postpone new Iran sanctions”, Ibid.

9 Robert F. Worth, “Iran Talks Face Resistance in U.S. Congress”, *The New York Times*, 12/11/2013, viewed 15/12/2013, at: http://www.nytimes.com/2013/11/13/world/middleeast/iran-talks-face-resistance-in-us-congress.html?_r=3&

10 Geoff Dyer, “Barack Obama faces tough test in fending off new Iran sanctions”, *The Financial Times*, 26/11/2013, viewed 15/12/2013, at: http://www.ft.com/intl/cms/s/0/280f8146-5652-11e3-96f5-00144feabdc0.html?siteedition=uk#axzz2u4LW8JGe

11 Patricia Zengerle &Timothy Gardner, “No sign yet Iran sanctions bill will come to U.S. Senate vote” *Chicago Tribune*, 14/1/2014, viewed 15/1/2014, at: http://articles.chicagotribune.com/2014-01-14/news/sns-rt-us-iran-nuclear-congress-20140113_1_iran-sanctions-bill-new-sanctions-nuclear-program

12 Patricia & Gardner, Ibid.

13 Julian Borger & Saeed Kamali Dehghan, “Secret talks helped forge Iran nuclear deal”, *The Guardian,* 25/11/2013, viewed 17/12/2013, at: http://www.theguardian.com/world/2013/nov/24/secret-usa-iran-talks-nuclear-deal

14 “Timeline: Iran nuclear talks in a decade”, *France 24*, 9/11/2013, viewed 15/1/2014, at: /timeline-iran-nuclear-talks-decade-٢٠١٣١١٠٩/com/en.http://www.france٢٤

انتهت جولة المفاوضات الأولى دون التوصّل إلى نتيجة. وتبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن الفشل؛ فقد صرَّح وزير الخارجية الإيراني بأنّ الانقسام الغربي كان سبب الفشل. في حين صرّح وزير خارجية أميركا بأنّ إيران أفشلت المفاوضات[١٥].

> "مثّل مفاعل أراك نقطة الخلاف الأكبر في مفاوضات جنيف؛ إذ صرّح وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس أنّ "وقف بناء مفاعل الماء الثقيل في أراك شرط أساسي للتوصّل إلى صفقة موقّتة""

لقد مثّل مفاعل أراك نقطة الخلاف الأكبر في مفاوضات جنيف؛ إذ صرّح وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس أنّ "وقف بناء مفاعل الماء الثقيل في أراك شرط أساسي للتوصّل إلى صفقة موقّتة"[١٦]. وردّ المرشد الأعلى بأنّ إيران لن تتراجع "ذرّة واحدة" عن حقوقها النووية[١٧]. بدأت الجولة الثالثة من المفاوضات بتاريخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر. وشارك فيها وزراء خارجية الولايات المتحدة، وروسيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والصين، وإيران. وعلى الرغم من أنّ وسائل الإعلام مُنعت من تغطية المفاوضات[١٨]، بدا واضحًا أنّ هناك خلافات جوهرية، كما صرّح وزير خارجية بريطانيا. وأوضح نائب وزير خارجية روسيا أنّ أهمّ الاختلافات تتركّز على مستقبل مفاعل أراك. أمّا وزير خارجية ألمانيا، فقال إنّ "الاتفاقية غير مكتملة وهناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به". وردّ وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أنّ "فريق المفاوضات الإيراني سيقاوم كلّ إجراءٍ يهدف إلى تعطيل حقّ الدولة الإيرانية" في التخصيب، في إشارة إلى الالتزام بالخطوط الحمراء التي وضعها المرشد الأعلى.

وقد دلّ اتّباع فريق العمل الإيراني تعليمات المرشد[١٩] على عدم وجود استقلالية في مجال السياسة الخارجية الإيرانية عند الرئيس روحاني[٢٠]؛ إذ على الرغم من التغيير الرئاسي في إيران، فإنّ سيطرة المرشد الأعلى استمرّت بسبب تحكّمه في عوامل القوّة، وفرض خطوط حمراء للمفاوضين للالتزام بها؛ ما يفسّر عدم قدرة الفريق الإيراني على تقديم تنازلات مهمّة على الرغم من التصريحات المتفائلة بخصوص إبرام صفقة[٢١].

الاتفاقية الموقّتة

جرى في جنيف صباح ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ توقيع اتفاقية تضمّنت كبح جماح بعض أنشطة إيران النووية مقابل حصولها على إعفاء من بعض العقوبات[٢٢]. إلا أنّ الاتفاقية لم تتضمّن جدولًا زمنيًّا لرفع باقي العقوبات، وأيّ تفاصيل عن باقي التنازلات المطلوبة من إيران؛ فالاتفاقية لا تلزم أيّ طرف باتّخاذ أيّ إجراءات بعد انتهاء فترة الشهور الستّة، مع أنّه بإمكان الطرفين الموافقة على تجديدها وبحسب النصّ "لا اتفاق على شيء حتى يجريَ الاتفاق على كلّ شيء"[٢٣]. أمّا بخصوص اليورانيوم، فالاتفاقية تشترط على الإيرانيين خفض نصف مخزونهم من ٢٠٪ إلى ٥٪ وتجميد النصف الآخر عن طريق الأكسدة، وعلى الإيرانيين أن لا يخصبوا اليورانيوم بنسبة تتجاوز الخمسة في المئة خلال الشهور الستة، وعلى إيران عدم تطوير

15 Ibid.

16 Ibid.

17 Julian Borger & Saeed Kamali Dehghan, "Iran nuclear negotiations at crucial juncture over Arak reactor", *The Guardian*, 9/11/2013, viewed 5/1/2014, at:
http://www.theguardian.com/world/2013/nov/09/iran-nuclear-negitiations-arak-reactor-crucial

18 Paivar, Ibid.

19 "Iran nuclear talks resume amid differences", *Aljazeera*, 22/11/2013, viewed 7/1/2014, at:
http://www.aljazeera.com/video/middleeast/2013/11/iran-nuclear-talks-resume-amid-differences-2013112114574745183.html

20 Guy Dinmore & Monavar Khalaj, "Foreign ministers in Geneva for talks on Iran nuclear deal", *The Financial Times*, 22/11/2013, viewed 9/12/2013, at:
http://www.ft.com/intl/cms/s/0/cba69eb8-5425-11e3-a432-00144feabdc0.html?siteedition=intl#axzz2u4LW8JGe

21 Guy Dinmore, "Kerry to fly to Geneva to join talks on securing Iran nuclear deal", *The Financial Times*, 22/11/2013, viewed 12/12/2013, at:
http://www.ft.com/intl/cms/s/0/3214b2e2-535f-11e3-b425-00144feabdc0.html?siteedition=uk#axzz2u4LW8JGe

22 Associated Press in Tehran, "Mahmoud Ahmadinejad says Iran ready for nuclear talks with US", *The Guardian*,10/2/2013, viewed 15/12/2013, at:
http://www.theguardian.com/world/2013/feb/10/mahmoud-ahmadinejad-iran-nuclear-talks-us
Jim Sciutto & Chelsea J. Carter, "Obama: Iran nuclear deal limits ability to create nuclear weapons", *CNN*, 24/11/2013, viewed 20/12/2013, at:
world/meast/iran-nuclear-talks-geneva/٢٣/١١/٢٠١٣/http://edition.cnn.com

23 Jonathan Marcus, "Iran agrees to curb nuclear activity at Geneva talks", *BBC*, 24/11/2013, viewed 20/12/2013, at:
http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-25074729

مفاعلات "نناتز"، أو "فردو"، أو "أراك"[٢٤]. ومقابل هذه التنازلات حصلت إيران على رفع للعقوبات بقيمة سبعة مليارات دولار. ولكن ما تبقّى من العقوبات، سيجعل إيران تخسر قرابة الثلاثين مليار دولار[٢٥].

تطبيق نظرية الخطر الأخلاقي على الحالة الإيرانية

إنّ التخلّي عن جميع المفاعلات والتقنيات النووية، أمر صعب بالنسبة إلى أيّ دولة استثمرت فيها عشرات مليارات الدولارات. وقد يكون أصعب على إيران؛ فهي عانت كثيرًا من أجل الوصول إلى مستوى التطوير الحالي. وظلّ شعبها واقتصادها يُعانيان قرابة العقد تحت نظام العقوبات الدولية التي ازدادت عامًا بعد آخر مع كلّ تقدّم تحرزه إيران في تطوير برنامجها النووي. فضلًا عن ذلك، أصبح البرنامج النووي نتيجة نجاح إيران في تطويره على الرغم من الحصار والعقوبات، مصدرًا من مصادر العزّة القومية national pride وبناءً عليه، لا يستطيع المسؤولون الإيرانيون إلغاء هذا البرنامج دون ممارسة ضغط كافٍ من الخارج أو الداخل.

إنّ عدم وجود أيّ ضغط قويّ على الطرف الإيراني يُمثّل خطرًا أخلاقيًا؛ إذ لن يجعل لديه حافزًا كافيًا لقبول المقترحات الدولية أو تهديدًا ذا صدقية credible threat يُجبره على تنفيذها. وعليه، هناك نوعان من الضغوط التي يُمكن أن تُمارسها الدول المعنيّة على إيران للوصول إلى حلّ نهائي بشأن الملفّ النووي؛ وهما الضغط الإيجابي والضغط السلبي.

قد يأتي الضغط الإيجابي عن طريق مُحفزات اقتصادية كبيرة تُغري الطرف الإيـراني بتقديم تنازلات، وبمستوى يساعد على استرداد الاقتصاد قوّته وعافيته السَّابقة، ويقنع الشعب الإيراني بفائدة التّخلّي عن البرنامج النووي. كما يسمح لصانع القرار الإيراني بأن يُقدّم تنازلات مبرّرة تحفظ له ماء الوجه أمام شعبه، والاتفاقية الحاليّة لا تحقّق ذلك؛ فهي لا تُعطي إيران حوافز اقتصادية كبيرة، ولا ترفع عنها كلّ العقوبات. وعليه، فهي غير كافية لإقناعها بضرورة التوقّف عن التخصيب. وفي الأوضاع الحالية، من المتوقّع أن يُعارض خامنئي والحرس الثوري أيّ صفقة اقتصادية مقابل التّخلّي التامّ عن تخصيب اليورانيوم. ولكن لو قدَّم عرضًا مُغريًا فإنّ ذلك سيقوّي وضع الرئيس حسن روحاني داخليًا، ويكسبه تأييدًا شعبيًا لهذه الاتفاقية، وكذلك في دوائر النخبة السياسية والاجتماعية؛ ما يمثّل ورقة ضغط على المرشد الأعلى وحلفائه، ويقنعهم بأن يقدّموا التنازلات.

أمّا الضغط السلبي، فيكون من خلال استخدام القوّة أو التلويح بها، إذا رفضت إيران تجميد أنشطتها النووية التي تثير قلقًا دوليًا وإقليميًا، وفتح منشآتها أمام الرقابة الدولية. سيمثّل هذا الخيار تهديدًا كبيرًا للنظام الإيراني. وقد يُجبره على تنفيذ مطالب المجتمع الدولي. وإذا جرى المزج بين الضغط السلبي والضغط الإيجابي، يصبح النظام الإيراني غير محميّ من المخاطر. ومن ثمّ، سوف يجد نفسه مضطرًا لتقديم تنازلات. في حين يؤدّي غياب الضغوط الإيجابية والسلبية إلى نشوء خطر أخلاقي يُعرقل نجاح المفاوضات. وقد أكّد وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل أنّه لا بدّ للدبلوماسية أن تكون مدعومة بالقوّة العسكرية، "فالدبلوماسية لا تعمل في فراغ". وأضاف أنّ "لإيران تأثير عميقٌ في زعزعة الاستقرار، وأنّها تشكّل خطرًا غير مقبول على الاستقرار الإقليمي والعالمي في حال حصولها على سلاح نووي"[٢٦].

وهناك ثلاثة أمثلة لنتائج أسفر عنها استخدام الضغط الإيجابي والسلبي في مفاوضات حول أسلحة الدمار الشامل؛ هي كما يلي:

ليبيا: تنازلت ليبيا عن أسلحتها الكيماوية بعد ضغوطات إيجابية وسلبية عليها. وكانت تلك الضغوطات السبب في غياب الخطر الأخلاقي. لقد حصل الضغط الإيجابي لأنَّ الاقتصاد الليبي كان في حاجة إلى الموارد النفطية لإعادة إنعاشه. وتضمّنت الاتفاقية مع ليبيا رفع جميع العقوبات عنها[٢٧]. وكان الضغط السلبي بعد احتلال الولايات المتحدة العراق؛ إذ زادت مخاوف حكومة القذافي من سياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه المنطقة والخطوات التي يمكن أنْ تتّخذها تجاه ليبيا[٢٨].

---

24 Marcus, Ibid.

25 "Joint Plan of Action", *Washington Institute*, 24/11/2013, viewed 15/1/2014, at: http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/other/IranP5plus1jointplanofaction131124en.pdf

26 Kenneth Pollack, "Confidence Enrichment The Nuclear Deal With Iran Was About Trust, Not Verification", *Foreign Affairs*, 25/11/2013, viewed 15/1/2014, at: http://www.foreignaffairs.com/articles/140290/kenneth-pollack/confidence-enrichment

27 Pollack, Ibid.

28 Martin S. Indyk, "The Iraq War did not Force Gadaffi's Hand", *Brookings*, 9/3/2004, viewed 10/1/2014, at: http://www.brookings.edu/research/opinions/2004/03/09middleeast-indyk

سورية: تنازلت سورية عن أسلحتها الكيماوية بعد تهديد أميركي بضربة جوّية ضدّ منشآتها الكيماوية[٢٩]. والقبول بالتنازل عن الأسلحة كان أمرًا مهمًّا بالنسبة إلى سورية؛ لأنّ الأوضاع لم تكن تسمح للحكومة السوريّة بامتصاص الضربة. وهذا زاد الضغط السلبي[٣٠].

كوريا الشمالية: وضعُ كوريا الشمالية مشابه للوضع الإيراني؛ إذ لم توجد وضعية الضغط الكافي لإلزامها بالابتعاد عن تطوير برنامجها النووي. لقد وقّعت كوريا الشمالية اتفاقية مع الولايات المتحدة، والصين، وكوريا الجنوبية، وروسيا، تنصّ على وقف العمل في منشآتها النووية في ٢٠٠٨. ولكن، بعد التزامٍ دام لخمس سنوات، بدأت كوريا الشمالية تشغيل منشآتها مجددًا[٣١].

السيناريوهات المحتملة

- تمكُّنُ المتشددين من كلا الطرفين من عرقلة الوصول إلى اتفاق؛ فقد يتمكّن أعضاء في الكونغرس الأميركي واللوبي الإسرائيلي من فرض المزيد من العقوبات على إيران. ما يزيد الأمر تعقيدًا، ويذهب بالمفاوضات إلى طريق مسدود. في المقابل، يتمكّن خامنئي ومعسكره من تقويض موقف روحاني والإصلاحيين في المفاوضات النووية من خلال إبداء مواقف متشددة؛ مستفيدين من ضعف رغبة واشنطن في تجشّم الدخول في مواجهة، وعدم قدرتها من جهةٍ أخرى على تقديم مغريات اقتصادية كبيرة خشية تعرّضها لانتقادات أكبر من خصومها في الداخل.
- حصول تغيير في موازين القوى داخل إيران لفائدة الإصلاحيين، يفتح الباب أمام التوصّل لاتّفاق حول مفاعل أراك، ونسبة تخصيب اليورانيوم، وكذلك الماء الثقيل والبولونيوم، في مقابل رفع جميع العقوبات.
- اتّخاذ الدول الكبرى المشاركة في المفاوضات موقفًا أكثر صرامةً وشدّة مع إيران، يجعلها مُجبَرة على أن تضع جانبًا تحفّظاتها السابقة.
- قيام الدول المشاركة في المفاوضات بطرح مغريات اقتصادية ضخمة على إيران تتضمّن رفع جميع العقوبات، مقابل تجميد أنشطتها النووية وحلّ مشكلة مفاعل أراك.

الخلاصة

إنّ تطبيق نظرية الخطر الأخلاقي على المفاوضات الإيرانية مع "مجموعة ٥ + ١"، يساعد في فهم أسباب عدم قدرة أيّ طرف من الأطراف على تحقيق أهدافه المعلنة. إنّ عدم وجود ضغوط كافية على النظام الإيراني، سواء ضغوطات إيجابية أو سلبية، هو السبب في خلق حالة الخطر الأخلاقي. ولكي تتمّ الاتفاقية ويحقّق جميع الأطراف مطالبهم، يجب أن يكون هناك ضغط إيجابي أو سلبي على إيران يرفع الخطر الأخلاقي، ويمهّد الطريق للوصول إلى حلّ نهائي لملفّها النووي، ويرفع عنها جميع العقوبات.

29 Judith Miller, "How Gadhafi Lost His Groove", *Judithmiller,* 16/5/2006, viewed 9/1/2014, at:
http://www.judithmiller.com/502/how-gadhafi-lost-his-groove

30 **30** Michael R. Gordon, "U.S. and Russia Reach Deal to Destroy Syria's Chemical Arms", The *New york times*, 14/9/2013, at:
http://www.nytimes.com/2013/09/15/world/middleeast/syria-talks.html?_r=0, viewed 5/1/2014.

31 "North Korea 'restarts' nuclear reactor, atomic watchdog warns", *Reuters*, 28/11/2013, viewed 20/12/2013, at:
http://www.theguardian.com/world/2013/nov/28/north-korea-restarts-nuclear-reactor-warns-iaea-pyongyang?CMP=twt_gu

أحمد عزوز ومحمد خاين

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي

بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



أحمد عزوز ومحمد خاين

العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي

يتناول كتاب "العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي: بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف السياسوي" (١٧٢ صفحة من القطع الصغير) للباحثين أحمد عزوز ومحمد خاين؛ مسألةً جديدةً في الثقافة العربية وهي "العدالة اللغوية" التي راحت تفرض نفسها بالتدريج على الفكر العربي الحديث، بعدما أصبح مفهوم العدالة الثقافية حقلًا مهمًا من حقول الاجتماع والسياسة. وقد حاول الباحثان في هذا الكتاب أن يصوغا إطارًا علميًا لهذا المصطلح ويظهرا تطبيقات العدالة على القضايا اللغوية. والغاية من هذا الكتاب هي عرض الوضع اللغوي في المغرب في سبيل مقاربة العدالة اللغوية في جذورها ومشكلاتها والحلول الافتراضية لها.


المؤشر العربي

وحدة إستطلاع الرأي*

الرأي العامّ والديمقراطية

* وحدة استطلاع الرأي: وحدة تابعة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متخصصة في إجراء المسوحات الاجتماعية واستطلاعات الرأي في المنطقة العربية، وتقوم بإجراء المؤشر العربي.

تكاد تكون موضوعات الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، والتأسيس للديمقراطية - بوصفها أرضيةً للحكم في دول المنطقة العربية - أكثر الموضوعات تداولًا ونقاشًا وبحثًا، وهي لا تقلّ بذلك أهميةً عن كلمات أخرى مثل التنمية، والتحول الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة معضلات كثيرة مثل البطالة والفساد. وإنّ النقاش المتعلِّق بالتحول الديمقراطي، وآلياته، ومعوِّقاته يُعدُّ من النقاش الحديث المتجدِّد نسبيًّا. ففي عقود الخمسينيَّات، والستينيَّات، والسبعينيَّات، من القرن الماضي كان موضوع الديمقراطية مهمَّشًا في النقاش العامّ الذي سيطرت عليه ألفاظ الاستقلال عن الاستعمار، والتنمية المستقلة، والارتفاع بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، حتى أنّ المطالبة بالحرِّية كانت في مجملها مطالبةً بتحرر الشعوب من الاستعمار.

غير أنّ كلمة الديمقراطية، وغيرها من الكلمات المرتبطة بها، منذ بداية عقد الثمانينيَّات من القرن الماضي، أصبحت متداولةً في خطاب المثقفين والنُّخب والمحللين في المنطقة العربية. بل أصبحت تلك الكلمة، تدريجيًّا، جزءًا من الخطاب الرسمي لبعض أنظمة الحكم في المنطقة العربية، بغضّ النظر عن مدى تحقُّق الديمقراطية أو التسلُّط بالنسبة إلى هذه الأنظمة.

لا شكّ في أنّ الحوار المتعلِّق بالديمقراطية، والتحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي، قد تأثر على مدار العقود الثلاثة الماضية، بعوامل ومتغيرات عديدة ساهمت، بدرجات متفاوتة، في إعادة إنتاج النقاش بشأن الديمقراطية ومعوِّقاتها، في المنطقة العربية، إضافةً إلى النقاش بشأن أسسها، وعناصرها، ومحدداتها، في هذه المنطقة. كما ساهمت هذه المتغيرات والتحولات أحيانًا في أن تكون للتحول الديمقراطي مركزيّة النقاش بين نُخب الدول العربية وأنظمتها السياسية، أو في تراجع هذا التحول ليصبح موقعه في مراحل معينة في أدنى قائمة الأولويات.

لقد كانت بعض المتغيرات، مثل الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم من آسيا إلى أميركا اللاتينية، مرورًا بانهيار الأنظمة السلطوية في أوروبا الشرقية، عاملًا مهمًّا في دفع النقاش المتعلِّق بالتحول الديمقراطي، وخصوصًا أنّ المنطقة العربية تخلّفت عن مناطق أخرى في العالم. كما أنّ الأحداث الكبيرة التي شهدتها هذه المنطقة خلال العقود الثلاثة الماضية؛ مثل تحوّلات الصراع العربي الإسرائيلي، واحتلال العراق، والحروب، والصراعات الداخلية في بعض الدول، إضافةً إلى صعود حركات الإسلام السياسي بوصفها أطرًا سياسيةً وشعبيةً معارضةً ومؤثِّرةً في المجتمعات العربية، ساهمت في أن يأخذ الحوار في موضوع الديمقراطية أبعادًا وعناصر جديدةً، بخاصّة في ضوء المُعطى المتمثِّل بأنّ التحول الديمقراطي أصبح عنصرًا في سياسات بعض الدول الكبرى في العالم. وغنيٌّ عن القول إنّ التحولات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بدول المنطقة العربية، وانتشار التعليم وثورة الاتصالات، وميلاد أدواتٍ وآليات اتصال جديدة بين فئات المجتمعات، قد ساهمت بفاعلية، أيضًا، في النقاش في موضوع آليات التحول الديمقراطي ومعوِّقاته، وأدَّت دورًا أساسيًّا في خلق مجالات عامَّة، وشبه عامَّة؛ للتواصل والنقاش، والتأثير خارج إطار المجالات المتاحة تقليديًّا.

ولقد تضمن النقاش في موضوع التحول الديمقراطي، متأثرًا بالعوامل السَّابقة، خلال العقود الثلاثة الماضية، موضوعات عديدة ذات أهمية، ولا سيما ما يتعلق منها بمفهوم الديمقراطية، وبآليات التحول الديمقراطي ومعوِّقاته. وضمن النقاط المُثارة في موضوع الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، برزت عدَّة أسئلة وطروحات مهمة، منها:

- هل تشكِّل خصوصية المجتمع العربي وثقافته عائقًا أمام الانطلاق نحو تحوُّلٍ ديمقراطي، أُسوةً بمجتمعات أخرى؟ وهل أنّ النظام الديمقراطي وثقافة المجتمع العربي يتواءمان؟ ثمّ هل أنّ هذا المجتمع مهيَّأ للحكم الديمقراطي؟ وفي هذا السياق كثيرًا ما كانت تطرح آراء من قبيل أنّ الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة غير ديمقراطية، وهذا يعني أنّ المواطنين غير ديمقراطيين، أو أنهم لا يؤيّدون الديمقراطية.
- إنّ التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يواجه معضلةً تتمثّل بأنّ بديل الأنظمة السياسية القائمة هو الفوضى، وعدم الأمان والاستقرار.
- عدم وجود قوًى ديمقراطية تُؤمن بتداول السلطة واحترام رغبات المواطنين، مقابل وجود قوًى إسلامية هي الأكثر تنظيمًا، والأبلغ تأثيرًا، والأشد قدرةً على الاستيلاء على السلطة، من خلال انتخابات حرَّة. ويأتي التخوُّف من إمكانية عدم احترامها مبدأ تداول السلطة، ومن وجود قوًى غير إسلامية لا تعكس انحيازها إلى الديمقراطية.
- إنّ الديمقراطية بوصفها مفهومًا وممارسةً هي مفهوم وآلية خارجية (غربية) تجرى محاولة فرضها على دولٍ ومجتمعاتٍ عربية ترفضها ولا تؤمن بها.

هذه النقاط وغيرها هي من أكثر الموضوعات طرحًا للنقاش بين النُّخب، والقوى السياسية، والخطاب الرسمي، عندما تكون الديمقراطية، إضافةً إلى التحول الديمقراطي، موضوعًا للحوار. وقد حدث تحوُّل

عميق، في النقاش المتعلّق بالديمقراطية والتأسيس لأنظمة ديمقراطية، بعد اندلاع الثورات العربية التي أكّدت فيها الجماهير إنهاء الأنظمة المستبدة، والتي نادت فيها بتأسيس أنظمة ديمقراطية، لتمثّل مرحلة قطيعة بينها وبين التاريخ السَّابق الذي تُصادر فيه الحرّيات، وتخضع فيه السلطة للهيمنة. إلاّ أن التعثر الذي تمرُّ به الثورات العربية في أكثر من بلد عربي قد أدَّى إلى إحياء الأسئلة والطروحات السَّابقة مرة أخرى، ليتجدد الحوار النخبوي في هذه الموضوعات وأهميتها في التحول الديمقراطي.

وبصرف النظر عن وجاهة هذه القضايا والموضوعات، أو عدم صحتها، كان من الضروري موضوعيًّا القيام بدراسات تهتمّ بتوجهات المواطنين نحو موضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي؛ لإثراء هذا النقاش بدراسات ميدانية تعكس آراء المواطنين. من أجل ذلك تناقش هذه الورقة اتجاهات الرأي العامّ العربي نحو الديمقراطية متطلّعةً إلى تعميق الفهم بموقع الشارع العربي في هذا الحوار الدائم؛ لأننا نعتقد أنّ المواطنين العرب هم موضوع الحوار، وهدفه، وغايته.

وبما أنّ المعايير التي يستخدمها المؤشر العربي لقياس اتجاهات الرأي العامّ نحو الديمقراطية متعدّدة ومتنوعة، فسوف تقتصر هذه الورقة على مناقشة فرضيتين؛ أولاهما متمثّلة بالسؤال: هل يفهم المواطن العربي الديمقراطية ويتمثّلها تمثُّلًا واضحًا؟ أمّا ثانيتهما فمدارها على السؤالين: هل يؤيّد الرأي العامّ في المنطقة العربية النظام الديمقراطي؟ أم هل هو منحاز إلى غيره من الأنظمة غير الديمقراطية؟

وقد اعتمد المؤشر لقياس مدى تأييد الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة للديمقراطية ثلاثة أساليب، أوّلها تعرُّف اتجاهات الرأي العامّ مقولاتٍ سلبيةً، عادةً ما يجرى استخدامها للانتقاص من النظام الديمقراطي، وثانيها سؤال مباشر متعلّق بمدى تأييد الرأي العامّ للنظام الديمقراطي. أمّا الأسلوب الثالث فهو متمثّل بآراء المواطنين في النظام السياسي الأكثر ملاءمةً لبلدانهم من الناحية الإجرائية.

مفهوم المواطنين للديمقراطية

لقد كان من أهداف المؤشّر العربيّ تعرُّف مفهوم المواطنين العرب للديمقراطية؛ وذلك من خلال سؤال المستجيبين عن أهمّ شرطٍ يجب توافره ليُعدّ بلدٌ ما، بلدًا ديمقراطيًّا. وقد اعتمد المؤشّر أسلوب السؤال المفتوح (الخالي من خيارات مسبقة)، اجتنابًا للتأثير في المستجيبين عند قراءة الخيارات في الأسئلة المُغلقة.

وقد خَلَصت النتائج إلى أنّ الأغلبيّةَ الكبرى من مواطني المنطقة العربيّة قادرة على تقديم تعريفٍ ذي دلالةٍ لمفهوم الديمقراطية؛ إذ قدّم ٧٩ في المئة من المستجيبين إجابةً ذات محتوًى ودلالة، عند سؤالهم عن أهمّ شرطٍ يجب توافره في بلدٍ ما حتّى يعدُّ بلدًا ديمقراطيًّا. وقد كانت نسبة الذين أجابوا بـ "لا أعرف" ١٥ في المئة من المستجيبين، في حين رفضت نسبة ٦ في المئة، من المستجيبين، الإجابة عن هذا السّؤال. وإنّ تحليل أكثر من ١٦ ألف إجابة أوردها المستجيبون بوصفها شروطًا يجب توافرها، وتصنيفها، يشيران إلى أنّ المواطنين العرب يفهمون الديمقراطية من خلال خمسة اتّجاهاتٍ رئيسة، هي:

الاتجاه الأول: ضمان الحرِّيات والحقوق المدنية والسياسية

إنّ الشروط التي أوردها المستجيبون من جميع البلدان ضمن هذه الفئة هي الأكثر رواجًا، وهي تعادل ٣٦ في المئة من مجموع الإجابات التي تشير إلى أنّ مواطني المنطقة العربيّة ينطلقون - في رؤيتهم للديمقراطية - ممّا يحظى به الأفراد والجماعات في المجتمع من حقوقٍ، وحرِّيات مدنيّة وسياسيّة، مثل: الحرِّيات العامَّة، والحرِّيات الشخصية، وحرِّية التجمّع والتنظيم، وحرِّية الرأي والتعبير، وحرِّية الإعلام. ولعلّ ضمان حرِّية الرأي والتعبير، ضمن هذه الفئة من شروط الديمقراطية، كان الأكثر ذكرًا.

الاتجاه الثاني: العدل والمساواة

مثّلت نسبة الإجابات في هذا البند ١٧ في المئة من مجموع الشروط التي أوردها المستجيبون. وتشير إجابات المواطنين التي صُنِّفت في هذا البند، إلى شروطٍ مرتبطة بوجود نظام حُكمٍ يُحقّق مبادئ العدل والمساواة والعدالة بين المواطنين. وشمل العدل في هذا السِّياق معنَيين؛ أوّلهما إشاعة الحقّ بين الناس، وعدم ظلم أيٍّ منهم، وثانيهما ضمان حقوق المواطنين، وعدم الانتقاص منها. وجرى التركيز على مبدأَي المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بينهم. وفي إطار المساواة وعدم التمييز، ركّز بعض المستجيبين، بخاصّة في لبنان، والعراق، وموريتانيا، والأردن، وتونس، على عدم التمييز بين المواطنين، سواء كان ذلك على أسسٍ إثنيّة، أو طائفيّة، أو جهويّة.

الاتجاه الثالث: نظام حكم ديمقراطي

بلغت إجابات المستجيبين المصنّفة في هذه الفئة ١٥ في المئة من المجموع الكلّي للإجابات. وإنّ مدار الشروط التي أوردها المستجيبون، وقد صُنِّفت تحت بند الشروط التي يجب توافرها في النظام السياسي

الديمقراطي الحاكم، إنما هو على مبادئ الحكم الديمقراطي؛ كأن يكون الشعب هو مصدر السلطات، وأن يكون المواطنون مشاركين في عملية صنع القرار، وأن يكونوا هم الذين يعود إليهم أمرُ اختيار السلطات، وأن يضمن هيكل النظام السياسي تداول السلطة، وأن يقوم نظام الحكم على التعدّدية الحزبية والسياسية واستقلال السّلطات، في إطار الرّقابة والتّوازن بينها. وقد ركّز المستجيبون على هذه العناصر تركيزًا متساويًا.

الاتجاه الرابع: الأمن والاستقرار

مثّلت الإجابات التي صُنِّفت ضمن هذا البند ٦ في المئة من كلّ الشروط التي أوردها المستجيبون. وينطلق المواطنون من أنّ الشرط الأساسي الذي يجب توافره في بلدٍ ما حتّى يعدُّ بلدًا ديمقراطيًّا، هو الأمن والاستقرار، وغياب الفوضى، وتوافر النظام والأمان للبلد بصفةٍ عامَّة، وللمواطن بصفة خاصّة.

الاتجاه الخامس: تحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين

كانت نسبة الإجابات التي أُدرجت في هذا البند ٣ في المئة من الشروط كلّها. وينطلق فيها المواطنون من فهمٍ اقتصاديّ واجتماعيّ للديمقراطية؛ بمعنى أنّ الشّرط الأهمّ لعَدِّ بلدٍ ما بلدًا ديمقراطيًّا، هو تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، سواء كان ذلك من خلال التنمية الاقتصادية بصفةٍ عامَّة، أو من خلال خلق فُرص عملٍ، أو محاربة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن. وقد ركّز المستجيبون ضمن هذا الاتجاه، على نحوٍ خاصٍّ، على محاربة البطالة والفقر[1].

وبناءً عليه، يتّضح أنّ أكثريّة الرأي العامّ منحازةٌ إلى تعريف الديمقراطية بمعناها السياسي المرتكِز على ضمان الحقوق والحرِّيات السياسيّة، أو على نظام حكمٍ يضمن التعدّدية السياسيّة وتداول السلطة، أو من خلال نظامٍ يضمن تحقيق العدل والمساواة بين أفراد مجتمعه.

وتدلُّ الشروط التي أوردها المستجيبون في المنطقة العربية – بوصفها شروطًا ينبغي توافرها في بلدٍ ما ليُعدّ بلدًا ديمقراطيًّا - على أنّه ليست هناك اختلافاتٌ جوهريّة بين مواطني المنطقة في تعريفهم للديمقراطية أو إدراكهم مفهومَها من ناحية، وعلى تباين تركيز المستجيبين على فهم الديمقراطية ضمن اتّجاهاتٍ وأُطرٍ محدَّدة من ناحية أخرى. ويُفضي التشابه الكبير - وأحيانًا التطابق في الكلمات المستخدَمة في تعريف الديمقراطية بين إجابات المستجيبين، في دولٍ مختلفة من دول المنطقة العربيّة - إلى استنتاج وجود تماثلٍ في الإطار المعرفي والثقافي للمواطنين العرب، وفي ذلك دلالة على تشابه واقعهم الاقتصادي والاجتماعي وأوضاعهم السياسية. ولكن لئن أورد المستجيبون هذه الشروط ضمن التصنيفات الآنفة الذِّكر، فإنّ بينهم تبايناتٍ تتمثّل بتركيز مستجيبي دولةٍ ما على شروطٍ بعينها، كما نتبيّن ذلك من الجدول (١).

عند مقارنة أهمّ الشروط التي أوردها المستجيبون في هذا الاستطلاع (المؤشّر العربيّ ٢٠١٢-٢٠١٣) بتلك التي أوردها المستجيبون في استطلاع المؤشّر عام ٢٠١١، تُظهر النتائج أنّ تعريف المواطنين في المنطقة العربيّة قد تغيّر إلى حدٍّ ما؛ فقد جرى تعريف الديمقراطية من خلال إنشاء نظامٍ ديمقراطي، في استطلاع المؤشّر ٢٠١١، من جانب ٨ في المئة من المستجيبين. أمّا في هذا الاستطلاع فقد ارتفعت هذه النسبة إلى نحو الضعف (١٥ في المئة). وفي المقابل، انخفضت نسبة الذين قالوا إنّ الديمقراطية هي تحسين الأوضاع الاقتصادية من ٦ في المئة، في استطلاع المؤشّر ٢٠١١ إلى ٣ في المئة في الاستطلاع الحالي (المؤشّر ٢٠١٢- ٢٠١٣). وعلى الرغم من أنّ الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة بقيَ محافظًا على الاتجاهات الخمسة الرئيسة في تعريفه للديمقراطية، فإنّ الانحياز إلى الديمقراطية - بمعناها السياسي - قد ارتفع على حساب معناها السوسيولوجي أو الاقتصادي (انظر الشكل(١)).

الموقف من الديمقراطية

إذا كان مواطنو المنطقة العربية قادرين على تقديم تعريف ذي محتوًى للديمقراطية يعكس فهمهم لماهيتها، فإنّ في ذلك دلالةً جليَّةً على أنّ القول إنهم غرباء عن هذا المفهوم لا يُعدُّ أمرًا دقيقًا. ولكن يبقى من المهمّ، أيضًا، معرفة مدى قبولهم للنِّظام السياسي الديمقراطي. وقد جرى قياس اتِّجاهات الرّأي العامّ بنحو خمس

١ لقد أورد المستجيبون شروطًا أخرى يجب توافرها لوصف بلدٍ ما بأنّه بلد ديمقراطي؛ وكانت نسبة ١٪ من الشروط التي وردت ذات طبيعة أخلاقيّة وقيميّة مثل التعاون والمحبّة بين أفراد المجتمع، والصّدق، وغير ذلك. إلّا أنّ هذه الشروط كانت قليلة التكرار في كلّ دولة من الدول التي أُجريَ فيها الاستطلاع؛ فلم تكن تُمثِّل اتّجاهًا ذا قيمة إحصائية، سواء في الدُّول مجتمعةً أو في أيّ دول على حدة. كما تضمّنت إجابات المستجيبين بعض الشروط الأخرى، بنسبٍ قليلة جدًّا، وهي تلك التي صُنِّفت تحت البند "أخرى". ومن هذه الشروط "تطبيق الأحكام الدينيّة"، وهو بنسبة ٠,٣٪ من مجموع الإجابات، و"تطوُّر الوعي والثقافة في المجتمع"، وهو بنسبة ٠,٥٪ من مجموع الإجابات أيضًا.

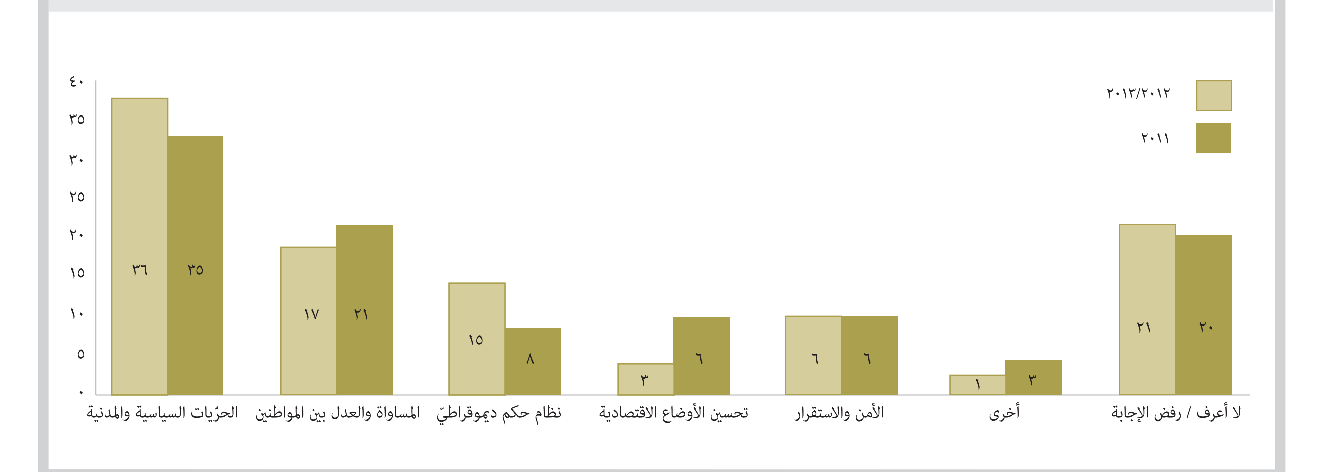
الجدول (١)

جدول الشروط التي أوردها المستجيبون بوصفها شروطًا يجب توافرها ليُعدَّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًّا

	الحريات السياسية والمدنية	المساواة والعدل بين المواطنين	نظام حكم ديمقراطي	الأمن والاستقرار	تحسين الأوضاع الاقتصادية	توصيف الديمقراطية من خلال قيم إيجابية	أخرى	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع
لبنان	٥٤	١٥	١٢	٥	٥	٣	١	٦	١٠٠
موريتانيا	٥٢	١١	٣	٢٩	١	٠	١	٣	١٠٠
فلسطين	٤٨	١٥	٨	٦	٢	٢	١	١٩	١٠٠
الأردن	٤٤	١٧	١١	١٠	٣	٢	١	١١	١٠٠
العراق	٤٤	١٤	١٧	١	٠	٣	٠	٢١	١٠٠
الجزائر	٤٢	٢٠	٨	١	٢	٠	٢	٢٦	١٠٠
ليبيا	٣٨	٠	٣٧	٠	٠	٠	٠	٢٥	١٠٠
السعودية	٣٥	٢٤	٨	١	١	٠	٠	٣٠	١٠٠
السودان	٣٤	١٠	١٢	٦	١	٢	٢	٣٢	١٠٠
الكويت	٢٨	٢٥	٨	١	١	١	٠	٣٥	١٠٠
مصر	٢٨	١٩	١٣	٦	٤	١	٢	٢٧	١٠٠
تونس	٢٦	٢٠	١٧	٧	٨	٤	٣	١٦	١٠٠
اليمن	١٤	١١	٤٨	٣	٣	٢	١	١٨	١٠٠
المغرب	١٠	٣٦	١٤	٣	١٣	١	١	٢٣	١٠٠
المعدل	٣٦	١٧	١٥	٦	٣	١	١	٢١	١٠٠

الشكل (١)

الشروط التي أوردها المستجيبون بوصفها شروطًا يجب توافرها ليُعدَّ بلدٌ ما بلدًا ديمقراطيًّا، في استطلاع المؤشّر العربيّ ٢٠١٢- ٢٠١٣ مقارنةً بنتائج المؤشّر عام ٢٠١١



وجهاتِ نظرٍ، عادةً ما يجري تداوُلها من جهة أنها دليل على إشكاليّاتٍ محتَمَلة في النّظام السياسيّ الديمقراطي، أو من جهة إلصاقها به.

ولقد رُوّج، في المنطقة العربيّة، لوجهات النّظر هذه؛ من أجل التشكيك في مزايا النظام السياسي الديمقراطي، أو تأكيد نقائصه وعيوبه، أو بوصفها دليلًا على ضعف فعاليته على المستوى العملي، أو من أجل القول إنّ الديمقراطية ليست ملائمةً لقيم المجتمعات العربية وثقافتها. وإنّ كثيرًا من دُعاة وجهات النّظر هذه ومروِّجيها، كانوا ينطلقون من موقفٍ مُعادٍ لتطبيق الديمقراطية في المنطقة العربيّة، أو من اقتناعهم بأنّ في النظام الديمقراطي عيوبًا ونقائصَ عديدةً لا تؤهّله لأن يكون معتمدًا لدى مواطني المنطقة العربيّة. أمّا وجهاتُ النّظر التي اعتُمدت لتعرُّف آراء المواطنين في هذا الاستطلاع، فقد كانت ممَثَّلةً بالعبارات التالية:

النظام الديمقراطي سيِّئ بالنّسبة إلى الأداء الاقتصادي.

النظام الديمقراطي غير حاسم وحافل بالمشاحنات.

النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام العامّ.

النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام.

مجتمعنا غير مهيَّأ لممارسة النظام الديمقراطي.

ودلّت النّتائج على عدم موافقة أكثريّة الرّأي العامّ على العبارات السَّابقة؛ إذ عارض ٦٤ في المئة من المستجيبين القول إنّ "النظام الديمقراطي سيِّئ بالنّسبة إلى الأداء الاقتصادي"، مقابل موافقة ٢٢ في المئة على هذا الرأي. كما عارض ٦٣ في المئة من المستجيبين القول إنّ "النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام"، مقابل موافقة ٢٣ في المئة عليها. وعارضت أكثرية المستجيبين - وإن كان ذلك بنسبةٍ أقلّ من ٥٣ في المئة - القول إنّ "النظام الديمقراطي غير حاسمٍ وحافل بالمشاحنات"، مقابل موافقة ٣٣ في المئة عليها. وعارضت أكثريّة المستجيبين في المنطقة العربيّة، بنسبة ٦٨ في المئة، القول إنّ "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، مقابل موافقة ١٨ في المئة من المستجيبين عليها. وبنسبٍ أقلّ، عارض ٤٥ في المئة القول إنّ مجتمعاتهم غير مهيَّأة لممارسة النظام الديمقراطي، مقابل موافقة ٤٠ في المئة عليها (انظر الشكل(٢)).

إنّ مقارنة نِسب المستجيبين التي ترفض العبارات السلبية في استطلاع المؤشر العربي ٢٠١٢- ٢٠١٣ بنسبهم عام ٢٠١١، يشير إلى أنّ نِسب الرفض في ذلك الاستطلاع كانت أعلى ممّا هي عليه في هذا الاستطلاع؛ ما يعكس أنّ الثورات العربية على ما يبدو قد ساهمت في ارتفاع النسب التي ترفض العبارات السلبية في موضوع الديمقراطية (انظر الشكل(٣)).

على الرغم من أنّ أكثريّة المستجيبين، في الدُّول المستطلَعَة آراء مواطنيها، كانت تعبِّر عن رفضها وجهات النَّظر السَّابقة التي تتضمن موقفًا غير إيجابيّ، أو معاديًا للديمقراطية، فإنّ قبول وجهات النظر السلبية في بعض الدُّول، كان أعلى من غيرها. ويمكن أن نعزوَ قبول هذه المقولات في دولٍ بعينها - إضافةً إلى أثر ترويج وجهات النّظر هذه – إلى غياب تجاربَ ديمقراطية، منذ فترات زمنيّة ممتدّة في هذه الدُّول، إضافةً إلى أنّ تجربة مواطني بعض هذه الدُّول المتعلّقة بأشكال الديمقراطية وإجراءاتها، كانت في مجملها سلبيّةً، وبخاصّة في دولٍ مثل العراق، ولبنان.

ثمّ إنّ نِسب رفض المقولات السلبيّة بخصوص الديمقراطية، تتباين بحسب تلك المقولات؛ إذ إنّ الرأي العامّ يرفض، رفضًا جليًّا، القول إنّ "النظام الديمقراطي سيِّئ بالنّسبة إلى الأداء الاقتصادي". كما أنّه يرفض القول إنّ "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام"، وكذلك الشأن بالنسبة إلى القول إنّ "النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام". وفي مقابل ذلك، تنخفض نِسب رفْض المقولتَين: "النظام الديمقراطي غير حاسم وحافل بالمشاحنات"، و"مجتمعنا غير مهيَّأ لممارسة الديمقراطية".

تأييد النظام الديمقراطي

أظهر السياق السَّابق أنّ مواطني المنطقة العربيّة يرفضون مقولاتٍ سلبيّةً عن الديمقراطية أو النظام الديمقراطي؛ ما يدلّ على أنّ الرّأي العامّ منحازٌ إلى نظرةٍ إيجابية بشأن الديمقراطية. إلّا أنّ المؤشّر العربيّ قد استخدم بعض المعايير لمعرفةِ مدى قبولِ الرّأيِ العامِّ النّظامَ السياسيَّ الديمقراطيَّ؛ فقد طُرحت بعض الأسئلة التي تقيس تأييد الرّأي العامّ لهذا النظام أو معارضته. وفي هذا السياق، سُئل المستجيبون إن كانوا يوافقون على القول إنّ "النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلات، فإنه أفضل من غيره من الأنظمة"، وهو سؤال أساسي؛ لأنه يُظْهر تأييد الرّأي العامّ للنظام الديمقراطي أو رفضه. كما جرى تعرُّف اتّجاهات الرأي العامّ بشأن ملاءمة بعض الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمة حُكم في بلدان المستجيبين. وقد طُرحت على المستجيبين بعض الأنظمة السياسيّة لتعرُّف مدى ملاءمتها لأن تكون أنظمةً سياسيّةً في بلدانهم.



الشكل (٢)

مؤيّدو بعض العبارات بشأن النظام السياسي الديمقراطي ومعارضوها

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف / رفض الإجابة
مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي	١٢	٢٨	٣٣	١٢	١٤
النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام	٥	١٣	٤٥	٢٣	١٤
النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام العامّ	٥	١٨	٤٧	١٦	١٤
النظام الديمقراطي غير حاسم وحافل بالمشاحنات	٦	٢٧	٤٠	١٣	١٤
النظام الديموقراطي سيّئ بالنسبة إلى الأداء الاقتصادي	٥	١٧	٤٧	١٧	١٤

الشكل (٣)

مؤيّدو بعض العبارات بشأن النظام السياسي الديمقراطي ومعارضوها في استطلاع المؤشر العربي ٢٠١٢-٢٠١٣، مقارنةً باستطلاع المؤشر ٢٠١١

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف / رفض الإجابة
مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي	٩	١٨	٣٤	٢٠	٢٠
مجتمعنا غير مهيّأ لممارسة النظام الديمقراطي	٥	١٨	٤٧	١٦	١٤
النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام	١٠	٢٣	٣١	١٧	١٩
النظام الديمقراطي غير جيّد في الحفاظ على النظام العامّ	٦	٢٧	٤٠	١٣	١٤
النظام الديمقراطي غير حاسم وحافل بالمشاحنات	٨	١٦	٣٤	٢١	٢٠
النظام الديموقراطي سيّئ بالنسبة إلى الأداء الاقتصادي	٥	١٧	٤٧	١٧	١٤

أمّا على صعيد اتّجاهات الرّأي العامّ نحو القول إنّ "النّظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلات، فإنه أفضل من غيره من الأنظمة"، فقد وافق أكثر من ثلثَي المستجيبين (٦٨ في المئة) عليها، مقارنةً بـ ١٨ في المئة، فقط، عارضوها. وممّا لا شكَّ فيه أنّ هذا يعبّر بوضوحٍ عن انحياز مواطني المنطقة العربيّة إلى النِّظام الديمقراطي، وإلى ضعف التّيار الذي صرّح بأنه يُعارض الفكرة التي مفادها أنّ النظام الديمقراطي أفضل من غيره.

ولئن ذكرت أغلبيّة المستجيبين، في جميع البلدان المستطلَعَة آراء مواطنيها، أنّ النظام الديمقراطي هو أفضل من غيره من الأنظمة، فإنّ تفضيل المواطنين النِّظامَ الديمقراطيَّ كان متفاوتًا من بلدٍ إلى آخر؛ فقد أيَّد ما بين ٧٠ و٩٠ في المئة من مستجيبي لبنان، والأردن، واليمن، والمغرب، والعراق، والسّودان، وتونس، النّظام الديمقراطي. في حين تراوحت النسبة في كلّ من العراق، والجزائر، ومصر، وموريتانيا، والسعوديّة، والمغرب بين ٥٧ في المئة و٧٠ في المئة (انظر الشكل(٤)).

وفي سياق اختبار اتّجاهات الرّأي العامّ نحو تأييد الديمقراطية، سُئل المستجيبون عن أهمّية توافر بعض الحرِّيات في بلدانهم. وقد طُرح هذا السؤال على نحوٍ مرتبطٍ بالحرِّيات والحقوق والمبادئ، ضمن ثلاثة محاور، هي:

حرِّية الرّأي: تضمَّن هذا المحور السؤال عن حرِّية الصحافة، وحرِّية التعبير عن الرّأي.

حرِّية التجمُّع والتنظيم: تضمَّن هذا المحور السؤال عن حرِّية الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وحرِّية الانضمام إلى منظّمات المجتمع المدني، وحرِّية المشاركة في تظاهراتٍ واعتصاماتٍ سلميّة.

مبادئ أساسيّة متعلّقة بوجود النظام الديمقراطي: تضمَّن هذا المحور أسئلةً عن حرِّية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها، ومبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرَّة ونزيهة، واحترام مبدأ تداول السلطة (احترام حقّ الفائزين في الانتخابات في تشكيل السلطة).

وتُظهر النتائج أنّ هناك شبهَ إجماعٍ لدى الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة على أهمية توافر الحرِّيات والمبادئ الثمانية التي جرى السؤال عنها؛ فقد عبّر أكثر من ٩٠ في المئة عن أهمية توافر حرِّية الصحافة، وتَوافَق نحو ٨٨ في المئة على حرّية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها، وعلى مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرَّة ونزيهة. وأجمع ٨٧ في المئة على أهمية توافر احترام مبدأ تداول السلطة في بلدانهم. كما عبّر نحو ٨٠ في المئة عن أهمية توافر حرِّية الانتساب إلى الأحزاب السياسية في بلدانهم، وحرِّية الانضمام إلى منظّمات المجتمع المدني، وحرِّية المشاركة في تظاهراتٍ واعتصاماتٍ سلميّة. أمَّا الذين قالوا إنّ وجود مثل هذه الحرِّيات والمبادئ في بلدانهم غير مهمّ، فإنّ نِسبهم محدودة، وهي تتراوح ما بين ٤ في المئة و١٣ في المئة. ويظهر جليًّا أنّ مواطني المنطقة العربيّة أكّدوا أهمية توافر حرِّيات الرّأي والصحافة، وكذلك المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي (مقاضاة الحكومة، وانتخابات حرَّة ونزيهة، وتداول السلطة)، بنسبٍ أكبرَ من تلك التي أكّدوا بها أهمية توافر حريّتَي التجمّع والتنظيم (انظر الشكل(٥)).

الأنظمة السياسية الأكثر ملاءمةً

لقد ذُكرت للمستجيبين في المنطقة العربيّة بعض الأنظمة السياسية، ثمَّ سُئلوا عن مدى ملاءمتها لبلدانهم. وقد كانت هذه الأنظمة على النحو الآتي:

نظام سياسي تعدُّدي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها، من خلال انتخابات دورية (نظام ديمقراطي).

نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب غير الدينية فقط، في الانتخابات الدوريّة.

نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب الإسلاميّة فقط.

نظام محكوم بالشريعة الإسلاميّة، من دون وجود انتخابات أو أحزابٍ سياسيّة.

نظام سياسي تجري فيه انتخاباتٌ شكلية تتولّى فيه الحكم سلطة غير ديمقراطية تأخذ القرارات، من دون إيلاء آراء المعارضة أيّ أهمية (نظام سلطوي).

تشير النتائج إلى أنّ أكثريّة الرأي العامّ في المنطقة العربيّة منحازة إلى نظامٍ سياسي ديمقراطي؛ إذ إنّ ٧١ في المئة من المستجيبين قالوا إنّ هذا النظام "ملائم جدًّا"، أو "ملائم" ليطبَّق في بلدانهم. إضافةً إلى أنّ ١١ في المئة قالوا إنّ النظام الديمقراطي هو "نظام ملائم إلى حدّ ما". وفي المقابل، قال ٨ في المئة من المستجيبين إنّ النظام الديمقراطي غير ملائم على الإطلاق. وقال ٢٢ في المئة إنّ النظام السياسي الذي يقتصر على تنافس الأحزاب الإسلاميّة فقط هو نظامٌ "ملائم جدًّا"، أو "ملائم". في حين قال ١٩ في المئة إنه "ملائم إلى حدّ ما". ورأى نحو نصف الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة أنّ مثل هذا النظام "غير ملائم على الإطلاق" ليطبَّق في بلدانهم. أمّا على صعيد مدى ملاءمة



الشّكل (٤)

مؤيّدو عبارة "النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلات، فإنه أفضل من غيره من الأنظمة"، ومعارضوها بحسب بلدان المستجيبين

البلد	ملائم جداً	ملائم	ملائم إلى حد ما	غير ملائم على الإطلاق	لا أعرف / رفض الإجابة
تونس	٦٣	٢٢	٤	٦	٥
موريتانيا	٥٥	٣١	٨	٥	
اليمن	٥٢	٢٧	٩	٨	٤
المغرب	٤٨	٣٢	٥	٤	١٠
مصر	٤٤	٣١	٧	٥	١٣
الجزائر	٤٣	٣٠	٧	٣	١٧
الكويت	٤١	٤٣	٢٢	١	
السودان	٤١	٢٣	٧	٧	٢١
لبنان	٤٠	٣٣	١٣	١٣	
العراق	٤٠	٣٢	١٣	٨	٧
ليبيا	٣٢	٢٤	١٤	١٦	١٣
الأردن	٣٠	٣٢	١٢	١٥	١١
السعودية	٢٦	١٨	١٠	١٢	٣٤
فلسطين	٢٤	٤٢	١٧	١١	٦
المعدل	٤١	٣٠	١١	٨	١٠

الشّكل (٥)

المستجيبون القائلون إنّ توافر بعض الحرِّيات والحقوق في بلدانهم أمرٌ مهمّ، والقائلون إنّه غير مهمّ

الحرية / الحق	مهم/ مهمة	غير مهم/ غير مهمة	لا أعرف / رفض الإجابة
حرية الصحافة	٩٠	٥	٤
حرية التعبير عن الرأي	٩٢	٤	٤
حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها	٨٨	٦	٦
مبدأ إجراء انتخابات نيابية دورية حرة ونزيهة	٨٨	٥	٦
احترام مبدأ تداول السلطة (احترام حق الفائزين في الانتخابات بتشكيل السلطة)	٨٧	٦	٧
حرية الانضمام إلى أحزاب سياسية	٧٩	١٣	٨
حرية الانضمام إلى منظمات مجتمع مدني (جمعيات، منتديات،...الخ)	٨١	١١	٨
حرية الاشتراك في تظاهرات واعتصامات سلمية	٨٠	١٢	٧

نظامٍ محكوم بالشريعة الإسلاميّة، من دون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية، فقد رأى ٢١ في المئة من الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة أنّ مثل هذا النظام "ملائم جدًّا"، أو "ملائم".

في حين رأى ١٦ في المئة أنّه "ملائم إلى حدّ ما". وفي المقابل، قال ٥٠ في المئة إنّه "غير ملائم على الإطلاق". ورأى ١٤ في المئة من الرّأي العامّ العربي أنّ نظام الحكم التداولي الذي تتنافس فيه الأحزاب السياسية غير الدينية نظامٌ "ملائم جدًّا"، أو "ملائم"، مقابل ١٤ في المئة يرون أنّه "ملائم إلى حدّ ما". وقال ٥٨ في المئة إنّه "غير ملائم على الإطلاق". أمّا على صعيد مدى ملاءَمة نظام حُكم غير ديمقراطي لا يأبه بالتعدّدية السياسية، حتّى في حال إجرائه انتخاباتٍ شكليةً، فقد رأت أكثرية الرّأي العامّ، بنسبة ٦٢ في المئة، أنّه "غير ملائم على الإطلاق"؛ مقابل ١١ في المئة قالوا إنّه "ملائم جدًّا"، أو "ملائم"، وقال ١٤ في المئة إنّه "ملائم إلى حدّ ما" (انظر الشكل(٦)).

يبدو جليًّا أنّ النظام الديمقراطي هو أكثر الأنظمة السياسية قبولًا لدى الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة؛ ذلك أنّ نحو نصف الرّأي العامّ كان متوافقًا على أنّ جميع الأنظمة الأخرى التي طُرحت عليه غير ملائمة للتطبيق في بلدانهم.

وعند تحليل اتّجاهات الرأي العامّ بشأن ملاءمة بعض الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمة حكم في بلدان المستجيبين (بحسب البلدان التي شملها الاستطلاع)، فإنّ النتائج تُظهر أنّ أكثرهم قالوا إنّ النظام الديمقراطي هو نظام ملائم بدرجاتٍ متفاوتة (ملائم جدًّا/ ملائم/ ملائم إلى حدّ ما). وفي المقابل، تراوحت نِسَب المستجيبين الذين قالوا إنّ النظام الديمقراطي "غير ملائم على الإطلاق" لأن يطبَّق في بلدانهم، ما بين ١ في المئة عند الرّأي العامّ الكويتيّ، والرّأي العامّ الموريتانيّ، و١٦ في المئة عند الرّأي العامّ الليبيّ، وهي أعلى نسبة في هذا السياق. بل إنّ أغلبيَّة المستجيبين في كلّ البلدان التي أُجري فيها الاستطلاع، قالت إنّ النظام الديمقراطي هو نظام حكم "ملائم جدًّا"، أو "ملائم" لتطبيقه في بلدانهم، ماعدا الرّأي العامّ السعوديّ؛ إذ إنّ نسبة الذين قالوا إنّه "ملائم جدًّا"، و"ملائم"، كانت ٤٤ في المئة من المستجيبين، يُضاف إلى ذلك ١٠ في المئة قالوا إنّه "ملائم إلى حدّ ما". وتجدر الإشارة إلى أنّ ٣٤ في المئة من الرّأي العامّ السعوديّ لم يعبّروا عن رأيٍ تجاه ملاءَمة النظام الديمقراطي لبلدهم، أو أنّهم رفضوا الإجابة.

إنّ الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة، إذن، قادرٌ على تقديم تعريفٍ للديمقراطية ذي محتوًى أو دلالة. ولئن لم يكن ثمّة مفهومٌ سائدٌ بشأنها؛ فإنّ مواطني هذه المنطقة يروْنها من خلال فهمٍ سياسي قائم على ضمان الحرّيات السياسية والمدنية، ونظام حكمٍ يحترم التعدّدية وتداول السلطة، أو من خلال مفهومٍ سياسي سوسيولوجي يعتمد على نظام حكمٍ يحقّق العدل والمساواة بين المواطنين. ويبرز، أيضًا، في مفهوم الديمقراطية لدى مواطني المنطقة العربيّة اتّجاهان؛ أحدهما متعلّق بجانب اقتصاديّ واجتماعيّ، والآخر مرتبط بتحقيق الأمن والاستقرار. ويمثّل هذان الاتّجاهان مُجتمعيْن ٩ في المئة من مجموع المفاهيم التي يتمثّلها المواطن العربيّ في ما يتعلّق بالديمقراطية. وقد قدّم المواطنون الذين أدْلَوْا بتعريفٍ للديمقراطية، تعريفاتٍ ذات دلالة إيجابيّة تدلّ على أنّ البلد الديمقراطي هو البلد الذي يحلّ مشكلة البطالة، أو يضمن حرِّية الرّأي والتّعبير، أو العدل والمساواة. ولعلّ ما يلفت الانتباه أنّ مجموع الإجابات التي قدَّمت تعريفاتٍ سلبيّةً للديمقراطية، لم تتجاوز ٢٠ إجابةً من أصل ١٦ ألف إجابة؛ ما يعني أنّ فهْم المواطنين للديمقراطية هو فهمٌ إيجابيّ؛ وهو مؤشّر دالٌّ على قبولها من النّاحية المبدئيّة.

إنّ الرّأي العامّ في المنطقة العربيّة منحازٌ إلى النِّظام الديمقراطي، وترى أغلبيّتُه أنّ هذا النّظام هو النظام الأفضل؛ لذلك لا تجد بعض الأقوال؛ من قبيل "النظام الديمقراطي سيِّئ بالنّسبة إلى الأداء الاقتصادي"، أو إنّه "غير جيّد في الحفاظ على النّظام"، رواجًا لدى المواطن في هذه المنطقة. كما أنّ الرّأي العامّ يرفض القول إنّ "النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام". ويتجلّى انحياز المواطنين في المنطقة العربيّة إلى الديمقراطية من خلال توافقهم على أهمية توافر حرِّيات الرّأي، وحرِّيات التجمّع والتنظيم، إضافةً إلى مبادئ تداول السلطة، ودورية الانتخابات وحرِّية مقاضاة الحكومة في بلدانهم. إنّ النظام السياسي الديمقراطي، إذن، هو النظام الأكثر ملاءمةً لبلدان المستجيبين، وهو المؤشِّر الجليُّ على رفْض احتكار السّلطة، وقبول مبدأ تداولها.

كما يعكس تقييم الرأي العامّ لمستوى الديمقراطية في البلدان العربيّة أنّ المواطنين يدركون مستوى الديمقراطية في بلدانهم، بل إنّ نتيجة هذا التقييم لم تكن إيجابية؛ ذلك أنّ معدَّل مستوى الديمقراطية، في هذه البلدان، كان ٥ درجات على سلّمٍ رقميّ مكوَّن من درجاتٍ عشرٍ. يُضاف إلى ذلك أنّ نِسب الذين قالوا إنّ الحرِّيات السياسية والمدنيّة ومبادئ النظام الديمقراطي مضمونة كليًّا، أقلّ من ثلث المستجيبين.

بناءً على ذلك، يكون القول إنّ مفهوم الديمقراطية غريب عن المواطنين في المنطقة العربية، وأنّه ليس لديهم تصوُّر لها، أو تمثُّل، ادعاءً غير دقيق على الإطلاق، شأنَ القول إنّ مواطني المنطقة العربية لا يقفون موقفَ المنحاز إلى قبول النظام الديمقراطي وتفضيله على

الشكل (٦)

اتّجاهات الرأي العامّ بشأن ملاءمة بعض الأنظمة السياسية لأن تكون أنظمة حكم في بلدان المستجيبين

	نظام ديمقراطي	نظام أحزاب إسلامية	نظام سلطوي (غير ديمقراطي)	نظام شريعة إسلامية	نظام أحزاب غير دينية
ملائم جدًا	٤١	٧	٣	٩	٥
ملائم	٣٠	١٥	٨	١٢	٩
ملائم إلى حد ما	١١	١٩	١٤	١٦	١٤
غير ملائم على الإطلاق	٨	٤٧	٦٢	٥٠	٥٨
لا أعرف / رفض الإجابة	١٠	١٢	١٣	١٣	١٤

غيره من الأنظمة، أو موقفَ شبه المتوافق على هذا النظام؛ فمثل هذا القول مجانب للصواب أيضًا.

إلاّ أنّ الانحياز إلى النظام الديمقراطي ووجود تصور متعلّق بماهية الديمقراطية لا يعني أنّ القبول بالديمقراطية، واعتمادها نظامًا للحكم، يخلو من المخاطر. ولعل أهمّها الضعف البنيوي المتمثّل بانخراط المواطنين في الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والأهلي؛ فقد ذكر جلُّ المواطنين أنه لا توجد أحزاب تمثّلهم؛ ما يعني ضعفًا في الانتساب إلى الأحزاب السياسية، علاوةً على أنّ الانتساب إلى المنظمات الحديثة هو انتساب ضعيف أيضًا. وهكذا فإنّ التحدي الأساسي لديمقراطية مواطني المنطقة العربية يتأتّى، أساسًا، من ضعف الإقبال على الأدوات والأُطر التي تنظم العمل السياسي الديمقراطي وتدافع عنه.



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يعقد المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية

تــونس

في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آذار / مارس ٢٠١٤

وقد جرى توحيد موضوعَي مؤتمر العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة مع موضوعي الجائزة العربية للعلوم الاجتماعيّة والإنســـانيّة للعام الأكاديمي ٢٠١٣ / ٢٠١٤، وهما كما يلي:

الموضوع الأوّل: أطوار التاريخ الانتقالية، مآل الثورات العربيّة.

الموضوع الثاني: السياسات التنموية وتحدّيات الثورة في الأقطار العربيّة.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز

www.dohainstitute.org

التوثيــــق

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ١/١/ ٢٠١٤ - ٢٥/٢/ ٢٠١٤

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

٢٠١٤/١/٢ أعاد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الجيش إلى مدن محافظة الأنبار استجابة لنداء محافظها بعدما سيطر مسلحون على ١٦ مركزًا للشرطة وبعد تهريب نحو مئة سجين في الرمادي والفلوجة. وتعهَّد المالكي بإرسال قوات إضافية من الجيش وملاحقة الميليشيات والجماعات الإرهابية في الأنبار وإنقاذ أهلها من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

(**الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/١/٢)

٢٠١٤/١/٣ استأنف نواب المجلس الوطني التأسيسي في تونس نقاش الدستور فصلًا فصلًا في إطار الجلسة العامة لمناقشة الدستور. وبحضور ١٩٢ نائبًا، تمت مناقشة مضامين الدستور من عناوين وفقرات وعرض واستماع المقترحات والتعديل، ثمّ التصديق على الصيغة النهائية المعدّلة. وبدأ النقاش حول تسمية مشروع دستور الجمهورية التونسية، وصوّت ١٧٥ نائبًا للاحتفاظ بالتسمية.

(**وكالة تونس أفريقيا للأنباء**، ٢٠١٤/١/٣)

٢٠١٤/١/٤ أعلنت الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" عن تبنيها التفجير الذي استهدف معقل حزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت في ٢٠١٤/١/٢، والذي أسفر عن مقتل أربعة أشخاص. وفي بيان نشر لها عبر تويتر، أكدت داعش أنها تمكنت من اختراق "حزب الشيطان"، وأنّ هذا التفجير هو دفعة أولى، وأشارت إلى أنّ هناك المزيد من الهجمات.

(**فرانس برس**، ٢٠١٤/١/٤)

٢٠١٤/١/٥ ازدادت هجمات الحوثيين على الجماعة السلفية في صعدة والجوف في اليمن، وذلك بالتزامن مع نهاية الحوار الوطني اليمني واستكمال مناقشة تقرير فريق العدالة الانتقالية. وأكد التقرير التزام الدولة إزالة أنواع الظلم كافة عن أبناء تهامة، وذلك في إطار جبر الضرر الاجتماعي وإدراجهم في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وبرامجها وبما يحقق شراكتهم في السلطة والثروة.

(**الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/١/٥)

٢٠١٤/١/٦ أعلنت الأمم المتحدة أنّ إيران ليست على لائحة المشاركين في مؤتمر "جنيف ٢" الذي يهدف إلى جمع الأطراف كافة من الحكومة السورية والمعارضة على طاولة التفاوض، وذلك من أجل إنهاء العنف والنزاع القائم وضمان عملية انتقال سياسي سلمي عبر تنفيذ بيان جنيف ١ الصادر في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

(**النهار**، ٢٠١٤/١/٦)

٢٠١٤/١/٦ بحضور الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وقّع المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني على "وثيقة الحوار الوطني"، وقد شمل ذلك ممثلي المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وحزب اتحاد الرشاد وباقي منظمات المجتمع المدني.

(مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ٢٠١٤/١/٨)

٢٠١٤/١/٩ أجّلت محكمة جنايات القاهرة محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي والمتهمين الآخرين في قضية أحداث محيط قصر الاتحادية إلى الأول من شباط/ فبراير؛ نظرًا لعدم حضور مرسي الجلسة بسبب عدم تمكّن أمن القاهرة من إحضاره من سجن برج العرب بالإسكندرية بسبب سوء الأحوال الجوية.

(**الأهرام**، ٢٠١٤/١/٩)

٢٠١٤/١/١٠ أعلن جيش المجاهدين الحرب على قوات "داعش" بعد شنها هجمات على محافظات عدة في شمال سورية، وشهدت حريتان وجرابلس بريف حلب ودير الزور هجمات من قبل داعش، بينما دارت اشتباكات عنيفة في أرياف حلب والرقة بين داعش و"مقاتلي المعارضة".

(**النهار**، ٢٠١٤/١/١٠)

٢٠١٤/١/١١ صرّح وزير الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة أسعد مصطفى أنّ الوزارة تجري مناقشات مع مختلف القوى العسكرية، بما فيها الجبهة الإسلامية، لتشكيل جيش وطني حر لمحاربة تنظيم داعش والحفاظ على الأمن في مرحلة ما بعد الأسد. وأكد أنّ الجبهة تدرس مسألة انضمامها، بينما أبدت الكتائب الأخرى رغبتها في الانضمام للجيش الوطني. وقال بأنه سيجري توحيد جميع الكتائب في إطار تأسيس جيش وطني لا يتدخل في السياسة، ومهمته حماية الوطن.

(**الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/١/١١)

٢٠١٤/١/١٢ وافق المجلس الوطني التأسيسي في تونس على أكثر من نصف مشروع الدستور، وبلغت الجلسة الفصل ٨١ من باب السلطة التنفيذية. وتم إسقاط الفصل ٧٣ المحدِّد لشروط الترشح لرئاسة الجمهورية وذلك لعدم موافقة اللجنة بشأن الجنسية والسن.

(**وكالة تونس أفريقيا للأنباء**، ٢٠١٤/١/١٢)

٢٠١٤/١/١٣ دان بان كي مون أثناء زيارته بغداد الهجمات التي استهدفت المدنيين في العراق، ودعا جميع القادة السياسيين العراقيين إلى التوحد في موقفهم ضد الإرهاب، واحترام سيادة القانون، وتعزيز النسيج الاجتماعي والحوار الذي يشمل الجميع، من خلال المشاركة السياسية والمؤسسات الديمقراطية.

(**النهار**، ٢٠١٤/١/١٣)

٢٠١٤/١/١٤ بدأ الاستفتاء الشعبي على الدستور المصري الجديد. ويبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في داخل مصر ما يقارب ٥٢ مليون ناخب، موزعين على ٣٠ ألف مركز اقتراع.

(**القدس العربي**، ٢٠١٤/١/١٤)

٢٠١٤/١/١٥ اتفقت كاثرين أشتون الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية وبعض المسؤولين الخليجيين أثناء جولتها الخليجية على أنه من المهم تنفيذ الاتفاقية التي جرت بشأن برنامج إيران النووي بين دول ٥+١ وطهران. وأضافت أنّ تنفيذ الاتفاقية سيدفع للوصول لاتفاق شامل.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١/١٥)

٢٠١٤/١/٦ أعلن المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي عن ترشّحه للانتخابات الرئاسية المقبلة. وقال إنّ الدستور الجديد أفضل ما حصلت عليه مصر، ودعا إلى التصويت عليه بـ "نعم".

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٦)

٢٠١٤/١/١٥ أقرّت لجنة التوفيق بمؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل في اجتماعها وثيقة الحوار الوطني تمهيدًا لرفعها للجلسة العامة. وتمت مناقشة "وثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وإنجاحها" باعتبارها جزءًا مكملًا لوثيقة الحوار، وتحتوي على مقدمة ومبادئ عامة تؤكد على الشراكة الوطنية الواسعة، والتوافق، وإرساء مبادئ الحكم الرشيد، والتقييم الدائم لإنجاز مهمات المرحلة القادمة. كما اشتملت على تحديدٍ للمهمات اللازمة التنفيذ للتهيئة للاستفتاء والانتخابات والتي تضمنت محطات ثلاث هي: الاستفتاء على الدستور وما يتطلبه من مهمات تنفيذية، وإجراء الانتخابات والمهمات المرتبطة بها، وتأسيس الدولة الجديدة، واستحقاقات الالتزام الفوري بمعايير الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والشروع في تنفيذ برامج تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

(مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ٢٠١٤/١/١٥)

٢٠١٤ /١/١٦ دعا وزير الخارجية الأميركي جون كيري المعارضة السورية إلى حضور محادثات السلام المقرر عقدها في ٢٠١٤/١/٢٢، وكانت الولايات المتحدة قد انتقدت حكومة دمشق لقولها إنّ الاجتماع يجب أن يتناول مكافحة الإرهاب وليس العمل لإيجاد تسوية سياسية.

(رويترز، ٢٠١٤/١/١٦)

٢٠١٤/١/١٦ رفضت المعارضة السورية في الداخل التي تنتمي لتيار الوسط المشاركة في محادثات جنيف ٢. واتهم خالد داهود العضو التنفيذي في هيئة التنسيق الوطنية روسيا والولايات المتحدة باستعجال عقد المؤتمر من أجل مصالحهما في المنطقة وليس من أجل الشعب السوري.

(رويترز، ٢٠١٤/١/١٦)

٢٠١٤/١/١٧ أبدى رئيس وزراء لبنان السابق سعد الحريري استعداده للمشاركة في حكومة ائتلافية جديدة مع جماعة حزب الله، باعتبارها حزبًا سياسيًا، بعد أكثر من تسعة أشهر من استقالة حكومة نجيب ميقاتي، وقال إنه "متفائل جدًا" بتشكيل هذه الحكومة.

(رويترز، ٢٠١٤/١/١٧)

٢٠١٤/١/١٨ أعلنت اللجنة العليا للانتخابات المشرفة على إدارة عملية الاستفتاء على مشروع الدستور المصري الجديد التي جرت في ١٤ و١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، أنّ أكثر من ١٩ مليون ناخب صوتوا بـ "نعم" في الاستفتاء على الدستور؛ أي بنسبة ٩٨,١٪. واعتبر المستشار نبيل صليب، رئيس اللجنة، أنّ مشروع الدستور حصل على موافقة شعبية غير مسبوقة، مشيرًا إلى مشاركة أكثر من ٢٠ مليون مواطن في الاقتراع وبنسبة ٣٨,٦٪ من إجمالي المقيدين بقاعدة الناخبين، وعددهم حوالي ٥٣ مليونًا ونصف المليون ناخب. وبلغ عدد الموافقين على مشروع الدستور ١٩ مليونًا و٩٨٥ ألفًا و٣٨٩ صوتًا، فيما رفضه ٣٨١ ألفًا و٣٤١ ناخبًا، أي بنسبة ١,٩٪. أما عدد الأصوات الباطلة فبلغ ٢٤٦ ألفًا و٩٤٧ صوتًا. وأشار صليب إلى إشراف ١٥ ألفًا و٥٦٠ قاضيًا على عملية الاستفتاء، بمعاونة ١١٦ ألفًا و٩١٨ من العاملين، مذكّرًا بأنّ الاستفتاء جرى من خلال ٣٥٢ لجنة عامة و٣٠ ألفًا و٣١٧ لجنة فرعية و١٤٦ لجنة للوافدين.

(العربية نت، ٢٠١٤/١/١٨)

٢٠ /١/ ٢٠١٤ قالت وزارة الخارجية الأميركية بأنه يجب سحب الدعوة التي وجهها بان كي مون إلى إيران للمشاركة في مؤتمر جنيف٢، ما لم تعلن طهران صراحة قبولها باتفاق نقل السلطة وفق ما أقر في مؤتمر جنيف ١. وكان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية قد علّق مشاركته في المؤتمر بسبب دعوة بان كي مون تلك. وقال عضو الهيئة السياسية في الائتلاف أنس العبدة إنّ الأمين العام للأمم المتحدة ارتكب خطأين وخرق القرار ٢١١٨ الذي ينص على أنّ أي دولة مشاركة في المؤتمر يجب أن توافق أولًا على قرارات جنيف١، وهو ما لم تفعله إيران. كما أنّ بان كي مون قبِل الردّ المشروط من قبل النظام السوري لحضور جنيف ٢.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢٠)

٢٠١٤/١/٢١ أكد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مشاركته في مؤتمر جنيف٢ بعد أن سحبت الأمم المتحدة الدعوة التي وجهتها إلى إيران لحضور المؤتمر. وقال منذر أقبيق، مستشار الشؤون الرئاسية في الائتلاف، إنّ الائتلاف يقدِّر للأمم المتحدة وأمينها

العام بان كي مون فهمهما لموقف الائتلاف ويعتقد أنهما اتخذا القرار الصحيح وأنّ مشاركة الائتلاف مؤكدة.

(رويترز، ٢٠١٤/١/٢١)

٢٠١٤/١/٢١ عيّن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أعضاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات الرئاسية المقررة في نيسان/ أبريل ٢٠١٤، والتي ستتولى مراقبة المسار الانتخابي بدءًا من إيداع الترشيحات وحتى انتهاء الاقتراع وإعلان النتائج من قبل المجلس الدستوري مع توفير الظروف لضمان شفافية الانتخابات ونزاهتها.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢١)

٢٠١٤/١/٢١ أقرّت الجلسة العامة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل "وثيقة الحوار الوطني" بعد التصويت بالإجماع على ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار والبيان الختامي، واستيعاب ملاحظات المكوّنات من قبل اللجنة التي شكلت في ٢٠١٤/١/١٩.

(مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ٢٠١٤/١/٢١)

٢١ /٢٠١٤/١ أقرّ الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، الوثيقة النهائية للحوار الوطني في البلاد، على الرغم من اغتيال رئيس فريق الحوثيين المشارك في الحوار أحمد شرف الدين، وإعلان الحوثيين انسحابهم من المؤتمر.

(سكاي نيوز عربية، ٢٠١٤/١/٢١)

٢٠١٤/١/٢٣ رحّب نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية بنجاح مؤتمر الحوار الوطني في اليمن وإقرار "وثيقة الحوار الوطني"، مشيدًا بالدور البنّاء الذي قام به الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية بشأن تذليل العقبات التي اعترضت مسار الحوار. كما أشاد بالجهد الوطني الذي بذلته الأطراف المشاركة في الحوار للتوصل إلى التوافقات والاتفاقات.

(مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ٢٠١٤/١/٢٣)

٢٠١٤/١/٢٤ رحّب أمين عام منظمة التعاون الإسلامي إياد أمين مدني بإقرار وثيقة الحوار الوطني في اليمن بالإجماع. وهنأ مدني الحكومة اليمنية والشعب اليمني على هذا الإنجاز التاريخي، مؤكدًا دعم منظمة التعاون الإسلامي مخرجات الحوار الوطني التي تؤسس لمستقبل واعد لليمن الجديد ينعم فيه شعبه بالأمن والاستقرار والحياة الكريمة.

(مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ٢٠١٤/١/٢٤)

٢٠١٤/١/٢٤ قالت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين إنّ أكثر من ١٤٠ ألف عراقي قد شُرِّدوا من بيوتهم بسبب المعارك الدائرة بمدينتي الفلوجة والرمادي في محافظة الأنبار منهم ٦٥ ألفًا نزحوا خلال أسبوع.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢٤)

٢٠١٤/١/٢٥ التقى وفد الحكومة السورية أول مرة مع وفد المعارضة خلال اجتماع مباشر في محادثات السلام التي تجري بينهما في جنيف. وقال الناطق باسم وفد المعارضة، منذر أقبيق، إنّ أعضاء الوفدين لم يتحدثا في ما بينهما، وإنما اكتفيا بالاستماع إلى عرض رئيس الجلسة، مبعوث جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، الأخضر الإبراهيمي.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٤/١/٢٥)

٢٠١٤/١/٢٥ بحث طرفا الصراع السوري قضية إطلاق سراح السجناء والمخطوفين في مباحثات مباشرة في جنيف. وقال مبعوث جامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى سورية الأخضر الإبراهيمي إنّ طرفي الأزمة سيبحثان "ما يمكن فعله لتأمين حرية، على الأقل، بعض الأشخاص الذين سلبوا حريتهم". ووصف الإبراهيمي لقاء الطرفين "وجهًا لوجه" في إطار "مؤتمر جنيف ٢" بأنه "بداية جيدة" لمحادثات السلام الرامية إلى بحث مخرج للصراع السوري. وأوضح أنّ القضايا محل النقاش تمثل بداية لتناول قضية تشكيل حكومة انتقالية في سورية. وكانت مفاوضات الطرفين في ٢٤ كانون الثاني/ يناير قد ركزت على بحث سبل توفير طرق آمنة لنقل مساعدات إنسانية إلى المناطق المحاصرة في مدينة حمص.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٤/١/٢٦)

٢٠١٤/١/٢٦ عجز رئيس الوزراء التونسي المعيّن مهدي جمعة عن تقديم تشكيلة حكومته في المهلة التي منحها له رئيس البلاد منصف المرزوقي. وكان الخلاف ناتج من عدم توافق الأطراف السياسية بشأن من سيتولى وزارة الداخلية.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٤/١/٢٦)

٢٠١٤/١/٢٦ ذكر الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور أنه قرر تعديل "خريطة المستقبل" المتعلقة بالمسار السياسي في البلاد بعد عزل الرئيس محمد مرسي، مقدمًا الانتخابات الرئاسية على البرلمانية.

(سي إن إن بالعربية، ٢٠١٤/١/٢٦)

٢٠١٤/١/٢٦ تم إقرار الدستور في تونس؛ إذ صوّتت أغلبية المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) على مشروع الدستور الجديد من القراءة الأولى، وذلك بعد ساعات من إعلان رئيس الوزراء المكلف مهدي جمعة تشكيل حكومته الانتقالية الجديدة وفق آليات الحوار الوطني عقب تخطي الخلاف بشأن حقيبة وزارة الداخلية. وقد صوّت لمصلحة

الدستور ٢٠٠ نائب، مقابل ١٢ نائبًا صوتوا ضده، وامتنع أربعة نواب عن التصويت.

(الجزيرة نت ٢٠١٤/١/٢٧)

٢٠١٤/١/٢٦ تواصلت المظاهرات الرافضة للانقلاب العسكري في أنحاء عدة بمصر، وتحوّل تشييع عدد ممن قتلوا برصاص الأمن في الذكرى الثالثة لثورة ٢٥ يناير إلى مظاهرات طالبت بالقصاص لدماء هؤلاء وإنهاء حكم العسكر.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢٧)

٢٠١٤/١/٢٧ أعلنت مجموعة من الكتائب المقاتلة في سورية اندماجها وتأسيس حركة جديدة أطلق عليها اسم "حزم".

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢٧)

٢٠١٤/١/٢٧ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بيانًا دعا فيه "عبد الفتاح السيسي أن يتصرف وفق ضميره الوطني ويتحمّل مسؤولية الواجب الذي نودي إليه وخاصة أنّ الحكم فيه هو صوت جماهير الشعب في صناديق الاقتراع، وأنّ المجلس في كل الأحوال يعتبر أنّ الإرادة العليا لجماهير الشعب هي الأمر المطاع والواجب النفاذ". وأكمل أنه: "لم يكن في وسع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلا أن يتطلع باحترام وإجلال لرغبة الجماهير العريضة من شعب مصر العظيم في ترشيح الفريق أول عبد الفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية وهي تعتبره تكليفًا والتزامًا".

(الأهرام، ٢٠١٤/١/٢٧)

٢٠١٤/١/٢٩ طرحت الرئاسة المصرية قانون الانتخابات الرئاسية، وقد أعلنت عن الانتهاء من مشروع مبدئي لهذا القانون وطرحه لحوار مجتمعي حتى التاسع من شباط/ فبراير. وذلك عقب إعلان الجيش عن حرية المشير عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع، في الترشح إذا أراد ذلك "نزولًا على رغبة الشعب".

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١/٣٠)

٢٠١٤/١/٢٩ انتقد التيار الشعبي المصري الذي يترأسه حمدين صباحي بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخصوص ترشّح المشير عبد الفتاح السيسي للرئاسة، واعتبره "تدخلًا واضحًا في الانتخابات الرئاسية المقبلة وترتيبات السلطة القادمة في مصر، وهو ما يتنافى مع الدستور والأعراف الديمقراطية والتقاليد السياسية التي يجب على كل الأطراف السعي لإرسائها".

(المصري اليوم، ٢٠١٤/١/٢٩)

شباط / فبراير

٢٠١٤/٢/١ دعا ستة وعشرون حزبًا في الجزائر بقيادة رئيس حزب "تاج"، وزير النقل عمّار الغول، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الترشح لعهدة رابعة في الانتخابات الرئاسية المقررة في ١٧ نيسان/ أبريل المقبل. وأمام الرئيس الجزائري مهلة حتى ١٥ آذار/ مارس للإعلان عن الترشح من عدمه.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٢/١)

٢٠١٤/٢/١ صرّح وزير الخارجية السوري وليد المعلم أنّ الوفد السوري في جنيف ٢ رفض التفاوض مباشرة مع الأميركيين، بناء على طلب منهم، إذا لم يعتذر وزير الخارجية الأميركي جون كيري عما صدر عنه بشأن بشار الأسد في افتتاح المؤتمر بمدينة مونترو السويسرية.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٢/١)

٢٠١٤/٢/٢ برّأت محكمة جنايات شمال القاهرة ٦٢ متهمًا من أنصار جماعة الإخوان المسلمين في أحداث العنف التي شهدتها منطقة رمسيس منتصف تموز/ يوليو ٢٠١٣، والمعروفة بأحداث "رمسيس الأولى"، من "ارتكاب أعمال عنف وبلطجة وإثارة شغب".

(المصري اليوم، ٢٠١٤/٢/٣)

أوضح عمرو موسى الرئيس السابق للجنة الخمسين أنّ "جبهة الإنقاذ قامت من أجل إسقاط النظام الذي كان ينتمي له الرئيس السابق محمد مرسي، خصوصًا بعد إعلان الدستور الذي صدر في ٢٢ نوفمبر، والمنطلق الرئيس للجبهة انتهى وتم إنجازه، وجبهة الإنقاذ تضم عددًا كبيرًا من الأحزاب، ويمكن أن تشكل إطارًا للتحالفات، لكن الإنقاذ ليس لها مرشح رئاسي باسمها"، ورأى "أنّ غالبية من في جبهة الإنقاذ يدعمون السيسي". وقال إنّ طرح بعض المقترحات بأن يرشح السيسي نفسه للرئاسة على أن يكون حمدين صباحي نائبًا غير قابل للتطبيق، "لأن الدستور لم يقر بوجود نائب للرئيس".

(المصري اليوم، ٢٠١٤/٢/٣)

٢٠١٤/٢/٣ وافق المؤتمر الوطني العام في ليبيا بأغلبية ١٤٦ صوتًا على خريطة طريق جديدة تنص على تعديل الإعلان الدستوري، وإيجاد بديل من رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان في فترة لا تتجاوز الأسبوعين. كما طالبت الخريطة المؤتمر الوطني بالدعوة إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في آب/ أغسطس ٢٠١٤ إذا تعذّر على "لجنة صياغة الدستور" إتمام مهماتها في المدة المقررة لها.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٤)

٢٠١٤/٢/٨ أعلن حمدين صباحي (٥٩ عامًا)، السياسي اليساري وزعيم التيار الشعبي، الترشّح للانتخابات الرئاسية المقرر أن تجري هذا العام في مصر.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٢/٨)

٢٠١٤/٢/٨ طالب رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا بحضور نائب الرئيس السوري فاروق الشرع

إلى مفاوضات مؤتمر جنيف ٢ لتمثيل النظام السوري بدلًا من الوفد السابق الذي وصفه بأنه "ليست لديه مصداقية".

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٨)

٢٠١٤/٢/١٠ بدأت الجولة الثانية من مفاوضات "جنيف ٢" بين وفدي النظام والمعارضة السوريين مع ثبات الطرفين على موقفهما؛ بين سعي النظام للتشديد على أولوية "مكافحة الإرهاب"، وتركيز المعارضة على بحث هيئة الحكم الانتقالي و"عنف النظام". والتقى المبعوث العربي والدولي الأخضر الإبراهيمي الوفدين بشكلٍ منفصلٍ، وحضّ الطرفين على بحث الملفين الأكثر تعقيدًا في المفاوضات "بالتوازي"، بعدما حال الخلاف بشأنهما دون توصّل الجولة الأولى التي اختتمت في ٣١ كانون الثاني/ يناير إلى نتائج ملموسة.

(المصري اليوم، ٢٠١٤/٢/١١)

٢٠١٤/٢/١١ أعلن وزير الدفاع الليبي عبد الله الثني عن إحباط مخططٍ لانقلاب كانت تحضِّر له مجموعة من العسكريين والمدنيين، وذلك إثر اجتماع عُقد صباح ١١ شباط/ فبراير في العاصمة الليبية طرابلس ضم عددًا من الضباط السابقين والحاليين وشخصيات مدنية، للإعداد للاستيلاء على السلطة وإعلان مجلس أعلى لحماية الثورة.

(الجزير نت، ٢٠١٤/٢/١٢)

٢٠١٤/٢/١٨ أمهل قادة في كتيبتي القعقاع والصواعق التابعتين لثوار الزنتان المؤتمر الوطني العام في ليبيا (البرلمان) خمس ساعات لتسليم السلطة للشعب. وقد رفض المؤتمر إثر جلسة طارئة هذه المهلة باعتبارها تهديدًا للشرعية، كما أصدر أوامره لرئاسة الأركان بالتصدي لأي محاولة للتقدم باتجاه مقره.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/١٨)

٢٠١٤/٢/٢٢ أصدرت محكمة جنايات الإسكندرية حكمًا ببراءة ستة من رجال الشرطة وقياداتها المتهمين في قضية مقتل ٨٣ متظاهرًا وإصابة المئات، إبان أحداث ثورة ٢٥ يناير. وعلى رأس المتهمين اللواء محمد إبراهيم، مدير أمن الإسكندرية الأسبق، واللواء عادل اللقاني، رئيس قطاع الأمن المركزي "قوات مكافحة الشغب" بالإسكندرية الأسبق، والمقدم وائل الكومي، والعديد من الضباط والمخبرين السريين.

(اليوم السابع، ٢٠١٤/٢/٢٢)

٢٠١٤/٢/٢٢ قضت محكمة جنح قصر النيل بحبس ٢١ شخصًا من الرابطة الشبابية "ألتراس ثورجي"، وتغريم كل واحدٍ منهم مبلغ ٥٠ ألف جنيه مصري بتهمة اقتحام ميدان التحرير قبل شهرين.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٢٢)

٢٠١٤/٢/٢٢ أقرّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع قرارًا يطالب دمشق بتسهيل دخول القوافل الإنسانية ورفع الحصار عن المدن ووقف الهجمات على المدنيين.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٢/٢٢)

٢٠١٤/٢/٢٣ استؤنفت في القاهرة محاكمة الرئيس المصري المعزول محمد مرسي وعددٍ من قيادات جماعة الإخوان المسلمين في ما يعرف بقضية التخابر مع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وحزب الله اللبناني. وبعد وقت قصير من افتتاح الجلسة، جرى تأجيل المحاكمة مجددًا إلى ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٢٣)

٢٠١٤/٢/٢٤ قررت هيئة المحكمة برئاسة المستشار شعبان الشامي، التي تنظر في اتهامات موجهة إلى الرئيس المعزول محمد مرسي وآخرين في قضية "وادي النطرون"، وقف النظر في القضية، وعقد جلسة في الأول من آذار/ مارس ٢٠١٤ للبتّ في طلبٍ قدَّمه محامون عن المتهمين برد هيئة المحكمة وتحويل القضية إلى دائرة أخرى لنظرها.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٢٤)

٢٠١٤/٢/٢٤ أعلن رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي استقالة حكومته. وقال الببلاوي في خطابٍ له إنّ القرار تم اتخاذه "في ضوء الوضع الراهن الذي تمر به البلاد". ويأتي هذا وسط سلسلة من الإضرابات، بينها إضراب عمال القطاع العام، وعمال جمع النفايات، وكذلك في ظل نقصٍ حادٍ في كميات الغاز. وأقرّ رئيس الوزراء المستقيل بأنه لا توجد حكومة في العالم بوسعها الوفاء بجميع متطلبات شعبها في مثل هذه الفترة القصيرة.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٤/٢/٢٤)

٢٠١٤/٢/٢٤ اتفق رؤساء الكتل النيابية بالمجلس الوطني التأسيسي التونسي (البرلمان) على تحديد نهاية آذار/ مارس كحدٍ أقصى لإصدار قانون انتخابي جديد، بينما رفض الرئيس منصف المرزوقي التعهد بالاستقالة من منصبه في حال قرّر الترشح للانتخابات الرئاسية.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٢٥)

٢٠١٤/٢/٢٥ تكليف إبراهيم محلب وزير الإسكان في حكومة حازم الببلاوي المستقيلة تشكيل حكومة جديدة.

(بوابة الأهرام، ٢٠١٤/٢/٢٥)

الوقائع الفلسطينيّة

توثيق لأهم أحداث القضية الفلسطينيّة والصراع العربيّ الإسرائيلي
في الفترة ١/١/ ٢٠١٤ - ٢٥/٢/ ٢٠١٤

كانون الثاني / يناير ٢٠١٤

٢٠١٤/١/١ طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تأجيل مناقصة بناء ١٤٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية والقدس، وذلك قبل وصول وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى تل أبيب في جولة إضافية من المفاوضات.

(وفا، ٢٠١٤/١/١)

٢٠١٤/١/٢ باشرت إسرائيل إقامة حي استيطاني جديد "جيتيت" بغور الأردن، وتمّ وضْع حجر الأساس في احتفال شارك فيه وزير الداخلية الإسرائيلي جدعون ساعر. وفي هذا الشأن قال ساعر إنّ وجودهم في غور الأردن لن يحفظ أمن إسرائيل فحسب، بل سيبقى "إسرائيليًا وهو العمق الإستراتيجي لنا".

(اليوم السابع، ٢٠١٤/١/٢)

٢٠١٤/١/٣ شنّ الطيران الإسرائيلي غارات على شرق دير البلح وسط قطاع غزة، وشرق حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وبيت حانون. إضافةً إلى دبابات الاحتلال التي أطلقت النار على أراضي المواطنين الفلسطينيين في شرق غزة.

(الشرق، ٢٠١٤/١/٣)

٢٠١٤/١/٤ شكك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ٢ كانون الثاني / يناير في أقوال القادة الفلسطينيين والتزامهم بالسلام. وفي الوقت ذاته أكد التزامه والتزام جون كيري بالسلام. وانتقد نتنياهو استقبال الرئيس الفلسطيني للأسرى المفرج عنهم في إطار المفاوضات؛ إذ وصفه بأنه يقف إلى جانب "الإرهابيين والقتلة"، وبأنه بهذه الطريقة لا يصنع السلام.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١/٤)

٢٠١٤/١/٥ أبدى وزير الخارجية الأميركي جون كيري تفاؤله بمحادثات السلام، وذلك بعد اجتماعه إلى نتنياهو وعباس، كلًا على حدة، وبحثه معهما جميع قضايا الصراع الأساسية. وقال "الأحجية أصبحت أكثر تحديدًا"، فوضحت الخيارات الصعبة المتبقية للجميع. وأضاف أنه يجزم بأنّ الطرفين يتعاملان مع القضايا بجدية، وأنهما لو لم يكونا جادين لما توجها للقاء ملكي الأردن والسعودية للاطلاع على اتفاق السلام النهائي. وطلب كيري من إسرائيل إعادة النظر في قبول مبادرة السلام العربية التي اقترحها العاهل السعودي عام ٢٠٠٢، والتي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، مقابل الاعتراف الكامل بها.

(رويترز، ٢٠١٤/١/٥)

٢٠١٤/١/٦ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في اجتماع حزب الليكود في الكنيست، إنه لا يوجد لديه حلٌّ يمنع تغيير إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، ولا تحويل "الدولة الفلسطينية إلى قاعدة لإيران". وأضاف أنّ الضفة الغربية جزء من الوطن وأنه لم يوافق على إخلاء المستوطنات التي تقع خارج الكتل الاستيطانية كالخليل وبيت إيل.

(وفا، ٢٠١٤/١/٦)

٢٠١٤/١/٧ صرحت عضو الكنيست ميري ريجب بأنّ الليكود سيقدم اقتراحًا للجنة الوزارية لإقرار قانون يمنع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من إجراء مفاوضات بشأن القدس واللاجئين، من دون موافقة الكنيست. وأضافت أنّ نتائج هذه المفاوضات لا تُلزم مؤسسات الدولة، مع منع المباشرة في المفاوضات بعد إقرار قانون ضم الأغوار، ومنع أيّ تنازلات من شأنها المساس بيهودية إسرائيل.

(الوسط، ٢٠١٤/١/٧)

٢٠١٤/١/٨ التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالملك الأردني عبد الله الثاني في عمان، لتوحيد الموقفين الفلسطيني والأردني بشأن مبادرة كيري. ويرى عباس أنّ الاتفاق يحتاج إلى مزيد من البحث، بخاصة مع استمرار طرح كيري للأفكار الجديدة التي تتطلب الالتقاء بمستشاريه ومناقشتها مع الطرفين.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٤/١/٨)

٢٠١٤/١/٩ رفضت أحزاب الائتلاف الحكومي الإسرائيلي اتفاق السلام الشامل الذي يستند إلى حدود عام ١٩٦٧ الذي طرحه رئيس الوزراء الأميركي جون كيري، وهددت بفك الائتلاف الحكومي في حال مباشرة رئيس الوزراء بنيامين نتينياهو اتفاق السلام. وقال وزير الاقتصاد الإسرائيلي ورئيس حزب البيت اليهودي نفتالي بينيت إنّ الحزب لن يبقى في الائتلاف في حال الموافقة على هذا الاتفاق، وإنه لن يقبل بدولة فلسطينية بحدود ١٩٦٧.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١/٩)

٢٠١٤/١/١٠ قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لوزراء الليكود إنه لن يوافق على إدخال القدس ضمن اتفاقية السلام التي يعمل وزير الخارجية الأميركية جون كيري على تحضيرها. إضافةً إلى أنه سيمتنع عن ذكر القدس ولو بشكل عامّ على أنها عاصمة للدولة الفلسطينية حتى وإن كان الثمن إنهاء المفاوضات مع الفلسطينيين.

(وفا، ٢٠١٤/١/١٠)

٢٠١٤/١/١١ تعقيبًا على تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي قال إنه لن يقبل التفاوض على القدس، صرحت الرئاسة الفلسطينية بأنه لا يمكن إجراء أيّ اتفاق مع إسرائيل من دون القدس الشرقية المحتلة عاصمة فلسطين الأبدية. وفي هذا الشأن، قال نبيل أبو ردينة الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية "إننا لن نقبل بأقل من عودة القدس الشرقية فلسطينية خالصة، ولن نقبل بحذف

'لا' القدس و'لا' اللاجئين ولا أيّ ملف من ملفات المفاوضات إلى جانب إطلاق سراح جميع الأسرى".

(وكالة أنباء البحرين، ٢٠١٤/١/١١)

٢٠١٤/١/١٢ رفضت اللجنة الوزارية للتشريع وإقـرار القوانين في الكنيست الإسرائيلية، قانون منْع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من التفاوض على القدس أو اللاجئين الذي اقترحته عضو الكنيست ميري ريغف. وتمّ رفض القرار بأغلبية أعضاء الكنيست ماعدا وزراء حزب البيت اليهودي.

(وفا، ٢٠١٤/١/١٢)

٢٠١٤/١/١٣ أُصيب العشرات خلال احتجاجات في مخيمات الضفة الغربية وإضراب العاملين في وكالة غوث والأونروا لمدة ٤٠ يوم. وتحولت الاحتجاجات على تردي الأوضاع إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن الفلسطيني. وفي هذا الشأن، قال الناطق باسم قوات الأمن الفلسطينية، عدنان الضميري إنه يتفهم الحالة التي تشهدها المخيمات نتيجة توقف الخدمات البيئية والصحية، إلّا أنه من الضروري الحفاظ على الأمن العامّ وعدم السماح بالتعدي على حرية المواطنين في الحركة ومنع إغلاق الطرق الرئيسة التي أغلقها المتظاهرون.

(الشرق الأوسط، ٢٠١٤/١/١٣)

٢٠١٤/١/١٤ أعرب سفراء إسرائيل في اجتماعهم السنوي في وزارة الخارجية الإسرائيلية عن قلقهم من الأضرار التي قد تنتج عن سياسة الاتحاد الأوروبي. وانتقدوا سياسة مقاطعة المستوطنات والقائمة السوداء التي أعدتها دول الاتحاد؛ ذلك أنّ المستوطنين الموجودة أسماؤهم في القائمة سيضطرون إلى إصدار تأشيرة دخول إلى الدول الأوروبية. وصرَّح مسؤول في الوزارة بأنّ هذه السياسة تشجع دولًا أخرى في العالم على مقاطعة إسرائيل وأنها ستحولها إلى دولة منبوذة.

(وكالة أنباء الإمارات، ٢٠١٤/١/١٤)

٢٠١٤/١/١٥ أعلن نائب رئيس الوزراء الفلسطيني للشؤون الاقتصادية محمد مصطفى أنّ نجاح خطة كيري الاقتصادية مرتهن بالوضع السياسي، وطريقة تعامل إسرائيل مع خطط التنمية. وعدَّ مصطفى الخطة غير ملائمة وذلك للمعوقات الإسرائيلية، وصعوبة تنفيذها وعدم تناسبها مع قدرتهم على التنفيذ؛ ذلك أنّ هذه الخطة تهدف إلى جلْب الاستثمارات بقيمة أربعة مليارات دولار، وتحقيق نمو اقتصادي بنسبة ٥٠ في المئة على مدى ثلاث سنوات. ويرى النائب أنها مدة لا تتوافق مع قدرتهم على التنفيذ، ودعا إلى تمديدها إلى ستّ سنوات. وتشمل الخطة أيضًا رفْع معدل الأجور بنسبة ٤٠ في المئة، وخفْض البطالة إلى نسبة ٨ في المئة.

(وفا، ٢٠١٤/١/١٥)

١٦ /٠١/ ٢٠١٤ ذكر مسؤول عسكري إسرائيلي كبير أنّ حركة حماس الفلسطينية ربّما لا تكون مسؤولة عن التصاعد الأخير في إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، ولكنها ستتحمل العواقب إذا استمر إطلاق الصواريخ. وقال إنّ حماس يجب أن تتدخل لوضع حدٍّ "للعنف" الذي ألقى بالمسؤولية عنه، على جماعات مسلحة أصغر تدعمها إيران.

(رويترز، ١٦ /٠١/ ٢٠١٤)

١٩ /٠١/ ٢٠١٤ صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند بأنّ باريس ستقترح عقْد مؤتمر للدول المانحة لدعم الدولة الفلسطينية المقبلة، وذكر "أنّ استدعاء السفير الإسرائيلي وتوبيخه على نشر المناقصات للبناء الاستيطاني جزء من اللعبة الدبلوماسية"، مشيرًا إلى أنّ فرنسا تثق بالطرفين المتفاوضين، وأنه "عليهما التوصل إلى حل وسط، وهو إقامة دولتين وعاصمتهما القدس". وكانت هذه التصريحات جزءًا من مقابلته مع صحيفة "معاريف" الإسرائيلية.

(وفا، ١٩ /٠١/ ٢٠١٤)

٢٢ /٠١/ ٢٠١٤ أفادت صحيفة "يسرائيل هيوم" المقربة من رئيس حكومة الاحتلال أنّ الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس "يعارض طلب نتنياهو من الفلسطينيين الاعتراف بيهودية إسرائيل، وأنّ عناد نتنياهو قد يفشل المفاوضات بين الطرفين".

(وفا، ٢٢ /٠١/ ٢٠١٤)

٢٣ /٠١/ ٢٠١٤ حذَّر سفير الاتحاد الأوروبي الجديد في تل أبيب من أنّ فشل المحادثات ومواصلة البناء الاستيطاني سيجعلان إسرائيل معزولةً كليًّا في أوروبا. وبيَّن أنّ عزْل إسرائيل لن يكون بسبب قرار الحكومات الأوروبية فحسب، بل من جهة الجمهور الأوروبي والشركات الاقتصادية، وأنّ هناك خطورةً على العلاقات المستقبلية بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي.

(وفا، ٢٣ /٠١/ ٢٠١٤)

٢٥ /٠١/ ٢٠١٤ هاجم مستوطنون مسلحون من "بيت عين" المقامة على أراضي بلدة بيت أمر شمال الخليل، مزارعي البلدة ومنعوهم من العمل في أراضيهم المحاذية للمستوطنة.

(وفا، ٢٥ /٠١/ ٢٠١٤)

٣١ /٠١/ ٢٠١٤ توعد وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي بشنّ ضربات عسكرية إضافية ضدّ قطاع غزة وإلحاق الأضرار، ردًّا على إطلاق ناشطين من القطاع مرَّةً أخرى صواريخ على النقب الغربي، وقد حصل هذا الأمر بعد سلسلة غارات جوية ذات أهداف متفرقة، شنتها مقاتلات حربية إسرائيلية على قطاع غزة، فأوقعت سبع إصابات.

(القدس العربي، ٣١ /٠١/ ٢٠١٤)

شباط / فبراير

٢ /٠٢/ ٢٠١٤ اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ثلاثة مواطنين من مخيم العروب، وآخر من بلدة دورا، وداهمت بلدة بيت أمر وفتشت منزلًا فيها.

(وفا، ٢٠١٤/٢/٢)

٢٠١٤/٠٢/٢ اقترح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على وزير الخارجية الأميركي جون كيري أنّ "القوات الإسرائيلية يمكنها البقاء لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، بدلًا من ثلاث سنوات كما اقترح سابقًا، على أن تُزال المستوطنات خلال تلك الفترة. .

(نيويورك تايمز، ٢٠١٣/٠٢/٢)

٢٠١٤/٠٢/٢ عشرات الناشطين في اللجان الشعبية الفلسطينية برفقة متضامنين أجانب أقاموا قرية في منطقة الأغوار على بعد أمتار من الحاجز العسكري الموصل إلى مدينة بيسان في أقصى شمالي الأغوار الفلسطينية. وأطلق الناشطون على القرية اسم "العودة".

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٠٢/٣)

٢٠١٤/٠٢/٣ هدمت قوة عسكرية إسرائيلية، "قرية العودة"، التي أقامها ناشطون فلسطينيون بالأغوار الشمالية، شرقي الضفة الغربية. واعتقلت الموجودين في القرية كلّهم، ثمّ أطلقت في ما بعد سراح بعضهم وأبقت على آخرين قيد الاعتقال.

(القدس العربي، ٢٠١٤/٠٢/٣)

٢٠١٤/٠٢/٥ قـرَّرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء ٥٥٨ وحدةً استيطانيةً في القدس الشرقية. وبحسب المصادر العبرية فإنّ إعلان البناء سيكون في مستوطنتي "هار حوما" و"نيفي ياكوف" حيث سيتمّ تشييد معظم هذه الوحدات في مستوطنة "هار حوما" جنوب شرق القدس.

(شبكة فلسطين الإخبارية، ٢٠١٤/٠٢/٥)

٢٠١٤/٠٢/٥ اقترحت عضو الكنيست ميري ريغيف من حزب "الليكود بيتنا" قانونًا لضم المستوطنات إلى إسرائيل، وذلك لمنع إخلاء المستوطنات أو إبقاء المستوطنين تحت السيادة الفلسطينية، في حال التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

(وفا، ٢٠١٤/٠٢/٥)

٢٠١٤/٠٢/٧ اقتحمت قوات الجيش الإسرائيلي، قرية "عين حجلة" في الأغوار الجنوبية وقامت بإخلائها بالكامل، وسط إطلاق كثيف للقنابل الصوتية والدخانية ومهاجمة الناشطين في القرية، بما في ذلك الصحافيين الذين كانوا يعملون على توثيق ما يجري، ما أدى إلى إصابة عدد منهم، فيما جرى اعتقال عدد من الشبان. وكان ناشطون أقاموا القرية يوم ٣١ كانون الثاني في القرية المهددة أرضها بالاستيلاء عليها في الأغوار.

(القدس العربي، ٢٠١٤/٠٢/٧)

٢٠١٤/٠٢/١١ شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارتين جويتين على مواقع في قطاع غزة لم تسفرا عن وقوع إصابات، حيث أطلق أربعة صواريخ على موقع بالقرب من مخيم النصيرات للاجئين في وسط غرب القطاع. في حين استهدفت الغارة الثانية منطقة غير مأهولة في شمال القطاع.

(وفا،٢٠١٤/٠٢/١١)

٢٠١٤/٠٢/١١ اقتحم عشرات المستوطنين وأربع مجندات بزيهن العسكري، ووزير الإسكان الإسرائيلي أوري أريئيل، وعدد من الحاخامات يتقدمهم المتطرف يهودا غليك، وعناصر من استخبارات الاحتلال، المسجد الأقصى من باب المغاربة، بحراسة عناصر من الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٤/٠٢/١٢)

٢٠١٤/٠٢/١٧ في خطاب له أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه "دون الاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة إسرائيل، لن يكون هناك سلام حقيقي". وأضاف "يجب أن يعترف الفلسطينيون بيهودية دولة إسرائيل، وإنه لا حجة تمنعهم من ذلك في الوقت الذي يتوقعون فيه من إسرائيل الاعتراف بدولة الشعب الفلسطيني"، مشددًا على أنّ وجود قوة دولية في الأغوار يُعَدُّ كلامًا فارغًا.

(وفا، ٢٠١٤/٠٢/١٧)

٢٠١٤/٠٢/٢١ قال وزير الداخلية الإسرائيلي جدعون ساعر، "إنّ الاستيطان في الأغوار سيبقى إلى أجيال طويلة وسيزدهر، وإنّ أمن إسرائيل يلزمه عمق إستراتيجي، ولا يمكن حتى التفكير في أنّ الحدود لن تكون على ضفة نهر الأردن".

(وكالة القدس للأنباء، ٢٠١٤/٠٢/٢٢)

٢٠١٤/٠٢/٢٥ أصيب، عدد كبير من الشبان المرابطين داخل المسجد الأقصى خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الخاصة التي اقتحمت المسجد بأعداد كبيرة من باب المغاربة لإخـراج الشبان والمُصلين المعتكفين في المسجد للتصدي للمستوطنين الذين أعلنوا نيتهم اقتحام الأقصى ورفع أعلام الاحتلال في باحاته بمناسبة عيد الفصح العبري.

(وفا، ٢٠١٤/٠٢/٢٥)

٢٠١٤/٠٢/٢٥ قدم عضو الكنيست الإسرائيلي عن حزب الليكود موشيه فيغلين مقترحًا للكنيست يطالب فيه بوضع المسجد الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية بدلًا من السيادة الأردنية.

(الجزيرة نت، ٢٠١٤/٠٢/٢٥)



مراجعات وعروض كتب

خالد وليد محمود*

مراجعة كتاب

حرية – مساواة – اندماج اجتماعي

نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المُستدام

المؤلف: مراد دياني

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ٢٦٦ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تتمثّل الإشكالية الأساسية التي يعرضها الدكتور مراد دياني في كتابه في مُساءلة شروط اتّساق الحرية والمساواة داخل نظرية العدالة الاجتماعية. يصبّ هذا الكتاب في منحى الإسهامات الفكرية التي تحاول التوفيق بين هذين المبدأين عوض المُعارضة بينهما، وفي الجهد العلمي الرّامي لدرء الإبهام المحيط بالنّموذج الليبرالي داخل الوطن العربي، والذي من شأنه أن يُسهم في إثراء النّقاش في شأن سُبل البناء المؤسّساتي الأنجع والأقوم والأكثر ملاءمةً لخصوصّياتنا الذّاتية، بشأن ما يجمعنا معًا أو ما يمكن أن يجمعنا معًا؛ بمعنى الأُفق الذي ينبغي أن يُوجّهنا ويقود حركة تاريخنا.

> "يُبيّن الكتــاب بعض هــذه الأوجه لتفاقــم الحالة العربية بترابطٍ مع استشراء السياسات النيوليبرالية، عبر عرض مؤشــرات "القيمة الإجمالية المُولَّدة"، و"التنمية البشــرية"، و"نقص التنميــة النّاجم عن عدم المساواة""

ينطلق الكتاب من اعتبار شبه استحالة بناء مجتمعاتٍ واقتصاداتٍ عربيةٍ بعيدةٍ عن الاستبداد والفكر الأُحادي ناجعةٍ اقتصاديًّا وعادلةٍ اجتماعيًّا ومُستدامة، على أُسُس الوصفات النيوليبرالية القائمة على "التّسويغات النيوكلاسيكية"، وبخاصّة بُعيد الأزمة الاقتصادية العالمية. فوفقًا للدكتور دياني، بدأ اليوم يتجلّى بوضوح تهافت هذا المنطق النيوليبرالي القائم على حثّ الأغلبية السّاحقة في المجتمع على تقديم التضحيات بحجّة الحفاظ على التوازن الاقتصادي، في حين أنّ النتيجة تتلخّص فحسب في توليد أقصى الأرباح لفائدة أقليّة ضئيلة، في تزامنٍ مع تفاقم آثار الأزمات المالية المتعاقبة منذ تسعينيات القرن الماضي. ولم تكن بلادنا العربية لتُشكّل استثناءً لهذا التّهافت شبه الكوني للمنطق النيوليبرالي؛ إذ كان من الطبيعي أن يتمخّض تبنّي معظم البلدان العربية في العقود الأخيرة لسياساتٍ نيوليبرالية عن نتائج وخيمة في جميع المجالات وعلى المستويات كافة، أو بشكلٍ أكثر دقة، عن تفاقمٍ للأوضاع الواهنة أصلًا.

يُبيّن الكتاب بعض هذه الأوجه لتفاقم الحالة العربية بترابطٍ مع استشراء السياسات النيوليبرالية، عبر عرض مؤشرات "القيمة الإجمالية المُولَّدة"، و"التنمية البشرية"، و"نقص التنمية النّاجم عن عدم المساواة"، و"التّرابط السّلبي بين خسائر دليل التنمية البشرية والرّضا بحرية الاختيار وبالمجتمع"، و"الرّضا العام بالحياة والرّضا بالرعاية الصحية وبالتعليم"، و"التّكامل الاجتماعي من خلال رفاهية الفرد والنّظرة إلى المجتمع والشعور بالأمان" وتحليلها. ليخلص من هذا العرض التقديمي إلى أنّ الوضعية الرّاهنة للبلدان العربية في ظلّ سيادة هذه السياسات النيوليبرالية أصبحت مُرادفةً للضعف والهامشية والتبعيّة والرّضوخ، وأنّ تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية يعطي دليلًا آخر على الضرورة الملحّة لاستشراف النماذج المُستدامة البديلة من الليبرالية المتوحّشة، في أُفق ما بعد الربيع العربي، من خلال التّمييز الصّارم والبيّن بين هذه الأرثوذوكسية النيوليبرالية المُهيمنة اليوم والنظام الليبرالي الاجتماعي.

يتبنّى الكاتب بذلك، ومن دون مواراة، النهج الليبرالي الاجتماعي الذي يروم التعريف به وتحديد طبيعته العميقة، إذ إنّه يظلّ مبهمًا اليوم، سواءٌ في شقّه الاقتصادي أو في شقّه السياسي، وحتى الفلسفي، ومتّسمًا بسوء فهمٍ عميق، بتزامنٍ مع غياب السّياقات العربية الحاضنة له لعقود طويلة. يُسطّر الكتاب بذلك أولى أهدافه في الإسهام في أن تتبوّأ النظرية الليبرالية للعدالة المكانة التي تستحقّها في البلاد العربية، على اعتبار أنّ الفكر العربي المعاصر، وبدرجةٍ خاصّة الفكر الاقتصادي، يفتقد إلى التّنظير العلمي الواضح لهذه الإشكالية، وإلى التّراكم المعرفي المرخّص للممارسة الفاعلة.

تتمثّل إحدى أبرز إضافات الكتاب للمكتبة العربية في عرض أبرز النظريات الليبرالية المساواتية المعاصرة وتحليلها، والمرتبطة أساسًا بنظريّة العدالة عند جون راولز، ممّا يسمح للقارئ العربي بالاطّلاع على أبرز ما أنتج الفكر الغربي وأحدثه في شأن المقاربة المعيارية لإشكاليّة اتّساق الحرية والمساواة داخل نظرية العدالة التي تُشكّل عنصرًا مركزيًّا لمرحلة ما بعد الربيع العربي، ينبني عليها الكثير من الرّهانات سواء منها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ولا يكتفي الدكتور مراد دياني بعرض عُصارة الفكر الغربي وتحليله خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بل يُقدِّم مقاربته الذاتية لنظرية العدالة في النّموذج الليبرالي المُستدام القائمة على ثلاثة مبادئ رئيسة، ترتكز على ترابط الحرية والمساواة في تكافؤ الفرص الحقيقي، وعلى اقتران التّحليل الاقتصادي لتوليد الثروة وإعادة توزيعها داخل المجتمع، وأخيرًا على تلازم البناء المؤسّساتي بتوطّنه في الأفق بعيد المدى للاندماج الاجتماعي والمواطنة، بترابطٍ مع منظور الإخاء الاجتماعي:

- أما المبدأ الأوّل فيتعلق بطبيعة الحرية العميقة والمتّسقة مع مقتضياتها الاجتماعية، على خلاف طبيعتها الصّورية في النّموذج النيوليبرالي المتوحّش، ويؤكد المؤلف على أنّ النّموذج الليبرالي

المُستدام ينطوي على حرية حقيقية متمثّلة في القُدرات الفردية المُضمّنة في ثنايا المساواة الاجتماعية والضّامنة لتكافؤ الفرص في المُسبق الأوّلي. وهو ما يتجلّى من خلال دور نظام التربية والتعليم من جهةٍ، ونظام الضريبة على المواريث والهِبات من جهةٍ أخرى في تأمين المساواة ين الأفراد من حيث الفرص والقُدرات والآمال والتطلّعات، فضلًا عن أدوار تكميلية قد تقوم بها السياسات العامّة، خاصّة سياسات التّمييز الإيجابي.

- أمّا المبدأ الثاني، فيتعلّق بأصالة اتّساق الحرية والمساواة الاجتماعية من منظور الاقتصاد السياسي، وتحديدًا بطبيعة ارتباط عملية توزيع القيمة بمستوى توليدها. بمعنى أنّ النّموذج الليبرالي المُستدام القائم على اتّساق الحرية والمساواة يضمن الحفاظ على المُحفِّزات الفردية لتوليد الثّروة الكامنة في أصالة الحرية الاقتصادية في المُسبق الأوّلي، كما يضمن مُضاعفتها في اللاّحق البعدي عبر الآثار الجانبية الإيجابية للمساواة الاجتماعية. فإحدى أهمّ الثّغرات في معظم نظريات العدالة هي أنها تُركّز على مسألة توزيع مجموعة من الأصول (موارد مادية، وأجور، وأصول اجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتكافؤ الوصول إلى الوضعيات الاجتماعية) من دون مُساءلة كيفيّة إنتاجها. وحجّة الكتاب الرئيسة هي أنّ توزيع الثروة (وتوزيع جميع الأصول الاجتماعية) هو غير منفصلٍ عن مستويات توليدها ومحفزّاته، بل إنهما مترابطان ترابطًا تلازميًّا، وهو ترابطٌ جوهريّ غالبًا ما يَغِيبُ أو يُغَيَّبُ في أغلب المقاربات النّظرية التي يغلب عليها الجانب الأيديولوجي.
- وبما أنّ استقرار اتّساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية واستدامتهما في المدى البعيد - مدى البناء والتطوّر والارتقاء - يظلاّن خارج نطاق أيّ شكلٍ مجتمعي مُؤسّساتي محضٍ ومُنقطعٍ عن المنظور الثقافي أو التاريخي بعيد المدى، فإنّ الكاتب يُضيف مبدأً ثالثًا يقوم على إدخال بُعْد "الاندماج الاجتماعي" في مُكوّناته الوضعية (المواطنة) والمعيارية (الإخاء). بمعنى آخر، لا يستقيم – وفقًا للكاتب – اتّساق الحرية بالمساواة داخل نظرية العدالة من دون انبثاق الاندماج الاجتماعي كمنظورٍ بعيد المدى للعيش المشترك.

وللكتاب، من ثمّ، أصالة تتمثّل في صوغٍ دقيقٍ للفكرة البديهية بأنّ التوزيع هو منصفٌ بحيث لا يُكِنّ أيّ شخصٍ ضغينةً أو حقدًا اجتماعيًّا لشخصٍ آخر على أساس هذا التوزيع، وأنّ توطّن المواطنة والتّجانس والتآخي الاجتماعي النّاتج هو ما يمنح الاستقرار والمنظور بعيدي المدى للتّسوية المؤقّتة للعيش المشترك. فإن كانت نظرية العدالة الراولزية ترتكز على توليف بُعدَي الحرية والمساواة، فإنّ شعار "حرية - مساواة" يبقى فارغًا من أيّ معنى أو أيّ اتّساقٍ في المنظور التاريخي أو التطوّري، من دون إقحام مبدأ ثالث اجتماعي/ سياسي/ إبستيمي كمبدأ وسيط يُعبّر عن تكامل المبدأين الأوّلين. ومن ثمّ، يعمد الدكتور مراد دياني إلى وصل هذه المبادئ الثلاثة بفهمين مُتكاملين لنظرية العدالة في النموذج الليبرالي الاجتماعي، أحدهما يمنح المنظور المثالي لتحقيق الاندماج الاجتماعي (حرية – مساواة - إخاء)، والآخر يعرض للشّروط العمليّة لهذا الاتّساق (حرية – مساواة - مواطنة). ليخلص في مقاربته ما بعد الحداثية لنظرية العدالة إلى بلورة معالم العدالة الاجتماعية في النّموذج اللّيبرالي المُستدام على خمس مستوياتٍ رئيسة:

- اتّساق الحرية والمساواة ما دام النّموذج اللّيبرالي في شكله الاجتماعي قائمًا على الاتّفاق الطوعي والتّعاقد المُنصف بين الأفراد. إنّ السّعي إلى خلق القيمة مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بأنساق توزيعها، فكلّما كان النّظام مُتّسقًا ومتساويًا، كان أكثر توليدًا للقيمة والثّروة. ويُعطي الكاتب على ذلك مثال الدول الأكثر "مساواتية" في العالم (الدول الإسكندنافية) باعتبارها الأكثر غنى ورفاهيةً في الوقت نفسه.
- تكافؤ الفرص المنصف الذي يعني وضع الجميع على مستوى "بوّابة الانطلاق" نفسه، والقائم على نظام التّربية والتّعليم الذي يسهر على تأمين حصول الجميع على التربية المتناسبة وعلى حقّ الوصول إلى أعلى المناصب الاجتماعية، ثمّ بعد ذلك على نظام المواريث والهِبات الذي يقتضي فرض ضرائب وقيود على التّركات من أجل منع أو الحدّ من انتقال الامتيازات من جيلٍ إلى جيل ومن صُلبٍ إلى صُلب، وأخيرًا على نظام التّمييز الإيجابي الذي يجعل من اللاّمساواة ومن التّمييز آلياتٍ لتحقيق تكافؤ الفرص الحقيقي وليس فقط الشّكلي.
- الجدارة والاستحقاق؛ فالتّفاضل الوحيد الذي يُقرّه الدكتور مراد دياني من منظوره الليبرالي، ويشجّع عليه، هو التّفاضل القائم على أساس الجهد وقيمة العمل. ولمّا كانت قابليّات الأفراد متفاوتةً في التّحصيل والفهم والإدراك وفي بذل الجهد والاستثمار، كان تمايز الأفراد من النّاحية العملية الاكتسابية أمرًا حتميًّا، وينبغي أن تعكسه آليات وإجراءات العدالة كإنصاف، بإجازة التّفاوتات المنصفة وإقرارها والتي تسمو فوق "المساواتية" المحضة.

- تحديد الملكية على اعتبار أنّ الحرية الحقيقيّة تتمثّل في حرية الملكية أكثر منها حرية الفعل، ومن ثمّ، فالطبيعة العميقة للحرية تتطلّب بالأساس مناقشة "حدود الملكية" عوضًا عن "حدود الفعل". هذا هو بالضّبط - وفقًا للدكتور مراد دياني - الخيط الرّفيع الفاصل بين اللّيبرالية المتوحّشة واللّيبرالية الاجتماعية. ففي حينٍ لا تعترف الأولى بأيّ حدودٍ للملكية الخاصّة (من قبيل الحدود على تراكم رأس المال وتركّزه) على اعتبار أصالتها ومن ثمّ عدم جواز تقييدها بأيّ مبدأ آخر ولأيّ اعتبارٍ كان، نجد أنّ الأخيرة تنبني على فكرة تحديد الملكية الخاصّة بدرجةٍ أساس عبر ما صاغه جيمس ميد وجون راولز لنموذج "ديمقراطية امتلاك الملكية".

> بذل الباحث في كتابه جهدًا في التنظير محاولًا الكشف عن فضاءات الحرية داخل النموذج الليبرالي الاجتماعي، وطرح العديد من الأسئلة المتعلقة بمعالم التوفيق بين الفردانية الليبرالية كأساس للنجاح الاقتصادي والمساواة الاجتماعية كشرط أساسي لاستدامة الديمقراطية

ما نخلص إليه هو أنّ الكاتب قد بذل في كتابه جهدًا في التنظير محاولًا الكشف عن فضاءات الحرية داخل النموذج الليبرالي الاجتماعي، وطرح العديد من الأسئلة المتعلقة بمعالم التوفيق بين الفردانية الليبرالية كأساس للنجاح الاقتصادي والمساواة الاجتماعية كشرط أساسي لاستدامة الديمقراطية. وعلى الرغم من أنّ الكاتب يدافع باستماتة عن النهج الليبرالي واقتصاد السوق، فإنه لا يرى دورًا للدولة؛ وهو ما يثير الجدل للكثير من المهتمين والباحثين بعد تبيُّن أنّ الأزمة المالية التي تعرّض لها العالم، وبشكل خاص الدول الرأسمالية، لم تخرج عن دائرة الأزمات الدورية التي لا تسلم منها السوق الحرة والاقتصاد الرأسمالي بحكم آليته ونظام عمله. وأكثر ما أكدته الأزمة المالية هو الدور المؤثر والضروري للدولة في الرقابة على السوق وضبطها، إضافة إلى أنّ ثمة من يرجّح أنّ نظريات حاكمة للنظام الرأسمالي "دعه يعمل دعه يمر" و"اليد الخفية" ستجري إعادة صوغها من جديد بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم في عام ٢٠٠٨، والأرجح لمصلحة دور أعلى لـ "رأسمالية الدولة" التي تعزز فرصها وحظوظها عمليات التأميم الجزئي والكامل لمنشآت وبنوك عملاقة، ولمصلحة دور تنظيمي أعلى للدولة في الحياة الاقتصادية. فالكاتب يولي الأهمية كلّها - على المستويين المعياري والوضعي - لاقتصاد السوق والسياسات الليبرالية، ناسيًا الدّور الأكيد للدولة في تصحيح "إخفاقات السوق" وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية (كما بيّن ذلك مثلًا بجلاء جون مينارد كينز)، فضلًا عن دور مؤسّسات المجتمع المدني والقطاع الثالث التي تؤدي أيضًا دورًا أساسيًّا في التّنسيق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (كما بيّنت ذلك التحليلات المؤسّساتية عند ثورستين فيبلين وجون كومونس).

ويبقى القول إنّ الكتاب ينطوي على جُهدٍ علمي، ويُمثّل إضافةً حقيقية للفكر العربي المعاصر في موضوع العدالة الاجتماعية، ويعد لبِنَةً مهمة على درب بناء نسق معرفي يأذن بالممارسات الليبرالية القائمة على الحرية والمساواة والاندماج الاجتماعي في غد ما بعد الربيع العربي.

نعيمة أبو مصطفى*

مراجعة كتاب

موسوعة مصر والقضية الفلسطينية ١٩١٧- ١٩٥٢

المجلد الأوّل

المؤلّف: مجموعة مؤلفين.

الناشر: المجلس الأعلى للثقافة - لجنة توثيق تاريخ مصر والقضية الفلسطينية، القاهرة، ٢٠١٢.

عدد الصفحات: ٧١٦ صفحة.

* باحثة وكاتبة صحفية مصرية.

ما هو الدور الذي قامت به مصر تجاه القضية الفلسطينية؟ ماذا كشفت وثائق وزارة الخارجية والأمن القومي المصري، وبياناتهما؟ ما هي الحقيقة العلمية الغائبة عن دور مصر الرسمي، والشعبي، والحزبي، ومؤسساتها الدينية، والمؤتمرات الشعبية التي شاركت فيها مصر من أجل القضية الفلسطينية؟ كيف ساعدت صحف مصرية في التسويق للدولة الصهيونية؟ من الذي ساهم في تشكيل الوعي المصري تجاه فلسطين؟

قُسّمت "الموسوعة" إلى مقدّمة، وأربعة أقسام، بستٍّ وعشرين نقطة، استغرقت ٧١٦ صفحة من القطع الكبير. تناول كلّ قسم عدّة نقاط.

استعرض عادل غنيم في النقطة الأولى من القسم الأوّل الذي ليس له عنوان، "مصر وفلسطين منذ تصريح بلفور حتى أواخر العشرينيات من القرن العشرين"، فيما كانت مصر منشغلة بالدفاع عن قضيتها الوطنية، وهي مصرية الدولة، والتوجّه العربي نحو إحياء الجامعة العربية، و"شتّان بين معدوم يراد إحياء ذكراه وموجود يراد تنظيم خطاه"؛ إذ كانت مصر تحت الاحتلال البريطاني الذي منح الصهاينة في مصر تسهيلات كبيرة للعمل، وارتباط كبار الرأسماليين في مصر مع المؤسسات اليهودية، وتبنّي بعض الصحف المصرية حملات دعاية؛ لتسهيل إقامة اليهود في فلسطين، وتصوير شراء اليهود الأراضي الزراعية، وكأنّه وسيلة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني؛ وإرسال رئيس الوزراء المصري أحمد زيور، أحمد لطفي السيد إلى فلسطين، لحضور افتتاح "الجامعة العبرية" في القدس (١٩٢٥)، والذي عُدّ طعنة للفلسطينيين في الصميم، وجّهت لهم من الحكومة المصرية"، وقيام إسماعيل صدقي وزير الداخلية آنذاك، باعتقال المواطنين الفلسطينيين الذين هتفوا ضدّ اللورد بلفور، عند مروره بمصر في طريقه إلى فلسطين.

استشهد الكاتب بموقف سعد زغلول أثناء وجوده في لندن، لعرض القضية المصرية، ليوضح لنا عدم اهتمام مصر الرسمي بما يحدث في فلسطين أو الدول العربية؛ فعندما سُئل زغلول عن فلسطين وسورية، أجاب: "إنّ مسألة فلسطين وسورية خارجة عن مسألتنا، وعن دائرة نظرنا، فلا دخل لنا فيها".

على الرغم من اعتراف غُنيم بابتعاد الحكومة المصرية عن مساندة الأشقّاء العرب، فقد ضخّم المواقف الفردية ورأى أنّها مساندة مصرية بالكامل للقضية الفلسطينية. وابتعد عن الموضوعية في تقييم الموقف؛ في محاولة لتوجيه القارئ وجهة معيّنة.

تناولت إيمان عامر "مصر وانتفاضة البراق ١٩٢٩"، موضحةً تاريخ حائط البراق، وأطماع اليهود فيه، ومحاولاتهم إثبات ملكيّتهم له، ومواجهة الفلسطينيين هذه الأطماع، وتشكيل "جمعية حراسة المسجد الأقصى"، وصمت الانتداب البريطاني عن الممارسات السلبية اليهودية، بخاصّة عندما رُفع العلم الصهيوني ذو النجمة السداسية، في ١٥ آب / أغسطس ١٩٢٩، وهتفوا "الحائط حائطنا". وكان اليوم التالي هو الجمعة الموافق للمولد النبوى الشريف، فخرجت حشود الفلسطينيين في تظاهرات متّجهة إلى الحائط. واستمرّت مواجهات هبَّة البراق" (١٩٢٩) لمدّة أسبوعين. ومنعت سلطات الاحتلال الفرنسية والبريطانية آنذاك، الزحف العربي إلى فلسطين.

رصدت المؤلّفة موقف الأزهر السلبي الذي لم يدن هذا الاعتداء الصهيوني على المقدسات الإسلامية، وتصدّي جمعية الشبان المسلمين لهذا الاعتداء.

أظهر محمد علي حله استمرار الدعم الشعبي المصري للقضية الفلسطينية، بخلاف حكومة إسماعيل صدقي التي تجاهلت نداءات القيادات الفلسطينية وتحذيراتها بخصوص مشاركة مصر في معرض تل أبيب اليهودى الذي أقيم في ربيع عام ١٩٣٢، ومساندة الرأي العام المصري لثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية، و"الإخوان المسلمين"، برئاسة حسن البنّا، و"جمعية الشبان المسلمين" التي قامت بدورٍ بارز في تعبئة الرأي العامّ المصري لمصلحة الثورة الفلسطينية. وأفتت بتكفير الذين ينضمّون إلى القوّات البريطانية في محاربة فلسطين.

رصد الكاتب الحركة الطلابية في جامعة فؤاد الأوّل (القاهرة الآن) وجامعة الأزهر، لمساندة فلسطين والدفاع عنها، وكيف نظّمت كلّية الآداب، في شباط / فبراير ١٩٣٧ رحلة إلى فلسطين، من ٦٠ طالبًا وأستاذًا. وإضراب طلّاب كلّيات الحقوق، والزراعة، والآداب، في تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٣٨؛ احتجاجًا على الظلم الواقع على فلسطين. وكيف انتقد بعض الكتّاب المصريين موقف الحكومة المصرية السلبي تجاه القضية الفلسطينية، والحرص على عدم إزعاج بريطانيا، الأمر الذي جعل برت فش (مقرّر البعثة الأميركية) في القاهرة، وزير الخارجية في واشنطن يصرّح: "إنّ العلاقة الطيبة قائمة بين المندوب السامي والنحّاس رئيس الوزراء، فإنّ الإنسان يستطيع أن يقول وهو مطمئن: إنّ الأحداث في فلسطين، لن يكون لها صدى هامّ في مصر، وطالما أنّ مفاوضات المعاهدة البريطانية – المصرية تتقدّم في وئام ، فإنّ هذه العلاقات الودّية لن تسوء". لقد دفع هذا التصريح بعض الكتّاب المصريين إلى مناصرة إخوانهم في فلسطين؛ ما أزعج النحّاس الذي دعا

أصحاب بعض الصحف إلى مكتبه في حزيران / يونيو ١٩٣٦، وإبلاغهم بأن يتحقّقوا من صحّة الأنباء التي ينقلونها.

جاء الجزء الثاني من الموسوعة ليوضح دور "مصر الرسمية والقضية" الذي تناولته لطيفة سالم منذ الفترة الملَكية وبداية حكم الملك فؤاد مصر، عام ١٩١٧، وطموحاته في أن يصبح خليفة للمسلمين، ولماذا لم يعبأ بانتفاضة البراق الفلسطينية (١٩٢٩)، وعلاقة الملك فؤاد الجيّدة باليهود المصريين، ولماذا كان الحاخام حاييم ناحوم مستشارًا وصديقًا للملك. إضافةً إلى بعض النسوة اليهوديات. ولم يكتفِ الملك بهذا، بل أنشأ حزبين ("الاتحاد" ١٩٢٥، و"الشعب" ١٩٣٠)؛ لتبنّي حملة دعم اليهود، وتحسين صورتهم أمام المجتمعَين المصري والفلسطيني، ونقل أفكار اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

قامت الثورة الفلسطينية في ١٥ نيسان / أبريل ١٩٣٦. وتوفّي الملك فؤاد، في ٢٨ من الشهر نفسه. ونُصِّب فاروق ملكًا على مصر(تحت الوصاية لصغر سنّه). وحظي فاروق بشعبية واسعة في الأوساط الفلسطينية. وساد التوجّه العربي نحو نصرة فلسطين. ووُضع ميثاق "جامعة الدول العربية" في ٢٢ آذار / مارس ١٩٤٥. وجرى تعيين عبد الرحمن عزام باشا أمينًا عامًّا لها. وتضمّن "ميثاق الجامعة" استقلال فلسطين.

عصف تقرير لجنة التحقيق الأنغلو أميركية في أواخر نيسان / أبريل ١٩٤٦، بالقضية الفلسطينية؛ فغضب الملك فاروق. ودعا إلى عقد مؤتمر أنشاص، في ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٦.

قبل الملك لجوء الحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين، إلى مصر. وقبله بامتعاض رئيس الوزراء المصري إسماعيل صدقي الذي كانت تربطه علاقات وطيدة مع الصهاينة والبريطانيين. وأعلن صدقي مع أحمد لطفي السيد وزير الخارجية، أنّ الحسيني لاجئ سياسي، وينبغي له ألا يمارس السياسة، بل يبقى ضيفًا.

حلّلت الكاتبة أسباب هزيمة العرب في حرب ١٩٤٨؛ ومنها انفراد الملك فاروق بالسلطة، وعقد هدنة رودس الدائمة في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٩. وأسباب معارضة مصر قرارات مؤتمر أريحا (أوّل كانون الأول/ ديسمبر١٩٤٨).

أفردت سالم جزءًا مفصّلًا لدور البرلمان المصري في القضية الفلسطينية (١٩٢٤-١٩٥٢)، بمجلسي الشيوخ والنوّاب، وعدم رغبة حكومة النحاس في طرح قضية فلسطين للنقاش على البرلمان، وموقف رئيس الوزراء محمد محمود عندما مرّ بباريس في طريقه إلى إنجلترا، سُئل عمّا إذا كان سيتحدّث مع الإنجليز في مسألة فلسطين؟ فأجاب "أنّه ليس مندوبًا عن فلسطين، ولا رئيسًا لحكومتها". كما صرّح عبد الرحمن عزام الوزير المفوّض للشؤون العربية في وزارة الخارجية المصرية، عن قضية فلسطين، فقال "إنّه لايدري كيف سيحلّ هذه المسألة، وليس هناك ما يدلّ على أنّ حلّها سيؤثّر في كيان دول الشرق الأدنى القومي". واستفزّ هذا الحديث البعض. وسُئل النقراشي باشا رئيس الوزراء عن هذا التصريح، فأيّد ما ذكره الوزير، بلا خجل.

ذكر البحث المساعدات المالية التي جرى جمعها لمساعدة المنكوبين من الفلسطينيين والمصريين. وذكرت الكاتبة أنّه جرى تقديم الدعم للّاجئين. لكن لم تذكر قيام حكومة النقراشي باحتجاز الفلسطينيين الذين اختاروا اللجوء إلى مصر، في حَجْر صحّي. وأصدرت الحكومة المصرية قرارًا بعدم تشغيل الفلسطينيين، ورفض حكومة السعديين السماح لـ"الأونروا" بتقديم معوناتها للفلسطينيين في مصر. وهذا من باب المنّ على الفلسطينيين بالمساعدة، وتغذية القارئ بأحداث مغلوطة.

"رصد عماد جاد سياسات "الحكومات المصرية والقضية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٤٧"، والتي اتّسمت "بالحيادية"، بسبب الانشغال بالقضية الوطنية و"اللامبالاة" بالسماح للصهاينة بتأسيس فرع لمنظمتهم في القاهرة، باسم "منظمة الصهيونيين بمصر" عام ١٩١٧"

رصد عماد جاد سياسات "الحكومات المصرية والقضية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٤٧"، والتي اتّسمت "بالحيادية"، بسبب الانشغال بالقضية الوطنية و"اللامبالاة" بالسماح للصهاينة بتأسيس فرع لمنظمتهم في القاهرة، باسم "منظمة الصهيونيين بمصر" عام ١٩١٧.

شرح الكاتب كيف أرسلت الحكومة المصرية ممثّلين عنها لمشاركة اليهود المصريين احتفالاتهم بصدور "وعد بلفور"، في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧، وكيف جرى تهديد الفلسطينيين بالطرد من مصر؛ لغضبهم عندما اندلعت ثورة البراق، واتّهامهم بإهاجة الرأي العامّ. ومع اندلاع ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية، أبدت الحكومة المصرية التعاطف الحذر، بما لا يسبّب إزعاجًا للحكومة البريطانية. لذلك لم يصدر أيّ بيان رسمي مصري، خلال الستّة أشهر الأولى. وأكّد النحّاس باشا رئيس الحكومة المصرية، لبريطانيا مدى قدرته على قمع

أيّ غضب ضدّ اليهود. وقدّم الشكر لوزير المستعمرات على ما يتعلّق بحقوق "العرب واليهود".

عرض جاد تقرير اللجنة الأنجلو - أميركية، في ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٤٦، واجتماع الرؤساء العرب في ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٦ في أنشاص، لرفض مقترحات اللجنة. وفي ٩ حزيران / يونيو ١٩٤٦ عقد العرب "مؤتمر بلودان" في سورية، لمناقشة إمكانية دخول العرب فلسطين، بعد انتهاء الانتداب البريطاني. وقامت مصر بحشد قوّات في العريش؛ بهدف منع وصول الاضطرابات الفلسطينية إلى مصر، عند انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨.

لاحظ الكاتب أنّ الوضع في فلسطين لم يكن محلّ اهتمام الغالبية العظمى من السياسيين المصريين. وعلى الرغم من ذلك حاول جاد إقناعنا بأنّ الفلسطينيين أخطأوا عندما رفضوا المقترحات البريطانية، في مؤتمر لندن (١٩٣٩)، وأنّ مصر لم توافق على هذا الموقف، ولم يذكر جاد نكوص بريطانيا بتنفيذ ما جاء في "الكتاب الأبيض" لسنة ١٩٣٩. وقال "إنّ الحكومة المصرية لم تكن ترى أيّ دور للأداة العسكرية، في حسم الصراع". ولم يذكر أنّ ثورة ١٩٣٦، هي التي أجبرت الحكومة البريطانية على التحرّك، وإصدار "الكتاب الأبيض" الذي لم تستطع الوفاء به؛ نتيجة لتقرير اللجنة الأنجلو - أميركية، وقامت بالتهرّب من تعهّداتها، بإلقاء القضية إلى الأمم المتحدة التي تعمل لحساب أميركا.

تحت عنوان "مصر الشعبية والقضية الفلسطينية"، استهلّ القسم الثالث أوّل نقاطه عن "موقف حزب الوفد من القضية الفلسطينية"، للدكتور عبد المنعم إبراهيم الجميعي، وبداية تعاطف الحزب مع القضية الفلسطينية، منذ عام ١٩٢٥، ومشاركة الحزب في المؤتمرات، ومنها "المؤتمر الإسلامي العام" في القدس عام ١٩٣١. وتأييد النحاس إقامة دولة فلسطينية، حفاظًا على أمن مصر القومي، بخاصة وأنّ لليهود ادّعاءات بحقوقهم في سيناء.

جاء أحمد زكريا الشلق، ليعرض لنا "موقف حزب الأحرار الدستوريين من القضية الفلسطينية" منذ نشأة الحزب عام ١٩٢٢، وتاريخ تكوينه وأعضاءه، وموقف جريدة "السياسة" التي يصدرها من القضية الفلسطينية، ونشر تصريحات "وايزمان" بضمّ سيناء إلى الكيان الصهيوني.

تعرّض الشلق لمناشدة موسى كاظم الحسيني (رئيس الجمعية الإسلامية المسيحية في فلسطين)، الملك فؤاد بعدم تمثيل مصر في حفل افتتاح الجامعة العبرية.

كما عرض عبد المنعم إبراهيم الجميعي موقف "الحزب السعدي من القضية الفلسطينية ١٩٣٨-١٩٥٢"، والذي لم يختلف عن الأحزاب الأخرى؛ إذ تأسّس الحزب بعد انشقاق محمود فهمي النقراشي، وأحمد ماهر عن "حزب الوفد"، وقيامهما بتأسيس "الحزب السعدي" في عام١٩٣٨، معارضين سياسة النحّاس ومكرم عبيد.

شرح المؤلّف خطوات الحرب (١٩٤٨)، وبروز ظلال النكبة بسبب التمزّق العربي، ومصرع النقراشي على يد جماعة "الإخوان المسلمين"، في ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨؛ بسبب قرار حلّ الجماعة، وسرعة ردّ النظام الملكي باغتيال المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنّا. وتصاعد أعمال العنف السياسي والاعتقالات، بما عُرف ببداية "معسكرات التعذيب".

أكمل الجميعي الموضوع الذي يليه، موقف "حزب الكتلة الوفدية من القضية الفلسطينية ١٩٤٢-١٩٥٢"، الذي انشقّ عن "الوفد" أيضًا عام ١٩٤٢، وأسّسه مكرم عبيد بعد استفحال خلافه مع النحّاس، والتحذيرات التي قدّمها الحزب من خطورة انتشار الصناعة اليهودية. وأصدر عبيد قرارًا قضى بمنع استيراد البضائع اليهودية، وعدم فتح الأسواق المصرية لها.

تابع زكريا سليمان بيومي موقف "الحزب الوطني من قضية فلسطين"، والذي أسّسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧، كان همّه الأول والأخير القضية الوطنية. ولم يبد اهتمامًا بالقضايا العربية أو القضية الفلسطينية. وكان معجبًا بتجربة المقاومة الهندية بزعامة غاندي، والفاشيّة في إيطاليا، والنازيّة في ألمانيا، والنموذج التركي الذي أسّسه كمال أتاتورك. ولهذا رفع مصطفى كامل شعار "مصر فوق الجميع".

قدّم خلف عبد العظيم سيد الميري موقف "حزب الاتحاد من القضية الفلسطينية ١٩٢٥-١٩٣٦"، والذي جرى تدشينه بإيعاز من القصر في ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٢٥؛ بإشراف حسن نشأت وكيل الديوان الملكي، والقائم بأعمال رئاسة الديوان، ورئاسة يحيى إبراهيم، وعلي ماهر وكيلًا. وتميَّز هذا الحزب بأنّه اتّحاد مصالح بين السلطة وفئات كبار الملّاك والأعيان، إلى أنّه اندمج في عام ١٩٣٦ مع "حزب الشعب"، تحت مسمّى "حزب الاتحاد الشعبي".

تولّى جمال معوض شقرة، عرض موقف "حزب مصر الفتاة والقضية الفلسطينية" الذي تشكّل في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٣، ونصّ برنامجه على التمسّك بعروبة مصر، وتحوّل إلى حزب عام ١٩٣٦، لمؤسّسه أحمد حسين، وإلى "الحزب الوطني الإسلامي" عام ١٩٤٠. ثمّ تحوّل إلى الاشتراكية تحت اسم "حزب مصر الاشتراكي". وفي عام

١٩٣٩ شكّل الحزب لجنة خاصة بفلسطين. وشنّ الحزب هجومًا على الحركة الشيوعية المصرية، وبخاصّة زعيمها هنري كوريل، لاعتقاد أحمد حسين أنّه موجّه صهيونيًّا. كما دعا أحمد حسين إلى الجهاد في فلسطين. وسافر إليها. والتحق بمعسكر "قطنه"، بالقرب من دمشق. وكوّن كتيبة "مصطفى الوكيل".

> جاء الجزء الثاني من القسم الثالث للموسوعة ليمثّل "الهيئات والجماعات الدينية"، بدايةً من موقف "الأزهر الشريف من القضية الفلسطينية"

تناول عاصم الدسوقي "اليسار المصري وقضية فلسطين"، "منذ شجب الكومنترين (الشيوعية الدولية) النشاط الصهيوني في فلسطين، وتاريخ الحزب منذ نشأته في آب / أغسطس ١٩٢٣، وتبنّيه شعار "وحدة الشعوب العربية في الكفاح ضدّ الاستعمار"، ومشاركته "الحزب الشيوعي الفلسطيني" في الثورة الفلسطينية (١٩٣٦)، وموقف الحركة الديمقراطية للتحرّر الوطني "حدتو" وسكرتيرها العامّ هنري كوريل. وانقسام اليسار المصرى حول قرار التقسيم الذي رفضته بشدّه "حدتو" وأيّده "الحزب الشيوعي المصري"، وأخذ يقدّم المبرّرات لهذا التأييد، وكيف انقسمت "حدتو" ثلاثة أقسام، وكانت جميعها ضدّ التقسيم، ولماذا أيّد الانقسام الرابع للحزب قرار التقسيم.

جاء الجزء الثاني من القسم الثالث للموسوعة ليمثّل "الهيئات والجماعات الدينية"، بدايةً من موقف "الأزهر الشريف من القضية الفلسطينية" لمحمد علي حلة الذي أشار إلى تاريخ الأزهر وموقفه من قضية القدس. ذكر حلة العديد من مواقف الأزهر الشريف و"جمعية الشبان المسلمين"، وتأكيدهما على عروبة فلسطين، ونادى الأزهر بالجهاد، وأكّد أنّه "فرض عين على كلّ قادر بنفسه أو ماله".

صاغ محمد عفيفي موقف "الكنيسة في مصر من قضية فلسطين"، منذ بناء كنيسة القيامة عام ٣٢٥م، وكنيسة القديسة مريم، وكنيسة المجدلانية، ودير السلطان، وما تمّ في عصر البابا كيرلس الثالث، وبناء إبراشية مطرانية قبطية لفلسطين التي أصبح لها مركز مهمّ في الإكليروس القبطي، وما تحتلّه القدس من مكانة في الديانة المسيحية، والأماكن المسيحية الموجودة في فلسطين، وإنشاء "رابطة القدس للأقباط الأرثوذكس" في القاهرة للحفاظ على تراث الأقباط في القدس، ودعم الكنائس والأديرة هناك، ومساعدة اللاجئين الأقباط بعد حرب ١٩٤٨.

جاء محمد عبد المؤمن عبد الغني ليعرض موقف "الطائفة اليهودية في مصر من قضية فلسطين"، بدايةً من تاريخ الطائفة اليهودية في مصر، عندما نبَّه نابليون لخطورة اليهود في المشروع الاستعماري، وحماية محمد علي لهم، بسبب اتّهامهم بالتعاون مع الحملة الفرنسية. والتركيبة المعقّدة لليهود في مصر، وتمكّنهم من الاقتصاد المصري، وتشكيل كتائب قتالية يهودية في مصر؛ مثل "فيلق البغال"، و"حملة البنادق الملكية في مصر"، وإرسالهم إلى الحرب ضدّ الفلسطينيين، وكيف قامت الطائفة اليهودية المصرية بتعطيل الصحف الفلسطينية، والتهديد بطرد الفلسطينيين الذين دافعو عن وطنهم من مصر.

انتقل أحمد حسن محمد الكناني إلى موقف "جمعية الشبّان المسلمين من القضية الفلسطينية (١٩٢٧-١٩٥٣)"، منذ تاريخ الهجرات اليهودية إلى فلسطين، ومساهمة المؤسسات الصهيونية في مصر لتسهيل توطينهم في فلسطين، وتكوين "جمعية الشبان المسلمين" في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٧، وبعدها حركة الإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨، ومعظمهم من رجال الحزب الوطني ذوي النزعة الإسلامية. ودورهما البارع في إثبات حقّ المسلمين في حائط البراق، والطريق بينه وبين حيّ المغاربة، أمام لجنة البراق الدولية، وتأسيس فرع لجمعية الشبان المسلمين في فلسطين بقيادة عز الدين القسّام. وكيف أنشأ صالح حرب "رئيس جمعية الشبان المسلمين" معسكرات تدريب في مصر والدول العربية، ودورها في المقاومة.

ركّز زكريا سليمان بيومي على دور "الإخوان المسلمين، وقضية فلسطين" التي تأسّست في الإسماعيلية (١٩٢٨)، لمؤسّسها حسن البنّا، والتي حذَّرت من الخطر الصهيوني والإنجليزي، وتحالفهما على فلسطين، ما أدّى إلى إثارة سلطات الاحتلال التي قامت بمصادرة مكاتب الجماعة، واعتقال البنّا في أثناء حكومة محمد محمود (١٩٣٨)، مما أدّى إلى ارتفاع شعبية الجماعة، وانضمام عسكريين لها. وجرى افتتاح فروع لها في معظم مناطق فلسطين. ومشاركة الجماعة في تدريب الشبان العرب على القتال، وعملت سرًّا في محاربة الكيان الصهيوني.

جاء القسم الرابع من الموسوعة ليقدّم لنا "المؤتمرات التي شاركت فيها مصر من أجل قضية فلسطين". وشرح عادل غنيم موقف مصر من المؤتمر الإسلامي الأوّل في القدس (٧-١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١)، بمناسبة إرسال لجنة البراق الدولية، للتحقيق في قضية حائط البراق. وتطرّق غنيم للخلافات الداخلية بين الفلسطينيين.

استنكر المؤلّف أهداف المؤتمر التي لم تدن الصهيونية، ولم تطلب تشكيل لجنة للحفاظ على أراضي فلسطين.

تولّى محمد عفيفي "الموقف المصري ومؤتمر بلودان في سوريا، يوم ٨ أيلول / سبتمبر١٩٣٧"، برئاسة ناجي السويدي من العراق، ومحمد علوبة نائبًا. وشارك فيه نحو ٤٥٠ شخصية؛ لمواجهة مشروع تقسيم فلسطين، والردّ عليه بإصدار ميثاق أقسم عليه كلّ أعضاء المؤتمر بأن يستمرّوا في الكفاح والنضال في سبيل فلسطين.

تناول محمد علي حلة دور مصر في المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية في القاهرة (٧- ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨).

كتب إبراهيم جلال أحمد عن "مصر والمؤتمر النسائي الشرقي بالقاهرة (١٥-١٨ تشرين الأول/أكتوبر١٩٣٨)" من خلال المتحدّثة الرسمية هدى شعراوي، رئيسة الاتحاد النسائي المصري التي تلقّت تفويضًا من نساء العرب للدفاع رسميًّا عن فلسطين.

قدّم محمد علي حلة، دور "مصر في مؤتمر لندن ١٩٣٩"، والذي جرى التحضير له بعقد مؤتمر في الإسكندرية؛ لبحث المقترحات التي ستقدَّم في مؤتمر لندن.

كتب إبراهيم جلال أحمد عن دور "مصر والمؤتمر النسائي العربي بالقاهرة (١٢- ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤)" الذي عُقد من أجل دراسة قضيّة المرأة في البلاد العربية، ومواقف الحكومات العربية من قضاياها. وشغلت القضية الفلسطينية جزءًا من هذا المؤتمر.

تولّت عايدة السيد إبراهيم سليمة "مؤتمر أنشاص ٢٨-٢٩ مايو ١٩٤٦"، في المزارع الملكية لفاروق. وجرى كشف كواليس المؤتمر ورؤيته الصحفية، وتطلّعات كلّ ملك ورئيس للمؤتمر ونتائجه.

انتهت الموسوعة التي وثّقت أحداث فلسطين ومواقف شتّى الأطراف المصرية من القضية، والتآمر الغربي عليها، وهامشية الحلول التي كان يعرضها الغرب لشغل العرب، ونجاح الغرب في خلق كيان صهيوني في جسد الأمّة العربية التي أغرتها شهوة الزعامة على كرامة الأوطان، ومدى نجاح الصهيونية في السيطرة على المجتمع المصري الذي كان ولا يزال هدفها التوسّع داخله؛ لبسط حدود الدولة اليهودية "من النيل إلى الفرات".

هناك ملاحظتان في صوغ "الموسوعة" التي غطّت موضوعاتها الثلاثة؛ تتمثّل الأولى بأنّ معظم الأحداث التي تناولتها الموضوعات التالية، الأمر الذي أدّى إلى تكرار المعلومات والأحداث، أكثر من مرة. أمّا الثانية، فتتجلّى في وجود تحيّز للموقف المصري؛ بحيث حاول بعض الكُتّاب صوغ المواقف السلبية للحكومات المصرية بشيء من الخجل، وتسليط الضوء على الخلافات الفلسطينية الداخلية، وإلقاء اللوم عليها، وغضّ النظر تمامًا عن الممارسات القمعية التي قامت بها الحكومات المصرية ضدّ الفلسطينيين. لكن، لا تقلّل هاتان الملاحظتان من أهمية الموسوعة، وما جاء فيها من تأريخ للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري، خلال فترة الدراسة، في انتظار المجلّدات الثلاثة التالية.

> من المهمّ أن يقرأ الشبّان العرب المتخبطون حاليًا في ما يسمّى "الربيع العربي"، الموسوعة؛ فقد يجدون في هذا التاريخ ما يرشدهم إلى المستقبل

من المهمّ أن يقرأ الشبّان العرب المتخبطون حاليًّا في ما يسمّى "الربيع العربي"، الموسوعة؛ فقد يجدون في هذا التاريخ ما يرشدهم إلى المستقبل، ويثقل وعيهم بالمؤامرات الغربية التي تحاك ضدّ الوطن العربي، والتي صرّح بها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، بأنّه سيعيد الحروب الصليبية، والتسريبات التي تطلّ علينا بين الحين والآخر عن الاستعمار الغربي للمنطقة العربية بطرقٍ جديدة، وسيطرة الغرب عليها، وكبت العقيدة الدينية الحقيقية، وتبنّي مبدأ المصلحة المشتركة على حساب الوطن والكرامة العربية.

محمد طيفوري *

مراجعة كتاب

تصدّع معمار العدالة الجنائية الدولية عدالة عالمية أم انتقام شامل؟

المؤلّف: البروفسور هانس كوكلر.

العنوان بالعربية: العدالة الجنائية الدولية في مفترق الطرق: عدالة عالمية أم انتقام شامل؟

المترجم إلى العربية: محمد جليد

دار النشر: Top Edition - الدار البيضاء، المغرب ٢٠١١

عدد الصفحات: ٤٣٢ صفحة.

* باحث متخصص في العلوم القانونية في جامعة محمد الخامس - المغرب.

مقدمة

"تعتبر هذه الترجمة بمثابة هدية ثمينة للخزانة العربية. وهي إثبات جديد لتضامن هذا المفكر العالمي الفذّ مع العرب ومع قضاياهم العادلة، ودفاعه غير المشروط عن المسلمين في كل بقاع العالم". بهذه الكلمات قدّم المشرف على الترجمة، الأكاديمي المغربي حميد لشهب أستاذ علم النفس التربوي في النمسا، هذا الكتاب. في حين فضّل خرّيج مدرسة فهد للترجمة الأستاذ محمد جليد، الاحتفاظ لنفسه بدور الوسيط المجرّد الذي تتعدّى مهمته النقل من لغة إلى لغة إلى القيام بحفريات لمبادلة القيم والرموز بين ثقافة وأخرى، وتجسير للعلاقة بينهما.

لم تكن هذه المهمّة بالأمر الهيّن. بيد أنّ المترجم تمكّن من تحصيلها بعد ثلاث سنوات من العمل، أثمرت منجزًا مائزًا هو أقرب ما يكون إلى مرافعة فكرية وقانونية وأخلاقية عالية النبرة منه إلى كتاب قانوني جافّ اللغة دقيق اللفظ. يجد القارئ نفسه أمام تفكيك الأسس الفلسفية لقانون العقوبات الدولية، وكشف عن المسكوت عنه في ثناياه بطريقة إبستيمولوجية نقدية عميقة، تستلهم جذورها من نظرة إنسيّة وإنسانية. إنّ القارئ يتحسّس طيّ صفحات الكتاب نبض الضمير الإنساني الحيّ، وصوت المثقف الملتزم بحقّ، والآخذ على نفسه الجهر بالحقيقة مهما كان الثمن.

لم تمنع طبيعة الموضوع المبحوث ذي الطابع القانوني، وتحديدًا منه الجنائي بشقّيه الموضوعي والإجرائي المتّسم بالدقّة البلاغية والصرامة اللغوية، هانس كوكلر من بحثه في قوالب بلاغية واستعارات أسلوبية لا يمتلك ناصيتها سوى الأدباء، إضافةً إلى تمكّن من توظيف أساليب العرض والكشف والتحليل والنقد المسكوكة بالخطاب العلمي الموضوعي والنظرة الذاتية الممزوجة بعمق التجربة والتمرّس. ليَعِنّ من وراء كلّ هذا ذلك المناضل والمثقف الملتزم بالقضايا الإنسانية العادلة.

ينتمي الكتاب إلى عيّنة الكتب السجالية التي لم تكتف بتقديم قراءة لواقع العدالة الجنائية الدولية من موقع الكاتب بوصفه ملاحظًا معتمدًا في عددٍ من القضايا (لوكربي، يوغوسلافيا،...)، بل إنّه مضى أبعد من ذلك من خلال مساءلة الأسس الفلسفية والأشكال المؤسساتية، لتطبيق هذه العدالة. جاءت فصول الكتاب بصيغة إشكالية؛ إذ لا ينتقل القارئ من مبحثٍ أو فصل إلى آخر إلا وهو محاصر بجملة من الأسئلة الشائكة، يطرحها الكاتب بصيغة توليدية لا استفهامية أملًا في كشف الحقائق على امتداد فصول الكتاب وملاحقه.

فصول تنأى ورقة كهذه عن تقديم كلّ ما جاء فيها من أفكاره مهما حاولت؛ إذ كيف السبيل إلى ذلك حين تجد كوكلر يفصل في فصول مؤلّف تباعًا موضوعات كانت ولا تزال قضايا الساعة على الساحة الدولية؛ أوّلًا: فكرة العدالة الجنائية الدولية الناشئة وممارستها في سياق سيادة الدولة والمسؤولية الفردية، ثانيًا: التدخّل الإنساني في سياق سياسات القوى المعاصرة، ثالثًا: الأمم المتحدة وسيادة القانون على الصعيد الدولي والإرهاب.

العدالة الجنائية الدولية: تأملات فلسفية

حرص هانس كوكلر منذ بداية مصنّفه هذا على مساعدة القارئ على تصنيف كتابه قائلًا: "يعتبر هذا الكتاب ثمرة سنوات من الانخراط في معالجة قضايا تسوية النزاعات، ومن ممارسة القانون الدولي، وفي إطار مشاريع البحث ومحاضرات منظمة التقدّم العالمي"، ويضيف في السياق ذاته عن أسلوبه في الكتابة "التحليل يميل إلى التفكير الفلسفي في القضايا الأساسية التي تطرحها العدالة الجنائية الدولية، وإلى تقديم وصف واقعي وتاريخي وقانوني". يظهر ذلك جليًّا مع التقدّم في صفحات الكتاب حيث تبرز غايات الكاتب وهي التأمّل مليًّا في أسس القضاء العالمي القانونية والفلسفية، مع تسليط الضوء - من خلال تقديم حالات نموذجية - على مشاكل الشرعية التي تواجهها المؤسسات القانونية الدولية في سياق سياسات القوى حاليًّا.

كان الإشكال الذي يقضّ مضجع البروفسور، وهو يفكّر في الأسس القانونية والفلسفية للعدالة الجنائية الدولية، وكيفية تطبيقها في سياق دولي يتّسم واقعيًّا بالانحياز في موازين القوّة، هو هل يمكن تطبيق القضاء العالمي عمومًا، وفكرة العدالة الجنائية الدولية خصوصًا، في سياق دولي تطغى عليه سياسة القوى والمعايير المزدوجة؟ وما هي إمكانيات سيادة القانون على الصعيد الدولي في ظلّ تشبّث المجتمع الدولي بمفهوم سيادة الدولة وإعطاء الأولوية للمسؤولية الفردية، ورفض الفصل التامّ بين السلط؟

أسّس كوكلر نقده الجذري للعدالة الجنائية على كونها ليست عادلة في أغلب الأحيان. ويذهب أكثر من ذلك بالكشف عن الموانع التي تحول دون تطبيق العدالة الدولية. إنّها سياسة القوى التي لا تعني غير فرض القويّ منطقه وهو يعمد إلى ليّ عنق القانون الدولي، وتوظيفه بما يخدمه بمعيّة حلفائه؛ فالقانون يفقد مقاصده المثلى

حين تقتحم السياسة ملعبه. وحيثما يكون ثمّة توجيه عن سوء نيّة لدفّته تنتهي رسالته الأخلاقية، ويؤول ضدّ ما يرمي إليه من إحقاق للعدالة والإنصاف. وهو ما عبَّر عنه بقوله: "تواجه النظرية القانونية حتمًا معضلة الواقعية السياسية، في مقابل المثالية القانونية؛ أي سؤال أسبقية القانون على السياسة، أو السياسة على القانون؟ ذلك أنّ الذين يروّجون للسلطة القضائية الدولية يجدون أنفسهم في جدالٍ دائم مع أنصار سياسات القوى الدولية".

استرسل الكاتب في تأمّلاته بالدعوة إلى ضرورة الوعي بالعلاقة الشائكة بين القانون والسياسة. وهنا يغدو الإشكال مباشرًا؛ إذ يتحوّل السؤال إلى صيغة أكثر بساطة، لكن أكثر عمقًا: ما السبيل إلى تكريس القانون بعيدًا عن مناورات السياسة ومصالحها الحيوية؟ يرى كوكلر أنّ محاكم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تستجب، بدرجات متفاوتة، للمقتضيات الأساسية لاستقلالية القضاة، وكذا مجرى الدعوى القضائية؛ إذ لم يجْر الفصل بين السلط الذي يمثّل أساس بنية المحاكم ووظيفتها. ولم تتح إمكانية استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم. وفي عدم الفصل هذا تكمن المعضلة الراهنة التي تسبّب فيها مجلس الأمن. هذا علاوةً على أنّ الطرف الذي يخسر حربًا ما، عادةً ما يفقد موازاة مع ذلك السيادة على تدبير شؤونه العمومية، وفي مثل هذه الظروف يختلّ الحياد والنزاهة اختلالًا كبيرًا، وهما مبدآن ضروريان لسيادة القانون.

بناءً عليه، لم يتردّد كوكلر في نحته مفهوم "عدالة المنتصرين" الذي لا يخلو من نفحة ساخرة، وكذا إشارة إلى مأزق العدالة الدولية حين تنفرط فيها المقدمات القانونية السليمة، وتتحكّم في سيرها ما يصطلح عليه الكاتب بـ"العواطف السياسية" و"السلوكات النفسية" بما يقوّض في العمق مبدأَي اللاتمييز وكونية العدالة.

القضاء العالمي: حلم

عمد كوكلر إلى القيام بحفريات تاريخية لفهم "أزمة القضاء العالمي" بعيدًا عن المقاربات السطحية لهذا المأزق، وتعود الأسباب في نظره إلى لحظة التأسيس الأولى؛ فالآباء المؤسّسون لمنظمة الأمم المتحدة؛ أي الحكومات التي موّلت الميثاق، نجحوا في فرض ذواتهم عليها من خلال إدخال حقّ "الفيتو" في الميثاق بموجب المادّة ٢٧. وتفيد هذه الحقيقة التاريخية - بحسب كوكلر - بأنّه لولا الشروط الصريحة التي تضمن هذا الموقع المميّز أو الاستثناء الواقعي من القاعدة العامّة لما رأت هذه المنظمة النور، ويعني ذلك بالضرورة حماية مصالح هذه الدول وحفظها في إخلال تامّ بمبادئ المساواة والحياد والتجرّد المطلوبة في القضاء.

رصد الكاتب مظاهر هذه التبعية والتحكّم في العديد من التجارب القضائية العالمية. ولا يتردّد في الإفصاح عن ذلك بالقول: "تعتبر المحاكم الخاصّة على ضوء حقائق سياسات القوى هذه التي أنشأها مجلس الأمن حالات نموذجية تشهد على تسييس العدالة الجنائية، فهي تمثّل باعتبارها محاكم سياسية، امتدادا لتراث محكمتي "نرنبورغ" و "طوكيو"، لكنها لا تدفع بسيادة القانون الشاملة إلى الأمام".

لم يكتف هذا الفيلسوف القانوني بكشف هذه الحقائق، بل تعدّاها في بعض الأحيان إلى مساءلة الهيئات الراعية للقانون الدولي عن مستنداتها في ما تتّخذه من قرارات. ومن أبرز الحالات التي يسوقها نموذج "محكمة لبنان" التي كانت شكلًا مختلطًا لمحكمة وطنية ودولية. وقد فرضت هذه المحكمة على لبنان ضدًّا على دستوره، من طرف مجلس الأمن بصفته راعيًا للقانون. وكانت النتيجة إحلال عدم استقرار عميق في كلّ المنطقة، وفي هذا تناقض تامّ مع مبدأ ضمان السلم الذي يعدّ في معاهدة الأمم المتحدة الأساس القانوني الوحيد لتدخّل مجلس الأمن.

استمرّ كوكلر في كشف تناقضات "القضاء العالمي" من خلال التساؤل من موقعه بوصفه خبيرًا ممارسًا، وفقيهًا ومنظّرًا قانونيًّا عن إشكالية تداخل السلط. فكيف يكون فصل السلط ممكنًا في إطار دولي يقتضي حفظ سيادة الأمّة - الدولة؟ وكيف يمكن صون استقلال الإجراءات القضائية الدولية في ظروف تحظى فيها السيادة الوطنية بمنزلة سامية؟ أم أنّ الدولة العالمية هي، في نهاية المطاف، الإطار الوحيد الممكن لنظام عدالة جنائية دولية قادر على أداء وظيفته على نحوٍ كافٍ؟ ويضيف في السياق ذاته: "كيف يمكن حلّ مشكلة المفاضلة في تطبيق القانون الدولي عندما تتأثّر مصالح الدول تأثّرًا مباشرًا بسبب إدارة الإجراءات الجنائية؟ هذه بعض من الأسئلة الجوهرية التي تواجه المتخصصين في القضاء العالمي؟".

تزداد مشروعية هذه الأسئلة حين تُقرأ في ضوء موازين القوى الدولية اليوم؛ إذ كيف يمكن فرض القضاء العالمي أو جعله قابلًا للتطبيق في ظلّ هيمنة الولايات المتحدة الأميركية؟ فضلًا عن ذلك، كيف سيكون شكل نظام القضاء العالمي في عصر العولمة الذي تزداد فيه هيمنة المصالح الاقتصادية على حقل السياسة؟ وهل تنسجم الفكرة التي تروج حول كونية العدالة (جون راولز) المبنية على فهم شمولي

لحقوق الإنسان مع العولمة، ومتطلباتها السياسية والاجتماعية والثقافية؟ أم يعرقل التوجّه نحو مراكمة القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الصعيد الدولي، في الواقع، استقلال وظيفة سلطة عُهد إليها بتنفيذ القضاء العالمي؟

إذا سلّمنا جدلًا بإمكانية إقامة "قضاء عالمي" في ظلّ المؤسسات الدولية القائمة وبموازين القوى هذه، فإنّ التساؤل يثار حول الطرق التي سوف تمارس بها الأجهزة القضائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة القضاء العالمي على نحوٍ فردي؟ وعن كيفية إدارة العدالة الجنائية على حساب المجتمع الدولي دون أن تسبّب نوعًا من "الفوضى القانونية" بين الدول الأعضاء؟

إشكالية عبّر عنها كوكلر ببلاغة عندما قال: "على المرء أن يدرس بدقّة الآليات، والترتيبات القانونية المعقّدة التي يقتضيها اشتغال نظام قضاء دولي. فكيف يمكن إنشاء إطار مؤسساتي قانوني دولي قائم على فصل مدروس بين السلط – يقبل المقارنة بالضوابط، والتوازنات الموجودة في نظام وطني – ويضمن ممارسة السلطة القضائية خارج إطار الأمّة - الدولة؟".

التدخّل الإنساني: نهاية القانون الدولي

يعدّ مفهوم "التدخّل الإنساني" من المفاهيم الأساسية التي حكمت واقع العلاقات الأوروبية منذ أواسط القرن السابع عشر. ويعدّ أنطوان روجيي التدخّل الإنساني جزءًا مكملًا للسياسة الخارجية الأوروبية التي أفضت إلى الحرب العالمية الأولى. لقد عاد هذا المفهوم لينبعث فجأة وبقوّة في بداية القرن الحادي والعشرين. فما هي العوامل وراء هذا الانبعاث الاستثنائي لعقيدة عدّ تطبيقها في السابق متناقضًا، وينتهك مبادئ القانون الدولي الأساسية؟

إنّ إحياء فكرة التدخّل الإنساني أدّى في سياق سياسات القوى الدولية إلى نزاعات خطيرة؛ بين أولئك الذين يريدون الحفاظ على النظام التقليدي للقانون الدولي القائم على سيادة الأمّة – الدولة، وأولئك الذين يؤمنون بأولوية حقوق الإنسان التي ينظر بوصفها مسؤولية مشتركة يتحمّلها "المجتمع الدولي".

فرضت هذه العودة القوية لهذا المفهوم ميلاد سياسات للقوى الدولية بلباس إنساني؛ فأصبح التدخّل الإنساني مصطلحًا أساسيًّا لإضفاء المشروعية على ما يمكن تسميته بالأحرى "فعل عدوان" أو "تدخلا في الشؤون الداخلية" لدولة بعينها. وأضحت حقوق الإنسان وسيلة من وسائل هذه القوى في بيئة تفتقر إلى نظام وتوازنات لتقييد الاستعمال الاعتباطي للسلطة، تخوّل بها أقوى الدول لنفسها حقّ التصرف باسم "الإنسانية"، أو باسم "المجتمع الدولي".

في ظلّ هذا الواقع اللامتوازن الذي يخوّل القوى المهيمنة التدخّل من دون وجه حقّ في شؤون الآخرين، وحقّ احتكار التعاريف والمفاهيم المشرعنة لأفعالها وتصرفاتها على الصعيد الدولي، يبقى مقصد تأسيس نظام قانوني فوق وطني، للسهر على تطبيق مقتضيات القانون الدولي طموحًا بعيد المنال، بالنظر إلى مواجهة النظرية القانونية حتمًا لمعضلة الواقعية السياسية؛ أي سؤال أسبقية القانون على السياسة، أو السياسة على القانون. ذلك أنّ الذين يروّجون للسلطة القضائية الدولية يجدون أنفسهم في جدال دائم مع أنصار سياسات القوى الدولية، حول قضايا مركزية تتعلق بسلطة القضاء وكونيته.

خاتمة

قدم البروفسور هانس كوكلر رصدًا دقيقًا لواقع العدالة الجنائية العالمية؛ من خلال تحليل تطبيقاتها على أرض هذا الواقع، وكشف مكامن الزيف والادّعاء فيها من خلال مقارعة المصلحة السياسية والاقتصادية بالحجّة القانونية والفلسفية. وهو إذ يقوم بذلك ينتصر لصوت المثقف المناضل وروح المفكر الناقد الذي فضّل الصدح عاليًا بصوت الحقيقة بدل اتّباع الأهواء والارتماء في أحضان الأيديولوجيات السائدة.

ينضاف كوكلر بمواقفه وكتاباته إلى لائحة الأسماء التي انتصرت للمستضعفين، ودافعت عن حقوق المقهورين، ودعت إلى إقرار التعايش واعتماد الحوار، واحترام إنسانية الإنسانية - بما هو أهل لذلك الاحترام - قبل كلّ شيء. دعوة لا يتردّد في التذكير بها سعيا لمستقبل أفضل للبشرية، والتي يلخّصها في ما يلي: "في عصر العولمة تهمّش أمم بكاملها من أجل الربح الاقتصادي، وتصبح الحضارات التقليدية، وأنماط الحياة مهددة بالخضوع لنموذج اقتصادي واجتماعي موحّد، وتفرض الهيمنة الاقتصادية على الشعوب والمجتمعات الأصلية. وتتّسع الهوّة بين الأغنياء والفقراء، دون أن تتاح أيّ فرصة للبلدان المتخلّفة اقتصاديًّا لمنافسة أقوى الفاعلين الاقتصاديين على أساس العدالة والشراكة. في هذا العصر لا يمكن أن نتجاهل الحيف الاجتماعي على الصعيد الدولي، بوصفه سببًا جذريًّا من أسباب العنف الدولي. ووحدة نظام اقتصادي دولي عادل سيضمن السلام والاستقرار للجميع".

سحيم آل ثاني*

مراجعة كتاب

التوازن: اقتصاديات القوى العظمى من روما القديمة إلى أميركا الحديثة



المؤلف: Glenn Hubbard & Tim Kane

العنوان الأصلي: Balance: The Economics of Great Powers From Ancient Rome To Modern America

دار النشر: سايمون وتشستر - Simon & Schuster 2013

عدد الصفحات: ٢٩٦ صفحة.



* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يتناول هذا الكتاب المكوّن من ثلاثة عشر فصلا، موضوع الاقتصاد وتأثيره في تاريخ القوى العظمى بدايةً من الإمبراطورية الرومانية حتى الولايات المتحدة الأميركية الحديثة. ويتمحور الكتاب حول فكرة أنّ الاهتمام بالاقتصاد والتجارة الحرّة ورفع الإنتاجية، هو سرّ ضمان بقاء القوى العظمى، وإهمال الاقتصاد والمؤسسات هو سرّ سقوطها. وليس كما يتوقّع بعض المؤرّخين الفشل العسكري. يوضح الكاتبان هذه الفكرة برصدٍ تاريخي للإمبراطوريات قديمًا. وقد خصّصا فصلًا لروما القديمة، والصين، وإسبانيا، والعثمانيين، واليابانيين، والبريطانيين، وفصلًا عن الولايات المتحدة ومشاكلها الاقتصادية، وفصلًا آخر عن توصيات الكاتبين بخصوص كيفية حلّ المشاكل الاقتصادية، وتفادي السقوط.

> ”يتمحور الكتاب حول فكرة أنّ الاهتمام بالاقتصاد والتجارة الحرّة ورفع الإنتاجية، هو سرّ ضمان بقاء القوى العظمى، وإهمال الاقتصاد والمؤسسات هو سرّ سقوطها. وليس كما يتوقّع بعض المؤرّخين الفشل العسكري
>
> 

تأثّر الكاتبان كثيرًا بكتاب Paul Kennedy The Rise and Fall of the Great Powers Economic Change and Military Conflict From 1500 to 2000 الذي صدر سنة ١٩٨٧، ويعدّ أوّل كتاب يرصد تأثير الاقتصاد في صعود القوى العظمى وتدهورها. وتأثّرا أيضًا بكتاب Daron Ocemoglu and James Robinson Why Nations Fail الذي صدر عام ٢٠١٢. وهو يشابه كتابهما في التركيز على الاقتصاد بوصفه مقوّمًا أساسيًّا لحماية القوى من الفشل. ولكنّهما يختلفان بعض الشيء في تحليلاتهما واستنتاجاتهما.

المباحث الأساسية في الكتاب

يطرح الكتاب فكرة أساسية تتمثّل بأنّ المؤسسات القائمة في بلدٍ ما هي التي تسيطر على مسار نموّ الدولة أو تدهورها. ومن ثمَّ يعرّج الكتاب على بعض نظريات النموّ الاقتصادي لبعض المفكّرين؛ أمثال سميث، وسلو، وشومبيتر. ولكن الكتاب يتأثّر أكثر بنظريات شومبيتر، وبخاصة في ما يتعلق باستنتاجاته عن أهمية المؤسسات؛ من خلال رصد الكتاب للتاريخ. وقد استنتج الكاتبان أنّ هناك ثلاث ظواهر أساسية للدول التي بدأت مؤسساتها تفشل في المساهمة في تحقيق النموّ الاقتصادي وهي، أوّلًا: المصالح الخاصة من جماعات الضغط واللوبيات وغيرهم لها تأثير كبير في سياسة الدولة. وغالبًا ما يكون هذا التأثير غير متوازٍ مع نسبة مؤيّديهم في المجتمع. ثانيًا: تراكم الديون بطريقة تجعل الأجيال اللاحقة تتحمّل عبء السداد، وهذه الظاهرة بدأت تتشكّل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، في سبعينيات القرن الماضي. وثالثًا: اتّباع المؤسسات سياسة وضع قيود على التجارة الحرّة حتّى تحافظ على صدارة شركاتها الكبيرة. وترسّخت هذه الظاهرة في اليابان بصورة كبيرة. ولكنّها تحدث أيضًا في الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا الغربية، والصين.

المؤسسات

يطرح الكتاب فكرة تتمثّل بأنّ المؤسسات هي حجر الأساس في تمهيد الطريق للابتكار والنموّ الاقتصادي. وتأكيدًا لذلك، يعرض الكتاب مثالًا للإمبراطورية الرومانية ومؤسساتها التي جعلت حدودًا آمنة واحترامًا للقانون، وإقامة المشاريع لفائدة المواطنين (ص ٣٩). ووفقًا للكاتب، ما ميّز إمبراطورية الرومان عن غيرها من البلدان هو مستوى معيشي لم تشهده أيّ دولة حتى القرن التاسع عشر (ص٢). ثمّ يقارن الكتاب بين إمبراطورية الرومان والصين قديمًا، وكانت الغلبة للصينيين على الرومان في الاختراعات؛ فهم أوّل من اخترع البارود والورق ووسائل الطباعة. ولكن لم تكن لديهم المؤسسات التي تساعد على حسن استخدام هذه الاختراعات لتكون سببًا في النموّ الاقتصادي (ص٣٨-٣٩).

المصالح الخاصة

إنّ سيطرة المصالح الخاصة على قرارات الدولة نوعٌ من الفساد المؤسسي الذي يبحث فيه الكتاب؛ إذ كان الفساد المؤسسي سببًا مركزيًّا في تدهور الإمبراطوريات الصينية، والعثمانية، والرومانية؛ ففي روما بدأ الفساد المؤسسي في عهد هادريان الذي اعتمد على الحرس الإمبراطوري لقتل معارضي سياساته في مجلس الشيوخ (ص٩٧). ولكن، كان لهذه السابقة تداعيات كبيرة على مستقبل روما؛ فقد استولى الحرس الإمبراطوري على أجهزة الدولة بأكملها، وتكرّر الانقلاب على الإمبراطور كثيرًا؛ إذ في سنة ١٩٣ قبل الميلاد، حكم روما

خمسة أشخاص، وفاز أحدهم بلقب الإمبراطور بالمزاد (ص ٩٩). ومنذ بداية إمبراطوريتها، كان في الصين بيروقراطيون يتحكّمون في مقاليد الدولة، وكانت البيروقراطية تقوى كلّما ضعف الإمبراطور. وخير مثال على تأثير البيروقراطية السلبي في الإمبراطورية الصينية حتّى أثناء حكم زو دي في القرن الخامس عشر، أنّه عبَّد الطريق لتصبح الصين مركزًا للتجارة في المحيط الهادئ، وبنى ميناءً ضخمًا في غوانزو، ونظَّم الضرائب على التجارة، وشهدت الملاحة في عصره تطوّرًا كبيرًا حتى أصبحت الصين رائدة في صناعة السفن من حيث الكمّ والجودة (ص ١١٨). وما إن توفّي زو دي، حتى انقلب البيروقراطيون على جميع إنجازاته، ومنعوا صناعة السفن الكبيرة. وبعدها بعقود منعوا صناعة كلّ أنواع السفن. وقرّروا إعدام كلّ من يخالف هذا القانون (ص ١٢٢).

> إنّ سيطرة المصالح الخاصة على قرارات الدولة نوعٌ من الفساد المؤسسي الذي يبحث فيه الكتاب؛ إذ كان الفساد المؤسسي سببًا مركزيًا في تدهور الإمبراطوريات الصينية، والعثمانية، والرومانية

وعانت الإمبراطورية العثمانية من مشكلة المصالح الخاصة أيضًا، والتي تجسّدت في الانكشاريّين؛ إذ سيطر الانكشاريون على السلطة في الدولة العثمانية؛ بسبب غموض قانون التوريث، ما سمح لهم باختيار الوريث المفضّل وتنصيبه على العرش (ص ١٥٢). وفي القرن السابع عشر، بلغت أعداد الانكشاريين مئة ألف. وأصبح لهم مصالح زراعية وتجارية. وحاربوا كلّ محاولة لإصلاح مؤسساتهم بما فيها تحديث الجيش الذي تراجع كثيرًا تقنيًّا مقارنةً بالجيوش الأوروبية (ص ١٥٢-١٥٣). ونجح العثمانيون في كسر شوكة الانكشاريين في منتصف القرن التاسع عشر. ولكن في هذا الوقت، كانت روسيا تطرق الباب شمالًا والمتمردون في البلقان غربًا. وكانت فرنسا تستولي على أراضي مستعمراتها في المغرب العربي جنوبًا. ولم تتمكّن الدولة من مواجهة كلّ هذه التحدّيات في آنٍ واحد (ص ١٥٦-١٥٧).

هناك تشابه بين تأثير المصالح الخاصة في سياسات الدولة في الإمبراطوريات العثمانية والرومانية والصينية قديمًا، وتأثيرها في الولايات المتحدة الأميركية واليابان حديثًا حيث سيطرت الشركات الضخمة المندمجة عموديًّا وأفقيًّا على اقتصاد البلاد، فهي تمثّل ٣٥٪ من الاقتصاد الياباني (ص ١٦٨). وسبّب حجم الشركات وتأثيرها في الاقتصاد نوعًا من الترابط بينها وبين الحكومة. ودفع الحكومة إلى تبنّي سياسات تحافظ على مصالح الشركات الكبرى؛ كتسهيل القيود على القروض للشركات الكبيرة، ووضع قوانين معقّدة تصعّب إنشاء شركات جديدة لتحافظ الشركات الكبرى على صدارتها. وبحسب الكتاب، فإنّ هذه السياسات أضرّت بالابتكارات، وكانت سبب الركود الاقتصادي في اليابان (ص ١٧٤). تتجسّد المصالح الخاصة في الولايات المتحدة في النقابات التي ظهر تأثيرها السلبي بوضوح في ولاية كاليفورنيا حيث تسيطر النقابات على الكثير من البلديات. ومن ثمّ كانت النقابات حجر عثرة أمام محاولات البلديات تخفيض ميزانياتها؛ وذلك بعدم السماح لها بتخفيض أعداد الموظفين في المجالات العامّة. وأدّى ذلك إلى إعلان الكثير من المدن في كاليفورنيا إفلاسها (ص ٢٢٢). على سبيل المثال هناك مدينة فاليهو Vallejo في كاليفورنيا أعلنت إفلاسها عام ٢٠٠٨ لعجزها عن سداد ديونها التي تراكمت بسبب عدم تمكّنها من ضبط الميزانية دون الديون. وكان أكبر مكوّن في الميزانية نفقات التقاعد التي كانت تمثّل ٨٠٪ من الميزانية. السبب الرئيس لهذا العبء هو أنّ المدينة، بتأثير النقابات، كانت تعطي أيّ موظف عمل في المجال العام لمدة سنة، الحقّ في راتب تقاعدي مدى الحياة (ص ٢٢٢-٢٢٣). وساهمت النقابات أيضًا في تضخّم حجم العمالة في المجال الخاصّ، حتّى عندما لا تكون هناك حاجة إلى عمّال إضافيّين؛ فعلى سبيل المثال في مدينة أورانج كونتي Orange County تضاعف عدد رجال الإطفاء خلال ٣٠ عامًا على الرغم من تقلّص عدد الحرائق إلى النصف (ص ٢٢٩). طبعًا، لم تصل نسبة تأثير المصالح الخاصّة في الولايات المتحدة الأميركية واليابان إلى مستوى تأثيرها في الإمبراطوريات الرومانية والصينية والعثمانية. ولكن، يهدف الكاتبان إلى تأكيد أنّ تداخل المصالح الخاصة في السياسة يُبطئ النموّ، ويكون عبئًا على ميزانية الدولة، وفي بعض الأحيان قد يؤدّي إلى تدهور الدول أو انهيارها.

الديون وانخفاض مستوى نقاء معدن العملة

كان تراكم الديون وانخفاض مستوى نقاء معدن الفضة في العملة، سببين أساسيين في تدهور الإمبراطوريتين الرومانية والإسبانية. ويرى الكاتبان أنّ تراكم الديون حديثًا في كلٍّ من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأميركية، سيؤدّي إلى النتائج نفسها، وعلى سياسيّي

تلك الدول الاستفادة من تجارب الإمبراطوريتين الرومانية والإسبانية. كانت الإمبراطورية الإسبانية أوّل إمبراطورية (لا تغيب عنها الشمس). وفي القرن السادس عشر، اعتمد الإسبان كثيرًا على الفضّة في مستعمراتهم في أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية. وفي مطلع القرن السابع عشر، انخفضت كمّيات الفضّة التي تصل إلى إسبانيا التي كانت تخوض حروبًا كثيرة في أوروبا؛ ففي هذا القرن حاربت هولندا، والبرتغال، وفرنسا (ص ١٣٢-١٣٣). وبدأت إسبانيا في الاستدانة مقابل وعود بحصة من مخزون الفضّة في أميركا الجنوبية. واستمرّت في ذلك حتى تضاءل مخزونها من الفضّة، وأصبح غير كافٍ لسداد ديونها (ص ١٣٦-١٣٧)؛ إذ كانت إسبانيا تستخدم الفضّة لدعم حروبها وليس لتحسين اقتصادها وتشجيع التجارة، ولذلك لم يكن هناك عائد اقتصادي يساعدها على التخلّص من الديون. وأدّت ضرورة تسديد الديون إلى تفكير اقتصادي ضيّق وآني؛ إذ رفعت الدولة الإسبانية الضرائب على التجّار، ما أدّى إلى انخفاض حجم سيطرة التجّار الإسبان على التجارة البحرية بنسبة ٧٥٪ بعد ما كانت إسبانيا تمتلك أكبر أسطول تجاري في أوروبا (ص ١٣٨).

> كان تراكم الديون وانخفاض مستوى نقاء معدن الفضة في العملة، سببين أساسيين في تدهور الإمبراطوريتين الرومانية والإسبانية. ويرى الكاتبان أنّ تراكم الديون حديثًا في كلٍّ من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأميركية، سيؤدّي إلى النتائج نفسها

كان الرومان بعد نهاية القرن الثاني الميلادي يخفضون نسبة نقاء معدن الفضة في عملتهم كلّما اضطرّتهم ظروفهم الاقتصادية. وبسبب استيلاء الحرس الإمبراطوري على مقاليد الحكم وظاهرة شراء الولاء من الجيش برفع مرتّباتهم عند تولّي أيّ إمبراطور الحكم، كان على الإمبراطور أيضًا دفع مبالغ هائلة لقادة الحرس الإمبراطوري، فأدّت هذه الظاهرة إلى بداية خفض نسب الفضّة في العملة الرومانية (ص ١٩٩). وفي عام ٢٨٤ للميلاد، تراوحت نسبة الفضّة في العملة "الفضية" بين ٢ و٥٪ وذلك حتّى لا تخسر العملة بريقها ولونها (ص ١٠٠). وتدهور الاقتصاد الروماني بسبب فقدان الشعب ثقته بالعملة وتعامل الناس مع بعضهم بعضًا في الأسواق بالمقايضة، وانخفضت عوائد الدولة النقدية من الضرائب بسبب عدم وجود مقياس للربح والخسارة. وحاول الإمبراطور دايوكلايتان أن يفرض ثبات الأسعار لخفض نسبة التضخّم وفرض شروط كثيرة على التجارة. ولكن، لم تساهم هذه الخطط في إحياء الاقتصاد (ص ١٠٤-١٠٥).

> لكن المشكلة كما يراها الكتاب أنّ الإنفاق الاستداني هو الحلّ للاقتصاد الراكد، وعلى الدولة أن لا تُضخّم حجم ديونها في وقت النموّ الاقتصادي كما يحدث في أوروبا والولايات المتحدة

إنّ تراكم الديون بصورة هائلة وتوريث الأجيال المقبلة العبء، ظاهرة حديثة بدأت في سبعينيات القرن الماضي. وكان هدفها إحياء الاقتصاد من حالة الركود وتضخّم الأسعار. لقد ابتكر كينس Keynes فكرة الإنفاق بالاستدانة. ونجحت فكرته في التصدّي للركود الاقتصادي. ولكن المشكلة كما يراها الكتاب أنّ الإنفاق الاستداني هو الحلّ للاقتصاد الراكد، وعلى الدولة أن لا تُضخّم حجم ديونها في وقت النموّ الاقتصادي كما يحدث في أوروبا والولايات المتحدة، بل على الحكومات أن تعمل على تسديد الديون عند إحياء الاقتصاد (ص ٧٠). كانت الديون العامة في الولايات المتحدة الأميركية في سنة ١٩٧٤ تمثّل ٢٣,٩٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. ووصلت في ٢٠١٠ إلى ٧٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي مقارنةً بنسبة ١١٩٪ في أوروبا (ص ٨). إضافةً إلى حجم الديون يحذّر الكتاب أيضًا من طريقة إنفاقها؛ فالديون تصرف على برامج استحقاق لا تأتي بعائد اقتصادي للدولة؛ على سبيل المثال كانت نسبة نفقات الدولة على البنية التحتية مقارنةً بالنفقات الاستحقاقية ٢:١ لفائدة البنية التحتية في سنة ١٩٧٠ وأصبحت في عام ٢٠١٠ نحو ١:٢٧ لمصلحة النفقات الاستحقاقية (ص ١٠). ويرى الكاتبان أنّ هذه النفقات لا يمكن أن تستمرّ، وأنّ الولايات المتحدة في حاجة إلى تغيّر جذري في مؤسساتها السياسية (ص ١١).

التوصيات الخاصة بالولايات المتحدة الأميركية

هناك توصيات كثيرة توجّه بها الكاتبان إلى الولايات المتحدة الأميركية لتفادي الأزمات الاقتصادية التي أثّرت سلبيًّا في الكثير من الدول في السابق؛ من ضمنها التساوي في نفقات التقاعد بين الأميركان؛ إذ

يحصل كلّ المواطنين على مبالغ متساوية بغضّ النظر عن دخولهم السابقة (ص ٢٥٥)، وتبنّي سياسات اقتصادية تشجّع على النموّ، فلو زاد النموّ بواحد في المئة فقط من ٢٪ إلى ٣٪ سنويًّا حتى عام ٢٠٣٠ سيكون الناتج المحلّي الإجمالي أعلى بثلاثة ترليون دولار سنويًّا، ومدخول الفرد الأميركي أعلى بستّة عشر ألف دولار سنويًّا (ص ٢٧٨). ويمكن تحقيق هذا بحسب ما ورد في الكتاب بتبنّي إصلاحات ضريبية (ص ٢٨١)؛ فعلى سبيل المثال تخضع الشركة الأميركية إلى الضرائب عندما تتعاقد مع المواطنين الأميركيين، ولكنّها لا تخضع إلى أيّ ضرائب عندما تتعاقد مع الأجانب. وهذا يؤدّي إلى خروج الأموال خارج الولايات المتحدة الأميركية. ولا يساعد المواطنين الأميركان في الحصول على الوظائف (ص ٢٨٢). ويطرح الكتاب أيضًا فكرة وضع نصّ دستوري يُلزم الحكومات بخفض الديون، ويمنعها من الاستدانة للصرف على النفقات الاستحقاقية إلا في حالة نشوب حرب (ص ٢٩١-٢٩٣).

> هناك توصيات كثيرة توجّه بها الكاتبان إلى الولايات المتحدة الأميركية لتفادي الأزمات الاقتصادية

مقارنة بما صدر من قبل في هذا المجال

تناولت عدّة كتب مجال أسباب صعود الدول والإمبراطوريات وتدهورها، أبرزها: Paul Kennedy: The Rise and Fall of the Great Powers، وDaron Ocemoglu and James Robinson: Why Nations Fail، وJared Diamond : Guns Germs and Steel. لقد بحثت الكتب المذكورة في مجال المؤسسات ودورها في الوقاية من تدهور الدول والإمبراطوريات. وأخذ كتاب The Rise and Fall of the Great Powers تأثير الحروب في الميزانيات بوصفها محورًا أساسيًّا في تدهور الدول، وهذا الأمر يختلف فيه الكتّاب، في حين ركّز Jared Diamond في كتابه Guns Germs and Steel على آثار الاستعمار في مؤسسات أميركا الجنوبية ونموّها. وأضاف إلى تحليلاته القضايا الصحّية كانتشار الأمراض وتأثيرها في التطوّر. إنّ كتاب Why Nations Fail هو الأقرب إلى كتاب Balance. ولكنّهما يختلفان في النماذج المختارة. ما يميّز كتاب Balance عن جميع الكتب المذكورة أنّه يقدّم دراسة وتوصيات لحالة الولايات المتحدة الأميركية اليوم. وهذا ما يجعله كتابًا مهمًّا لكلّ متابع لاقتصاد الولايات المتحدة الأميركية.

نقائص الكتاب

مشروع الباحثَين اللذين كتبا الكتاب، مشروع كبير دمَج ما بين الاقتصاد والتاريخ والماضي والحاضر والمستقبل. ولكن، على الرغم من جودة الكتاب ككلّ وكونه فريدًا من نوعه، هناك بعض النقائص قد يكون سببها ميول الكاتبين الرأسمالية. ومن أبرز النقائص أنّ الكتاب يركّز كثيرًا على معيار الناتج المحلّي الإجمالي معيارًا للنجاح والفشل. ويطبّق هذا المعيار على دولٍ في الماضي لم تعرف شيئًا عنه، وكلّ المعلومات عن الناتج المحلّي للدول القديمة جُمعت في العصر الحديث، ومن الصعب التأكّد من مدى دقّتها. والتركيز الكبير على الناتج المحلّي معيارًا وحيدًا لنجاح الدول في العصر الحديث لا يضع في الحسبان الكثير من التطوّرات الأخرى مثل الاستقرار، والأمن والصحّة، وتوزيع الثروات؛ فعلى سبيل المثال، شهد القرن الماضي ارتفاعًا كبيرًا في الرعاية الصحّية ما أدّى إلى ارتفاع نسبة متوسط العمر المتوقّع في العالم كلّه، ولا تظهر هذه الظاهرة في معيار الناتج المحلّي الإجمالي. واستخدام الناتج المحلّي معيارًا اقتصاديًّا وحيدًا قد يكون مضلِّلًا؛ إذ يظهر في أعوام الفيضانات والزلازل ارتفاع في الناتج المحلّي الإجمالي بسبب برامج إعادة التعمير، على الرغم من أنّ الاقتصاد الفعلي لم يَنْمُ، ولا يأخذ الناتج المحلّي الإجمالي تراكم الديون في الحسبان.

زياد منى*

عرض كتاب

أوروبا للشركات: وسائل الشركات الكبرى في تقرير سياسات الغذاء والمناخ والحروب

المؤلف: دفيد كرُنين.

العنوان الأصلي : Corporate Europe: How Big Business Sets Policies on Food, Climate and War

الناشر: بلوتو برس، لندن، ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ٢٢٤ صفحة.

* باحث وكاتب فلسطيني.

بدايةً، من المفيد تعريف القارئ أنّ مؤلف الكتاب، دفيد كرنين، صحافي بريطاني متخصص في الشؤون الأوروبية، وأنه سبق له أن أصدر عام ٢٠١١ كتاب تحالف أوروبا مع إسرائيل: مساعدة الاحتلال. والمؤلف كاتب منتظم في العديد من اليوميات الغربية المهمّة مثل صحيفة الغارديان البريطانية، وول ستريت جرنال، وجرنال يُورُب. ومن الأمور المهمّة أنّه لا يعدُّ نفسه صحفيًّا فحسب، بل ناشطًا سياسيًّا أيضًا.

أمَّا هذا الكتاب فهو نقدٌ صريح ومفصَّل للاتحاد الأوروبي، ومؤسساته، وسياساته الاقتصادية، ومن ثمَّة الاجتماعية، إذ يرى المؤلف أنها تصاغ لمصلحة أغنياء قليلين؛ أي ما يعرف الآن بالواحد في المئة، وهو شعار حركة "احتلوا / Occupy" التي اندلعت في الولايات المتحدة الأميركية، عام ٢٠١١، ضدّ هيمنة الواحد في المئة من الأثرياء على مقدرات التسعة والتسعين في المئة المتبقية.

وفي هذا الكتاب يوجّه المؤلف إلى الاتحاد الأوروبي نقدًا مثيرًا ومفصلًا استدعى، في المقدمة خاصةً، تعريفه وبيان كيفية عمله. وهذا الأمر مهمّ؛ فبه يتمكّن القارئ من تقديم حكم صحيح في ما يتعلّق بآراء المؤلف واستنتاجاته. وقد أوضح المؤلف في المقدمة أنّ قرارات الاتحاد الأوروبي تتخذها ثلاث مؤسَّسات رئيسة مقيمة في بروكسل ببلجيكا، هي: المفوضية الأوروبية، ومجلس الوزراء، والبرلمان الأوروبي.

ولا بد في هذا السِّياق من تأكيد حقيقة متمثِّلة بأنّه كلما كبرت مؤسسة ما، أيًّا كان مجال عملها، أضحت مثل متاهة يصعب تعرُّف طريقة الخروج منها، أو التحرك في قنواتها. فكيف بمؤسسة مثل الاتحاد الأوروبي الذي يضمّ ٢٧ دولةً.

على أيّ حال، يكمل المؤلف شرحه بالقول إنّ المفوضية الأوروبية تتألف من ٢٧ عضوًا، كلّ واحد منها ترشحه دولته، وهو في العادة إمّا وزير سابق أو خبير أتى من قطاع الخدمة المدنية. وهنا تكمن حجة المؤلف الأولى في لاديمقراطية الاتحاد الأوروبي؛ ومن ثمَّة، كثير من قراراته، لأنّ أعضاء المفوضية الذين يمثّلون هم أنفسهم المؤسسة التنفيذية، أشخاص غير منتخبين، ولأنه لا كلمة لشعوب دول الاتحاد في اختيارهم.

ويقوم رؤساء وزراء دول الاتحاد الأوروبي، أو رؤساؤها أحيانًا، باختيار رئيس المفوضية الذي يتولّى توزيع مهمّات كلّ مفوض. ولئن بدا نمط توزيع المهمَّات موحيًا بالمساواة، فإنّ حقيقة استحواذ دول الاتحاد الأقوى على المناصب الأكثر أهميةً؛ مثل الشؤون الخارجية، والمالية، وغيرهما، تدلُّ على أنّ دول الاتحاد الكبرى "أكثر مساواة" من غيرها الأقل قوّةً.

ومن المهم في هذا السِّياق تأكيد أنّ مهمّة المفوضية تكمن، بحسب المؤلف، في تقديم المقترحات، ما يعني أنّ ولادة كلّ قانون يصدره الاتحاد الأوروبي تجرى في المفوضية؛ أي الهيئة غير المنتخبة أصلًا، ذلك أنه يجرى تحويله إلى مجلس وزراء الاتحاد والبرلمان، وهو الهيئة الوحيدة المنتخبة مباشرةً من دافعي الضرائب في دول الاتحاد الأوروبي.

من منظور المؤلف، تأتي لاديمقراطية الاتحاد الأوروبي وخضوع قراراته لهيمنة المصارف والشركات الكبرى من وجود جماعات الضغط التي تُسمَّى "اللوبي" (Lobby)، والتي تعمل على "كسْب" تعاطف أعضاء البرلمان الأوروبي، وغيره من المؤسسات، بإصدار قوانين لمصلحة طرفٍ أو آخر.

وقدَّر المؤلف عدد أعضاء جماعات الضغط هذه بنحو عشرين ألف عضو ينشطون في كلّ مجالات الاقتصاد وفي كلّ مؤسسات الاتحاد الأوروبي. لذا نرى أنّ المؤلف أثرى كتابه بفصول مخصصًا كلًّا منها لمادة محدَّدة؛ مثل تأثير المصارف في رسْم السياسات المالية لدول الاتحاد وشركات الأدوية، والمؤسّسات المتخصصة في الصناعات الغذائية؛ ومن ثمّة السياسات الزراعية، وما يرتبط بها من استعمال للمبيدات الحشرية، إضافةً إلى شركات النفط.

لقد أثرى الكاتب مؤَّلفه بأمثلة كثيرة وزَّعها على سبعة فصول رأى أنها تثبت هيمنة المؤسسات الصناعية على قرارات الاتحاد الأوروبي، وعلى قرارات الدول الوطنية، وأنها لمصلحة الأغنياء وضدّ مصلحة الفقراء. ولأنه من غير الممكن عرض كلّ الأمثلة التي استحضرها المؤلف لإثبات تلك الهيمنة، ودور مؤسسات العلاقات العامَّة في التأثير في الجمهور، وفي قرارات الموظفين الأساسيين وغيرهم، نورد مثالًا مثيرًا للدهشة.

يقول الكاتب إنّ شركة مثل مونسانتو كانت تنتج مبيداتٍ للأعشاب الضارة، ثمّ بدأت في إنتاج محاصيل مُعدَّلة وراثيًّا مقاومة لتلك المبيدات التي كانت أنتجتها من قبل. وتبين للمؤلف أنّ هذه الشركة تهيمن على سوق الغذاء. ففي سنة ٢٠٠٤ كانت مونسانتو، إحدى الشركات العشر، وأكبرها، هي المتحكمة في أكثر من نصف إنتاج العالم من بذار الحبوب. وقد اتَّضح للمؤلّف أيضًا وجود علاقة، أو رابطة، بين هذه الشركات وتلك التي تنتج ٨٤ في المئة من مجمل مبيدات الحشرات عالميًّا. وفي سنة ٢٠٠٩ كانت هذه الشركات العشر تتحكم في ٧٣ في المئة من مبيعات بذار الحبوب عالميًّا.

الكتاب في مجمله يكشف ما يمكن وصفه بالتحالف غير المقدس بين رأس المال المهيمن وبيروقراطية الاتحاد الأوروبي، ويوضح أنّ القوانين التي يسنُّها الاتحاد الأوروبي، والتي هي نتاج اللوبي، تهدف إلى القضاء على نُظم الرعاية الاجتماعية لمصلحة سياسية اقتصادية نيولبرالية تخدم مصالح الشركات الكبرى، وفي الوقت نفسه يوضح تأثير صناعات الأسلحة في قرارات الاتحاد الأوروبي المرتبطة بمصلحة شنّ الحروب وخوض مغامرات عسكرية؛ بهدف تحقيق أرباح إضافية من وراء ذلك.

في الحقيقة، إنّ الكتاب يحوي معلوماتٍ مثيرةً (يمكن وصف بعضها بأنها مُفزعة) عن مدى تأثير الشركات الكبرى في القرارات المصيرية التي تمس حياة مئات الملايين من البشر في مختلف مجالات الحياة، منها المناخ والغذاء؛ ومن ثمَّة الصحة والحروب. وعلى الرّغم من أنّ الكتاب مختصر فإنه مدخل مهمٌّ لفهم خلفية قرارات كثيرة لا تمس حياة الأوروبيين فحسب، بل حياة مئات الملايين من البشر في مختلف أنحاء المعمورة.

عرض كتاب

الحركة العالمية لحقوق الإنسان: تاريخها

المؤلف: آريِ نَيَر.

العنوان الأصلي : The International Human Rights Movement: A History

الناشر: جامعة برنستن، الولايات المتحدة الأميركية، ٢٠١٢.

عدد الصفحات: ٣٨٠ صفحة.

لا شك في أنّ الحديث عن حقوق الإنسان، ومختلف المنظمات الوطنية والعابرة للحدود التي تعمل في هذا المجال يستجلب عواطف الكثيرين، وخصوصًا بالنسبة إلى الضحايا - المنسيّين في المقام الأول - وأقربائهم.

ويسعى هذا الكتاب إلى أن يكون مؤلفًا جامعًا لتاريخ الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان. وهو مساهمة مهمّة وفريدة، لكنه في الوقت نفسه عرضة لانتقادات عديدة نترك للقارئ حرّية الحكم فيها.

والمؤلف آريه نيَر، رئيس فخري لصندوق أوبن سسيتي أو أوبن سسيتي فونديشن التابع للمليونير المجري/ اليهودي، وأستاذ محاضر في مدرسة باريس لعلوم العلاقات الدولية.

وممّا لا شك فيه أنّ حركة حقوق الإنسان التي انطلقت في الولايات المتحدة الأميركية في سبعينيات القرن الماضي لم تكن إنسانيةً، بل كانت ذات أهداف سياسية خالصة، أو لِنقُل إنّ السياسة الغربية استخدمت هذه الحركة لأغراض غير نبيلة؛ فقد كانت توظفها حين تريد، وعندما ترى أنّ ذلك يصبُّ في غير مصلحتها تتغافل بياناتها عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولا ننسى أنّ المبادئ العامّة لحركة الدفاع عن حقوق الإنسان بدأت مع توقيع اتفاقية هلسنكي بين المعسكرين آنذاك، وأنّ هذه الاتفاقية قد حوت إشاراتٍ واضحةً إلى حرِّية الوصول إلى المعلومات، وحرِّية التنقل، وحرِّية الرأي، وحرِّية التعبير، وما إلى ذلك من المصطلحات. ففي الواقع كانت منظمة هيومن رايتس ووتش التي ترأَّسها آريِ نَيَر نتاج اتفاقية هلسنكي، وسُمِّيت وقتها "هلسنكي ووتش"، ويمكن ترجمة هذا الاسم إلى "مرقب هلسنكي"، على الرَّغم من أنّ الموقع العربي للمنظمة الوريثة لها؛ أي هيومن رايتس ووتش، يترك الاسم على الإنترنت كما هو (من دون ترجمة).

وبما أنّ الكتاب، من منظور فكري أو عَقَدِي منحاز، وليس على غرار ما ينبغي أن تكون عليه المؤلَّفات العلمية، فإنه عرضة للنقد، وهذا منطلق تعاملنا مع محتوياته، من دون التقليل من أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان. وتظهر المنطلقات العقدية للمؤلف في نقده لمنظمة العفو الدولية ومواقفها، في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، تحت قيادتها الجديدة المتمثّلة ببيير سان وآيرين خان اللذين عملًا على توسيع مهمّة المنظمة لتغطّيَ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لأنها، بحسب المؤلف، من الصعب تعريفها.

ويقول المؤلف إنّ حركة الدفاع عن حقوق الإنسان، على المستوى العالمي، وُلدت في الولايات المتحدة الأميركية في السبعينيات نتيجة أحداثٍ أو مآسٍ إنسانية كبرى؛ منها على سبيل المثال الانقلاب العسكري في التشيلي على الرئيس المنتخب سلفادور ألندي، وقد جرى بموافقةٍ ودعمٍ كاملين من واشنطن. أمّا الحدث الآخر الذي يشير إليه المؤلف فهو انتفاضة السكان الأفريقيين في سويتو بجنوب أفريقيا، وقد سقط فيها آلاف الضحايا من البشر السود البشرة، وتبعها اغتيال المناضل الجنوب أفريقي الكبير ستيف بيكو. ويضيف الكاتب أنّ تغير موقف الصحافة الأميركية من الحرب في فيتنام كان من الدوافع الأخرى لولادة حركة الدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى الكوني.

على أيِّ حال، نعود إلى التاريخ، وفي هذا السِّياق يذْكر المؤلف ولادة حركات أميركية كثيرة تهتم بمسألة حقوق الإنسان والدفاع عنها، وهي إضافةً إلى هيومن رايتس ووتش:

- لجنة الحقوقيين لحقوق الإنسان العالمية (أضحى اسمها "هيومن رايتس فيرست").
- لجنة حماية الصحافيين.
- المجموعة الحقوقية الدولية لحقوق الإنسان (أضحى اسمها "غلوبال رايتس").
- أطباء من أجل حقوق الإنسان.

ويلتزم المؤلف بالحقائق التاريخية؛ إذ يثبت أنّ الولادة الحديثة لحركة الدفاع عن حقوق الإنسان، كائنةً ما كانت تلك الحقوق، وكيفما كانت تُفهم أو تطبَّق على أرض الواقع، كان بتأسيس منظمة آمنستي إنترناشيُنال، سنة ١٩٦١، المعروفة بالعربية باسم منظمة العفو الدولية. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه المنظَّمة حصلت على جائزة نوبل للسلام، على أنّ الإشكالية المثيرة للجدل - وهي أمرٌ لافت لمن يولي المسألة أيّ أهمية أو مغزًى - أنّ من رفضها أضحى معروفًا أكثر ممَّن قبِلها.

قبْل ذلك، تشكَّلت إبَّان الحرب العالمية الثانية منظمة تُعنى بحقوق الإنسان، من منظور عقدي محدَّد هو عصبة الأمم التي تقول إنّ جذورها ذات علاقة بمحاكمة درايفوس في فرنسا، في القرن التاسع عشر.

وفي عام ١٩٢٠ أُسِّس اتحاد دولي أو عالمي لحماية الحقوق، لكنه لم يدُمْ طويلًا. وفي القرن التاسع عشر، عام ١٨٢٠ تحديدًا، تشكلت في لندن جمعية ضدّ الرق - وهي لا تزال قائمةً - تعمل تحت اسم مكافحة الرق الدولية. وفي الحقيقة إنّ الكتاب في معظمه مُوجَّه للدفاع عن هيومن رايتس ووتش وسياساتها، مع تجاهل كثير من الانتقادات التي تواجهها من كلّ حدب وصوب.

ولقد خصَّص المؤلف للحديث عن الحركات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١، وتبعاتها، فصلًا مثيرًا للجدل، وأنهى كتابه بالحديث عن التحديات التي تواجه الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان وما حقَّقته من إنجازات منذ ولادتها.

الكتاب مفيد؛ فهو يحوي معلوماتٍ مهمّةً لم يسبق جمعها بين دفّتيْ كتاب، ولكنّ الحذر في التعامل مع المؤلفات العقدية المنطلق والهوى ضروريٌّ.

عرض كتاب

نقل الأخبار عن الكوارث: المجاعات والمساعدات ووسائل الإعلام

المؤلفة: سوزان فرانك.

العنوان الأصلي: Reporting Disasters - Famine, Aid, Politics and the Media

الناشر: هرست ببلشرز، لندن، ٢٠١٣.

عملت مؤلفة الكتاب مراسلةً للقناة التلفزيونية لهيئة الإذاعة البريطانية، وتركت عملها لتأسيس شركة إنتاج خاصة، فأنتجت العديد من الأفلام عن أفريقيا، ثمّ انتقلت إلى المجال الأكاديمي؛ فهي تعمل حاليًّا أستاذة إعلام في جامعة لندن، وقد كان موضوع رسالة الدكتوراه التي كتبتها كيفية تعامل الإعلام مع المجاعة في إثيوبيا.

اختارت المؤلفة المجاعة في إثيوبيا، سنة ١٩٨٤، منطلقًا لمعالجة العلاقة بين الكوارث الإنسانية، طبيعيةً كانت أو من نتاج تصرفات بشرية من جهة، وتبيّن كيفية تعامل الإعلام معها وتأثير ذلك في المتلقين، وفي طرائق عمل الحكومات وسياساتها، وأنشطة المنظمات غير الحكومية وغيرها، من جهة أخرى.

في الحقيقة إنّ موضوع الإعلام وتأثيره، سلبيًّا أو إيجابيًّا في المتلقي وفي رسم صورة الواقع لا يكاد ينتهي؛ فالتجارب المعيشة تُعلِّمنا أنّ مقولة "الحقيقة أوّل ضحايا الحروب" صحيحة. والحروب، كما نعلم، لا تكون بالضرورة نزاعًا عسكريًّا فحسب؛ وذلك أننا نتكلم على الحروب الإعلامية، والثقافية، والحضارية، وما إلى ذلك.

وتصل المؤلفة التي لا بد من عدِّها مرجعًا مهمًّا ورئيسًا في مجال الإعلام في الغرب، إلى استنتاجات مهمّة في كتابها. فهي، على سبيل المثال، تُذكِّر القارئ بأنه ربما لا تكون وسائل الإعلام ناجحةً في التأثير في طرائق تفكير الناس، لكنها تكون ناجحةً في تحديد وجهة انتباههم.

ويمكن أن نذكر أنّ الصين عانت مجاعةً بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦١، وأنّ الكونغو عانى، أواخر التسعينيات، كوارث رهيبةً سقط أثناءها ملايين الضحايا، وعلى الرّغم من ذلك لم تحظَ بأيِّ قدر من الاكتراث الإعلامي، أو فلنقلْ، بتعبير آخر، إنّ الإعلام في الغرب لم يُعِرها أيَّ انتباه، حتى لو كان ذلك طرفة عين. من أجل ذلك تصل المؤلفة إلى نتيجة مفادها أنّ الناشطين في مجال المساعدات الإنسانية يعلمون علمَ اليقين أنّ معظم الكوارث في العالم لا تحصل إلا لدى ضحاياها، وأقربائهم، وأحبائهم من بعدهم.

وتقول المؤلفة إنّ الإعلام لا ينقل الأخبار، بل يصنعها. ومن الأمور المثيرة التي لفتت انتباهها عدم تمييز الإعلام بين المجاعة الناتجة من الجفاف والمجاعة الناتجة من سوء الإدارة. فالإعلام الغربي، في حالة إثيوبيا مثلًا، لم يكترث كثيرًا بالأسباب التي قادت إلى تلك المجاعة التي لم تكن بأيِّ حال من الأحوال في المستوى الذي صورته الميديا الغربية؛ فكلّ ما كان يهمه قصة يقارع بها غرماءه ومنافسيه في المجال نفسه. ألم يعترف مراسل تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية مايكل بويرك بتسلمه أوامر من رئاسة الهيئة في لندن للبحث عن بعض الأفارقة المتضورين جوعًا؛ لأن القناة الإنكليزية المنافسة حينئذ (الآي تي في) كانت تُعِدُّ برنامجًا عن الأخبار الجيدة والسارة؟ النتيجة، إذن، هي إنتاج قصة مجاعة في إثيوبيا ذات تأثير كبير في المتلقي، لكنها في الوقت نفسه تخفي كلّ الحقائق المتعلّقة بها، وتشوه الواقع بتصوير المجاعة على أنها كانت فجائيةً، فكأنّ حكومات الغرب، وإثيوبيا، وهيئات الإغاثة العالمية، والأمم المتحدة، لم تكن على علم سابق بحتمية حدوثها قبل ولادة تلك القصة عبر القناة التلفزيونية لهيئة الإذاعة البريطانية الحقيقة أنّ كلّ الأطراف كانت على علم سابق بتلك المجاعة، ولكن لم يكترث بها أيٌّ منها، فقد كان الأهمّ، بالنسبة إليها، هو التوظيف السياسيّ لمعاناة المتضورين جوعًا؛ بهدف الهجوم على حكومة منغستو هايلي مريم الشيوعية على نحو خاصّ، وعلى المعسكر الشيوعي على نحو عامّ.

وإذا كانت قصة المجاعة في إثيوبيا قد أنتجت مساعداتٍ للمتضورين، فإنها في الوقت نفسه ساهمت، بحسب الكاتبة، في إخفاء الحقائق، ودعمت سياسات حكومة منغستو هايلي مريم القمعية. فالمجاعة، لم تكن بسبب الجفاف، بل كانت نتاج سياسات حكومة أديس أبابا في إعادة توطين بعض السكان، وإثارة القصة على ذلك النحو غير المسبوق.

وترى المؤلفة أنّ من الأمور الأخرى الواجب أخذها في الحسبان، خطورة تأسيس تحالف غير مقدس بين منظمات الإغاثة غير الحكومية في العالم وبعض وسائل الإعلام الغربية، وتأثير ذلك في معرفتنا للكوارث الإنسانية، ومدى خطورتها، وما إلى ذلك، إضافةً إلى أنّ التغطية الإعلامية الاستعراضية لا بد من أن تؤدِّيَ إلى إغفال حقائق مهمّة وإخفائها عن المتلقين؛ ومن ذلك، بخاصة، دور البشر في صناعة تلك الكوارث.

إنّ القسم الأكبر من الكتاب مخصص لتغطية الإعلام الغربي للمجاعة في إثيوبيا وتأثير تلك التغطية في ردة فعل الحكومات الغربية تجاه الكارثة، ومنه تنطلق المؤلفة لتحليل علاقة الإعلام بالكوارث والتأثير المتبادل بين كلّ الأطراف المتعلِّقة بها.

وتخصص المؤلفة الفصل الأول للحديث عن رواية الإعلام الغربي للمجاعة في إثيوبيا. أمّا الفصل الثاني والثالث فقد خصصتهما للحديث عن تأثير تلك التغطية الإعلامية في سياسات الحكومات الغربية عبر الضغط الشعبي.

وجعلت المؤلفة الفصل السادس حديثًا عن التأثير البعيد المدى الذي أنتجته قصة المجاعة في إثيوبيا، في علاقات منظمات الإغاثة الإنسانية العالمية الداخلية، وفي وسائل الإعلام أيضًا. وبالنظر إلى أنّ قصة تلك المجاعة وما رافقها من "حرب" إعلامية شكَّلت نقلةً نوعيةً في العلاقة بين الإعلام الغربي ومنظمات الإغاثة المرتبطة بالقارة الأفريقية، فقد خصصت المؤلفة الفصل السابع للحديث عن العلاقة بين وسائل الإعلام (أو الميديا في الغرب) بأفريقيا وكيفية تغطيتها للأحداث هناك. وفي الفصل الثامن والأخير تلخص المؤلفة استنتاجاتها والدروس التي ينبغي أن تكون في الحسبان عند الحديث عن العلاقة بين الميديا والكوارث الإنسانية.

لعلّ ما يؤاخذ به الكتاب نظرته التقليدية؛ إذ يفتقد تحليل دور وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية البعدَ الفكريَّ بصفته جزءًا من المؤسسة الحاكمة في كلّ دولة. فالكلام على الإعلام الحر، أو المستقل، وما إلى ذلك من اللغو المعروف، مضلل؛ لأنه ليس ثمَّة من إعلام مستقل عن مموِّله؛ لذلك تكون "حرِّية الرأي" مرتبطةً بالمعرفة التي يتحكم فيها ذلك الإعلام "المستقل".

عرض كتاب

إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية

المؤلف: جميل هلال.

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ١٢٢.صفحة.

لا شك في أنّ صدور هذا الكتاب الذي يعالج أسباب الوضع المتردي الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية إضافة مهمّة إلى السجال والنقاش في الوضع العربي على نحو عامّ، والفلسطيني على نحو خاص، خصوصًا أنّ المؤلف، وهو عالم اجتماع فلسطيني مقيم حاليًا في مدينة رام الله المحتلة، عمل طويلًا في الحركة الوطنية الفلسطينية، بصفته مسؤول الإعلام في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي كانت الأكثر حماسًا لتبني برنامج دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧.

هذا الكتاب هو الكتاب الأول الذي تصدره مؤسسة الدراسات الفلسطينية ضمن سلسلة "القضية الفلسطينية - آفاق المستقبل"، وهي تُعنى، بحسب الناشر، بـ"الوصف الدقيق، والتحليل المعمق، والرؤية الملتزمة والهادفة [...] بهدف استخلاص دروس الماضي [...] وتحاشي السرد التاريخي للأحداث المرتبطة به".

يقول المؤلف إنّ بحثه هذا يهدف إلى إلقاء الضوء على حال النخبة السياسية الفلسطينية الحالية، ومن ثمَّة ينطلق في معالجة مفهوم النخبة؛ إذ يقول إنه يوحي بالتمايز الذاتي الإيجابي لشريحة معينة. ويستقصي المؤلف تفاصيل المصطلح ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ ما يقصده به هو القيادة السياسية؛ أي الفئة التي تتخذ القرارات السياسية، وتحدِّد التوجهات والخطوات المتصلة بالمصير الوطني، والتي يشار إليها عادةً باسم الطبقة السياسية. وربما كان هذا العنوان أفضل للكتاب.

على أيّ حال، هدف الكتاب هو السعي لتفكيك مأزق النخبة السياسية الفلسطينية، ومن ثمَّة التركيز على مكوناته من فاعلين سياسيين وبِنًى محدّدة. وللوصول إلى هذا الهدف يستعرض المؤلف، في الجزء الأول والأطول، الانهيار الذاتي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية وعملية انتقالها من فكر التحرير إلى فكر بناء مؤسَّسات الدولة، خصوصًا بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وانتقال القيادة السياسية الفلسطينية للإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧.

ويعالج المؤلف هذه المسألة في أقسام ذات عناوين دالة، هي: "النخبة السياسية تفقد ولايتها"، و"النخبة السياسية وتعطيل عمل المؤسّسات الوطنية"، و"النخبة السياسية ومسؤولية الانقسام"، و"الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية"، و"النخبة السياسية ومنزلق النزعة المحلية – الفئوية"، و"النخبة السياسية واختزال الديمقراطية إلى عملية إجرائية إدارية"، و"النخبة السياسية تفقد ثقة فئات واسعة من الشباب"، و"النخبة السياسية وإدارة الاقتصاد وفق مفاهيم الليبرالية الجديدة". وهذه العناوين تغني، إلى حدٍّ ما، عن الخوض في تفاصيل كلّ منها؛ إذ يمكن للقارئ أن يتمثَّل محتوى كلّ عنوان من هذه العناوين وتفرعاتها، من خلال عنوانٍ جامعٍ أسنده إليها المؤلف، هو: "تأكُّل المؤهلات القيادية للنخبة السياسية الفلسطينية".

أمّا الجزء الثاني من الكتاب فهو مخصص لما يراه المؤلف عوامل رئيسة أنتجت المأزق، وعنوانه هو: "نحو موضعة النخبة السياسية الفلسطينية في سياق شرطها التاريخي". وأمّا جزؤه الثالث والأخير فهو يتضمَّن رؤية المؤلف للشروط الضرورية التي تفضي إلى الخروج من المأزق والأزمة، وقد جعل عنوانه "ملاحظات وتساؤلات ختامية".

ويتمثَّل هدف قراءتنا للكتاب بمناقشة بعض منطلقات المؤلف. ونبدأ بالقول إنّ قيادة الهزيمة لا يمكن أن تقود إلى النصر كما أنَّ النظام الفاسد لا يمكنه أن يصلح نفسه، وإنه لا يمكن إقامة نظام ديمقراطي - كائنًا ما كان معنى هذا المصطلح - من دون ديمقراطيين، ومن دون معرفة رحلة القيادة السياسية الفلسطينية من فكر الثورة، إلى فكر التسوية؛ بكل ما يحمله من مضامين، وفي صدارتها الابتعاد عن الجماهير، والانخراط في العملية السياسية التي ستجري بالضرورة وفق قواعد الطرف الأقوى.

لقد أسهب المؤلف في شرح ما رآه من أسبابٍ دفعت القيادة السياسة الفلسطينية إلى الانتقال من فكر التحرير إلى ما سمَّاه فكر بناء مؤسَّسات الدولة.

من النقاط الرئيسة الأخرى التي وجب لفْت الانتباه إليها تحليل طبيعة الصراع مع الصهيونية وإمكانية التعايش معها. والإجابة عن هذا السؤال، في ما نرى، توجب العودة إلى قراءة طبيعة الفكر الصهيوني وما يسمى النظام السياسي العربي في الوقت نفسه.

وقد أعاد المؤلف بعض أسباب هزيمة سنة ١٩٤٨ إلى نقيصة ذاتية تكمن في الانقسام الفلسطيني. وإذا كنَّا نتَّفق معه على وجود ذلك الانقسام، فإنَّنا نرى أنّ ميزان القوى في فلسطين ما كان ليُوجد فرصةً، ولو ضئيلةً، لمنع اغتصاب ما اغتُصب من فلسطين، حتى أنّ الأمر قد اقتضى دخول جيوش عربية، تحت قيادة استعمارية بريطانية، لضمان تنفيذ المخطط.

وأمَّا الأمر الثاني الذي نرى أنّ المؤلف لم يمنحه حقَّه، من دون أن يعنيَ هذا إطلاقًا انتقاصًا من قيمة الكتاب أو من مؤهلات المؤلف، فهو طبيعة القيادة السياسية الفلسطينية، وأعني تحديدًا قيادة فتح. فعملية الانتقال من فكر الثورة إلى فكر التسوية، كما يقول المؤلف، بدأت منذ فترة طويلة قبل العدوان على العراق سنة ١٩٩٠، وقبل هزيمة سنة ١٩٨٢ في لبنان.. إلخ، والانتقال بدأ عمليًا بتفريغ مؤسَّسات الحركة الوطنية من مضامينها وتحويلها إلى دوائر تابعة للقيادة، إضافةً إلى استحالتها مراكزَ توظيفٍ، وتغطيةٍ للبطالة المقنَّعة، أو كما أطلق عليها جميل هلال لفظ "التفرغ"؛ أي التوظيف. وقد ساهم التضييق على الاتجاه الديمقراطي داخل حركة فتح، في تطويع الحركة وإخضاعها لشروط المساومة الوطنية إلى حدّ كبير.

عرض كتاب

وديع حداد – ثائر أم إرهابي

المؤلف: بسام أبو شريف.

الناشر: رياض الريس، بيروت - ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ٣٠٤.صفحة.

هذا الكتاب من المؤلفات التي يصعب الكتابة عنها لأسباب موضوعية عديدة أحدها مادته الإشكالية، وأخرى ذاتية متمثّلة بالعلاقة القديمة المرتبطة بالمؤلف.

لقد أخذ بسام أبو شريف على عاتقه الكتابة عن القائد الفلسطيني "الأسطوري" وديع حداد، تحت عنوان، إشكالي في ظننا، مضيفًا تعقيدًا آخر إلى المسألة. فالعنوان المطروح استفهامي، وليس استنكاريًا، وهو يجبر القارئ على الظن أنّ مسألة تقويم الراحل وديع حداد غير محسومة.

وقد قسم المؤلِّف محتوى الكتاب إلى نحو ثلاثين فصلًا، على الرغم من أنّ عدد صفحاته لا يتجاوز ثلاثمئة صفحة؛ ما جعل بعض الفصول لا يتجاوز عشر صفحات.

وخصص بسام أبو شريف الفصول الأربعة الأولى، وهي الأوسع من حيث المعلومات والمنظور الكميّ للكتابة، للحديث عن وديع حداد؛ من جهة ولادته ونشأته، وفترة دراسته في الجامعة الأميركية ببيروت، ومن ثمّة تأسيس حركة القوميين العرب وتحالفها مع جمال عبد الناصر، ثمّ افتراقه عنه بعد هزيمة سنة ١٩٦٧، وولادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى غاية انشقاقها إلى عدّة جبهات بقيَ ثلاثة منها هي؛ الشعبية، والديمقراطية، والقيادة العامّة.

كتب بسام أبو شريف عن وديع حداد ضمن هذا الإطار العامّ، عارضًا الخلفية التاريخية والفكرية لخياره المتمثّل باللجوء إلى العمليات العسكرية خارج فلسطين المحتلة من أجل لفْت انتباه العالم، أساسًا، إلى القضية الفلسطينية التي جرى التعتيم عليها على نحو كامل، منذ اغتصاب فلسطين سنة ١٩٤٨.

أمّا أغلب الفصول اللاحقة فهي بعض الأمور أو الأحداث؛ ما جعلها ذكريات أقرب منها إلى فصول مترابطة تستحيل بمجموعها مؤلَّفًا متكاملًا. لذا يبدو كتاب بسام أبو شريف أقرب إلى الذكريات الشخصية منه إلى تأريخ مرحلة نضالية فلسطينية مهمة، حتى من منظور المرحلة الحالية الكارثية التي تمر بها الحركة الوطنية الفلسطينية.

ومن ضمن الأحداث والأمور التي عرضها المؤلف في فصول الكتاب اللاحقة العمليات التي خطط لها وديع حداد، ومنها على سبيل المثال ما سمَّاه "عملية مطار الثورة" سنة ١٩٧٠؛ ذلك أنّ المؤلف نفسه كان ناطقًا رسميًّا باسم العملية، ما سمح له بالحديث في الموضوع بإسهاب، وجعل من معلوماته مصدرًا موثوقًا.

من الأمور المهمّة الأخرى التي عرضها المؤلف الصراعات داخل الجبهة الشعبية التي كانت دومًا من الأمور المسكوت عنها في الساحة الفلسطينية.

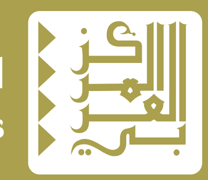
أمّا الشخصية الأكثر إثارةً للجدل فكانت، بلا شك، كارلوس الذي ذاع صيته في العالم بعد عملية خطف وزراء نفط دول منظمة الأوبك المجتمعين في فيينا، وتداعياتها التي انتهت بفصله من الجبهة الشعبية. ويذكُر بسام أبو شريف تفاصيل مثيرةً لمن تهمه تلك المرحلة من خارج الساحة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه ينصف المناضل الفنزويلي الذي يُمضي فترة سجن في فرنسا التي اختطفته من السودان، أو تمكنت من ذلك بصفقة مع الحكومة السودانية كما يقول بعضهم. ويحسم بسام أبو شريف أمره بالقول إنّ كارلوس، على الرغم من أخطائه، ظلّ منحازًا إلى قضية الحرِّية ونضال الشعوب المضطهَدة. هذا قول مهمٌّ، على لسان بسام أبو شريف، في موقعه السياسي المعاكس الذي انتقل إليه في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي؛ لأن المناضل الفنزويلي تعرض لحملة تشويه غير مسبوقة بعدما فصله وديع حداد من الجبهة.

ولم يهمل بسام أبو شريف الكتابة عن أوضاع اغتيال وديع حداد، في منزل الزعيم السوري أكرم الحوراني في بغداد. وأشار خلال ذلك بإصبع الاتهام إلى شخص محدد بقوله: إنّ جهاتٍ عربيةً شاركت في ذلك. ونذكر أنّ حركة فتح التي كانت على خلاف دموي مع بغداد، اتهمت وقتها نظام صدام حسين بتنفيذ الاغتيال، لكن الجبهة الشعبية نفت ذلك.

إنّ مؤلَّف بسام أبو شريف ثريٌّ من منظور المعلومات التي يحويها، لكنها جاءت متناثرةً، أمّا بعض تحليلاته ومواقفه فكانت، إلى حدّ ما، تسويغيةً، ونترك للقارئ حرِّية الحكم في ذلك. إضافةً إلى ذلك لم يتناول بسام أبو شريف عمليات وديع حداد ضمن الظرف التاريخي العالمي المحدد الذي كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تمرُّ به.

من ناحية أخرى فإنّ التحاق بسام أبو شريف المتأخر بفرع العمليات الخارجية بالجبهة الشعبية جعل من تأريخه مقتطعًا. وبعضهم يرى أنّ اللجوء إلى العمليات الخارجية أتى على خلفية الصراع المحتدم، في ذلك الوقت، داخل الجبهة الشعبية قبل تشظيها إلى عدّة منظمات أو جبهات. وإنّ الحديث في هذا الموضوع يستدعي التعرض لدور قيادات في حركة فتح في تشجيع الانقسامات في التنظيمات الفلسطينية، والعربية، الحليفة والمنافسة، وهذا تاريخ لم يُكتب بعد، شأنه في ذلك شأن تاريخ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وامتداداتها، وعلاقاتها العربية العلنية منها والخفية.

وفي ظننا لو أنّ وديع حداد نظر إلى عمليات الجبهة الشعبية الخارجية ضمن الإطار التاريخي للصراع العالمي لتوصّل إلى شرْح أفضل لأسباب لجوئها إليها، ثمّ إنّ هذا المنظور يصحّ كذلك في شأن فتح. وإذا كانت تلك العمليّات الشعبية الكبيرة قد نالت إعجاب الشارع العربي، فإنّ بعض القيادات الفلسطينية كانت معارضةً لها، لكنها لم تجرُؤ على إعلان مواقفها منها بصوت مسموع.



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات هو مؤسّسة بحثيّة فكريّة مستقلّة للعلوم الاجتماعيّة والتاريخيّة وبخاصّة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلميّ البحثي إلى خلق تواصل بين المثقّفين والمتخصّصين العرب في العلوم الاجتماعية، والإنسانيّة بشكل عامّ، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمّتهم، وبينهم وبين المراكز الفكريّة والبحثيّة العربيّة والعالميّة في عملية البحث والنّقد وتطوير الأدوات المعرفيّة والمفاهيم وآليّات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلّب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيّز العامّ.

المركز هو مؤسّسة علميّة. وهو أيضًا مؤسّسة ملتزمة بقضايا الأمّة العربيّة وبالعمل لرقيّها وتطوّرها. وهو ينطلق من كون التطوّر لا يتناقض والثّقافة والهويّة العربية. ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أنّ التطوّر غير ممكن إلاّ كرقيّ مجتمع بعينه، وكتطوّر لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخيّة وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثّقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربيّ، دولًا ومجتمعات، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحدّيات التي تواجه الأمّة على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربيّة والتّعاون بينها، وقضايا الوطن العربيّ بشكل عامّ من زاوية نظر عربيّة.

ويُعنى المركز أيضًا بدراسة علاقات العالم العربيّ ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركيّة والأوروبية والآسيوية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، فهو يُعنى كذلك بالنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ عناية تحليليّة ونقديّة، وخاصّةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديميّ والسياسيّ المُوجّه للدّراسات المختصّة بالمنطقة العربيّة ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقاريرَ، ويدير عدّة برامج مختصّة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللّغتين العربيّة والإنكليزية ليتسنّى للباحثين من غير العرب الاطّلاع عليها.



دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية

قسيمة الاشتراك

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع: www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني.



شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجَي: اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صورًا.

